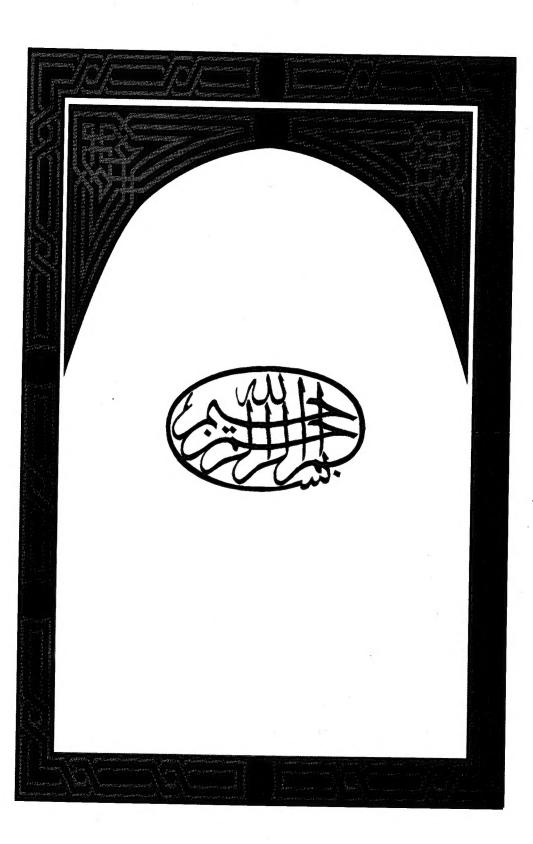
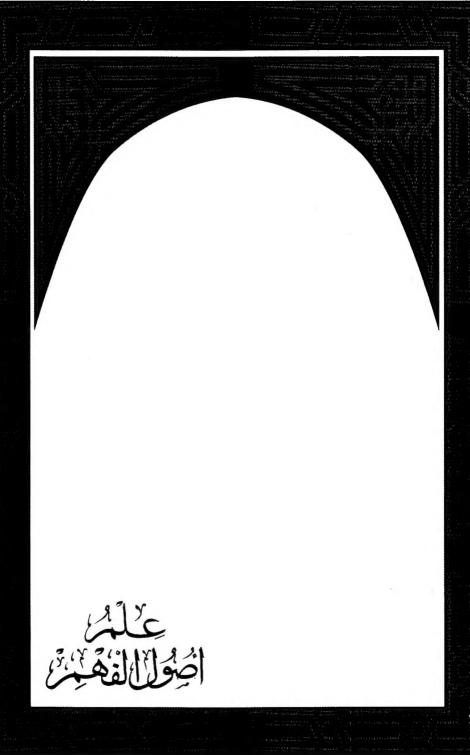
علام المالية ا

ستألیف أبي إست کام مقره می بق محکّر بنی کسک لاکوکر

المنجلالثاني

الْعَصَّرُكِيَّة للنشت وَالتوزيغ





جميع الحقوق محفوظة للعصرية للنشروا لتوزيع القاهرة ما الأزهر الطبعة الثانية 1877 م رقم الإيداع رقم الإيداع

العصرية

للنشت واكتوزيغ

١٠ ش البيطار . خلف الجامع الأزهب

جوال: ٤٠٤ ٢٦ ١١١١٠ ٢٠٠ - ٤٠٤ ٢٦ ٥ ١١٠ ٢٠٠

Email: Al3asrya@live.com

الأصلُ الستون:

مراتب الإدراك

مراتب الإدراك ست مراتب:

العلمُ، والظنُ الراجح، والظنُ المرجوح، والشك، والجهلُ البسيط، والجهلُ المركب.

المرتبة الأولى:

العليم^(۱):

- ♦ هو إدراك الشيء على حقيقته.
- ♦ أو هو إدراك الشيء على ما هو عليه.

١- وكما سبق أن العلم هو نقل صورةٍ من الخارج إلى الداخل.

وعليــه:

فالعلم نقله من الوجود العيني إلىٰ الوجود العلمي.

٢- ومن أمثلة هذا:

المثال الأول: الكعبة في مكة، الكعبة هي قبلة المسلمين.

المثال الثاني: فتح مكة كان في رمضان من السنة الثامنة.

⁽١) مراتبُ الإدراك شيءٌ ومراتبُ العلم شيءٌ آخر.

المثال الثالث: أبو بكر هو صديقٌ هذه الأمة، وعمر هو الفاروق، وعثمان ذو النورين، وعليٌّ الخليفة الرابع، ومعاوية أول الملوك، وملكه ملك ورحمة.

٣- وهذه المرتبة هي التي يجب على كل مكلف أن يحققها في كل معلومة
 تصله، وذلك لأنها الحق الذي أمرنا باتباعه.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ هِمَا أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِلْخَآبِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥].

وكذلك الخصمان طلبا من داود مرتبة العلم.

قال تعالىٰ: ﴿ وَهَلَ أَتَنكَ نَبَوُّا ٱلْخَصِّمِ إِذْ تَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ ﴿ إِذْ تَسَوَّرُوا ٱلْمِحْرَابَ ﴿ إِذْ تَحَلُّ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضِ وَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُردَ فَفَرْعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفُّ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضِ فَآحَكُم بَيْنَنا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطُ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَاطِ ﴾ [ص: ٢١-٢٢].

المرتبة الثانية:

الظنُّ الرجحُ:

♦ هو إدراكُ الشيء على وجه راجح، مع احتمال مرجوح.

مثال تقريبي:

كمن غرق ساعة، فقبل إخراجه يُظن على وجه راجح أنه مات، والاحتمال الآخر المرجوح أنه لم يمت، والتقديمُ أنه مات هنا لأن العادة تقولُ بموته.

- ♦ ومن هنا اختلف الناسُ في مدةِ المفقود، والمتعين أنَّ المدةَ تختلفُ باختلاف:
 - ١- الزمان: لا بُدَّ من اعتماده، لأنَّ طرق البحث اختلفت اختلافًا جذريًا.
- ٢- المكان: لا بُدَّ من اعتماده، لأنَّ طرق البحث تتوقف على إمكانيات المكان
 الذي حدث فيه الفقد.
 - ٣- الحالة: لا بُدُّ من اعتمادها، فليس الغريق كمن انفجرت به طائرة، ليس كالتائه.
- ♦ ويجب العمل جذا الظن الراجح، ويترتب عليه آثاره، من عدةٍ وميراث،
 ونفاذ وصيه ...
 - ♦ وهذه المسألة جد خطيرة في باب الأيمان.

ومثالها: من حلف على شيء بظن راجح ثم ثبت خلافة، لا تلزمه كفارة.

مع التنبيه:

أن نوع الظن يُعرف بالقرينة، فقد يكون بمعنى اليقين، وقد يكون بمعنى المرجوح، وقد يكون بمعنى المرجوح، وقد يكون بمعنى الراجح.

- ١- قال تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُونَ أَنَّهُم مُّلَكُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاحِعُونَ ﴾ [البقرة: ٤٦].
 - فهنا المراد بالظن هو اليقين.
- ٢- قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَنبَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُونَ ﴾ [البقرة: ٧٨].

- فهنا المرادُ بالظن هو المرجوح.
- ٣- قال تعالىٰ: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَتَرَاجَعَاۤ إِن ظَنَّاۤ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ مُ
 وُتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّهُا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٣٠].
 - فهنا المرادُ بالظن هو الراجح.

المرتبة الثالثة:

الظن المرجوح:

- ♦ هو إدراك الشيء إدراكًا موهومًا.
- وذلك لأنه بُني علىٰ غير قرائن.
- ♦ ويسمئ الوهم، والخرص، والتخمين.
 - وسبق بيانُ خطورته في باب الأيمان.

ومثالها:

- ١- قال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ ٱلطَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيًّا ﴾ [النجم: ٢٨].
- ٢- وقد سماهُ النبي ﷺ كذبًا. قال ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ
 الْحَدِيثِ» [متفق عليه عن أبي هريرة ﴿ الله عَلَيْكَ].

المرتبة الرابعة:

الشك:

هو الإدراك المتساوي.

ومثالها:

الأول: كمن سُئل عن فتح مكة، فقال: هو في رمضان من السنة الثامنة أو التاسعة. الثاني: كمن يصلى، ولا يدري أثنتين صلى أم ثلاث؟

وانتبه:

فإن الشك يختص بالإدراك، وإن المجمل يختص بالألفاظ.

♦ وهذا الشك يقع على:

أولاً: شيء ثبت من قبل، فإن كان الأمرُ كذلك، فإنَّ الثابتَ من قبل يقين، والشك لا يزيل اليقين.

خذ مشالا:

١- رجلٌ توضأ لصلاة المغرب، وصلى، وعند صلاة العشاء شك أهو متوضيٌّ أو لا؟

- ٢- فقبل الشك هو متوضئ يقينًا، وصلى المغرب بهذا الوضوء.
- ♦ وحدث الشكُ في الفترة الزمانية من بعد صلاة المغرب إلى قبل صلاة العشاء.
 - ♦ فهذا الشك ورد على يقين، فلا يدفعه أبدًا.

قال ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْتًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لا فَلاَ يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّىٰ يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا»

[رواه مسلم (٣٦٢)، عن أبي هريرة را

- فلا تخرج من الصلاة، فإنها بذرة الوسوسة.
 - انتبه!
 - ١- الشك جاء على وجودٍ أم عدم؟
 - ٧- الشك في الحالة السابقة جاء على وجودٍ.

ثانيًا: الشك على عدم.

- ♦ المرادُ لا أدري جئتُ بها أم لا؟
- ♦ فالأصل في الفعل أنه معدوم، فتقوم أنت بإيجاده.
- ♦ لذلك يقال: في الأحكام التكليفية، الطرف الأيمن طلب إيجاد وهو الواجب والمندوب.
 - ♦ فوجب اعتمادُ العدم الأنه يقين.

خذ مثالا:

- ١- رجلٌ يصلي، فلم يدرِ، أصلى ركعةً أم ركعتين؟
 - ٢- قطعًا هو صلى ركعةً.
 - ♦ إدًّا: الشك حَصَلَ في الركعة الثانية.
 - ♦ والأصل في الفعل العدم، والفرع منه الإيجاد.
 - إذًا: وجب اعتمادُ أنك لم تأت بها.

والذي يؤكد صحة هذا الفهم، ما رواه أحمد ومسلم عن أبي سعيد الخدري رَفِي قال: قال ﷺ: «إذا شك أحدُكم في صلاتِه، فلم يدر كم صلى ثلاثًا أم أربعًا؟ فليطرح الشَّكَ، وليبنِ على ما استيقنَ».

خذ مثالا آخر:

١- رجلٌ يطوف فشك: طاف ستَّ أشواطٍ أم سبعًا(١)؟

٢- يبن على الأقل، ويأتِ بالسابع.

خذ مثالا أدق:

١- رجلٌ يتوضأ، فلم يدرِ أغسلَ وجهه مرَّتين أم ثلاثًا؟

٢- ابنِ على الأقل، وإياك أن تأتي بالثالثة.

فإن قلت: لِمَ؟

قُلْتُ:

أولا: ابن على الأقل، لأنه اليقين، فقد جئت بمرتين.

ثانيًا: وإياك أن تأتي بالثالثة، لأن المسألة هنا انقلبت إلى مسألة تزاحم.

کیــف؟

(١) قال عمر بن أبي ربيعة:

١- الإتيان بالمرةِ الثالثةِ مندوبٌ.

روى الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٦٨) عَنْ مُعَاذِ بن جَبَلِ وَ اللَّهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُ وَعَلَيْهُ يَتُوضًا وَاحِدَةً، وَاثْنَتَيْنِ، وَثَلاثًا ثَلاثًا، كُلُّ ذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ»

٢- ومن المحتمل أن تكون الرابعة.

روى أحمدُ (٢/ ١٨٠) عن ابن عمرو ظَنْ قَال: قال ﷺ: «هَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَىٰ هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّىٰ وَظَلَمَ».

فتبين أن الإتيان بالرابعة محرمٌ.

٣- فحصلَ التزاحمُ المزيف بين فعل قد يكون مندوبًا وقد يكونُ محرمًا.

♦ فتعين تركه لتجنب الوقوع في المحرم.

والخلاصةُ:

١ - الشكُّ لا يدفعُ اليقين.

٢- الشكُّ يحملُ على البناء على الأقل ما لم يمنع النصُّ.

المرتبة الخامسة:

الجهل البسيط:

- ♦ هو عدمُ إدراكِ الشيء، أو عدم العلم.
- ♦ بمعنىٰ لو سُئل عن شيءٍ قال: لا أدري.
- ♦ وهذه المرتبة هي التي وُلِدَ عليها الإنسان، المحلُّ فارغٌ، ولكنه قابل.

- ♦ الجهل البسيط هو أصلُ الجهل المركب، فإن القلبَ إن كان خاليًا من المعلومةِ المعينةِ، كان معرضًا لاعتقاد نقيضها، لا سيما في أمور الاعتقاد.
 - ♦ لذلك كان أهل الجهل البسيط أهل شكّ وحيرةٍ.
 - ♦ ومعلوم أنَّ آلات إزالة الجهل هي السمع والبصر والفؤاد.

وعليه:

بقدر الجهل البسيط بقدر ضعف السمع والبصر والفؤاد.

♦ وهذا النوع خطره، على نفسه وعلى المسلمين، لأنه لم يعرف الحق فقد
 ضرّ نفسه، وجهله منعه من نصرة المسلمين، وهذا ضررٌ بالغير.

المرتبة السادسة:

الجهل المركب:

- ♦ وهو إدراك الشيء على غير حقيقته.
- ♦ بمعنى إذا سُئل عن عدد ركعات الفجر، قال: ثلاث ركعات.
- ♦ وأهلُ الجهلِ المركب ليس فقط انشغل محلهم بنقيض الحق، بل إذا وصلوا إلى الحق في مسألةٍ، وصلوا إليه من طريقٍ وعر، يدلُّ علىٰ خفة في العقل وغباوةٍ، فمثلًا:

إذا قيل له:

أين أذنك، فأدار يده فوق رأسه، ومدها إلى أذنه بكلفةٍ.

ولكسن!

أهل العلم يقولون: هذه أذني.

- ♦ لذلك في الغالب الأغلب تجدُ أنَّ أهلَ الجهل المركب، هم أربابُ الاعتقاداتِ الباطلة.
- ♦ وهذا النوع قبيحٌ، يحتاج إلى إزالة ثم إثبات، ولكن الجهل البسيط يحتاج
 إلى إثبات.
 - لذلك الجهلُ بالشيء خيرٌ من تعلُّمه خطأ.
 - ومن هنا نقول:
 - ١- تعلُّم مذهب أهل السنة في كل شيءٍ أولًا، واعمل به تسلم.
- ٢- فإنك لو دخلت في غير مذهبهم، فقد لا تخرج، وإن خرجت لم تخرج
 سالمًا غالبًا، والواقع قديمًا وحديثًا خيرُ شاهدٍ على ذلك.

وقد ذكر المولى الله نوعي الجهل المركب والبسيط، في آيتين متتاليتين من سورة النور، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَعْمَنْلُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْفَانُ مَآءً حَتَّى إِذَا جَآءَهُ لَمِّ يَجَدْهُ شَيْفًا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّنهُ حِسَابَهُ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [النور: ٣٩].

فهذا هو الجهل المركب.

- ١- السراب: هو ما يرى في الفلاة المنبسطة من ضوء الشمس، وقت الظهيرة،
 يسربُ على وجه الأرض، كأنه ماء يجري.
 - ٢- القيعة: هو المنبسط من الأرض، الذي لا جبل فيه، ولا فيه وادٍ.

وجه الاستدلال؛

- ١- أنَّ الجهل المركب هو اعتقادُ الشيء علىٰ خلاف ما هو عليه.
- ٢- وكذلك السراب، يحسبه ماء، وهذا اعتقادٌ على خلاف ما هو عليه.
 - ٣- ولو تدبرت هذه الحالة لوجدتها عجبًا، أتدري لِمَ؟
- ♦ انظر إلىٰ من نظر إلىٰ السراب، وحسبه ماء، فقد وصل إليه بشق الأنفس طالبًا ماذا؟ أن يروئ عطشه، فإذا به سراب.
- ♦ وكذلك صاحبُ الجهل المركب، حسب أنه على علم وهدى، وقد وصل إليه بشق الأنفس، فلما جاءه اليقين، وعاين الموت، بحث عن علومه طالبًا لنفعها، فإذا هي سراب، فقد الاتباع فلا إخلاص، وقد خالف التنزيل فلا صواب.
- ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِن رَّيَهِمُ ٱلْمُدَى ﴾ [النجم: ٢٣].

﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَنذِبُونَ ﴾ [المجادلة: ١٨].

- وهؤلاء على جهلهم بالحق، ينصبون العداء لأهل الحقّ، وينصرون أهل
 الباطل، وكفى بالتاريخ والواقع خيرَ شاهدٍ على ذلك.
 - هؤلاء وأمثالهم هم الذين قال الله فيهم:

﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَىٰلاً ﴿ اللَّهِ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعَيْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٤،١٠٣].

وأما الآية الثانية؛ قال تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ تَحْسَبُهُ ٱلظَّمْفَانُ مَآءً حَتَى إِذَا جَآءَهُ لَمْ يَجَدْهُ شَيْفًا وَوَجَدَ ٱللَّهُ عِندَهُ وَوَقَّنِهُ حِسَابَهُ وَ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿ وَاللَّهُ مَنِ فَوْقِهِ عَرْ فَوْقِهِ عَرْ فَوْقِهِ عَمَابٌ ظُلُمَتُ اللَّهُ لَمُ يَكُلُ مَن فَوْقِهِ عَمَوجٌ مِن فَوْقِهِ عَمَابٌ ظُلُمَتُ اللَّهُ لَهُ وَكُلُمَتُ اللَّهُ لَهُ وَيَ اللَّهُ لَهُ وَيُوا فَمَا لَمْ يَحُولُ اللَّهُ لَهُ وَلَا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾ [النور: ٣٩-٤٠].

فهذا هو الجهل البسيط.

١- لُجِّيُّ: هو العميق.

Y- يغشاه: الضمير المتصل «الهاء» عائد إلى البحر.

٣- فوقه: الضمير المتصل «الهاء» عائد إلى الموج.

وجه الاستدلال؛

- ١- أن الجهلَ البسيط هو عدمُ العلم، وصاحبه في حيرةٍ وشك، لا يدري أإلىٰ هؤلاء، أم إلىٰ هؤلاء، فهو في ظلمةٍ تتلاطمه الآراء، لا يرى الحقَّ من تعدد الظلمات، وكثافتها.
- ٢- وكذلك كمن في بحر عميق، تحيطه الظلمات من كل نواحيه، وتتلاطمه
 الأمواج، وإذا أخرج يده لم يكديراها.

ومعنى «لم يكد يراها(١)»:

١- أي أنه لا يقاربُ رؤيتها لشدةِ الظلمةِ.

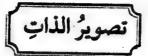
٢- ولازم ذلك أنَّ رؤيتها مستحيلة.

وهذا المعنىٰ ولازمهُ هما الصواب، وتوجدُ أقوالٌ أخرىٰ، محلُّها علم النحو.



⁽١) إذا قيل لك: ارفع مائتي كيلو، فلم تقدر على زحزحتها من مكانها، فيقال لك: لا تقدر على زحزحتها فكيف ترفعها.

الأصلُ الحادي والسنون:



- ١ كلُّ مخلوقٍ له ذات.
- ٢- ومرادفاتُ الذاتِ كثيرةُ منها:

المسمى، الماهية، الجوهر، الشيء.

- ♦ وقد غلب على كل طائفة استعمالُ اسم من هذه الأسماء.
 - ♦ فأهلُ السنةِ كثر فيهم استعمالُ اسم الذاتِ، والمسمى.
- ♦ وأهلُ الكلام والمنطقِ كثر فيهم استعمالُ اسمِ الماهيةِ، والجوهرِ.
 - ٣- وكلُّ ذات لها وجود (١)، وكلُّ وجودٍ له محل.
 - فالخواطر والأراء، مخلوقة، ولها ذات:
- ومحلها: الذهن، ويسمى بالوجودِ الذهني، وأحيانًا يسمى بالوجود العلمي.
 - ♦ والأقوالُ مخلوقة، ولها ذات:
- ومحلها: اللسان، ويسمى بالوجود اللساني، وأحيانًا يسمى بالوجود اللفظي.
 - والمكتوبات مخلوقة، ولها ذات:
- ومحلها: الأوراق وما كان في معناها، ويسمى بالوجود الرسمي، وأحيانًا

⁽١) ولا فرق بين الذاتِ ووجودها، فالذاتُ هي وجودُها، ووجودُها هو الذات.

يسمى بالوجود البناني لأنه يكتبُ بها.

- ♦ والمحسوسات مخلوقة، ولها ذات:
- ومحلها: الأعيان، ويسمىٰ بالوجود العيني.

٤- وكلَّ ذاتٍ مركبةٌ من أجزاء، وهي ثلاثةُ أنواع: النوع الأول: ذاتٌ مركبةٌ ذاتُ أبعاض متجانسة.

ومن أمثلة ذلك:

- ♦ اسم الجنس الإفرادي: كالماء، والملح، والزيت، والخل، والذهب، والتراب، والنجاسة.
 - وتعريفه: هو ما يصدقُ على القليل والكثير.
 - فيقال: قطرةٌ من ماءٍ، وبحرٌ من ماء.
 - ♦ كيف يستخدمُ هذا النوع؟
- مثال: الذهب، تقولُ للرجل: لبس الذهبِ للرجال حرامٌ، يقول لك: الخاتم صغير جدًا ونحوه.

فهذا يُرَدُّ عليه، بأن تقول:

الذهب اسم جنس إفرادي، وهو يصدقُ على القليل والكثير، وقد حرّم النبيُّ عَلِيْتُ الذهب، فدخل القليل والكثير من غير فرق.

• مثال: النجاسة، فيقال: قطرةُ نجاسة، بحر نجاسة (١).

⁽١) ومِذَا تبين فسادُ وصف النجاسة بأنها قليلة أو كثيرة، وخاصةً في باب المطعومات.

- ♦ اسم الجنس الجمعي، الشجر، والبقر، والنبق، والسدر، والتمر، والعنب.
 - وتعريفه: هو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبًا.

النوع الثاني: ذاتٌ مركبةٌ ذاتُ أبعاضٍ مختلفةٍ من باب الكل.

- ♦ كالإنسان، والبهيمة، والبيت.
- وتعريفه: ما لا يصدقُ اسمُه على أجزاءه.

النوع الثالث: ذاتٌ مركبةٌ ذاتُ أبعاضٍ مختلفة من باب الكلي.

- ◄ كالإيمان، والكفر، والسماء، والأرض.
- وتعريفه: ما يصدقُ اسمُه على جزئياته.
 - ٥- وما من ذاتٍ إلا ولها صفاتٌ.
- ♦ وصفاتُ كلِّ ذاتٍ أثر اجتماع الأجزاء أو الجُزئيات عددًا، مع هيئة إجتماعية
 خاصة.

مثل:

الإنسان، والبهيمة، يشتركان في الأجزاء، ولكن رتبت في الإنسان بطريقة تختلف عن البهيمة، فنشأت هيئة اجتماعية للإنسان تخالف الهيئة الاجتماعية للبهيمة.

- وهذا المعنىٰ موجود في علم الكيمياء الفراغية.
 - ♦ والصَّفاتُ تقسم إلىٰ ثلاثة أنواع:

النوع الأول: صفات متفقة، فهما مادة واحدة، كالملح.

النوع الثاني: صفاتٌ مختلفة، فهما مادتان، كالملح والسكر، والإيمان والكفر. النوع الثالث: صفاتٌ متفقة، وصفاتٌ مختلفة، كالحديد الصلب، والحديد الزهر. تأمل ما سبق:

١- ستجدُ النوعَ الأولَ والثاني متميزان بصفاتهم الخاصة.

٢- ستجدُ النوعَ الثالث متميزٌ بالصفات الخاصة.

الخلاصة:

١ - كلُّ ذاتٍ لها صفاتٌ.

٢- أنَّ الصفاتِ الخاصةَ هي التي تميز ذاتًا عن أخرى.

٣- أنَّ الصفاتِ المشتركة لا تميز ذاتًا عن أخرى.

وعليه:

فالطاهر متميزٌ بصفاته، والنجس متميزٌ بصفاته.

خذ مثالين:

الأول: الدُّمُ، ودمُ الحيض.

١- القدر المشترك بينهما أنَّ كليهما دمُّ.

٢- القدر الخاص:

♦ لونُ الدم أحمر قاني، ودمُ الحيضِ أسودُ.

- ♦ رائحة الدم لا رائحة له أو له رائحة مقبولة، ودمُ الحيض رائحته نتنة.
 - ٣- فتبين أن كلا الدمين له صفاته التي تميزه عن الآخر.
 - الثاني: الطاهر، والنجس.
- ١- فالطاهرُ متميزٌ بصفاته الخاصة، والنجس متميزٌ بصفاته الخاصة، فمتى وجد القدر الخاص تميزت و لا بد الذوات.
 - ٢- فالماءُ معروف، مائع لا لون له، ولا طعم، ولا رائحة.
 - ♦ فمتى وُجِدَ مائعٌ بهذه الصفات، فتوضأ منه ولا تبالي.
 - وجذا بَطَلَ التفريقُ بين الطاهر والطهور.
- ♦ فالطاهر يسمونه ماءً، ومع ذلك يقولون: يصلح للشرب ولا يصلح للوضوء.
- ♦ الطهور يسمونه ماءً، ويقولون: يصلحُ للشرب والوضوء، فلا نصَّ معهم،
 قال تعالىٰ: ﴿فَلَمْ تَجَدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ ﴾ [المائدة: ٦]، ولا صفة مميزة تفصلُ بينهما.
- ♦ وصدق الله ﷺ حيث قال: ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْحُرِمِينَ ﴿ مَا لَكُرْ كَيْفَ
 تَحْكُمُونَ ﴾ [القلم: ٣٥ ٣٦].

فالمسلمون متميزون بصفاتهم الخاصة، والمجرمون متميزون بصفاتهم الخاصة.

لذلك يجمعُ بين المتماثلين، ويفرق بين المختلفين.

وقال تعالىٰ: ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ

فِي ٱلْأَرْضِ أَمْرَ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ [ص: ٢٨].

٦- كما سبق أنَّ الذاتَ لها صفاتٌ خاصة.

- ♦ فكلما زادت هذه الصفات، كلما علت الذات، أي أصبحت أكمل كلما
 زادت صفةٌ.
 - ♦ فمثلًا رجلٌ مسلمٌ يصلي، فإن صامَ أصبح أكمل، فإن زكى أصبح أكمل.
 - ♦ وكلما نقصت صفةٌ من الصفات الخاصة، كلما نقصت الذات.
- ♦ فإذا فقد جميع الصفات الخاصة، فقد انعدمت الذات، حيث لا ذات بلا صفاتٍ.
 - وهذا الانعدام:
 - ١- إما بانعدام نفس الذات، كزوال صفات الإسلام.
 - ♦ وحينئذ تحلُّ صفاتُ الكفران، حيث المحل لا بُدَّ وأن يُشغل.
 - ٢- وإما بتحويلها إلى ذات أخرى:
 - ♦ كتحول الإنسان إلى قردٍ أو خنزير، وهذا بالمسخ.
 - ♦ أو تحول الماء إلى مرقة أو الماء إلىٰ عصير.
 - ♦ أو تحول العذرة إلى بخار.

- ♦ وإذا فقدت الذاتُ صفاتها المشتركة، فقدت هيئتها فقط، كفقد الماءِ لصفة
 السيولة، فإنه يتحول إلى ثلج.
 - ♦ وإذا فقدت الذاتُ بعض صفاتها المشتركة.
 - ♦ فإنها تحتفظ بذاتها، وإن نقصت كفاءتها.

الخلاصة:

١ - كلُّ ذاتٍ مخلوقةٍ مركبةٌ من أجزاء.

٢- والصفاتُ أثر اجتماع الأجزاء.

٣- وحيث الصفاتُ تزيدُ وتنقص، فجاز على هذه الذات:

أولا: الفناء بالموت.

ثانيًا: الزيادة بالإيمان.

ثالثًا: النقصان بالمعاصي والكفران.

رابعًا: تحولها إلى صورة أخرى، كالصورة البهيمية.

خامسًا: تحولها إلى ذات أخرى، كالقردة والخنازير بالمسخ.

٧- وأما في حقِّ الخالق:

- ♦ فالله ﷺ له ذاتٌ، والذاتُ لها صفاتٌ.
- ♦ وحيث إن لله ﷺ الكمال التام، الذي ليس بعده كمال.

فتعيَّن:

أولا: أن له الصفاتِ التامة، عددًا، ونوعًا.

ثانيًا: أن صفاته غيرُ محصورةِ، كما أن كماله تامُّ.

♦ وحيث إن الأسماء مشتقة من الصفات.

فتعيَّن:

أولا: أنَّ أسماءه كلهًا حسني، كما أن صفاته عليا.

ثانيًا: أنَّ أسماءه غيرُ محصورة.

♦ فهو سبحانه واحدٌ في ذاته، واحدٌ في صفاته، واحدٌ في أسماءه، واحدٌ في أفعاله، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنْيَ * وَهُو ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾

[الشورئ: ١١]

وقال تعالىٰ: ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ رَسَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥].

ثالثًا: فإن كانت صفاته تامةً، عددًا ونوعًا، وهي صفات كمالٍ وجلالٍ وجمالٍ، وإن كانت أسماءوه كلها حسنى وأنها غيرُ محصورةِ، فآمنا بما علمنا منهما وما لم نعلم.

إذًا: لا زيادة، ولا نقصان.

إذًا: غيرُ قابل للفناء، سبحانك، فأنت الحيُّ القيوم.

أنت الأول، فليس قِبلك شيءٌ.

وأنت الآخر، فليس بعدك شيءٌ.

وأنت الظاهر، فليس فوقك شيءٌ.

وأنت الباطن، فليس دونك شيءٌ.

• • فالويلُ كلُّ الويل!

لمن نفى الصفات، حيث إذًا لا ذات.

الويلُ كلُّ الويل!

لمن نفى بعض الصفات، حيث إذًا لا كمال.

♦ وأخيـرًا!

من لم يؤمن بالأخبار، فسيرئ النار بالأبصار.



الأصلُ الثاني والستون:

طرقُ وصفِ الذات

لوصفِ أيِّ ذاتٍ ثلاثُ طرق:

ا**لأولىٰ**: رؤيتها^(١).

الثانية: ورود الخبر بوصفها(٢).

الثالثة: وجودُ النظير لها(٢).

الطريقة الأولى:

رؤية الذات:

أولا: في حقّ المخلوق.

١- أيُّ ذاتٍ مخلوقةٍ لها ظاهرٌ وباطن.

٢- فالظاهرُ منها:

♦ قد تقدرُ على وصفه، نحو: هذا الرجلُ طويلٌ، أبيني ...

⁽١) وصف أبي كذا.

⁽٢) وصف النبي ﷺ.

⁽٣) وصف فلان كوصف فلان.

وقد لا تقدرُ على وصفه، قال ﷺ: «... ثُمَّ ذَهَبَ بِىٰ إِلَىٰ سِّدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ، وَإِذَا وَرَقُهَا كَاذَانِ الْفِيلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلالِ، فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللهِ مَا غَشِيَ تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا»
 غَشِي تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا»
 [رواه مسلم (١٦٢)، عن أنس بن مالك ﷺ]

٣- والباطن منها:

♦ المجهولُ منها أكثرُ من المعلوم.

انظـر:

الجراثيمُ الدقيقة؛ كالميكروبات، والفيروسات، كل من رءاها يستطيعُ وصفّها في الجملة، وما خفي من باطنها أكثر مما عُلِمَ بكثير.

ثانيًا: في حقِّ الخالق.

١- هل رأيت الله كالذ؟! لا يمكن أن تراه كا في الدنيا بعين الرأس يقظةً.

روى مسلم (٢٩٣٠)، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال ﷺ: «تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَىٰ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ﷺ حَتَّىٰ يَمُوتَ».

فإن قيل:

إِذًا: يمكن أن يُرئ في الآخرة؟

إِذًا: يمكن أن يُرئ في الدنيا في المنام؟

فُلْتُ:

أولا: قد فصلتُ القولَ فيها في التسعينات، وذكرتُها في الجزء الثالث من «فيض المجيد».

ثانيًا: قطعًا رؤية الله على في الآخرة محققة، وذلك بنص الكتاب والسنة، وإن شاء الله نتناولها في علم العقيدة.

ثالثًا: السؤال الثاني، نعم يمكن رؤية الله على في المنام، قال على: «أَمَّانِي رَبِّي عَلَىٰ اللهُ الله

قُلْتُ:

أُولًا: علىٰ رسلك، قال ﷺ: «... ثُمَّ ذَهَبَ مِنْ إِلَىٰ شَدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ، وَإِذَا وَرَقُهَا كَاذَانِ الْفِيَلَةِ، وَإِذَا ثَمَرُهَا كَالْقِلاَلِ، فَلَمَّا غَشِيَهَا مِنْ أَمْرِ اللهِ مَا غَشِى تَغَيَّرَتْ، فَمَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَهَا مِنْ حُسْنِهَا».

ثانيًا: فإن كان المخلوقُ الذي غشيه أمر الله، غير ممكن الوصف فكيف بالله سبحانه؟

فاللهُ أكبر، اللهُ أكبر.

الطريقة الثانية:

ورد الخبر بوصفها:

أولا: في حقّ المخلوقِ.

١- إذا جاء الخبر بوصفها، أمكن وصفها.

قال ﷺ: ﴿إِنَّ حَوْضِي مِنْ عَدَنَ إِلَىٰ عَمَّانَ الْبَلْقَاءِ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ اللَّبَنِ، وَأَحْلَىٰ مِنْ الْعَسَلِ، وَأَكَاوِيبُهُ عَدَدُ النَّجُومِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا» [رواه أحمد (٥/ ٢٧٥) وغيره، عن ثوبان].

وقال ﷺ: «الْكُوْثُرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ حَافَتَاهُ مِنْ ذَهَبٍ وَمَجْرَاهُ عَلَىٰ الدُّرِّ وَالْيَاقُوتِ تُرْبَتُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ وَمَاؤُهُ أَخْلَىٰ مِنَ الْعَسَلِ وَأَبْيَضُ مِنَ النَّلْجِ» وَالْيَاقُوتِ تُرْبَتُهُ أَطْيَبُ مِنَ النَّلْجِ» وَالْيَاقُوتِ تُرْبَتُهُ أَطْيَبُ مِنَ النَّلْجِ» [رواه أحمد (٢/ ٢٧)، والترمذي (٣٣٦١)، عن ابن عمر عَلَيْها]

- الكوثرُ نهرٌ في الجنة.
- ١ قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكُوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١].

وجه الاستدلال؛

ما فائدته إذا كان خارج الجنة؟ فتعين أنه داخل الجنة.

- ٢- قال ﷺ: «الكوثرُ نهرٌ في الجنة»
 - ♦ أين الحوض؟

الجواب:

خارج الجنة، قال ﷺ: «إِنِي فَرَطُكُمْ عَلَىٰ الْحَوْضِ، مَنْ مَرَّ بِي شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ، وَلَيَرِدَنَّ عَلَىٰ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِيْ، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِيٰ

وَبَيْنَهُمْ، فَأَقُولُ: إِنَّهُمْ مِنِّى، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِىٰ مَا بدلوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُخْقًا سُخْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِىٰ» [متفق عليه عن سهل بن سعد ظُلْكَ].

♦ ألا تلحظ وصف الماء؟!

ففي نهر الكوثر، ماؤُهُ أحلىٰ من العسل، وأشدُّ بياضًا من الثلج، وفي الحوض ماؤُهُ أحلىٰ من العسل، وأشدُّ بياضًا من اللبن.

سببُ ذلك أن مصدرَ الماءِ في الحوضِ هو نهر الكوثر.

قال ﷺ: «وَالَّذِى نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيدِهِ لآنِيتُهُ - يعني الحوض - أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ، وَكَوَاكِبِهَا أَلَا فِي اللَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ الْمُصْحِيَةِ آنِيَةُ الْجَنَّةِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا لَمْ يَظْمَأْ آخِرَ مَا عَلَيْهِ، يَشْخُبُ (١) فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ، مَا بَيْنَ عَمَّانَ إِلَىٰ أَيْلَةَ، مَا وَهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَىٰ مِنَ الْعَسَلِ» [رواه أحمد (٥/ ١٤٩)، ومسلم (٢٣٠٠)، عن أبي ذر].

♦ فإن قيل:

بالنَّصِّ مَنْ شربَ من الحوضِ لم يظمأ أبدًا، فما فائدة نهر الكوثر في حقِّ النبي ﷺ.

⁽١) يندفعُ فيها الماء بشدةٍ.

مُلْتُ: قُلْتُ:

أولاً: من الممكن إضافة شيء إلى هذا السؤال، ألا وهو أن بالجنة أنهارٌ من الماء، فما فائدتها أيضًا؟

ثانيًا: أنَّ الشربَ نوعان:

الأول: شربٌ يدفع الظمأ.

وهذا هو الشربُ من الحوض، «مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ».

الثاني: شربٌ للتلذذ.

فبالنسبة للنبي ﷺ فمن نهر الكوثر^(١)، وهو خاصٌ به ﷺ لذلك قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾.

وبالنسبة لبقية المؤمنين، فيشربون شُربَ تلذذٍ من أنهار الجنة.

قال تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَاۤ أَنْهَرُ مِّن مَّآءٍ غَيْرِءَاسِنِ وَأَنْهَرُ مِن لَّبَنِ لَّمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وَأَنْهَرُ مِنْ خَمْرٍ لَّذَةٍ لِلشَّرِبِينَ وَأَنْهَرُ مِنْ عَسَلٍ مُصَفَّى﴾ [محمد:١٥].

٣- صف لي النبي ﷺ فتقول: جاء الخبر بكذا.

ثانيًا: في حقّ الخالق.

⁽١) يشرتُ منه تلذذًا.

١- هل جاء الخبرُ بوصفِ الذات؟

الجوابُ: نعم.

- ♦ فالله ﷺ له سمعٌ، وبصرٌ، وإرادةٌ، ورحمة، وأنه سبحانه مستو علىٰ عرشه،
 وأنه ينزلُ في ثلث الليل الآخر، وأنه سبحانه يضحك، ويفرح، ويغضبُ.
- ◄ كلُّ ذلك ثابتٌ بالنص، ودع عنك كلام المتكلمين فليس بشيءٍ، وقد بينتُ ذلك في الجزء الثالث من فيض المجيد.

٢- هل جاء الخبر بتكييف الصفة؟

الجواب: لا.

فتعيَّن الآتي:

أولًا: إثبات ما أثبته الله على لنفسه من الصفات، وكذلك ما أثبته له النبي عَلَيْ .

ثانيًا: أن معنىٰ هذه الصفات معلومٌ.

ثالثًا: أن كيف هذه الصفات مجهولً.

وسيأتي إن شاء الله في علم العقيدة.

الطريقة الثالثة:

يوجدُ نظيرها:

أولًا: في حقِّ المخلوق.

١ - فأنت تعلمُ ـ مثلًا ـ شكل وجه الصينيين.

فإذا سألتني عن شكل وجه اليابانيين.

قُلْتُ لك: مثل شكل وجه الصينيين.

٢- صف لي جبريل عندما كان يأتي على صورة رجل للنبي عليه ؟

قــل:

بالنصِّ نحوًا من دحيةً بن خليفة الكلبي.

٣- صف لي قدار بن سالف، وهو عاقر ناقة صالح عليه

قــل:

بالنصِّ نحوًا من عقبةً بن أبي مُعيط.

٤- صف لي إبراهيم علية

قىل:

بالنصِّ نحوًا من النبي عَلَيْهِ، قال عَلَيْهِ: «أَمَّا إِبْرَاهِيمُ فَانْظُرُوا إِلَىٰ صَاحِبِكُمْ» [رواه البخاري (٣٣٥٥)، ومسلم (١٦٦)، عن ابن عباس عَلَيْهَا]

٥- صف لي عيسىٰ ﷺ.

قــل:

بالنصِّ نحوًا من عروةً بن مسعود.

ثانيًا: في حقّ الخالق.

هل يوجد لله على نظير؟

الجواب: كلا، قال تعالى:

١- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَيْ اللَّهِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

٢- ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ مَسَمِيًّا ﴾ [مريم: ٦٥].

٣- ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُ رَكُفُوا أَحَدُّ ﴾ [الإخلاص: ٤].



الأصلُ الثالث والستون:

أجزاء كلِّ ذاتٍ وتحديد رتبتها

١- كما هو معلومٌ، أنَّ كلَّ ذاتٍ مركبةٌ من أجزاء.

♦ هذه الأجزاءُ ليست في رتبةٍ واحدةٍ، بل هي علىٰ ثلاثِ مراتب:

المرتبة الأولئ: جزء رتبته الركن.

المرتبة الثانية: جزء رتبته الواجب.

المرتبة الثالثة: جزء رتبته المستحب.

٧- ولاشك!

♦ أنَّ تاثيرَ كلِّ من هذه الأجزاء في الذاتِ، يختلفُ عن الآخر.

پمعنیٰ:

أولًا: أنَّ الذات قد تنعدمُ بزوالِ جزءٍ معين.

ثانيًا: أنَّ الذات قد تنقصُ بزوالِ جزءٍ معين نقصانًا يهزُّ عرشَ الذات.

ثالثًا: أنَّ الذات قد تنقصُ بزوالِ جزء معين، دون أن تهتز.

وعليه:

يجبُ التمييزُ بين هذه الأجزاء في أي ذاتٍ.

بمعنیٰ!

تُعيِّن ما هو ركن منها؟

وما هو واجب منها؟

وما هو مستحب منها؟

المرتبة الأولى:

الركين:

١ - يمكن تحديدُ ركنيةِ الجزءِ من أيِّ ذاتٍ، بثلاث طرق:

الطريقة الأولى:

♦ أَنْ يطلقَ الشارعُ اسمَ الكلِّ على جزءٍ من الذات.

المثال الأول:

قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

- ♦ اللام في ﴿لِيُضِيعَ﴾ هي لام الجحود، وهي لامٌ يؤتىٰ بها لتأكيد النفي بعد
 «كانَ» الناقصة المنفية بـ «ما»، أو بعد «يكونُ» الناقصة المنفية بـ «لم»؛ نحو:
 «ما كان اللهُ ليظلِمَهم» و «ولم يكن اللهُ ليغفرَ لهم».
 - ♦ ومعنى الآية: وما كان الله ليضيع صلاتكم التي صليتموها إلى القدس.

وعليمه:

أطلق الله على السم الإيمان على الصلاة، فدلَّ ذلك على:

أولًا: أنَّ الصلاةَ جزءٌ من الإيمان.

ثانيًا: أنَّ رتبة الصلاةِ الركنيةُ في الإيمان.

المثال الثانى:

قال ﷺ: «قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: قَسَمْتُ الصَّلاَةَ بَيْنِىٰ وَبَيْنَ عَبْدِىٰ نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِىٰ مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: حَمِدَنِیٰ وَلِعَبْدِیٰ مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: حَمِدَنِیٰ عَبْدِیٰ» [رواه الجماعة إلا البخاري، عن أبي هريرة ﷺ].

♦ معنىٰ الحديث «قَسَمتُ الفاتحةَ بيني وبين عبدي ...»

وعليه:

أطلق الله على الصلاة على سورة الفاتحة، فدلَّ ذلك على:

أولًا: أنَّ الفاتحة جزءٌ من الصلاة.

ثانيًا: أنَّ رتبةً قراءةِ الفاتحة الركنية في الصلاة.

المثال الثالث:

قال ﷺ: «لا صَلاَةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»

[رواه السبعة عن عبادةً بن الصامت الله الله

♦ معنى الحديث «لا ركعة لمن لم يَقرأ بفاتحة الكتاب».

وعليه:

أطلق النبي عَلَيْ اسم الصلاةِ على الركعةِ، فدلَّ ذلك على:

أُولًا: أنَّ الركعةَ جزءٌ من الصلاةِ.

ثانيًا: أنَّ رتبة الركعةِ الركنية في الصلاة.

فإن قيل:

هل تندرجُ هذه الطريقةِ تحت باب الكلى؟

قُلْتُ:

الجواب:

لا؛ لأنَّ الاسمَ في الهيئة الاجتماعية للكلي، يصدقُ علىٰ كلِّ جزءِ منه، فكانت جزئياتهُ أركانًا.

ولكن!

الاسمُ في الهيئة الاجتماعية لهذه الطريقة، لا يصدق على كلِّ جزءٍ منها، فكانت بعضُ أبعاضه أركانًا، والبعض الآخر ليس من الأركان.

المثال الرابع:

قال ﷺ: «الْحَبُّ عَرَفَةُ»

[رواه أحمد (٤/ ٩٠٩) وغيره، عن عبد الرحمن بن يعمر]

♦ فالحديث مبتدأ وخبر.

وعليه:

فإنَّ الحجَّ محكومٌ عليه أنه عرفة.

فدلَّ ذلك على:

أولًا: أنَّ عرفة جزءٌ من الحجِّ.

ثانيًا: أنَّ عرفة رتبته الركنية في الحج.

تنبيــه:

١- لا يُفهمُ من الحديث أن الحج جزءٌ واحد، وهو الوقوف بعرفة.

♦ بل الذي يُفهم ـ وفقط ـ أن عرفة أهم جزء في الحج.

٢- ولا يُفهمُ ـ أيضًا ـ من الحديث أن عرفة هو الركن الوحيد في الحج.

♦ بل الذي يُفهم - وفقط - أنه الركن الأهمُّ في الحج.

المثال الخامس:

قال عَلَيْدُ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» [رواه مسلم (٥٥) عن تميم الداري].

المثال السادس:

قال ﷺ: «الْحَرْثُ خَدْعَةٌ»

[رواه البخاري (٣٠٣٠)، ومسلم (١٧٣٩)، عن جابر ١٤١٤]

الطريقة الثانية:

♦ أن يُطلق الشارعُ اسم الجزءِ على الكل.

المثال الأول:

قال تعالىٰ: ﴿فَتَحُرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المجادلة: ٣].

♦ ومعنى الآية: «فتحريرُ عبد أو أمة».

وعليــه:

أطلق الله على المجزء (رقبة) على الكل (عبد أو أمة)، فدلَّ ذلك على: أولا: أن الرقبة جزءٌ من الإنسان.

ثانيًا: أن رتبة الرقبة هي الركنية في الإنسان.

المثال الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿ يَهُ مَرْيَمُ الْقُنْتِي لِرَبِكِ وَالسَّجُدِي وَالرَّكِعِي مَعَ ٱلرَّكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣]

♦ ومعنىٰ الآية: (وصلّي، وصلي مع المصلين).

وعليه:

أطلق الله ﷺ السم الجزء: «السجود»، و«الركوع» على الكل، وهو «الصلاة»؛ فدلَّ ذلك على:

أولا: أن السجود والركوع جزءان من الصلاة.

ثانيًا: أن رتبتهما هي الركنية في الصلاة.

المثال الثالث:

قال ﷺ: «الحمَّىٰ حظُّ المؤمن من النارِ يومَ القيامة»

[رواه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات، (١٥٧)، عن عثمان ظالاً]

♦ ومعنىٰ الحديث: «أنه يُعَجِّل للمؤمن نصيبَه من النار، ويكونُ على صورة الحميٰ»

وعليمه:

أطلق النبيُّ عَلَيْهُ اسم الجزء «الحمل» على الكل «الحظُّ»، والحظُّ هو الكل، لأن البلاء والفتن يكفَّرُ بها الذنوب التي هي موجب النار، فدلَّ ذلك على: أولًا: أن الحمل جزءٌ من حظِّ المؤمن من النار.

ثانيًا: أن رتبتها الركنية في الحظ، وكفي باسمها شبهًا من النار.

المثال الرابع:

قال ﷺ: «الحَرِيرُ ثِيَابُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ»

[رواه ابن الجعد (٩٧٤) عن ابن عمر كالله]

♦ ومعنىٰ الحديث: «أن كلَّ ثياب من لا خلاق له هو الحرير».

ومعلومٌ أن الحرير ليس هو الثياب المحرم فقط، فلبس جلود السباع حرامٌ، فدلَّ ذلك على:

أولًا: أن الحرير جزءٌ من الثياب، التي لابسها يُوسم بأنه لا خلاق له.

ثانيًا: أن رتبته بين هذه الثياب الركنية؛ أي أشدُّهم حرمةً.

الطريقة الثالثة:

♦ أن ينفي الشارع الذات بـ «لا» النافية للجنس، عند غياب جزء معين.

♦ فيدلُّ على أن هذا الجزء ركن في هذه الماهية.

المثال الأول:

قال ﷺ: «لا صَلاةً لِمَنْ لَمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»

[رواه السبعة عن عبادة بن الصامت رفي الله السبعة عن عبادة بن الصامت

♦ معنىٰ الحديث: «لا ركعة صحيحة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

وعليه:

فقد نفى الشارعُ الركعة عند غيابِ الفاتحة، فدلَّ ذلك على:

أولا: أن الفاتحة جزءٌ من الركعة.

ثانيًا: أن رتبة الفاتحة هي الركنية في الركعة.

المثال الثاني:

قال ﷺ: «لا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»

[رواه أحمد (٤/ ٤١٨) وغيره، عن أبي موسى الأشعري رفي الله الم

♦ معنى الحديث: «لا نكاح صحيح إلا بولي».

وعليه:

فقد نفى الشارعُ النكاحَ عند غياب الولي، فدلَّ ذلك على:

أولا: أن الوكلي جَزَّهُ من العقد.

ثانيًا: أن رتبة الوكي هي الركنية في العقد.

- ه تنبیهات:
- ١- إن إثباتَ الركنية الذي جزءِ من الماهية مرجعه إلى الشارع وحده.
- ٢- إن الشارع أمر بالإثبان بهذا الجزء، سواءً فات محله، أو لم يفت، فلا جابر
 له إلا الإثبان به.
 - ٣- بالاستقراء؛ وُجِدَ أَنَ الأركان نوعان:
 - الأول: ركنُ تزولُ الذاتُ بزواله، وهي:
 - ♦ كلُّ ذاتٍ لا يصحُّ فيها القضاء أو الوكالة أو البدل.

فمشكد:

- ١- الشهادتان؛ لا يصحُّ فيهما الوكالة، ولا البدل، ودلَّ النصُّ والإجماع علىٰ
 أن غيابهما مع القدرة كفرُّ أكبر، وغيابهما يدلُّ علىٰ انعدامِ الذات، ألا وهي الإسلام.
- ٢- قول القلب، لا يصحُّ فيه الوكالة، ولا البدل، وغيابُه غيابٌ للإيمان، وإثبات للكفران.
- ٣- عمل القلب؛ لا يصح فيه الوكالة، ولا البدل، وغياب جنسه غياب للإيمان،
 وإثبات للكفران.
- ٤- الصلاة؛ لا يصحُّ فيها الوكالة، ولا البدل، ولا القضاء على الصحيح،
 وغيابها يدلُّ على غياب الإيمان، وإثباتُ الكفران بعد قيام الحجة.

♦ وأعجب ما ترئ في هذه الجزئية، ممن حكم بكفر تارك الصلاة، ثم جوز له
 القضاء، ومحلها الفقه.

النوع الثاني: ركن لا تزول الذاتُ بزواله، وإن هزت عرش الذات.

- ♦ ويكونُ ذلك في كلِّ ذاتٍ صح فيها القضاء، أو الوكالة، أو البدل.
 - ♦ فمثال القضاء:

من ترك صوم رمضان عامدًا، لزمه صوم رمضان قضاءً، ويدلُّ على ذلك قوله ﷺ: رِحصُم يومًا مكانه» [أخرجه ابن ماجة (١٦٧١)].

♦ ومشال البدل:

من ترك إخراج الزكاة، فقام غيره بإخراجها عنه، كما أخرج على عن العباس.

♦ ومثال الوكالة:

من ترك الحج لفقد القدرة، جاز له توكيل من يحجُّ عنه.

المرتبة الثانية: الواجب:

١- يمكنُ تحديدُ واجبية جزءٍ معينِ بطريقتين.

الطريقة الأولى:

«نفى الذات عند غيابِ هذا الجزء بغير لا النافية للجنس» المثال الأول:

قال ﷺ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» [رواه أحمد والشِيْخَانَ عَن أنس ﷺ].

وجه الاستدلال؛

أن الشارع نفى الإيمان عند تقديم حُبِّ أي أحدٍ من المخلوقات على حبِّ رسول الله عَلَيْةِ فدلَّ ذلك على:

أولًا: أن تقديم حبِّ الرسول ﷺ على حبِّ كلِّ مخلوقٍ جزءٌ من الإيمان، وهذا الجزء واجبٌ في الإيمان.

ثانيًا: أن الإيمان المنفي هو المقابلُ للإسلام، وليس المقابلُ للكفران، وعليه فالمنفى هو الإيمانُ المطلق، لا مطلق الإيمان.

المثالُ الثاني:

قال ﷺ: «لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبُّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِه»

[رواه أحمد والشيخان عن أنس نظا]

وجه الاستدلال؛

أن الشارعَ نفى الإيمان عند عدم المطابقة بين ما يحبُّ لنفسه وبين ما يحبُّ لأخيه؛ فدلَّ ذلك على:

أولًا: أن المطابقة بين ما تحبُّ لنفسك، وبين ما تحبُّ لأخيك جزءٌ من الإيمان. ثانيًا: وأن هذا الجزء رتبتهُ الواجبُ من الإيمان.

ثالثًا: وأن الإيمان المنفي هو الإيمان المطلق، لا مطلق الإيمان.

الطريقة الثانية:

«صحة الجبر عند فواتِ المحل»

المثال الأول:

قال ﷺ: ﴿إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ فَلَمْ يَسْتَتِمَّ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ فَإِنَا السَّهُو» اسْتَتَمَّ قَائِمًا فَلاَ يَجْلِسْ وَيَسْجُدْ سَجْدَتَنِ السَّهُو»

[رواه أحمد (٢٥٣/٤)، وابن ماجة (١٢٠٨)، عن المغيرة بن شعبة والمائد الله المعتبد الاستدلال؛

أن الشارع جبر التشهد الأوسط بسجدي السهو، عند فوات المحل فدلَّ ذلك على:

أولا: أن التشهد الأوسط جزءٌ من الصلاة.

ثانيًا: وأن رتبته الواجب، بدليل الجبر.

تنبيهات:

١- إن إثبات الواجبية لأي جزء من الذات مرجعه إلى الشارع وحده.

٢- إن الشارع أمر بالإتيان به ما لم يفت المحل.

٣- إن الشارع أمر بالجبر، وذلك عند فوات المحل.

٤- إن الواجبات ليست في منزلة واحدةٍ.

المرتبة الثالثة: الاستحباب.

١- يمكنُ إثباتُ استحبابية الجزء من الذات بأربع طرق:

الطريقة الأولى:

«أن لا ينطبق عليه طريقةٌ من طرق مرتبتي الركن والواجب».

مثالُ ذلك؛ أن تجافي الذراعين عن جنبيك في حالةِ السجود، فهذا الوصف لا يندرجُ تحت أيِّ طريقةٍ من طرق مرتبتي الركنية ولا الواجبية.

♦ وهذه الطريقة فيها عيبٌ ظاهر، أنها لا تثبت جزئية الشيء ابتداءً، والذي سيبنيٰ عليه أنه مستحب.

وعليه:

فهذه الطريقة تعملُ بعد إثباتِ أن الشيء جزءٌ من الماهية.

الطريقة الثانية:

«لا يصحُّ نفي الذات عند غيابه»

مثال ذلك: رفع الثوب إلى نصف الساقين.

- ♦ فرفعُ الثوب إلى نصف الساقين من عمل الجوارح، وعمل الجوارح جزُّعٌ من الإيمان.
- ♦ وحيث لم يثبت قط أن الشارع نفى الإيمان عند غيابها، تعين أنه مستحب،
 والذى يؤكد ذلك:

ما رواه أحمدُ (٣/ ٩٧) وغيره، عن أبي سعيد رَاحِيَّة قال: قال رسول الله عَلَيْ «إِزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَىٰ نِصْفِ السَّاقِ وَلاَ حَرَجَ لَوْ لاَ جُنَاحَ لَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَعْبَيْنِ مَا كَانَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ فِىٰ النَّارِ وَمَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَراً لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْه».

الطريقة الثالثة:

ي «عدمُ الجبر عند فوات المحل»

مشال ذلك: كمن ترك قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعة أو الركعتين التشهد الأوسط.

مثال آخر: كمن ترك المبيت في منى لليوم الثالث.

الطريقة الرابعة:

«ذكر فضل إيمان صاحبها ولم ينف إيمانه درًّ على أنها مستحبة»

وقد دَلَ علىٰ ذلك ما رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) عن أبي هريرة؛ قال: قال ﷺ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ ـ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ».

وجه الاستدلال؛

المؤمن يُمدحُ إذا أماط الأذى عن الطريق، ولم يثبت قط أن الشارع نفى إيمان من لم يمط الأذى عن الطريق، فتعين أنه مستحب.

فإن تبين لك ما سبق؛ علمت الآتي:

أولًا: أن الأجزاء في أي ذاتٍ ليست شيئًا واحدًا.

ثانيًا: أن فقد جزء لا يلزمُ منه انعدامُ الذات إلا على التفصيل السابق.

ثالثًا: أن رتبة أي جزء في الذات مرجعها إلى المشرع، لا إلى أي أحد ـ كائن من كان.



الأصلُ الرابع والستون:

علاقة الاسم بالذات

الذاتُ لها ثلاثُ حالات:

الحالةُ الأولىٰ: انعدامُ الذات.

♦ ففي هذه الحالة لو انعدمت الذات، انعدم الاسمُ تبعًا لمسماه، وذلك لأن
 الاسم وُضِعَ لهذا المسمئ، فغيابُ المسمئ غيابٌ لاسمه ولا بُدَّ.

مثال:

مَنْ تُرك الفاتحة في أيِّ ركعة:

- ١- بطلت هذه الركعة.
- ٢- لا يجوز تسميتُها باسم الركعة، لأنها لا تسمى هذا الاسم إلا إذا جاءت على
 الصفة الشرعية.
 - ♦ وكذلك من ترك الركوع أو السجود في أي ركعة.
 - ♦ ولا تقل المريض؟

فإن الكلامَ على من توفرت فيه شروطُ التكليف، لا على ذوي الأعذار. مثـالٌ آخر:

من ترك الوقوف بعرفة، في أي جزءٍ من بعد العصر إلى طلوع الفجر.

- ١- بطل حجُّه.
- ٢- لا يجوز تسميتها حِجَّة؛ لأنها لا تسمى هذا الاسم إلا إذا جاء بها على الصفة الشرعية.
 - الحالة الثانية: تحوُّل إلذاتِ إلى ذاتٍ أخرى.
- ♦ ففي هذه الحالة زال الاسم؛ لأنه للذات المحوَّلة، وثبت اسمٌّ جديد للذات الجديدة.

مثسال:

العذرة، إذا استخدمت وقودًا، تحولت إلى أبخرة فزال الاسمُ لزوال الذات، وثبتت ذاتٌ جديدة باسم جديد، وهذه الذات الجديدة لها صفاتُها الخاصةُ، والتي تختلفُ عن الصفات الخاصة للعذرة.

وعليه: فلكل ذاتٍ أحكامُها.

مشالٌ آخر:

الماءُ إذا تحوَّل إلى عصيرٍ أو مرقة، زال اسم الماء لزوالِ ذاته، وثبت اسمُ العصير أو المرقة بصفاتها الخاصةِ التي تختلف عن الصفات الخاصة للماء.

وعليه: فلكل ذاتٍ أحكامُها.

الحالةُ الثالثة: تغير الاسم بتغير صورة الذات.

ففي هذه الحالة، لم تتحول نفسُ الذات، وإنما تغيرت صورتُها فتغير اسمُها دون ذاتها.

مشال:

صورة الماء إذا تحولت إلى صورة الثلج.

فإن التغير هنا في الاسم لا في الذات، ولا في صفاتها الخاصة، وحيث إن الأمر كذلك:

فإن الأحكام المتعلقة بالصورتين واحدة، بمعنى ـ مثلًا ـ يجوز الوضوء بها والاغتسال، قال ﷺ: «اللَّهُمّ اغْسِلْ خَطَابَائ بِالْمَاءِ وَالنَّلْجِ وَالْبَرَدِ»

[متفق عليه عن أبي هريرة ظ الله

وهنا تتولَّد عشراتُ المسائل تحت هذا الأصل، منها:

١- ماء المجاري هل يجوز تنقيته، وتحويله إلى ماء صالح للشرب؟!

٢- هل يجوز استخدام السماد العضوي النجس في الزراعة؟

٣- هل تحويلُ لبن الأم إلى جبن، هل تثبت به الرضاعة، وما يترتبُ عليها.

فهذه المسائل، وما كان في معناها، تُحَلَّ في ضوء هذا الأصل والذي بعده ومحلها الفقه.



الأصلُ الخامس والستون:

الحكم الثابت بعلة يزولُ بزوالها

اعلم!

أن قواعد الشريعة كلَّها مبنيةٌ علىٰ ذلك، ويتضحُ ذلك ببعض الأمثلة منها:

المثالُ الأول:

الله عَلَىٰ خلق الماءَ طاهرًا مطهِّرًا، فلو تُرِكَ كما خُلِقَ ما تغير.

وعليه:

١ - فإن لاقته نجاسة، تغيرت أوصافُه، بهذه النجاسات.

٢- فإن أمكن إزالة النجاسة، عاد الماء إلى سيرته الأولى.

♦ أي أصبح طاهرًا مطهرًا.

المثالُ الثاني:

الشرابُ المعتصرُ من العنب عصير العنب فإنه يصلح كدواء، وكغذاء، ومنافعه جمةٌ، فلو تُرك كما خُلق ما تغير.

وعليه:

١- إذا هُيئ للسكر، فقد خرج عن أصل خلقته، وهو الخل، وأنه طيبٌ.

٢- فإن انقلب خلا، عاد إلى سيرته الأولى، ألا وهي عصيرٌ طيب حلال.

نعسم!

أمر النبيُ ﷺ بإهراق الخمر، ونهىٰ عن تحويلها خلّا، كلُّ هذا صدق، ولكن! كيف تفهمُ هذه النصوص؟

الجواب؛ ليس بهذه السطحية، ومحلُّها علمُ الفقه.

المثال الثالث:

كُلُّ إِنسَانٍ يُولَد على الفطرة، قال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبُوَاهُ يُهَوِّدُ إِنسَانٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبُولَهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَثْلِ الْبَهِيمَةِ ثُنْتُجُ الْبَهِيمَة، هَلْ تَرَىٰ فِيهَا جَدْعَاءَ» [رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨)، عن أبي هريرة ﷺ].

١ - الفطرةُ هي الملة:

كما جاء في بعض الروايات عند أحمد (٢/ ٢٥٣) وغيره، قال ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَىٰ هَذِهِ الْمِلَّةِ».

♦ والملة هي الإسلام، لِمَ؟

السبب الأول: أن «ال» في لفظ «الملة» هي للعهد.

السبب الثاني: أن الناس على نوعين:

النوع الأول: أن يكون غير مِلِّي، وهم المجوس.

النوع الثاني: أن يكون مليًّا، وهم المسلمون، واليهود، والنصاري.

فتعين أن الفطرة هي الإسلام.

٢- الله ﷺ خلق الإنسان مسلمًا، فلو تُرك كما خُلِق ما تغير، وما اختار غير
 الإسلام دينًا.

وعليه:

١- فإن لاقته الأولى، وأصبح طاهرًا مطهّرًا مطهّرًا.



الأصلُ السادس والستون:

العبرةُ بالتغير لا بالكم

المرادُ بالتغير:

- ١- هو تحولُ الذاتِ إلى ذاتٍ أخرى، وهذا التحولُ ناتجُ اكتساب أو فقد بعض
 الصفات المؤثرة في ثبوت الذات.
- ٢- وقطعًا! الصفات المؤثرة هي الصفاتُ الخاصة، هي الأركان التي متى زال
 ركنٌ تحولت الذات إلى أخرى أو زالت بالكلية.
 - ٣- ولازمُ هذا التحولِ زوالُ الاسم، وتُبوتِ اسمِ آخر.
 - ♦ والمرادُ بالكم:
 - ١- هو الكمية، فلا علاقة ـ البتة ـ للتغير بالكم.
 - ٢- إنما العبرةُ بقوة الصفةِ المضافةِ أو المنزوعة، أو ضعفها.
 - ♦ والذي يدلُّك على صحةِ هذا العنوان:

الدليلُ الأول:

ما رواه أحمد (١/ ٣٠٠)، والترمذي (٢٥٨٥) عن ابن عباس ظلاقًا قال: «قال رسولُ الله ﷺ قَلْ قَطْرَتْ فِي دَارِ الدُّنْيَا لأَفْسَدَتْ عَلَىٰ الدُّنْيَا مَعَايِشَهُمْ فَكَيْفَ بِمَنْ يَكُونُ طَعَامَهُ؟»

وجه الاستدلال؛

- ١- أن القطرة بالنسبة لدار الدنيا، كم مهمل، ومع ذلك فإنها تفسد معايش
 الناس، من أرض، وهواء، ونبات، وحيوان، وكل ما يعتمد عليه الإنسان
 كأسباب للحياة.
- ٢- فلو نظرت، لوجدت أن التغير قد حَصُل بغض النظر عن الكم، الذي حَصُل
 به التغير، فتبددت خرافة القلة والكثرة.

الدليلُ الثاني:

ما رواه أحمد (١/ ١٦٩)، والترمذي (٢٥٣٨) عن سعد بن أبي وقاص فَا وَقَالَ قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ أَنَّ مَا يُقِلُّ ظُفُرٌ مِمَّا فِي الْجَنَّةِ بَدَا لَتَزَخْرَفَتْ لَهُ مَا بَيْنَ خَوَافِقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطَّلَعَ فَبَدَا أَسَاوِرُهُ لَطَمَسَ ضَوْءُهُ ضَوْءَ الشَّمْسِ كَمَا تَطْمِسُ الشَّمْسُ ضَوْءَ النَّجُومِ»

وجه الاستدلال؛

- ١- أن ما يُقِلَّهُ ظفرٌ شيءٌ لا يؤبه له، ومع هذا لو بدا لزينت به، ما بين خوافق السماوات والأرض.
- ♦ فلو نظرت، لوجدت أن التغير قد حَصُل بغض النظر عن الكم، الذي حصل
 به التغير، فتبددت خرافة القلة والكثرة.
 - ٢- أن إسورة الرجل في الجنة لو بدت لطمس ضوئها ضوء الشمس.

\$

♦ فلو نظرت، لوجدت أن التغير قد حصل بغض النظر عن الكم الذي حصل
 به التغير، فتبددت خرافة القلة والكثرة.

الدليلُ الثالث:

كم من لفظةٍ قليلة المبنى، كثيرة المعنى، يترتب عليها من الأحكام ما تخرُّ منه الجبال.

روى أبو داود (٤٨٧٥)، والترمذي (٢٥٠٢) عن عائشة الطلق قالت: «قُلْتُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْةٍ: حَسْبُكَ مِنْ صَفِيَّةَ كَذَا وَكَذَا، تَعْنِي: قَصِيرَةً، فَقَالَ: لَقَدْ قُلْتِ كَلِمَةً لَوْ مُزِجَتْ بِمَاءِ الْبَحْرِ لَمَزَجَتْهُ»

وجه الاستدلال؛

- ١- أنها كلمةٌ قليلةُ المباني، رُتب عليها حكمٌ يظهرُ مدى الضرر التي أحدثته هذه الكلمة.
 - ٢- فتبين أن العبرة بالتغير لا بالكم، فتبددت خرافة القلة والكثرة.
- ٣- وكما تلحظُ أن هذا المثال في الأمور المعنوية، والمثالين السابقين في الأمور الحسية، وعليه:
 - ♦ فعنوانُ الأصل يتضمنُ الحالتين.
 - ٤- لذلك يقال: خيرُ الكلام ما قلَّ ودلَّ.

الدليلُ الرابع:

١- أهل النفاق والكفران، إذا أرادوا إثارة الفتن، يبحثون عن الشيء القليل
 الخفي لإثارة الفتن به.

٧- انظر!

إلىٰ الهالك شاس بن قيس، لما وجد الألفة قد وجدت طريقها بين الأوس والخزرج، أمر فتى شابًا من يهود، وأمره أن يذكرهم بيوم بُعاث، وينشدهم بعض أشعارِهم في هذا اليوم، فثار الحيَّان وكادت أن تقع مقتلةٌ لا يوقفها إلا حصادُ الأرواح، فتبددت خرافةُ القلة والكثرة.

الدليلُ الخامس:

ما رواه البخاري (٦٤٧٨) عن أبي هريرة و قَالَ قَالَ عَلَيْ: ﴿إِنَّ الْعَبْدَ لَيَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضُوَانِ اللهِ لاَ يُلْقِىٰ لَهَا بَالًا، يَرْفَعُ اللهُ بِهَا دَرَجَاتٍ، وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ لاَ يُلْقِىٰ لَهَا بَالًا يَهْوِىٰ بِهَا فِيٰ جَهَنَّمَ».

وجه الاستدلال؛

١- انظر إلىٰ قلة المباني، وانظر إلىٰ الوعد والوعيد عليهما، تعرف حجم المعاني فيهما، فتبددت خرافة القلة والكثرة.

الدليلُ السادس:

١ - ثبت علميًّا أنه يمكن تكوين مثلِ أو أقلَّ من رأسِ الدبوس سُمَّا، ويقتل به في الحال.

٢- وهذا يدل على أن العبرة بالتغير لا بالكم، فتبددت خرافة القلة والكثرة.
 الدليل السابع:

- ١- ثبت علميًّا أنه يمكن تكوين مثل أو أقل من رأس الدبوس من المضادات الحيوية، تحدثُ تغييرًا عظيمًا في الجسم.
 - ٢- وهذا يدلُّ على أن العبرة بالتغير لا بالكم، فتبددت خرافة القلة والكثرة.
 الدليلُ الثامن:
 - ١- أنه لم يثبت ـ قط ـ حدٌّ كميّ لإثبات التغيير، فدلّ أنه غير معتبر (١).
 - ٢- وذلك لأن التغير نوعي لا جنسي، بمعنى:

أن الكم الواحد من النوع الواحد ينجسُ مثلًا بكم يتناسب مع نوع النجاسة.

- ٣- فضلًا عن أن التغيير قد يلاحظ حالًا وهو قليل.
- ♦ وقد يلاحظ مستقبلًا وهو الأكثر والغالب، ويوضحه مسألة التراكم وهي عنوان الأصل القادم.



⁽١) لأسباب كثيرة، بل لو اعتبرت علة لا يعمل بها لأنها غير منضبطة.

الأصلُ السابع والستون:

التغيير التراكمي وموقف النصوص منه

ثبت في الشرع أنَّ ما يفضي بالتراكم إلى ضررٍ مُنِعَ.

- ♦ وعامة النصوص تنهى عن الفعل الذي يفضي بالتراكم إلى ضرير.
 - ♦ وهذا في باب المحرمات، وهذا أولى من باب المباحات.
- ♦ فإن كان المباحُ يُمنع إذا أفضىٰ إلىٰ محرم، وهذا ما يسمىٰ بسد الذرائع،
 فمن باب أولىٰ يُمنع المحرم الذي يفضي إلىٰ محرم.
 - ♦ وبهذا يتبينُ فسادُ قولِ من زعم الكراهةَ في مثل هذا الباب.

ويتضح هذا بمثال:

روى البخاري (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢) عن أبي هريرة ظلَّ قال: «قال رسول الله ﷺ لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لا يَجُرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ». وجه الاستدلال؛

أن بعض العلماء يقولون: البول في الماء الدائم مكروه، وهذا القول أجنبيًّ على لغة العرب، وعلى لغة الشارع.

أولًا: (لا) هنا هي الناهية، والنهيُّ يقتضي التحريم.

ثانيًا: الفعل المضارعُ أُكدَّ بنون التوكيد الثقيلة، وهذا تأكيدٌ للتحريم.

ثالثًا: وقد اتصلت بالفعل المضارع اتصالًا مباشرًا، فبُني الفعلُ على الفتح، وهذا والبناء في الأصلِ حركة ماضوية، فدلَّ على ثبوت التحريم ابتداءً، وهذا التحريرُ لا تجدُه في كتابٍ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

رابعًا: هب أنه للكراهة، فإن المباحَ الذي يفضي إلىٰ المحرم يُحرَّمُ من باب سدِّ الذرائع، فما بالنا بالمكروه الذي يفضي إلىٰ المحرم.

خامسًا: هب أنه للكراهة، فهل أُمرنا بفعل المكروه، أم أُمرنا بتركه؟ فإن كان تركُ المشتبهات من صلب دين ربِّ العالمين فما بالنا بترك الواضحات ومنها الكراهة.

عودًا إلى الموضوع:

قد دلت النصوصُ على تحريم الفعل الذي يفضي إلى ضررٍ تراكمي، ومنها: الدليلُ الأول:

١- قطرةُ الخمر حرامٌ، وإن لم تفض إلى سكر، بل يقامُ عليه الحدُّ بالإجماع.

٢- قال ابن رسلان في «شرح السنن»:

«أجمع المسلمون على وجوب الحدِّ على شاربها سواءٌ شرب قليلًا أو كثيرًا، ولو قطرةً واحدةً ...» [نيل (٥/ ٦٧)].

٣- وهذا هو الضرر التراكمي:

روىٰ أحمد (٦/ ٧٢) وغيره عن عائشة ﷺ قالت: «قال ﷺ: مَا أَسْكَرَ مِنْهُ الفَرْقُ فَمِلْءُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ».

- ♦ الفَرْقُ؛ مكيال معروف بالمدينة، وهو ستة عشر رطلًا.
- ٤- ويكفي في هذه المسألة، أن لفظ «الخمر» اسم جنس إفرادي بمعنى:
 «يصدق على القليل والكثير من غير فرق»

الدليلُ الثاني:

في الأطعمة؛ قال تعالىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحَمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أَهِلَ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِ ع ﴾ [المائدة: ٣].

وجه الاستدلال؛

- ١- أن أكل الميتة محرمٌ، قلَّ المأكول منها أو كثُر، فلا اعتبار للمقدار في التحريم.
- ٢- أما التحريمُ من جهةِ الاستمرار، أي أكلُها مرةً بعد مرةٍ، أو أكلُها دومًا، فهذا التحريمُ ناتجُ الضرر التراكمي.

٣- وهذا الضررُ التراكمي يحدثُ خللًا وظيفيًا (١)، وأخلاقيًّا (٢)، وعقديًّا.

يلاحظه كلُّ ناظرٍ حوله، إذًا: النصوص تمنع منع تحريم ما يفضي إلى الضرر التراكمي.

الدليلُ الثالث:

في الأطعمة ـ أيضًا؛ روى مسلمٌ (١٩٣٤) عن ابن عباس ظَلْكَ قال: إن رسول الله عَلَيْ: «نَهَيْ عَنْ كُلِّ ذِى مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

وجه الاستدلال؛

١- أن أكل كل ذي نابٍ من السباع ـ كالكلب، والهر، والفهد، والنمر، والأسد ـ
 حرامٌ، وذي المخالب كالحداء، والصقر، والنسر.

٢ والاستمرارُ دمارٌ، لأنه يحدث الضررَ التراكمي، وظيفيًّا، وأخلاقيًّا، وعقديًّا،
 يلحظه كلُّ ناظر حوله.

⁽١) في جميع الأجهزة العضوية في الجسم.

⁽٢) فإنَّ خُلُقَ العبد موقوفٌ علىٰ طيب أكله وشرابه.

فكلما طاب مأكلُك وشرابُك طاب خُلُقك.

[•] لذلك أمر الناس بما أمر به المرسلين.

♦ ألا ترئ قسوة القلوب، ألا ترئ السلوك العدواني، ألا ترى الشراسة، ألا ترى الدياثة، ألا ترى الأمراض، ألا ترى الأوبئة.

الدليلُ الرابع:

في الدواب الداجنة؛ روى أبو داود (٣٧٨٥)، والترمذي (١٨٢٤) عن ابن عمر وَ الله الله عَلَيْ عَنْ أَكُلِ الْجَلاَّلَةِ وَٱلْبَانِهَا»

١- وروى أبو داود (٢٥٥٨) عن ابن عمر على قال: «نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ
 الْجَلاَّلَةِ فِىٰ الإِبِل أَنْ يُرْكَبَ عَلَيْهَا»

وجه الاستدلال؛ أن النبي ﷺ حرَّم أكل الجلالة، وحرَّم شرب لبنها، وحرَّم الركوب عليها والمنعُ يشملُ التغذية، والملامسة.

♦ والكلامُ في هذه المسألة يكونُ علىٰ المأكول، والآكل.
 أولا: المأكول وهي الجلالة^(١).

يجبُ لمن أراد أن يتكلم في مثل هذه المسائل مراعاة الآتي:

١- أن لفظ «الجلَّالة» من صيغ المبالغة؛ لأنها على وزن فعَّالة.

٢- أن تعلق صيغ المبالغة بالمرة لا بالمقدار.

⁽١) يقالُ في تعريفها: ما يأكلُ النجاسات، وهذا التعريفُ فيه تقصير محله علم الفقه، ولكن هب أن الأمر كذلك.

- ♦ وذلك لأن صيغ المبالغة خرجت من رحم اسم الفاعل الذي يدلُّ علىٰ ذات تفعل شيئًا؛ مثل «محمد كاتبٌ درسه»، ولا علاقة لها لا بالقلة، ولا بالكثرة إلا بقرينة.
- ♦ فإن أردت المزيد تقول محمد كتَّابٌ درسَه، فهذا يدلُّ علىٰ ذاتٍ تفعل
 الكتابة بكثرة، دون احتمال.

إذًا: معنى الجلالة:

أنها تأكلُ النجاسة مرةً بعد مرةٍ.

٣- انظر! فلا علاقة البتة بمقدار المدة، ولا بطولها.

♦ فتبين! بطلان القول أنها تأكل قليلًا أو كثيرًا.

٤- ثم لو أمعنت النظر!

أن الجلالة في هذا القرن تأكل كلُّ مرةٍ نجاسة، وهذا وصف الصفةِ المشبهة.

- ♦ وهكذا سيرةُ الشارع يحرم الأدنى؛ ليفهم الأعلىٰ من باب أولىٰ، فتبددت خرافةُ القلة والكثرة (١).
 - ٥- يجب النظر هل تحولت إلىٰ ذاتٍ أخرىٰ أم لا، بمعنىٰ:
 - ♦ كوب ماء، وضعت عليه قطرةُ بول، هل تغير؟

الجواب: لا، ويسمى ماءً.

⁽١) وقد بينتُ أن القول بالكراهة لا علاقة له لا بلغةٍ، ولا بأصول، ولا بفقه.

♦ فإد وضعت أخرئ وأخرئ حتى فقد الماء السمه تبعًا لفناء ذاته، فهل يسمى
 ماء؟ الجواب لا.

انظـر:

الجلالةُ تأكل كلَّ مرةٍ نجاسة، فأحدث فيها ضررًا، نُقل إلى الجيل الثاني، فأكل في كلِّ مرةٍ نجاسة، وهكذا حتى تحولت الذاتُ إلىٰ ذاتٍ أخرى، وهذا ما يسمونه بالتغير الجيني، وتفصيلُ ذلك يأتي في علم الفقه.

ولكن من كان عاجزًا عن فهم ما سبق فلينظر إلى:

ثانيًا: الآكل:

هل المأكول أحدث له ضررًا أم لا؟

فالواجبُ الذهاب إلى جميع المعاهد لأخذ تقريرِ عن كلِّ عضو في الجسم، وماذا فعلت فيه الجلالة.

الواجبُ قراءةُ التقارير الدورية التي تصف هذه المصيبة، والتي كتبت بأيدٍ أمينة من أهل التخصص، وبما سبق تظهرُ حقائق الأمور.

وسيأتي - إن شاء الله - الحديث عنها بالتفصيل (١).

١١) وفد ذكرتُ نبذةً عن الجلالة من عشرين سنةً، وقلتُ ستَحدثُ أوبئة تحصدُ ملايين البشر، ومن لم يفهم بالآثار، سيري الدمار بالأبصار.

الدليلُ الخامس: في الملبوس:

- ١- كما أن نوع الغذاء، وطيبه يؤثر في الأخلاق والسلوك، يؤثر في القلوب،
 ويؤثر في الجوارح.
 - ٢- وأثر هذه الملابس والفرش تراكمي.

روى أبو داود (٤١٣١)، وألنسائي (٤٢٥٥) عن المقدام بن معدى كرب أنه قال لمعاوية: «فَأَنْشُدُكَ بِاللهِ هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَىٰ عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السِّبَاعِ وَالْرُّكُوبِ عَلَيْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ».

وجة الاستدلال؛

- ۱- إن السباع فيها شراسة، فمن لبس جلود السباع، أو جلس عليها فإنه يتضرر بذلك، نعم: الضرر يُشعُر به بعد فترة لأنه تراكمي.
- ٢- لذلك النهي هنا للتحريم، فيجب على المسلم أن يطرد المسألة، فلا يتصور أن بعض المسائل من جنس واحد، وحكمها يختلف بغير نص.
- ٣- والعجب أن بعض الناس يقولون: هذا مكروه، ولا يُحرِّم حتى يحدث تغيرًا
 حاليًا.
 - ♦ وهذا متناقضٌ، ومخالفٌ للأصول، ومخالف للمعقول.
 - ♦ فالتناقضُ؛ لأنه لم يطرد الحكمَ في جنس المسألة.

- مخالف للأصول؛ لأن المباح إذا أفضى إلى محرم مُنِع مَنع تحريم، وهذا ما يسمى بسدِّ الذرائع، فكيف لا يمنع من فعل المكروه الذي يفضي إلى محرم؟
- ♦ وأعجبُ ما ترى في باب المكروه، أن الفاعل له يواظبُ عليه، فإن كان هذا وصفُه، فما الفرق إذًا بين المكروه والواجب، وبين المكروه والمندوب، بل بين المكروه والمباح.
- ♦ فخالف لصريح المعقول؛ لأن المكروه فعلٌ يُسببُ خسارةً، فكيف يفعل
 بلا اضطرارٍ، ولا حاجة؟!

أقول: إياك ثم إياك من الأثر التراكمي، فإنه القاصمة.

انفلونزا الطيور، انفلونزا الخنازير.

وأخشىٰ ما أخشاه أن تخرج علينا أنفلونزا النباتات والثمار، والحبوب؛ لأن التهجين في الجملة تدميرٌ، ولأن اللعب في الجينات في الجملة إصلاحُ فاسدٍ بفاسد، وهذه نصيحة ناصح، والحمد لله رب العالمين.

الدليلُ الخامسُ: في الصحبة:

١- فإن صحبة الأشرار، أثرهم تراكمي.

روى أبو داود (٤١٣٠) عن أبي هريرة تُطُقَّ قال: قال ﷺ: «لاَ تَصْحَبُ الْمَلاَئِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُنَمِرِ»

وجه الاستدلال؛

١- إن لم تصحبك الملائكة، صحبتك الشياطين.

٢- وضررُها تراكمي، فإن وصلتَ إلىٰ هذه الدركةِ، غلبك الشيطان، واستحوذ
 عليك، فماذا ينتظر منك؟!!

فإن تبين لك ما سبق:

أولًا: علمتَ أن الضرر التراكمي هو أخطرُ أنواع الضرر.

ثانيًا: وأنَّ هذه الضرر يحدثُ تغيرًا جينيًّا، غير قابل للإصلاح، وبفرض قبوله للإصلاح فإنه يحتاج إلى عشرات السنين، وهذا فوق عمر الجيل، فلا فائدة في السعي إلى إصلاحها.

ثالثًا: وبهذا النوع من الضرر ينكشفُ السرُّ من نهي الشارع عن فعل الصغائر.

١ - فإنه لشيء في نفسها، لأنها معصيةٌ.

٧- ولشيء في تراكمها.

وهل النارُ إلا من مستصغر الشرر، وهل الجبالُ إلا من الحصي.

رابعًا: وبهذا النوع من الضرر ينكشف سرٌ من أسرارِ قوله ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَىٰ مَا لاَ يَرِيبُكَ».

أقول:

سبحانك! شرعتَ فأحكمتَ، وكلَّفتَ فعدلتَ.

فأشهد أنك:

أنت الأول، فليس قبلك شيءٌ.

وأنت الآخر، فليس بعدك شيءٌ.

وأنت الظاهر، فليس فوقك شيءٌ.

وأنت الباطن، فليس دونك شيءٌ.

سحانك!

فأنتَ واحدٌ أحد، فردٌ صمد، لم تلد ولم تولد ولم يكن لك كفوًا أحد.



الأصلُ الثامن والستون:

[الأسماءُ المزيفة لا تغيرُ أحكامَ الذوات]

يغيِّر بعض المفسدين أسماء بعض المسميات، بقصد تغيير الأحكام الثابتة بالنصوص الشرعية.

♦ وقطعًا لاكتشاف هذه الأسماء تحتاج إلى:

أُولًا: معرُفةُ كلِّ ذاتٍ، واسمُها؛ شرعًا وعُرفًا.

ثانيًا: مطابقة الذات الشرعية بالذات العرفية.

ثالثًا: فإن حصل التطابق، تعين أن الاسم واحد.

رابعًا: فإن اختلفت الأسماء مع تطابق الذوات، كانت أسماء مزيفةً.

المثال الأول:

تسمية «الخمر» بغير اسمها، فيسمونها بـ «المشروبات الروحانية».

قال ﷺ: «لَيَشْرَبَنَّ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِيْ الْخَمْرَ يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا»

[رواه أحمد (٥/ ٣٤٢)، وأبو داود (٣٦٨٩) عن أبي مالك الأشعري]

المثال الثاني:

تسميةُ «حمامات الأسواق» بغير اسمها، فيسمونها «سَونا».

قال ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يَدْخُلِ الْحَمَّامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُدْخِلْ حَلِيلَتَهُ الْحَمَّامَ»

[رواه الترمذي (٢٨٠١)، عن جابر ر

المثال الثالث:

«القُمار» غُيِّر اسمُه؛ مرةً «يا نصيب» مرةً «ملك وكتابة».

وقال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ فِيْ حَلِفِهِ وَاللاَّتِ وَالْعُزَّىٰ، فَلْيَقُلْ لاَ إِلَهَ إِلَا اللهُ، وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أَقَامِرْكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ»

[رواه البخاري (٤٨٦٠)، ومسلم (١٦٤٧)، عن أبي هريرة كالله]

المثالُ الرابع:

«التبغ» غُيِّر اسمُه، فيسمونه «معَسِّل»، هل يُعقل أن «المعَفِّن» يُسمىٰ «معسِّلًا»؟! إن هذا لشيء عجاب.

المثالُ الخامس:

«النَّردُ» غيِّر اسمُه، فيسمونه «الزهر» كما في «الطاولة أو الضُّمنَّةُ».

وقال ﷺ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَىٰ اللهَ وَرَسُولَهُ»

وقال ﷺ: «مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدَشِيرِ فَكَأَنَّمَا صَبَغَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خِنْزِيرٍ وَدَمِهِ» [رواه مسلم (٢٢٦٠)، عن بريدة ﷺ]

المثال السادس:

«تضليلُ المرأةِ» غُيِّر اسمُه، فيسمونه «تحرير المرأة».

من ماذا؟!

من حجابها، من عدم الاختلاط، من العفة، من طاعة زوجها بالتمرد عليه، من تربية أولادها بتركهم عند الجيران أو في الشوارع أو مع الخدم، ...

المثال السابع:

«تضليلُ المرأةِ» غيّر اسمه، فيسمونه بـ «المساواة بين الرجل والمرأة».

في ماذا؟!

♦ فالشارعُ قد ساوى بين الرجل والمرأة في أمور، وخص كل نوع منهما بأمور.
 إذًا: المرادُ بالتسوية، ألا يُجعل قدرًا خاصًا بأحدهما.

إذًا: التسوية المطلوبة؛ في الميراث، في اللباس، في السفر، في العمل، في الرياضة، في القيادة، في القضاء، في الإنفاق، في الشهادة، وفي ...

المثالُ الثامن:

«النصب» غُيِّر اسمه، يسمونه عرفًا بـ «الشطارة».

المثال التاسع:

«الربا» غُيِّر اسمُه، يسمونه بـ «الفوائد».

المثال العاشر:

«الرشوة» غُيِّر اسمها، يسمونها «الشاي، الحلاوة، الإكرامية».

المثال الحادي عشر:

«الغيبة» غُيِّر اسمُها بـ «الفُكاهة».

المثال الثاني عشر:

«العملُ بعقد مجهول القيمة» غُيِّر اسمُه، فيسمونه «سرفيس».

المثال الثالث عشر:

«الانحرافات العقدية» غُيِّر اسمُها، فيسمونها «روحانيات».

تركوا المأمور، وفعلوا المحظور، ثم يقال روحانيات.

اعتدوا في الذكر والدعاء، ثم يقال روحانيات.

فهذه شيطانيات.

المثال الرابع عشر:

تسمية «الأصنام» بـ «اللاتِ والعزى (1)».

الخلاصة:

١- لا تغتر بالأسماء، بل انظر في الذوات، وتعرَّف على صفاتها الخاصة.

⁽١) ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِّيتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَالُكُر ... ﴾ [النجم: ٢٣].

٢- ثم انظر بما سماها الشارع.

٣- فإن حصلت الموافقة بين الاسمين سهل الحكم.

٤- وإن حصلت المخالفةُ بين الاسمين، تولدت شبهة التزييف.



الأصلُ التاسع والستون:

العبرة بالتغير لا بالتأثير

قد تزول صفة من صفاتِ الذات، ولا يؤدي ذلك إلى زوال الذات، إنما يؤدي ذلك إلى زوالِ الصورة.

♦ وقد يثبتُ اسمًا جديدًا للصورة الجديدة، ولكن ما زالت الذات واحدةً.
 المثالُ الأول:

تحولُ صورة الماء إلى صورة الثلج.

فالذات واحدة، ولو تغيرت الأسماء والصور.

وعليه:

فالأحكام المتعلقة بالذات لم تتغير.

قال ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْسِلْنِيْ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ...».

المثال الثاني:

تحولُ صورة شحم الميتة والخنزير إلى صورة الودك.

فالذات واحدةً، ولو تغيرت الصور، وتغيرت الأسماء.

وعليه:

فالأحكام المتعلقة بالذات لم تتغير.

قال ﷺ: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللهَ ﷺ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا أَجْمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكُلُوا ثَمَنَهُ ﴾ [متفق عليه عن جابر بن عبد الله ﷺ].

المثال الثالث:

تحولُ صورةِ المرأة إلى الرجل.

١- وذلك بأن ترتدي لباس الرجل، أو تتكلم بطريقته، أو تمشي مشية الرجل،
 أو تصفف شعرها كتصفيف الرجل.

٢- فالذات واحدةً، وإن تغيرت الصورة، وإن تغيرت الأسماء فقد سماها
 "الشارع المترجلة من النساء.

وعليه:

فالأحكامُ المتعلقة بالذات لم تتغير.

قال ﷺ: «ثَلاَثُ لاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلاَ يَنْظُرُ اللهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْعَاقُّ وَالِدَيْهِ وَالْمَرْأَةُ الْمُتَرَجِّلَةُ الْمُتَشَبِّهَةُ بِالرِّجَالِ وَالدَّيُّوثُ»

[رواه أحمد (٢/ ١٣٤)، والنسائي (٢٥٦٢)، عن ابن عمر الله ا



الأصلُ السبعون:

ما كان بالذات لا يُعَلَّلُ

الكلامُ عن هذا الأصل باعتبارين:

* الأول: ما كان بالذات في حقّ المخلوق لا يُعَلُّل.

١ - اللهُ عَلَى خلقَ جميع المخلوقات.

- ♦ بغير سبب منها حيث لم تكُ شيئًا قبل أن تخلق.
- ♦ وبغير وسيلة منها حيث لم تكُ شيئًا قبل أن تخلق.
 - ٢- وخرجت من الرَّحِم.
- ♦ لا تملك شيئًا؛ لا علمًا، ولا مالًا، ولا سلطانًا، ولا ولدًا، ولا زوجةً.

٣- فهذا حالُك قبل أن تخلق، وأثناء خلقك، وبعد خلقك.

إذًا: أنت فقيرٌ بالذات، بمعنى لم تفقد شيئًا صرتَ به فقيرًا.

إذًا: لا يصح تعليل الفقر.

- ٤- وأما ما يذكره الفلاسفةُ والمتكلمون أن فقر المخلوق لعلة فليس بشيء.
 - ♦ فقد قالت الفلاسفة: فقر المخلوق لعلة الحاجة «الإمكان».
 - ◆ وقال المتكلمون: فقر المخلوق لعلة الحاجة «الحدوث».

وهذا باطلٌ من وجهين:

الوجه الأول: أن الإمكان والحدوث متلازمان.

فلا أدري ما هذه العقول؛ كيف يتصور إمكان بلا حدوث؟ أو حدور بلا إمكان؟!

الوجه الثاني: أن الإمكان والحدوث دليلًا الفقر لا علته.

وعليه:

- ١ فإن جميع المخلوقاتِ تحتاجُ في وجودها إلى الله علله.
- ٢- فإن جميع المخلوقات تُحتاجُ في معيشتها وآخرتها إلىٰ من يعطيها، وهو الله صلا
- - * الثاني: ما كان بالذات ـ في حقِّ النَّخالق ـ لا يُعَلَّل.
 - ١ فالله ﷺ غني، وغناه ذاتيٌ.
 - ٢- وهذا الغنى لا لشيء اكتسبه فصار به غنيًا.

وعليه:

فلا يجوزُ تعليل غناه سبحانه بالملك، لِمَ؟

لأن الملك دليل الغنى لا علة الغنى.

وعليه:

فالربُّ سبحانه له الغنى التام، والعبدُ له الفقر التام.

وعليه:

١ - ما كان بألذات يدومُ بدوامها.

٢- وحيث إن غنى العبد لأمر خارج عن ذاته، كان زواله.

- ♦ إما بزوال الذات.
- ♦ وإما بزوال الشيء المكتسب.
- ٣- وحيث إن غنى الربِّ ﷺ ليس لأمرِ خارج عن ذاته.
 - ♦ فلا يزول، إنه الحيُّ القيوم.
 - ♦ ولا يزول ما بيده، إنه الغني الحميد.

تعالىٰ جدُّ ربنا، ما اتخذ صاحبة ولا ولدًا.

فلك الحمدُ؛ يا قهَّارُ يا عزيز.



الأصلُ الحادي والسبعون:

علاقة الاسم بالمسمى باعتبار الإثبات والحذف

بين الاسم والمسمى علاقةٌ، عُلمت بالاستقراء.

- ♦ وهذه العلاقة جاءت على أربع صور:
 - ♦ موجودان، ومعدومان.
 - ♦ أحدهما موجود والآخر معدوم.

الصورة الأولى: إثباتُ الاسم والمسمى.

وهذه الصورة نوعان:

النوع الأول: إثبات كامل الاسم، وكامل المسمى.

ومثالها: اسمُ النبي عَلَيْةِ محمدٌ عَلِيَّةِ.

فهذا الاسم بكامل معناه يقع على كامل المسمى(١).

النوع الثاني: إثباتُ بعض الاسم وكامل المسمى.

⁽١) الفرق بين محمد وأحمد.

ومثالها:قال تعالىٰ:

١- ﴿ وَيَوْمَ تَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَد خَسِرَ
 الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [يونس: ٤٥].

٢- ﴿... كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَا رِ... ﴾

[الأحقاف: ٣٥]

وجه الاستدلال؛

قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَامِ﴾، فالساعة وقت، ودار الدنيا وقت، فهل وقتُ دار الدنيا ساعة؟ الجواب: لا.

إذًا: بعض الاسم هو «ساعة»، والمسمى هي دار الدنيا.

الصورةُ الثانية: إثباتُ الاسم دون المسمى.

ومثالها! قال تعالى:

وإِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَآهُ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُرِمَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَنٍ

[النجم: ٢٣]

وجه الاستدلال؛

١- تمهيد؛ رجلٌ سمى الفولَ كبدةً فأكله.

- ♦ فيقال له: ما أكلت من الكبدة إلا اسمها.
 - ٢- رجلٌ سمى الباذنجان تفاحًا فأكله.
 - ♦ فيقال له: ما أكلت من التفاح إلا اسمه.
- ٣- وعليه: فقوله تعالى ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَآهُ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾

فالأسماء هي اللات والعزى، وُضِعَتْ لأصنام، وزعموا أنها آلهة.

♦ فيقال لهم: ما عبدتم من الآلهة إلا أسماءهم.

فكما لا حقيقة للكبدة والتفاح، كذلك لا حقيقة لهذه الآلهة.

إنما إلهنا واحدٌ أحد، فردٌ صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد.

الصورةُ الثالثةُ: حذفُ الاسم، وإثبات المسمى.

ومثالها: قوله تعالىٰ:

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾

[الحج: ٤٦]

وجه الاستدلال؛

- ١- أن الشارع نفى العمى عن الأبصار، وهذا حذف للاسم.
 - ٢- ولكن المسمى ثابتٌ بدليل قوله تعالى:
 - ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ﴾ [فاطر: ١٩].

﴿ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾ [عبس: ٢].

الصورةُ الرابعةُ: حذفُ الاسم، وحذف المسمى.

ومثالها:

تحولُ الماء إلى عصير، أو إلى مرقة. تحولُ العصير إلى خمرٍ، أو إلى خل. تحولُ الغدرة إلى أبخرة.



الأصلُ الثاني والسبعون:

علاقة الاسم بالمسمى باعتبار النسبة (١)

بين الاسم والمسمى علاقة نسبة، عُلمت بالاستقراء.

♦ وهذه العلاقة اختلف فيها النّاسُ على ثلاثةِ مذاهب:

المذهبُ الأول: الاسم هو المسمى:

♦ وهذا مذهب باطل، بل مضحك، وذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول:

١- أن كل ذاتٍ لها حقيقةٌ متميزةٌ عن غيرها.

♦ وهذا وجودٌ عيني.

٢- أن كلُّ ذاتٍ لها اسم يدلُّ عليها.

♦ وهذا الاسم، وجوده لساني، ومسموع بالآذان.

٣- وحيث اختلف المحل:

فكيف يقال أن الاسم هو المسمى؟!

⁽١) المجموع الفتاوي، (١/ ٣٥٢)، ابدائع الفوائد، (١/ ١٥-١٩).

٤ - فتبيَّن:

- أن الاسم في أصل الوضع ليس هو المسمى.
- ♦ وقد نصَّ سيبويه على ذلك في مواضع مختلفة، ومن نسب إليه أنه يقول: أن
 الاسم هو المسمى، فقد غلَطَ عليه.

الوجه الثاني:

- ١- أن التسمية عبارةٌ عن وضع الاسم للمسمى.
- ♦ فمن وُلِد له مولودٌ، فهذه ذاتٌ «مسمىٰ»، فإذا جاء اليومُ السابع اخترت اسمًا، ووضعته علىٰ هذا المسمىٰ، وهذا الوضع هو التسمية، لذلك يقال: «سميت ابنك إيه»؟
 - ٧- فهذه ثلاث حقائق، اسم، ومسمى، وتسمية.
 - ♦ فمن جعل الاسم هو المسمئ، فقد أبطل حقيقة من الحقائق الثلاثة.
 الوجه الثالث:
 - ١- أن الإجماع انعقد على بطلانِ هذه المقولةِ «الاسم هو المسمى»
 - ♦ قال ابن القيم تَعَلَّقُهُ في «بدائع الفوائد» [١/ ١٥]:
 «لم يقل نحويٌّ قط ولا عربي أن الاسم هو المسمىٰ».

الوجه الرابع:

١ يقال في تعريف الاسم: إنه كلمةً، ولم ينطق عربيًّ أن الكلمة هي المسمى،
 بل المسمى عندهم هو الشخص.

٢- والذي يؤكد ذلك:

- ♦ أنه يقال: علَّمتُ الشخصَ بهذه العلامة.
 - وليست العلامة عي الشخص.

الوجه الخامس:

١- يقال في تعريف الاسم، أنه لفظُّ دالٌّ على مسمى.

الوجه السادس:

- ١- لو كان الاسم هو المسمى:
- لقالوا: هذا الرجلُ اسم زيد.
- ♦ ولكن يقولون: هذا الرجلُ مسمىٰ بزيد.
 - ٢- لو كان الاسم هو المسمى:
- ♦ لجاز أن يقال بمسمىٰ الله، بدلًا من بسم الله.
 - ٣- لو كان الاسمُ هو المسمى:
- ♦ لجاز في قوله ﷺ: «لي خمسة أسماء» أن يقال: «لي خمسة مُسميات».

٤- لو كان الاسمُ هو المسمى:

- ♦ لجاز في قوله ﷺ: «وتسمُّوا باسمي» أن يقال: «وتسموا بمسماي».
 - ٥- لو كان الاسمُ هو المسمى:
- ♦ لجاز في قوله ﷺ: «ولله تسعةٌ وتسعون اسمًا»، أن يقال: «ولله تسعةٌ وتسعون مسمئ»، وكلُّ ما سبق معلومُ البطلان.

الوجه السابع:

- * وهو من المضحكات، لو كان الاسمُ هو المسمى.
 - ♦ فمن قال نار، احترق فمه.

الوجه الثامن:

- * وهو من المبكيات؛ لو كان الاسمُ هو المسمى.
 - ♦ فمن قال «الله»، خرج من فمه.
- * فإن قيل: «أليس يلزمُكم أن الاسم غيرُ المسمى؟!»

قُلْتُ:

أولا: ليس لازمُ المذهب مذهبًا، حتى يلتزمه صاحبُه، ونحن لم نلتزم ذلك.

ثانيًا: أن هذا اللازم باطل، وأخصُّ بالذكر في حقِّ الباري الله حيث إن قلتَ:

١- أن الاسم غيرُ المسمى.

٢- قال الخصم: وكلُّ شيءٍ غيرُ المسمى مخلوقٌ.

٣- ثم يقولُ: وحيث إن الأسماء مشتقةٌ من الصفات لزم من ذلك أن الصفات مخلوقةٌ.

قُلْتُ:

أولًا: هذا هو الذي قاد المتكلمين للقول بأن الاسم هو المسمى.

ثانيًا: قد بينتُ ما في هذا الكلام من قبح.

ثَالثَما: ولكن لهم حقٌّ علينا، ألا وهو أن نبينَ لهم لِمَ أخطأوا؟، وذلك يكِونُ ببيانَ الآتي:

أولًا: أننا لم نقل قط إن الاسم هو المسمى، أو أن الاسم غيرُ المسمى، بل قولنا: أن الاسم للمسمى، وسيأتي بيانه إن شاء الله.

ثانيًا: أنكم فررتم من القول بأن الاسم غيرُ المسمى بسببين باطلين:

السبب الأول:

أنكم قلتم لو قلنا بأن الاسم غير المسمى، للزم من ذلك أن الاسم مخلوقٌ، وحيث إنه مشتقٌ من الصفة إذًا الصفة مخلوقة.

والذي فاتكم هنا، أن الصفات لو كانت مخلوقةً للزم أن الذات مخلوقةٌ، حيث لا ذات بلا صفات.

فكيف يكون الاسم غير المسمى؟!!

ولا مخلص لكم في هذا السبب إلا أن يقال: إن الذات تثبتُ بلا صفات.

ومع بطلان هذا، فكيف تنكرون أن الاسم غيرُ المسمى؟!

السبب الثاني:

١- تقصيركم في معرفة المراد من لفظ ﴿غير».

٧- فالمرادبها معنيان:

الأول: قد يراد بلفظ الغير ما يباين غيره، وهذا هو الذي يعرفه أهل الكلام، ولا يعرفون مرادًا إلا هذا، وقد بنوا عليه ما سبق.

الثاني: قد يرادُ به ما لم يكن إياه، بمعنى صفة الله على ليست إياه.

ويأتي إن شاء الله في علم العقيدة.

المذهب الثاني: الاسم غير المسمى:

١- وقد بينتُه فيما سبق، وبلاء القوم أن معنىٰ الغير لا يعلمون له معنى إلا ما يباين غيره.

٢- وقد بينتُ أنه قد يرادُ بلفظ الغير ما لم يكن إياه، بمعنىٰ أن صفةً معينةً غيرُ الذات المجردة عن نفس الصفةِ، صح الكلامُ، ولكن الإطلاقُ باطلُ، فلا يقال الاسم غير المسمىٰ.

المذهب الثالث: الاسم للمسمى.

١- وهذا هو الحق، والأدلة علِي ذلك كثيرةٌ:

الدليلُ الأول:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأُسْمَآءُ ٱلْحُسَّنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وقال تعالى: ﴿قُلِ آدْعُوا آللَّهَ أُو آدْعُوا آلرَّ حَمَانَ أَيًّا مَّا تَهْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الدليلُ الثاني:

روى البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة؛ قال ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمَا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنَّ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

الدليلُ الثالث:

روى البخاري (٣٥٣٢)، ومسلم (٢٣٥٤) عن جبير بن مُطعِم وَ اللهِ عَلَىٰ الْمَاحِىٰ قَالَ اللهَ عَلَىٰ قَالَ اللهَ اللهِ عَلَىٰ خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَخْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِىٰ قَالَ يَعْشُرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِىٰ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِيٰ يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَىٰ قَدَمِىٰ، وَأَنَا الْعَاقِبُ».



الأصلُ الثالث والسبعون:

الزيادة تكون من الشيء لا من غيره

مَهُيَّنَانَ.

١- لو جئتَ ببعض الحباتِ من البرتقال، ثم وضعت عليه بعض حباتٍ من التين.

هل يصحُّ أن يقال: زاد البرتقال؟

الجواب: لإ.

٧- نفس الصورة المجتمعة من البرتقال والتين، لو رفعت بعض حبات التين.

♦ هل يصح أن يقال: نقص البرتقال؟

الجواب: لا.

٣- لو جئت ببعض الحبات من البرتقال، ثم وضعت عليه بعض حباتٍ من البرتقال.

♦ مل يصحُّ أن يقال: زاد البرتقال؟

الجواب: نعم.

٤- نفسُ الصورة المجتمعة من البرتقال والبرتقال، لو رفعتَ بعض حباتِ البرتقال.

♦ هل يصحُّ أن يقال: نقص البرتقال؟

الجواب: نعم.

نيجــة:

الزيادةُ والنقصان تكونُ من الشيء لا من غيره.

قال ابن حزم في «الفصل في الملل» (٣/ ٢٠٤):

«وبحكم اللغة التي نزل بها القرآن أن الزيادة في الشيء لا تكون البتة إلا منه لا من غيره؟.

مثال تطبيقي:

- * المرجنة بجميع طوائفها يقولون:
- ١- أن أعمالَ الجوارح ليست من الإيمان.
- ♦ بمعنىٰ ليست جزءًا منه، ولا هي لازم الإيمان.
- ♦ وقالوا: العمل «يعني الجوارح» شرط كمالٍ في الإيمان، والشرط خارج
 الماهية.
 - ٧- ثم انقسموا إلى قسمين في زيادة الإيمان ونقصانه، باعتبار أعمال الجوارح.
- ♦ فكلُّ المرجئة، والجهمية، والأشاعرة، والماتريدية، ومرجئة الفقهاء، قالوا:
 «الإيمان لا يزيدُ ولا ينقصُ»
 - ♦ ومع أن هذا القول قولٌ باطلٌ، بالنص والإجماع.
 إلا أنهم حققوا الأصل «الزيادةُ تكونُ من الشيء لا من غيره».

- ♦ ثم خلف من بعدهم خلف، فزعموا أن الأعمال شرط كمالٍ ثم قالوا:
 الإيمان يزيدُ وينقصُ.
 - ♦ وقد سبق أن الزيادة والنقصان، يكونان من جنس الشيء، لا من شيء أجنبي.

فتبيَّن:

- ١- أن الجهمية، والأشاعرة، والماتريدية، ومرجئة الفقهاء في هذه الجزئية أهدئ سبيلًا ممن خلفهم.
- ٢- وأعجب ما ترئ منهم أجمعين، أنهم يقولون: إن أعمال الجوارح شرطً كمال في الإيمان.
 - ♦ والفريق الأول؛ قالوا: الإيمانُ لا يزيدُ ولا يَنْقصُ.

وقالوا: أعمالُ الجوارح شرطٌ كمال في الإيمان.

ومعنى أنه شرط كمال؛ أي: أن الإيمان يكمل بأعمال الجوارح، أي: أن الإيمان يزيدُ بأعمال إلجوارح.

فآل الأمر إلى:

أن الإيمان لا يزيدُ ولا ينقص؛ والإيمان يزيدُ وينقص، فجمعوا بين الممتنعات!

♦ والفريق الثاني؛ وهم الخلف؛ قالوا: الإيمان يزيدُ وينقص، فجعلوا الزيادة في الشيء ليست من جنسه!



الأصلُ الرابع والسبعون:

علاقة المعطوف بالمعطوف عليه

تهينان:

١- إذا عُطِفَ شيءٌ على شيءٍ سُمِّى ما قبل حرف العطف معطوفًا عليه وما بعد
 حرفِ العطف معطوفًا.

مشال: جاء أحمدُ وعلى.

٢- شارك المعطوف المعطوف عليه في الحكم، وهو المجيء.

♦ بمعنى: أنَّ أحمد قد جاء، وأنَّ عليًّا قد جاء.

٣- والمشاركة في الحكم لا يلزم منها التسوية في الحكم من جهة الرتبة، أو من جهة الكم، أو غير ذلك.

♦ وهذا ما يسمى أصوليًا؛ دلالةُ الاقترانِ ضعيفةٌ في نقلِ الحكم، وقد سبق بيانها.

* وأما عن علاقةِ المعطوفِ بالمعطوفِ عليه على أربعةِ أنواع:

النوع الأول: المعطوف غير المعطوف عليه:

١ - قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ﴾

[الأعراف: ٥٤]

وجه الاستدلال؛

أنَّ المعطوف هو ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾، والمعطوف عليه هو ﴿ٱلسَّمَاوَاتِ﴾.

- ♦ والأرضُ غيرُ السماوات.
- ♦ والأرضُ ذاتٌ غير ذاتِ السماوات.
- ♦ والأرضُ ليست جزءًا من السماوات.

٢- قال تعالىٰ: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَنْلَ﴾ [البقرة: ٩٨].

وجه الاستدلال؛

- ♦ أنَّ ميكال وهو المعطوف، غيرٌ جبريل وهو المعطوف عليه.
 - ♦ وذاتٌ ميكال غيرُ ذاتِ جبريل.
 - ♦ وميكال ليس جزءًا من جبريل.
- ٣- قال تعالىٰ: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَئةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿ مِن قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ
 ٱلْفُرْقَانَ ﴾ [آل عمران: ٣-٤].

وجه الاستدلال؛

♦ أنَّ التوراةَ غيرُ الإنجيل، والفرقانَ غيرهما.

النوع الثاني: المعطوفُ جزءٌ من المعطوفِ عليه:

♦ وهذا النوعُ يُسمىٰ بعطفِ الخاص علىٰ العام.

قال تعالىٰ: ﴿ حَنفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَاتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلَّوْسَطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

وجه الاستدلال؛

- ♦ أنَّ المعطوف هو ﴿الصَّلَوةِ الْوُسَطَىٰ﴾، والمعطوف عليه هو ﴿الصَّلَوٰتِ﴾.
 - ♦ المعطوفُ عليه ﴿الصَّلَوَاتِ﴾؛ لفظ عام فدخلت الصلواتُ الخمسة.
 - ♦ والمِعطوفُ هو ﴿الصَّلَوةِ الْوُسَّطَىٰ﴾ وهي صلاةُ العصر بالنص.

وعليه:

- ♦ فالمعطوفُ جزءٌ من المعطوفِ عليه.
- ♦ وأيضًا ذُكِرَ المعطوفُ مرتين^(١)؛ مرةً ضمن اللفظ العام، ومرةً باللفظ الخاص.
- ♦ والفائدةُ من هذا النوع من العطف؛ بيانُ أهميةِ المعطوفِ ومنزلته بين أقرانه، لذلك قال ﷺ: «الَّذِئ تَفُوتُهُ صَلاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ».

⁽١) قَالَ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلاَةَ ـ يعني: العصر ـ عُرِضَتْ عَلَىٰ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَضَيَّعُوهَا فَمَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ، وَلاَ صَلاَةَ بَعْدَهَا حَتَّىٰ يَطْلُعَ الشَّاهِدُ» [رواه مسلم (٨٣٠)، عن أبي بصرة الغفاري].

فإن قيل:

روى مسلم (٦٢٩)، عن مولى عائشة فَالْكَ؛ بأنه قال: «أَمَرَ تَنِى عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، وَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الآيَةَ فَآذِنِّى: ﴿ حَافِظُواْ عَلَى ٱلصَّلُوَاتِ وَٱلصَّلُوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾، فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا، فَأَمْلَتْ عَلَىًّ: حَافِظُوا عَلَىٰ الصَّلُوَاتِ وَٱلصَّلُوٰةِ الْوُسْطَىٰ ﴾ فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا، فَأَمْلَتْ عَلَىًّ: حَافِظُوا عَلَىٰ الصَّلُوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلاَةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْقَةً ».

وجه الاستدلال؛

هذا الحديث نصٌ في أن صلاة العصر ليست هي الصلاة الوسطى؛ لأن الواو تفيد المغايرة.

قلتُ:

أولًا: بلاءُ القوم من الجمود، فإن عَلِمَ معلومةً عن لفظة، ظن أنها المرادُ في كلِّ موطن، كما بينتُ ذلك في لفظ «غير»، فلا يعلمُ منها إلا ما يباين غيره، وبينتُ أنه قد يراد منها ما لم يكن إياه، وهنا كذلك لا يدري لواو العطف إلا المغايرة في الذوات؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدَ خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَ ٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، فالأرضُ غيرُ السماوات.

ثانيًا: أنَّ المغايرةَ نوعان:

النوع الأول: تغاير في الذواتِ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾.

فإن جبريل كذاتٍ غيرُ ميكال كذاتٍ، فهذا التغاير في الذواتِ.

النوع الثاني: تغاير في الأسماء والصفات.

١- والمراد؛ أنَّ الذاتَ واحدةٌ، ولها أسماءٌ متعددةٌ، وصفاتٌ متعددةٌ، فيعطف الاسم على الاسم؛ لبيان التغاير في الأسماء لا في الذوات، وكذلك الصفةُ على الصفة.

٢ والعجب؛ أن هذا النوع موجودٌ في مئاتِ المواضعِ كتابًا وسنةً، ومنها:
 الدليلُ الأول:

قال تعالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۞ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۞ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۞ وَٱلَّذِى أَجْرَجَ ٱلْمُرْعَىٰ ﴾ [الأعلىٰ: ١-٤].

وجه الاستدلال؛

- ١- هل يقولُ عاقلٌ؛ أنَّ ﴿ٱلَّذِي﴾ الثانية تغاير ﴿ٱلَّذِي﴾ الأولىٰ.
- ٢- فالذي خلق فسوئ؛ هو الله، والذي قدر فهدئ هو الله، والذي أخرج
 المرعى هو الله.

إذًا: الذاتُ واحدةٌ وهو الله عَالة.

وعليه: فإن العطف هنا عطف صفاتٍ، وعطف أسماء.

وعليه:

فحديث عائشة: «حَافِظُوا عَلَىٰ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلاَةِ الْعُسْطَىٰ وَصَلاَةِ الْعَصْرِ».

♦ فهذا من بابِ عطفِ تغايرٍ في الأسماءِ ولاصفاتِ، لا في الذواتِ.
 الدليلُ الثانى:

قال تعالىٰ: ﴿هُو ٱلْأُوَّلُ وَٱلْاَخِرُ وَٱلظَّنهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣].

وجه الاستدلال؛

١- هل يقولُ عاقلٌ أن هذا العطف هو عطفُ ذوات؛ بمعنىٰ أن ذات الآخر غيرُ
 ذات الأول، وأن ذات الظاهر غيرُ ذات الأول وغير ذات الآخر.

٢- فقطعًا الذاتُ واحدة، وهو الله ﷺ، وهذا العطف هو عطف اسمٍ على اسمٍ.
 وعلمه:

فحديث عائشة: «حَافِظُوا عَلَىٰ الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلاَةِ الْعَصْرِ».

♦ فهذا من باب عطف تغاير الأسماء، لا تغاير الذوات.

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيِّبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ وَمِمَّا رَزَقْنَنَهُمْ يُنفِقُونَ وَاللَّذِينَ ﴾ [البقرة: ٣-٤].

الدليلُ الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَسْعُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَسْعُونَ ۞ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۞ [المؤمنون: ١ -٣].

الدليلُ الخامس:

روى البخاري (٢٩٣١) ومسلم (٦٢٧)، عن علي ظَلَّ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَلاَ اللهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا، شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاَةِ الْوُسْطَىٰ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ».

فهذا اللفظ محكم، وحديث عائشة متشابه، لِمَ لا يفهمون المتشابه في ضوء المحكم، ويرحموننا من تضييع الوقت في ردود لا تخفىٰ علىٰ طويلب علم؟!

٤ - وقال تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِللَّهِ وَمَلَتْهِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَللَ﴾
 [البقرة: ٩٨].

وجه الاستدلال؛

- أنَّ المعطوف عليه «الملائكة»؛ لفظ عام، فدخل كلُّ ملكِ في هذا اللفظ،
 والمعطوف ﴿جِبْرِيل﴾، ﴿مِيكَنل﴾، وكلُّ واحدٍ منهما جزءٌ من العام.
 - ♦ وكما ترئ أنَّ جبريلَ قد ذُكِرَ مرتين، وكذلك ميكال.
 - ♦ وهذا النوع يبين فائدةً ألا وهي علو منزلتِهما بين الملائكة عند الله ﷺ.
- ٥- وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّانَ مِيثَنَقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأحزاب: ٧]

وجه الاستدلال؛

- ♦ أنَّ المعطوف عليه ﴿ ٱلنَّبِيَّانَ ﴾، لفظ عام، والمعطوف ﴿ وَمِنكَ ﴾، ﴿ وَمِن نُوح وَإِبْرَ ٰهِيمَ ﴾.
 - ♦ وكما ترئ أنَّ نبينا ﷺ، ونوحًا وإبراهيم ﷺ ذُكروا مرتين.
 - ♦ وهذا لبيان علو منزلتهم بين الأنبياء.

النوع الثالث: المعطوفُ لازمُ المعطوفِ عليه.

ومعنىٰ لازمٍ له؛ أي: متىٰ وُجِدَ المعطوف عليه لزم منه وجود المعطوف فلا ينفكان.

٦- قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْبِسُواْ ٱلْحَقِّ بِٱلْبَطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]. وجه الاستدلال؛

♦ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقِّ بِٱلْبَطِلِ﴾ معطوف عليه.

ومعنى الآية: أنَّ الباطل لباسُ الحقِّ.

إذًا: الحقُّ مكتومٌ.

♦ وقوله تعالىٰ: ﴿وَتَكُتُمُواْ ٱلْحَقُّ معطوف.

ومعنى الآية: أنَّ الحقَّ مكتومٌ، وهذا المعنى المنطوق، هو لازم المعنى المنطوق من المعطوف عليه.

٣- وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَكُفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلْتَ بِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [النساء: ١٣٦].

وجه الاستدلال؛

- ♦ فمن كفر بالله، فقد كفر بملائكته وكتبه ورسله.
 - ♦ فالمعطوفُ لازم المعطوفِ عليه.
- ٤- وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ ٰ
 سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١١٥].

وجه الاستدلال؛

- ♦ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ ﴾ معطوفٌ عليه.
- ومنطوق المعطوف عليه هو مشاقة الرسول، ولازم هذه المشاقة عدم اتباع سبيل المؤمنين؛ لأن المؤمنين يوافقون ما جاء به الرسول، فتعين أن قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعٌ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وهي المعطوف لازم المعطوف عليه.
 - ٥- وقال تعالىٰ: ﴿ أَطِيعُوا إَللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩].

وجه الاستدلال؛

- * قوله تعالىٰ: ﴿ أَطِيعُواْ آللَّهَ ﴾ معطوفٌ عليه.
- ♦ والمعنى؛ أن منطوق الآية يأمرُ بطاعة اللهِ، ولازم ذلك طاعةُ الرسل، فتعين
 أن قوله تعالىٰ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ وهي المعطوف لازمُ المعطوفِ عليه.

* وبالجملة:

- الله عن الله عنه عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه عنه الله عنه
- ٢- والذي يوضح هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِرُواْ بِهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَّا عَلَىٰ عَلَى اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ

- ♦ فلما تركوا بعضَ السنة، وقعوا في العداوةِ والبغضاءِ بقدرِ ما تركوا.
 - ٣- والذي يؤكد هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ:
 - ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ الشَّيْطَنَا فَهُو لَهُ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ الشَّيْطَنَا فَهُو لَهُ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ الشَّيْطَنَا فَهُو لَهُ الرَّبِينَ ﴾

[الزخرف: ٣٦]

- ﴿ فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣].
- ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَخَشُرُهُ لَيُوْمَ ٱلْقِيَامَةِ
 أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٤].
- ◄ ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَاۤ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِن رَّبِكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ ٓ أُولِيَآ ء قَلِيلاً مَّا تَذَكُّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣].

الخلاصة:

من ترك الذكر وقع في شباك الشيطان، ومن ترك الهدئ وقع في الضلال، ومن لم يفعل المأمور فعل بعض المحظور، ومن فعل المحظور لم يفعل جميع المأمور. النوع الرابع: المعطوف هو المعطوف عليه (١):

١- وهذا النوعُ لم يقع لا في كتابٍ، ولا في سنةٍ ولا في كلامٍ فصيح.

⁽١) والمرادُ أنه هو هو، وأمّا إن كان في المعطوفِ زيادةً جاز العطف؛ كقولهم اكذبًا ومينًا».

٢- وأمّا من زعم أنه وقع في الشرع مستدلًا بقوله تعالى: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَا جًا﴾
 [المائدة: ٤٨]

♦ قائلًا بأن المنهاج هو الشرعة، فهذا غلطٌ ظاهر (١)، للأسباب الآتية:
 الأول: أنَّ الشرعة كمبنى غيرُ المنهج كمبنى، فكيف يكونُ معناهما سواء،
 ومعلوم أنه متى اختلفت المباني اختلفت المعاني.

الثاني: نقل ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٦٦):

«قال ابن عباس را الله الله الله الله وسنة ».

مشال تطبيقي:

قال تعالىٰ: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَا مَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٥].

انظر إلى هذه الآية:

١- أين حرفُ العطفِ؟ هو «الواو».

٢- أين المعطوف؟ هو ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ﴾.

٣- أين المعطوف عليه؟ هو ﴿ٱلَّذِينَ ءَامُّنُواْ﴾.

⁽٢) بل قد أبعد النجعة فيما تعسفة من فائدة التقديم.

فإن علمت ما سبق:

فهذه الآية لا بُدُّ وأن تندرج تحت نوع من الأنواع الثلاثة السابقة.

انتبه:

- ١- لو قلنا أنها تندرج تحت النوع الأول و قلن المعطوف غير المعطوف عليه، والمغايرة هنا في الذوات.
 - ♦ بمعنى: أنَّ ذات العمل ليست من ذاتِ الإيمان.

وعليه:

فإن العمل بهذا التنزيل ليس من الإيمان.

- ♦ وقد بينتُ فيما سبق أنَّ هذا هو مذهبُ المرجئة قاطبةً.
- ٢- ولو قلنا أنها تندرج تحت النوع الثاني؛ وهو أنَّ المعطوف جزءٌ من المعطوف عليه.

وعليه:

فهذا من باب عطف الخاص على العام.

- ♦ وذُكر العملُ مرتين: مرةً ضمن اللفظ العام، ومرةً باللفظ الخاص.
 - ♦ وفائدة ذلك:

أولًا: بيانُ أهمية العمل، وعلو منزلتهِ بين أجْزاء الإيمان.

ثانيًا: دفع وهم المتوهمين، بأن الإيمان يثبت بلا عمل.

٣- ولو قلنا: أنها تندرجُ تحت النوع الثالث، وهو أن المعطوف الازم المعطوف
 عليه.

وعليه:

فقد ذُكر العمل مرتين: مرةً لازم المعطوف عليه، ومرةً بالمنطوق.

إذًا: بقي النظر تحت أي الأنواع الثلاثة تندرج هذه الآية، قلتُ: تندرج تحت النوع الثاني؛ ألا وهو «أنَّ المعطوفَ جزءٌ من المعطوفِ عليه»، والذي يدلُّ على ذلك:

١- روى الشيخان عن أبي هريرة قطائة قال: قال رسول الله عظية: «الإيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُونَ ـ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ «لا إِلَهَ إِلَا اللهُ»، وَأَدْنَاهَا «إِمَاطَةُ الأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ» وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ».

وجه الاستدلال؛

«أنَّ إماطة الأذى عن الطريق»، من عمل الجوارح، وقد عدَّه الشارعُ شعبةً من الإيمان، والشعبة هي القطعة من الشيء.

إذًا: المعطوفُ جزءٌ من المعطوف عليه.

٢- قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ آللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَ نِنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وجه الاستدلال؛

أولا: أنَّ المرادَب ﴿إِيمَانَكُمْ ﴾؛ أي: صلاتكم.

ثانيًا: لا يصح إطلاقُ اسم الكلِّ على شيءٍ، إلا إذا كان جزءًا من هذا الكل، فتعين أنَّ الصلاة جزءٌ من الإيمان.

إذًا: المعطوفُ جزءٌ من المعطوفِ عليه.

وجه الاستدلال؛

أولا: أنَّ التغيير باليد من عمل الجوارح، وقد سماه الشارع إيمانًا.

ثانيًا: ولا يطلق لفظ الإيمان على شيء إلا إذا كان جزءًا منه.

فتعيَّـن:

- ♦ أن الدفع باليد جزءٌ من الإيمان.
- ♦ وأن المعطوف جزءٌ من المعطوف عليه.

٤- روى البخاري (٢٦)، ومسلم (٨٣)، عن أبي هريرة وَاللَّهُ قال: «إنَّ رسول الله عَلِيْةِ سُئل: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ. قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: حَجُّ مَبُرُورٌ».
 قَالَ: حِهَادٌ فِي سَبِيلِ اللهِ. قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: حَجُّ مَبُرُورٌ».

وجه الاستدلال؛

أولا: أنَّ الشارع سمى الكل وهو «الإيمان»، بـ «العمل».

ثانيًا: ولا يجوز - البته - ذلك إلا إذا كان العملُ جزءًا من الإيمان، وهذا المثال عكس الذي قبله.

فتعيّن:

أنَّ المعطوفَ جزءٌ من المعطوفِ عليه.

فإن قيل:

هل الآيةُ يصحُّ أن تندرج تحت النوع الثالث، وهو «أن المعطوف لازم المعطوف عليه»؟

قلتُ: يصحُّ بتوجيهِ خاص، ومحله علمُ العقيدة.

فإن قيل:

ذكرت أنَّ عطفَ المغايرةِ نوعان: تغاير في الذوات، وتغاير في الأسماء والصفات. فهل من الممكن أنَّ الآية تندرجُ تحت التغاير في الأسماء والصفات من النوع الأول؟

قلتُ:

أولاً: يصحُّ بتوجيهِ خاص، ومحله علمُ العقيدة.

ثانيًا: لا يجوز البته إدراجه تحت تغاير الذوات من النوع الأول.



الأصلُ الخامس والسبعون:

عطف الخبر على الطلب

تنارع بعضُ العلماء في جواز عطف الخبر على الطلب:

فمنهم من قال:

لا يحسنُ لأن بينهما تنافرًا، فلا يحسن أن يقال: «قم وذهبَ عليٌّ».

ومنهم من قال:

بل يحسنُ، والمثالُ يخالفُ المسموع كتابًا وسنةً.

قلتُ:

أُولًا: يجوزِ عطفُ الخبرِ على الطلبِ، وقد دلَّ النصُّ على ذلك، ومنها: الدليلُ الأول:

قال تعالىٰ: ﴿ وَقُل رَّبِ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّحِينَ ﴾ [المؤمنون: ١١٨]. الدليلُ الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ آحَكُم بِالْحَقِّ وَرَبَّنَا ٱلرَّحْمَانُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنساء: ١١٢].

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَايِحِينَ﴾

الدليلُ الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْآيَتُ وَٱلنَّذُرُ عَن قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس: ١٠١].

♦ فإن سألت: ما أثرُ ذلك في التطبيق؟

فلتُ:

يظهرُ ذلك بمثالٍ، قال تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰ ﴾ [النمل: ٥٩].

أولاً: فإن قيل:

إِنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَسَلَّامُ ﴾ داخلٌ في حيز القول.

إذًا:

١- هي من بابٍ عطفِ الخبر على الخبر.

٢- ويكونُ محلها النصب؛ لأنها محكية بالقول.

فالوقف في القراءة على ﴿ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَى ﴾.

ثانيًا: فإن قيل:

إِنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَسَلَّمُ ﴾ جملةٌ مستأنفة.

إذًا:

١- هي من باب عطف الخبر على الطلب.

٢- ويكونُ لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفةٌ.

٣- المعنى: أنَّ الله أمر نبيه عَلَيْ أن يحمد الله، والله عَلَى سَلَّمَ على المرسلين.

ثالثًا: أنَّ المعنيين يجمعهُما الآية.

١- لأنَّ هذا هو كلام الله، فتضمن:

♦ أنَّ الله عَلَىٰ حمد نفسه، وسَلَّمَ علىٰ عباده الذين اصطفىٰ.

٢- أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ هُو المبلغ عن الله، فإذا قالها:

♦ فقد حمد الله ﷺ بما حمد الله به نفسه، وسلم علىٰ عباد الله بما سلم به الله
 ﷺ علىٰ عباده.

٣- فإن سَمِعَ العبادُ ما بلغه النبيُّ عَيْدٍ:

لم يسعهم إلا قول ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾، فنقول: ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَمُ عَلَىٰ
 عِبَادِهِ ٱلَّذِيرِ : ٱصْطَفَى ﴾.

رابعًا: إن علمتَ ما سبق:

تبين السرُّ في قوله تعالىٰ: ﴿قُلَ ﴾؛ أي: ﴿قُل ﴾ يا محمدُ ﷺ ما قاله الله ﷺ

خامسًا: وفي ضوء ذلك:

افِهِم قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُّ ﴾ فيها:

- ١- أنَّ الله ﷺ وحَّدَ نفسه.
- ٧- أمر نبيه ﷺ أن يوحِّدَ الله ﷺ بما وحَّدَ به نفسه.
 - ٣- فإن سمع العبادُ ما بلغه النبيُّ عَلَيْقٍ:
- ♦ قالوا: ﴿قُلْ هُو آللَّهُ أَحَدُ ﴾ فوحدوا الله ﷺ فليخسأ المرجفون الذين يزعمون أنه يمكن الاستغناء عن لفظة ﴿قُلْ ﴾.

تبًّا لهاتيك العقولِ فإنها واللهِ قد مُسخت على الأبدانِ تبًّا لمن أضحىٰ يقدمُها علىٰ الـ آثارِ والأخبارِ والقرآنِ

نعم؛ يا فرقة البهتان.

تـاللهِ قــد مســخت عقــولُكم فليـــ

سَ وراء هــذا قـط مـن نقصـان

فإن قيل:

كيف نفهمُ قوله تعالىٰ: ﴿قُلِّ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾.

قُـل:

أولا: هذا أمر إنشاء؛ أي: إنشاء استعاذه.

ثانيًا: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُّ ﴾، فإنه أخبر عن نفسه سبحانه.



الأصلُ السادس والسبعون:

التقديمُ والتأخير في العطف

قال سيبويه رَحِمَلَالْهُ:

«الواو لا تدلُّ على البرتيب ولا التعقيب؛ تقولُ: صمتُ رمضانَ وشعبانَ، وإن شئت شعبانَ ورمضانَ، بخلاف الفاء، وثم، إلَّا أنهم يقدمون في كلامهم مِا هم به أهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يَهمانِهم، ويُعنيانِهم».

١ - نقرأ في الكتاب والسنة، التقديم والتأخير بين شيئين، فمرة يقدم هذا، ومرة يقدم الآخر.

٧- وقطعًا التقديمُ والتأخيرُ لحكمةٍ بالغة.

٣- فمشلًا:

تُقَدَّمُ السماءُ على الأرض، ومرة الأرضُ على السماء.

تُقَدَّمُ الجن على الإنس، ومرة الإنس على الجن.

يُقَدُّمُ السمع على البصر، ومرة البصر على السمع.

فإن علمت ما سبق:

أقول: قد حلَّ السهيلي تَعْلَلْلهُ هذا الإشكال فقال:

«ما تقدم من الكلم فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدم بأحدِ خمسةِ أشياء: إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفصل والكمال».

♦ وقال:

«وربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة والثقل، لا بحسب المعنى».

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَهُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ لَيْسَ بِنَبِيٍّ مِثْلُ الْحَيَّيْنِ رَبِيعَةَ وَمُضَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَمَا رَبِيعَةُ مِنْ مُضَرَ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَقُولُ مَا أُقُولُ مَا أُقُولُ ﴾ [رواه أحمد (٥/ ٢٥٧)].

وعليه:

فالتقديم والتأخير إما مرجعه إلى الخفة والثقل، وإما إلى المعنى.

أولًا: ما كان مرجعُه إلىٰ الخفة والثقل.

مثالها: روى البخاري (٣٣٠٢)، ومسلم (٥١)، عن أبي مسعودٍ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «حيث يطلع قرنا الشيطان في ربيعة ومضر».

وجه الاستدلال؛

أنَّ مضرَ خيرٌ وأفضلُ من ربيعة، ومع ذلك قُدِّمت ربيعة لخفة النطق، حيث لو قُدِّم مضر توالت الحركات وثقل النطق.

ثانيًا: ما كان مرجعُه إلى المعنى.

وهذا على خمسة أنواع كما سبق:

النوع الأول: باعتبار الزمان.

١- ذِكرُ بعضِ الأمم كقوم نوح، وعاد، وثمود، ...

قال تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَ هِمَ وَأُصِّحَتِ مَا لَيْ اللهِمْ وَأُصِّحَتِ مَا لَيْ مَا اللهِمْ وَأُصِّحَتِ مَا لَيْ اللهِمْ وَأُصِّحَتِ مَا لَيْ مَا اللهِمْ وَأُصِّحَتِ مَا اللهِمْ وَأُصِّمَ وَاللهِمْ وَأُصِّمَ وَاللهُ وَاللهِمْ وَاللّهُ واللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

٢- ذِكرُ الظلماتِ والنورِ.

♦ فالسماوات خُلقت قبل الأرض، وكذلك الظلمات قبل النور.

روى الترمذي (٢٦٤٢)، عن ابن عمرو وَ قَالَ: سمعتُ رسول الله على الله على خلقه في ظلمة، فألقي عليهم من نورِه، فمن أصابه من ذلك النورِ اهتدى، ومن أخطأه ضل، فلذلك أقولُ جف القلم على عِلمِ الله». وقال تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَا يَكُمُ لَا تَعَلَمُونَ شَيّاً وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَرَ وَٱلْأَفْءِدَة لَعَلَمُونِ أَمَّهَا يَكُمُ لَا تَعَلَمُونَ شَيّاً وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَرَ وَٱلْأَفْءِدَة لَعَلَّمُونَ مَنْ بُطُونِ أَمَّهَا يَكُمُ لَا تَعَلَمُونَ شَيّاً وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَرَ وَٱلْأَفْءِدَة لَعَلَّمُونَ كُمُ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨].

٣- ذِكرُ الجن قبل الإنس.

قال تعالىٰ: ﴿ يَهُ مَعْشَرَ ٱلَّجِنِّ وَٱلَّإِنسِ ﴾ [الأنعام: ١٣٠].

والذي يدلُّ علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ مِن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّنْ وَالذي يدلُّ علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقَنَا ٱلسَّمُومِ ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٧].

النوع الثاني: باعتبار الطبع.

١- ذِكرُ الإنسِ قبل الجن.

قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَالِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِي عَدُوًّا شَيَاطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضِ زُخْرُفَٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢].

وجه الاستدلال؛

- ♦ قُدِّمَ الإنسُ علىٰ الجن في هذا المقام؛ لآن عداوةَ الإنسِ كانت قبل عداوةِ الجن، وكذلك عداوةُ الإنسِ الجن، وكذلك عداوةُ الإنسِ أقربُ من عداوةِ الجن، وكذلك عداوةَ الإنسِ ظاهرةٌ، وعداوةُ الجن خفية، وكذلك عداوةَ الإنس بالمقاتلة لا تُقارن بمقاتلة الجن.
 - ♦ وهذه الأوجه تتغير بتغير السياق، وذلك بالإضافة والحذف.

قال تعالىٰ: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ ٱلطَّرِّفِ لَمْ يَطُمِثَهُنَّ إِنسُّ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌ﴾ [الرحمن: ٥٦].

وجه الاستدلال؛

- ♦ نفور الإنس ممن طمثها الرجال أمرٌ معروف، فقدِّم من النفي أولى، وهذا «طبع».
 - ٢- الأعداد: قال تعالى: ﴿مَثَّنَىٰ وَثُلَتَ وَرُبِّعَ ﴾ [النساء: ٣].

وجه الاستدلال؛

تقدم الأقل هنا بالطبع.

♦ فإن قيل: قال تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِنَّمَاۤ أُعِظُكُم بِوَ حِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ﴾ [سبأ: ٤٦].

وجه الاستدلال؛ أنَّ التقديم كان للأكبر.

قلتُ:

السياق سياقً مشاورة، وكلما كثُر العددُ كان أقربَ للصواب في الغالب، ورحم الله القائل:

إذا اجتمعوا جاؤُوا بِكلِّ غَرِيبَةٍ فيزدَادُ بعضُ القومِ من بعضِهم عِلمَا وعليه:

فإن هذه الآية تندرج تحت نوع الفضل والشرف.

النوع الثالث: تقديمُ السببِ على المسبَّب.

١- تقديمُ التوبةِ على التطهرِ.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وجه الاستدلال؛

أنَّ تقديم التوبة على التطهر من الممكن أن يندرج تحت ثلاثة أنواع: فأولًا: تحت الزمان؛ ووجه ذلك أن التوبة من الشرك والذنوب يسبقُ التطهرَ بالماء من الحدث.

ثانيًا: تحت السبب؛ ووجه ذلك أنَّ التوبة سببُ التطهر لذلك النبيون أعظمُ الناس تطهرًا، ويليهم الصديقون وهم العلماءُ العاملون.

ثالثًا: تحت الرتبة التي ستأتي - إن شاء الله - ووجه ذلك:

أنَّ التوبة محلُّها القلب، والتطهر محلُّه البدن، والقلب أصلُّ والعمل فرع عليه.

- ♦ لذلك يجبُ مراعاةُ هذا الملحظ في تفسير الآيات، فقد تندرج الآيةُ الواحدةُ
 تحت الأنواع الخمسةِ.
 - ٢- تقديمُ المالِ على الولد.

قال تعاليٰ:

﴿ وَمَاۤ أَمُّوا لُكُرِّ وَلآ أَوۡلَدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُر ﴾ [سبأ: ٣٧].

﴿أَنَّمَاۤ أُمُوالُكُم وَأُولَكُم فِتْنَةٌ ﴾ [الأنفال: ٢٨].

﴿ لَا تُلُّهِكُرُ أَمُّوا لُكُمْ وَلَا أُولَكُ كُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون: ٩].

وجه الاستدلال؛

قال السهيلي تَعَلَّلْهُ: «لأنَّ الولدَ بعدَ وجودِ المالِ نعمةٌ ومسرةٌ، وعند الفقرِ وسوء الحالِ همّ ومضرةٌ. فهذا من باب تقديم السبب على المسبَّب؛ لأن المالَ سببُ تمام النعمةِ بالولد».

قلتُ:

أولاً: من الممكن أنَّ التَقديمَ بعلةِ قوةِ السبب، بمعنى الانشغال بالأموال سببٌ أقوى من سبب الانشغال بالأولاد، في البعد عن الطاعة، والتعرضِ للفتن.

والذي يؤكد هذا المأخذ أنَّ المالَ يشغل عن القيام بالأولاد.

ثانيًا: من الممكن أنَّ التقديم يدرج عند الرتبة؛ لأن تأثير المال رتبته أشدُّ من تأثير الولد في البعد عن الطاعة.

♦ فإن قيل:

قال تعالىٰ: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَاتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبُ وَٱلْفَنطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبُ وَٱلْفِضَّةِ ﴾ [آل عمران: ١٤].

وجه الاستدلال؛

أنَّ البنين قُدِّموا على المال.

قلتُ:

أولا: هذا هو المناسبُ لموضوع الآية؛ لأن المقامَ مقامُ جهاد (١)، والذي يشغلُ المجاهد هو مفارقة النساء والبنين، بل لا يكادُ يخطرُ بباله إلا هذا، وهو الذي يقعدهُ عن الجهاد، لذلك في الحديث الذي رواه أحمد (٣/ ٤٨٣)، والنسائي (٣١٣٤)، عن سبرة، قال علي (إن الشيطانَ قعدَ لابن آدم بأطرُقه، فقعد له بطريق الجهاد، فقال: تجاهدُ فهو جهدُ النَّفسِ والمال، فتقاتلُ فتقتلُ فتنكحُ المرأةُ ويقسمُ المال ...».

ثانيًا: وبهذا التوجيه تكونُ الآية تحت نوع الطبع.

ثالثًا: بل في الآية عطف رتبة، حيث قدم النساء على البنين؛ لأن تعلق اسم الشهوة بها أقوى.

النوع الرابع: تقديم الرتبة.

تقديم الرّاجل على الراكب.

⁽١) ﴿ فَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةً فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ... ﴾ [آل عمران: ١٣].

قال تعالىٰ: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجّ

عَمِيقٍ [الحج: ٢٧].

وجه الاستدلال؛

- ١- أنَّ الرَّاجل يأتي من المكان القريب، والضامر يأتي من المكان البعيد.
 - ♦ فكان التقديمُ بالرتبة.
- ٢- وجه آخر؛ أنَّ الحج لا يكونُ إلا من سفر لغالب الناس، وحيث الراجلُ يأتي
 من قريب، فقد يظنُ أنه ليس بواجبِ عليه، فقُدِّم لدفع هذا الوهم.
 - ♦ وهذا ـ أيضًا ـ من التقديم بالرتبة.
- ٣- وجه ثالث؛ أنَّ الراكبِ قد يزدري الماشي ـ بأي طريقة كانت ـ فقدَّمَ الراجلَ
 جبرًا له ورحمةً.
 - ♦ تقديمُ السماءِ على الأرض.
- ♦ وهذا التقديم تختلف معانيه باختلاف السياق، منها ما ينفرد بنوع، ومنها ما يجمع بين النوعين والثلاثة.
 - ١- قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلِّقِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وجه الاستدلال؛

♦ أن السماواتِ خُلقت قبل الأرض، فهذا نوع الزمان.

- ♦ أن السماواتِ أشرف من الأرض، وهذا نوع الشرف.
- ٢- وقال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ [الذاريات: ٢٣].

وجه الاستدلال؛

- ♦ قُدِّمت السماء كمُقْسَم عليها لشرفها على الأرض.
- ٣- وقال تعالى: ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي
 ٱلسَّمَآءِ ﴾ [يونس: ٦١]

وجه الاستدلال؛

- ♦ فالإُخبار بأن عِلْمَ اللهِ ﷺ أحاط بكل شيءٍ، يتضمن تحذيرًا وتهديدًا للمقيمين على الأرض، فكان تقديمها يندرجُ تحت نوع الرتبة.
- ٤ وقال تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلِّ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِينَا كُمْ عَلِمِ
 ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَاوَ سَ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [سبا: ٣].

وجه الاستدلال؛

- ♦ كما ترئ: الحديثُ عن الساعة، والساعةُ تأتي من قِبل السماء، فهي تبدأ من السماء، لذلك تُدمت.
 - ♦ فكان تقديمها يندرجُ تحت نوع الرتبة.

أهذا كلام مخلوقٍ؟! قُتل الخراصون، إنه كلامٌ رب العالمين.

النوع الخامس: التقديمُ بالفضل والشرف.

١- ترتيب أعضاء الوضوء.

قال تعالىٰ: ﴿ يَا أَيُّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦].

وجه الاستدلال؛

- ♦ فهنا قُدِّم الأفضل والأشرفُ من الأجزاء، فالوجه أشرفُ من اليد، والرأسُ أشرف من الرجل.
 - ٢- تقديمُ النبيين على الصديقين.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُولَتِ إِلَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيّانَ وَٱلصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَتِ إِكَ رَفِيقًا ﴾ [النساء: ٦٩] وجه الاستدلال؛

 ◄ تقديم النبين لفضلهم وشرفهم على الصديقين، وكذلك الصديقون لفضلهم وشرفهم على الشهداء، وكذلك الشهداء لفضلهم وشرفهم على الصالحين.

٣- تقديمُ السجود على الركوع.

قال تعالىٰ: ﴿يَهُرُيهُ ٱقَنْتِي لِرَبِيكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣]

وجه الاستدلال؛

- ♦ تقديم السجود لفضله وشرفه على الركوع.
- ♦ وقيل: إن الترتيب هنا للرتبة؛ بمعنى ذكر الأعم ثم الأخص.
- ♦ فالقنوت هو الطاعةُ الدائمة وهذا عموم، ثم ذكر الأخص، وهو السجود،
 لأنه مشروعٌ في الصلاة، وخارج الصلاة كسجود الشكر أو التلاوة، ثم ذكر
 الأخص وهو الركوع؛ لأنه مشروعٌ في الصلاة فقط.
 - ♦ وعكسُ هذه الآية؛ أعني: ترتيب الأخص ثم الأعم.

قال تعالىٰ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ

وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]

وجه الاستدلال؛

- ♦ فالركوعُ أخص من السجود، والسجود أخص من العبادة.
 - ٤- تقديم السماء على الأرض.

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقَّنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيَّهُمَا بَنطِلاً ﴾ [ص: ٢٧].

وجه الاستدلال؛

- ◄ تقديمُ السماءِ لفضلها وشرفها على الأرض، ولو جلستَ دهرًا تكتبُ في فضائل السماء على الأرض ما فرغت، وما استقصيت.
- ♦ فعلوها فضل وشرف، واتساعها فضل وشرف، ونورها فضل وشرف،
 وتزينها بالنجوم فضل وشرف، ووجود الكتاب في بيت العزة فضل وشرف،
 ومسكنُ الملائكة فضل وشرف، وقربُها من العرش فضل وشرف، ...

٥- تقديمُ السمع والبصرِ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَوَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَتِ إِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً ﴾

﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَكُ ﴾ [طه: ٤٦].

﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٤].

قال ابن القيم في «بدائع الفوائد» (١/ ٥٩):

«وأما تقديمُ السمعِ على البصرِ، فهو متقدمٌ عليه حيث وقع في القرآن الكريم؛ مصدرًا، أو فعلًا، أو اسمًا».

* قبل بيانِ سبب تقديم السمع على البصر، لا بد من التنبيه على الآتي:

- ♦ نحن لا نبحث أيهما أفضل؛ السمعُ أم البصر، فهذه المسألةُ لا طائلَ من وراءها، إنما الطائلُ المرجو هو معرفةُ لِمَ قُدِّمَ السمع على البصر؟
 - ♦ ومن العجب أنَّ التنازعَ في التفضيلُ سببُه عدمُ جودةِ التفصيل؛ بمعنى:
 - ١- من يبحث إلا من رحم الله يُريدُ تفضيلَ ما يراه مفضلًا بالأدلةِ.
- ♦ وكذلك يفعلُ خصمُه، وكلاهما نسيا أنَّ الأدلةَ التي فضَّلَ بها ما أراد ليست في الجهةِ التي فَضَّل بها صاحبهُ الشيءَ الآخر، بالأدلةِ الأخرى.
- ◆ ومعلومٌ أنه لو اتحدت الجهاتُ للزم التفضيلُ، ولكن لو اختلفت الجهات،
 لزم أنَّ هناكَ وجهًا ثالثًا، هو الذي يحكمُ المسألة، فيقال: هذا أفضلُ من هذا
 من هذه الجهة، وهذا أفضلُ من هذا من الجهةِ الأخرى.
 - ٢- فما بقي النظر إلا في أيِّ الجهتين أشرفُ وأفضل.
- ♦ وهذا لا يجوز الخوضُ فيه إلّا إذا ترتبَ عليه أثرٌ، وحينئذ يكونُ الكلامُ
 عمدةً، فإن لم يترتب عليه أثر، فما فائدةُ الخوضِ فيه؟
 - ♦ بل: لا يصحُّ أن يسمى فضيلةً، بل هو تضييعٌ للوقت.
- ٣- لذلك انظر إلى ابن تيمية، إمام التفصيل، لما أراد التفضيل بين السمع
 والبصر؛ قال ما نصه:

"وفصلُ الخطاب: أنَّ إدراكَ السمع أعمُّ وأشملُ، وإدراك البصر أَيَّمُّ وأكمل، فهذا له التمام والكمال، وذاك له العموم والشمول، فقد ترجح كلُّ منهما على الآخر بما اختص به».

٤- خُذ مثالًا تطبيقيًا على التفضيل بالتفصيل:

أيهما أفضلُ الحمد أم الشكر؟

انظر طريقة البحث:

١- فلا يلزم أن تظفر بقولِ: «الحمدُ لله أفضل من الشكر» أو العكس.

لأن هذا لم ولن يكون إلا إذا كانت الجهة واحدة.

وعليه:

فالتفصيلُ يثبت التفضيل؛ بمعنى: الحمد أفضلُ من الشكر من جهة، والشكر أفضل من الحمد من جهة أخرى.

٢- فلو نظرنا؛ إلى الإحسان.

- * فالله كلَّالُ يُحمد من وجهين باعتبار الإحسان.
- ♦ فيُحمدُ الله ﷺ على إحسانه، وعلى محاسنه.
 - ♦ ويُشكر الله ﷺ على إحسانه.

وعليه:

فالحمد باعتبار الإحسان أفضل من الشكر؛ لأنه أعمُّ منه.

٣- ولو نظرنا؛ إلى آلة تنفيذ الحمد والشكر.

♦ فالشكرُ يكونُ باللسان، وبالقلب، وباليد.

قال تعالىٰ: ﴿ أَعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُردَ شُكِّرًا ﴾ [سبأ: ١٣].

♦ والحمدُ يكون باللسان، وبالقلب.

وعليه:

فالشكر باعتبار الآلة أفضل من الحمد؛ لأنه أعمُّ.

٤- وما بقي فهو قدرٌ مشترك، والقدرُ المشترك لا يميزُ الذوات، ولا تتميز
 الذواتُ إلا بالقدر الخاص.

♦ فمتى حصل التفصيل ثبت التفضيل.

خذ مثالًا آخر:

روى الترمذي (٣٦٧١)، عن عبد الله بن حنطب؛ أن رسول الله ﷺ رأى أبا بكر و عمر ﷺ؛ فقال: «هذان السمع والبصر (١)».

⁽١) انظر: ١الصحيحة، (٨١٤)، (٨١٥).

وجه الاستدلال؛

أنَّ أبا بكرٍ بمنزلةِ البصر، وأنَّ عمر بمنزلةِ السمع.

والذي يدلُّ على هذا:

أولا: روى البخاري عن أبي هريرة رَاكُ قَال: «إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَىٰ قَبْلُكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِى أُمَّتِىٰ هَذِهِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّاب».

١- فالتحديث يستقبل بآلة السمع، وآلة السمع نوعان:

الأولى: ما تستقبل الحديث؛ وهي الأذان.

الثانية: ما تستقبلُ التحديث؛ وهو القلب.

١- وكما ترى قربَ هذه المنزلة من منزلةِ النبوة، ولذلك في الآية: ﴿النَّبيِّتَنَ
 وَالصِّدِّيقِينَ﴾.

قال ابن القيم كَالله في «بدائع الفوائد» (١/ ٦١):

«وأما الصديقُ فهو الذي كَمَّلَ مقامَ الصديقية لكمال بصيرته، حتى كأنه قد باشر بصرُه مما أخبر به الرسولُ ما باشر قلبَه، فلم يبقَ بينه وبين إدراك البصر إلا حجابُ الغيب، فهو كأنه ينظر إلى ما أخبر به من الغيب من وراء ستوره، وهذا لكمال البصيرة، وهذا أفضلُ مواهبُ العبد، وأعظمُ كراماته التي يكرم بها، وليس بعد درجةِ النبوة إلا هي ...»

فتبيَّن: أنَّ لأبي بكر التمامَ والكمالَ، ولعمرَ العموم والشمول.

- ♦ فما بقى النظر إلا في سبب تقديم السمع على البصر في الآيات السابقة:
- ١ أنَّ السياق يقتضي ذلك؛ لأن ذكر السمع يتضمن التهديد والوعيد، بمعنى:
 إن لم تفعلوا فانتظروا الوعيد.
 - ♦ ويظهر هذا بجلاء في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَاۤ أَسْمَعُ وَأَرَكُ ﴾
 وعليه: فهذا يندرج تحت نوع الرتبة.
- ٢- أنَّ الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا في بداية الدعوة، إذا تحاوروا، تحاوروا في السمع لا في البصر، بمعنى: هل يسمعنا الله ﷺ إذا جهرنا وأخفينا، ولم ينطق واحدٌ منهم هل يرانا، فكان السياق يقتضي تقديم السمع.

وعليه: فالتقديم تقديم رتبة.

٣- أنَّ عامة الخير والشر الحاصل مرجعُه إلىٰ اللسان، والذي متعلقة انسمع.

وعليه: فالتقديم تقديم رتبة.



الأصلُ السابع والسبعون:

المدلولُ الشرعيِّ، والعرفي، واللغوي

علم:

- ١- أنَّ اللفظَ قد يكونُ له؛ معنى شرعي، أو عرفي، أو لغوي.
- . ٢- وقد تجتمع في اللفظِ الواحدِ المعاني الثلاثة، أو بعضها.

فمشلًا: لفظ «الصوم»:

- ١- له معنى لغوي؛ وهو مطلق الإمساك، فكلُّ من أمسك عن شيء، فهو صائمٌ
 بالنسبة له.
 - ♦ فمن أمسك عن الطعام فهو صائم بهذا الاعتبار.
 - ♦ ومن أمسك عن الزواج فهو صائم بهذا الاعتبار.
 - ♦ ومن أمسك عن الكلام فهو صائم بهذا الاعتبار.
 - ♦ ومن أمسك عن السير فهو صائم بهذا الاعتبار.
 - ♦ بل ركودُ الرَّياح يسمىٰ صومًا.
 - ٢- وله معنىٰ شرعي؛ وهو إمساكٌ مخصوص في زمانٍ مخصوص.

واعلـم:

أنَّ النبيَّ ﷺ بُعث لبيان الشرعيات للناس، لا لبيان اللغويات، ولا لبيان العرفيات.

♦ فإن النبي ﷺ بُعث في قومٍ، هم أهلُ الفصاحةِ، لذلك تحدّاهم الله ﷺ ولا يستقيم التحدي إلا إذا كان المتحدّي أهلًا لذلك؛ قال تعالىٰ: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِن مِّتْلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٣].

وعليه:

- ١ يجب البحثُ عن مدلولِ كلِّ لفظٍ شرعيٍّ في الكتاب والسنة.
 - ♦ وغالبًا ما تجدُ معنىٰ اللفظ الشرعي فيهما.
 - ٢- فإن لم تجد.
 - وجب أن تنتقل إلىٰ المعنىٰ العرفي.
 - ٣- فإن لم تجد.
 - ♦ وجب أن تنتقل إلى المعنى اللغوي.
 - وما سبق هو الترتيب المعتبر، بمعنى:
- ١- يُقدَّمُ الشرعيُّ إِن وُجِدَ، لأنه المراد، ويُقدَّم العرفيُّ على اللغوي.
 - ♦ لأن العرف بمنزلة الناسخ، واللغة بمنزلة المنسوخ.

- ♦ والعرفُ يختلفُ باختلافِ الزمان والمكان.
- ٢- وإن لم تجد العرفيَّ، تعين المدلولُ اللغوي.

واعله!

١- من الألفاظ التي لها مدلولٌ شرعي:

♦ الوضوء، والغسل، والحج، والصوم، والزكاة، والعمرة، والنذر، والديات،
 والإسلام، والإيمان، والإحسان، والتوكل، والخوف، والرجاء، والمحبة، ...

٢- ومن الألفاظِ التي لها مدلولٌ عرفي:

- ♦ أعني أنها موجودةٌ في الكتاب أو السنة، وتُرك مدلولُها للعرف لأنها تتغير بتغير الزمان والمكان، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].
- ♦ وذلك مثل: الإحياء، والموات، والقبض، والسفر، والدرهم، والدينار،
 ولفظ المعروف في قوله تعالىٰ: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾
 - ٣- ومن الألفاظِ التي لها مدلولٌ لغوي؛
 - ♦ أعني أنها موجودةٌ في الكتاب أو السنة، وتُرِك مدلولُها للغة.
 - ♦ وذلك مثل: الشمس والقمر، والأرض والسماء، والجوع والعطش.

واعله!

١ - أنَّ هذا الأصلَ أثره عظيم في الأحكام العملية، والعلمية.

فأما الأحكامُ العملية:

أُولًا: روى مسلم (٣٦٠)، عن جابر بن سَمُرَةَ أن رجلًا سأل رسول الله ﷺ: «أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُوم الإِبلِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

- فهذا الوضوء المذكور في النصُّ هو الوضوء الشرعي.
- ستقرأ في كتب الفقه، أن بعض الناسِ يقولون: المرادُ غسل اليدين حملًا
 على المعنى اللغوي، وهو النظافة.
 - وهذا كلام باطل، حيث لا صارف.
 - وأما الأحكامُ العلمية:

كتفسير الإيمان بالتصديق.

١ - ومن فسر الإيمان بالتصديق زاعمًا أنَّ التصديق شيءٌ يختصُ بالقلب، وهذا
 هو معناه في اللغة، فقد أخطأ علىٰ اللغة وأخطأ علىٰ الشرع، وأخطأ علىٰ
 العرف.

♦ ولكن هب أن الأمر كما يقولون:

فهذا تقديمٌ للمعنى اللغوي على المعنى الشرعي، حيث معنى التصديق كتابًا وسنةً موجودٌ، ولا صارفَ لذلك.

- ٢- والعجب! أنهم زعموا أنَّ الإجماع انعقد علىٰ أنَّ الإيمانَ هو التصديقُ لغةً،
 وهذا هو الباطل بعينه للآتي:
 - ♦ أنَّ أهل اللغة لم ينقلوا المدلول بسند أصلًا، فكيف تم الإجماع؟
- ♦ أنَّ أهل اللغة لم ينطق واحدٌ منهم، أنَّ حدَّ الإيمان هو التصديق إنما ذكروا
 المعنىٰ الذي بدا لهم.
- ♦ ثم هذا الإجماع المزعوم، والذي لا أصل له، قال بعضُ أهلِ اللغةِ بالمعنىٰ الشرعي، مثل: صاحبُ القاموس المحيط، والراغب الأصفهاني صاحبُ غريب القرآن.

وسيأتي إن شاء الله في علم العقيدة.

♦ والذي يؤكد بطلان هذا التفسير:

الإيمان ____التصديق

لا الكفران ___التكذيب

وعليه:

فالكفران يحصلُ بالتكذيب، وهذا هو فعلًا قول كثير من المرجئة في باب الكفران.

وهذا قطعًا باطل، لأنه يفضي إلى أنَّ إبليس مؤمن حيث لم يكن من المكذِّبين، فقد حكى المولى الله عنه ذلك قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ كَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِى اللهِ عَنْ مِن عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِى اللهُ مِنْكُمْ إِنِّى أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّى أَخَافُ ٱللهُ أَلَىٰ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الأنفال: ٤٨].

وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ أَنظِرَنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِرِيُبَّعَثُونَ ﴾ [الأعراف: ١٤].

وقال تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٦].

فإن تبين ما سبق:

تعين ملاحظة العلاقة التي بين المعنى الشرعي، واللغوي، والعرفي.

أولًا: العلاقةُ بينهم إما التطابق، وإما الزيادة، وإما النقصان، وإما التبديل.

ثانيًا: المطابق؛ كلفظ النسب، والمصاهرة، ودية القتل.

والزيادة؛ كلفظ الحج.

والنقصان؛ كلفظ الصيام، والنكاح.

والتبديل؛ كلفظ المفلس.

واعله إ

١ - أنَّ عامةَ الناسِ إذا سألوا، استخدموا ألفاظًا عرفيةً.

فتعــيَّن:

- ♦ على المشتغل بالفتوى استكشاف السائل عن كلِّ لفظة استخدمها في سؤاله.
- ♦ وإياك! أن تفسر ألفاظ السائل على المدلولِ الشرعي أو العرفي الذي تعرفه.
 - ♦ فهذا الباب باب ضلالٍ وإضلال.

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/ ٢٢٨-٢٢٩):

«لا يجوز له أن يفتي في الإقرار والإيمان والوصايا وغير ذلك مما يتعلقُ باللفظ، بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ، دون أن يعرف عُرف أهلها والمتكلمين بها، فيحملُها على ما اعتادوه وعرفوه، وإن كان مخالفًا لحقائقها الأصلية، فمتى لم يفعل ذلك ضل وأضل» اهـ.

واعلم؛ أيضًا:

١ - أنَّ عامةَ الناسِ يعتمدُ معنَّىٰ للفظ، ولكن لم يستخدمه الشارع قط.

فتعين أنه غير معتبر، لأنه لو كان معتبرًا عند الشارع، لاستعمله ولو مرةً واحدةً.



الأصلُ الثامن والسبعون:

الكلام الخبري والإنشائي

ينقسمُ الكلامُ باعتبار الخبرِ والإنشاء إلى أربعةِ أقسام:

القسم الأول: الكلامُ الخبري اللفظ والمعنى.

القسم الثاني: الكلامُ الإنشائي اللفظ والمعنى.

القسم الثَّالث: الكلامُ الخبري اللفظ، الإنشائي المعنىٰ.

القسم الرابع: الكلامُ الإنشائي اللفظ، الخبري المعنى.

ما المرادُ بالخبر؟

الجواب: هو الكلامُ الذي يحتملُ الصدق والكذبَ.

أو ما شاع أن يقال لصاحبه صدقت أو كذبت.

وقد تنازع الناس في حرف العطف؛ بمعنى: هل هو «الواو» أم «أو».

پعنی یقال:

هو الكلامُ الذي يحتملُ الصدقَ والكذبَ.

أم هو الكلامُ الذي يحتملُ الصدقَ أو الكذبَ.

قلت:

أُولًا: لا ريبَ أنَّ الصوابَ هو حرف «الواو»، يعني: «هو الكلامُ الذي يحتملُ الصدقَ والكذبَ».

ثانيًا: أنَّ فصلَ الخطابِ في هذه المسألةِ، هو الجواب عن السؤال الآتي:

ما الفرقُ بين القبول والمقبول؟

مَهِيَنَانَ:

- ١ شباك قبول الأوراق.
- ♦ قدمتَ الأوراقَ اللازمةَ للموظفِ المختصِ، قال: «فوت علينا بكرة».
 - ♦ فتأتيه بعد سنةٍ، فيقول لك: أنت مقبول.

٢- ألا تلحظ:

♦ عندما قدمتَ الأوراق؛ أنت تعلمُ أنك قد تُقبل وقد لا تُقبل.

إذًا:

اجتمع على الذات الشيء وضده، وبعد فحص الأوراق ودفع الرشاوي المقررة، قال الموظف: أُنت مقبول.

إذًا: لم يجتمع الشيء وضدُّه على الذات، فأنت مقبول أو لا.

٣- ألا تلحظ:

♦ أن القبول كان قبل الحكم، والمقبول بعد الحكم.

إذًا:

«لا يلزمُ من تنافي المقبولات، تنافي القبولات».

فإن تبين لك ما سبق:

١- إذا جاءك رجلٌ بخبر، فسمعته منه، فهذا مرحلة القبول فقد يحتملُ كلامهُ الصدقَ والكذبَ.

٢- ثم تبحث عن قرينة، فوجدتَ الرجل عدلًا ضابطًا.

فقلت: خبر مقبول، أي صدق.

فإن تبين لك ما سبق:

- ١- فنحن نبحث في كلام الله ﷺ الذي لا يحتملُ إلا الصدق، قال تعالىٰ: ﴿وَمَنْ
 أُصِّدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].
 - ٢- ونحن نبحث في كلام النبيِّ ﷺ وكلامه لا يحتملُ إلا الصدق.
 - ٣- وأما كلامُ غيرِ الأنبياء فيحتملُ الصدقَ والكذبَ.
 - ♦ ما المرادُ بالإنشاء؟
 - ١ الجوابُ: هو الكلام الذي لا يحتملُ الصدقَ والكذب.

٢- لِمَ ؟ لأنه طلب فعل أو ترك، بمعنى أفعل أو لا تفعل.

٣- مثال: لو قيل لك: كُل، فهل هذا يحتملُ الصدقَ والكذب؟ لا

القسم الأول: الكلامُ الخبري لفظًا ومعنى:

المثال الأول:

قال تعالىٰ: ﴿ الْمَرْ ذَالِكَ ﴿ ٱلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢،١]

* فهذا الكلامُ خبريٌّ؛ لفظًا، ومعنيّ.

المثال الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ [فاطر: ١٩].

المثال الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِي تَجُدِلُكَ ﴾ [المجادلة: ١].

المثال الرابع:

قال ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ ...» [متفق عليه عن عمر]. المثال الخامس:

قال ﷺ: «بُني الإسلامُ عَلَىٰ خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله »

[متفق عليه عن ابن عمر].

القسم الثاني: الكلامُ الإنشائي لفظًا ومعنيّ:

المثال الأول:

قال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزُّكُوٰةَ ﴾ [البقرة: ٤٣].

المثال الثاني:

قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِوَٱلصَّلَوْقِ [البقرة: ٤٥].

المثال الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقُرَّبُواْ ٱلزِّنِّ ﴾ [الإسراء: ٣٢].

المثال الرابع:

روى الشيخان عن أبي مسعود عقبة بن عمرو رَاكُ اللهُ عَلَيْهِ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ».

المثال الخامس:

روى البخاري (٢٢٠٧)، عن أنس ﴿ اللهُ عَنِ اللهُ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمُلاَمَسَةِ، وَالْمُنَابَذَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ».

- * وكما تلحظ فكل ما سبق طلبُ إيجاد «افعل»، أو طلبُ ترك.
 - فهذا من جهةِ اللفظ.

ومن جهة المعنى، مَنْ فعل المأمور أو ترك المحظور فله الوعد، ومن ترك
 المأمور أو فعل المحظور فله الوعيد.

إذًا:

- ١- إن ضابط اللفظ في الكلام الإنشائي هو أن يكون طلبيًّا.
 - الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمنَّى، والنَّداء.
- ٢- أن ضابط المعنى في الكلام الإنشائي؛ هو الفعل الاختياري الذي ترتب
 عليه وعد أو وعيد.

القسم الثالث: الكلامُ الخبري اللفظ، الإنشائي المعنى

المثال الأول:

قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصِنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَنتُةَ قُرُوهِ ﴾

[البقرة: ٢٢٨]

وجه الاستدلال؛

١ - أنَّ لفظَ الآية خبريٌّ، فلا هو أمر، ولا نهي، ولا استفهام، ولا تمني، ولانداء.

٢- ولكن معنى الآية إنشائي، فالمراد:

«فالمطلقاتُ يجِبُ عليهن أن ينتظرن ثلاثةَ قروء، ثم إن شاءت تزوجت».

♦ ولكن لا بُدَّ من قرينة لفظية أو حالية، تدلُّ علىٰ أن المعنىٰ الخبري غيرُ
 مقصود، وأن المراد المعنىٰ الإنشائي.

المثال الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّوَ ٰلِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وجه الاستدلال؛

١- أنَّ لفظ الآية خبريٌّ، فلا هو أمر، ولا نهي، ولا استفهام، ولا تمني، ولا نداء.
 ٢- ولكن معنىٰ الآية إنشائي، فالمرادُ:

«والوالدتُ يجب عليهن إرضاعُ أولادِهن حولين كاملين».

- ♦ قطعًا هنا بحثٌ هل الأمرُ بالإرضاع أمرُ وجوب أم أمرُ استحباب.
- ♦ ولكن قصدتُ عند عدم وجود البديل، والذي يدلك علىٰ هذا قوله تعالىٰ:
 ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُرْ فَاللهُ هَنَ أُجُورَهُنَ ﴾، ولو وجب عليها الرضاع، لما استحقت الأجرة.

المثال الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿هَلَ أَدُلُّكُورُ عَلَىٰ جَهَرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ ﴿ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ ﴿ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجْهَدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَ لِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰ لِكُرْ خَيْرٌ لَّكُرْ إِن كُنتُمْ تَعَامُونَ يَغْفِرْ ﴾ لَكُرْ ذُنُوبَكُرْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّنتِ ﴿ [الصف: ١٠ - ١٢].

وجه الاستدلال؛

١ - لفظ ﴿ يَغُفِرُ ﴾ مجزومٌ بالسكون، ووقع موقع الجواب.

وعليه:

- ♦ لا بُدَّ من شرطٍ قبله أو طلب.
- ♦ وحيث لا شرط قبله، فتعين وجود الطلب.

٢- والطلب كما لا يخفي عليكم؛ أمر، ونهي، وتمني، ونداء، واستفهام.

♦ فمن لا خبرة له بهذه الشريعة، وبلوازم الكلام، لا يجدُ أمامه إلا الاستفهامُ.
 قلتُ:

أولاً: عيادًا بالله! لو قلتُ بهذا أكفر، ولكن لا أكفرُ من قال به، لأنه لا يدري، وقد وقع في محظورين.

المحظور الأول:

لو اعتبر الاستفهامُ هو الطلب، لكان المثالُ إنشائي اللفظ والمعنى ونحن قد أدر جناه تحت الكلام الخبري اللفظ، الإنشائي المعنى.

المحظور الثاني:

أنَّ الاستفهام عن الدلائل ـ هل أدُّلكم ـ والجوابُ المترتبُ علىٰ ذلك يغفر.

والسؤال الذي يفرضُ نفسه:

هل بين النبيّ ﷺ للناس ما ينجيهم من النار؟

الجواب: نعم.

إذًا: على هذا الكلام فكلُّ الناس غُفِرَ لهم، فلا كافر، والكلُّ مؤمنون.

وقطعًا: هذا هو الباطل بعينه بالنص، قال تعالىٰ: ﴿هُو ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ فَمِنكُمْ فَعِنكُمْ فَعِنكُمْ صَافِرٌ وَمِنكُمْ مُؤْمِنُ [التغابن: ٢].

والإجماع؛ فإن الكفر لا يذوب إلا بالتوبة حال الحياة.

ثانيًا: فتعين البحثُ عن طلبِ آخر.

وهو قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ... يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾

 • نعم: ﴿تُوْمِنُونَ ﴾ كلامٌ خبري، ولكن المرادُ الإنشاء؛ بمعنى: «آمنوا بالله ورسوله ... يغفر لكم».

إذًا:

- ١- المحظورُ السابق قد انتفى.
- ٢- وصح إدراج المثال تحت الكلام الخبري اللفظ، الإنشائي المعنى.

- ٣- هذا النوع في غاية الأهمية، وتُحَلَّ به مشاكلُ كبيرة عند كثيرٍ من الجهال من المستشرقين، والعلمانيين، وغيرهم.
- والعجب أنها لم تكن مشاكل عند كفارِ قريشٍ وغيرهم، فضلًا عن أن تعد من المشاكل الكبار، ويتضحُ ذلك بــ:

المثال الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ و كَانَ ءَامِنًا ﴾ [آل عمران: ٩٧].

وجه الاستدلال؛

١ هذه الآية لفظها خبريٌ؛ بمعنىٰ: أنَّ الله قضىٰ بأنَّ كلَّ من دخل الحرم فهو
 آمن، لا ينالهُ أذىً.

وعليه:

فالخبر كوني قدري.

- ٢- فلما حَصُلَ في الحرم ما حصل، ونال الأذي من دخل الحرم.
- ♦ طار الحاقدون وأذيالهم، والحاسدون وأذنابُهم، وقالوا: هذه الآية لم
 تتحقق.
 - ٣- والحقيقة أن لفظ الآية خبري، ولكن معناها إنشائي.
 - بمعنى: يا أيها الناس من دخل الحرم فأمنوه.

وعليه:

فهذا الخبرُ ديني شرعي، قد يفعله المكلف، وقد لا يفعله.

وعليه:

فمن ناله أذى داخل الحرم، فهذا من تقصير المكلّف، لا من النص الشرعي. المثال الخامس:

قال ﷺ: «وَلا يَخْطُبُ الرجل عَلَىٰ خِطْبةِ أَخِيهِ ...»

[رواه البخاري (١٤٤)، ومسلم (١٤٠٨)، عن أبي هريرة ركاكا]

وجه الاستدلال؛

١ - أنَّ لفظ الحديثِ خبريٌّ.

وعليه:

ف (الا) هي النافية، بدليل أن الفعلَ المضارع بعدها مرفوعٌ.

٢- ولكن معنىٰ اللفظ إنشائي.

وعليه:

ف «لا» في الحديث هي الناهية في المعنى، فكأنك قلتَ «لا يخطبُ».

٣- والفارق كبير، فالمعنى الإنشائي يفيد تحريم خطبة المخطوبة.

- ﴿ ولو كان المعنى خبريًا، ما استُفِيد التحريم.
 - ٤- والذي يدلُّ على صحةِ هذا الفهم.
- ♦ أنَّ هذا العملَ يورثُ العداوةَ والبغضاءَ بين المسلمين، ويضيع الفرصَ علىٰ
 الضعفاء منهم، وهذه المعاني قد نهى الشارعُ عنها.

وعليه: فكلُّ وسيلةِ تؤدي إليها فهي أيضًا محرمةٌ.

ولذلك:

جاء هذا الحديثُ عند النسائي (٣٢٤٠)، وابن ماجه (١٨٦٧)، بلفظ «لا يخطبْ» أيضًا عن أبي هريرة رَرِيُكُ .

٥- تنبيه:

كما ترى في كلِّ الأمثلةِ السابقةِ أنَّ تحميلَ الكلامِ على المعنى الإنشائي، كان لقرينةِ تدلُّ علىٰ ذلك بير

القسم الرابع: الكلامُ الإنشائي اللفظ، الخبري المعنى.

المثال الأول:

قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلَّنَحْمِلُ خَطَيَنَهُم مِّن شَيْءٍ اللَّهِمْ وَلَنَحْمِلُ خَطَيَنَهُم مِّن شَيْءٍ اللَّهُمْ لَكَنَدِبُونَ ﴾ [العنكبوت: ١٢].

وجه الاستدلال؛

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَّنَحْمِلْ ﴾، وهذا فعل مضارع تعدى الأمر بلام الأمر.

وعليه: فهذا كلامُ إنشائي.

٧- ولكن معناه خبري، لِمَ ؟

أُولًا: لأن الآية مختومةٌ بـ ﴿إِنَّهُمْ لَكَنذِبُونَ ﴾، والصدق والكذب في الخبر لا في الإنشاء.

ثانيًا: مَن هذا الذي لا يُفعلُ بغير أمر الله عَلَى في هذا اليوم العظيم؟

قال تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْكًا ۗ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَبِنْ ِ لِللَّهِ ﴾ [الانفطار: ١٩].

المثال الثاني:

قال ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِيْ بِيكِهِ، لاَ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا، وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّىٰ تَوْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّىٰ تَوْمِنُوا السَّلامَ بَيْنَكُمْ» حَتَّىٰ تَحَابُبُتُمْ أَفْشُوا السَّلامَ بَيْنَكُمْ» حَتَّىٰ تَحَابُبُتُمْ أَفْشُوا السَّلامَ بَيْنَكُمْ» [رواه أحمد (٢/ ٤٧٧)، عن أبي هريرة ﷺ]

وجه الاستدلال؛

١ - قوله ﷺ: ﴿ لاَ تَدْخُلُوا ﴾ لفظ إنشائي، وقطعًا غير مراد، بل المراد الإخبار.

وعليه:

فالمعنى إخباري، والذي يدلُّ على ذلك:

أُولًا: قوله ﷺ: «لاَ تَدْخُلُوا» تكليف بعدم الدخول، ومعلومٌ أن التكليفَ قد يفعله المكلف، وقد لا يفعله.

وعليه:

فالكافرُ لا يمتثل هذا النهي، ويقولُ: أدخلُ وأنا كافر.

وعليه:

لو كان المرادُ هو المعنى الإنشائي للزم دخول الكافر الجنة.

ثانيًا: قد ورد هذا الحديث بلفظ خبري عند أحمد (٢/ ٤٤٢)، ومسلم (٥٥)، عن أبى هريرة أيضًا: «لا تدخلون الجنة».

تنبيـه:

كما ترى لم يتم اعتماد المعنى الخبري دون الإنشائي إلا بعد ما دلَّ الدليلُ على ذلك.

فإن تبين لك ما سبق؛ فاعلم:

١ - أن اللفظ الإنشائي هو: افعل، ولا تفعل.

- وهذا عملٌ.
- ٢- أن اللفظ الخبري هو: الصدق والكذب.
 - وهذا علم.
- ٣- ومعلومٌ أنَّ العلم سابق للعمل، وعليه فهو أصله.
- ♦ إذًا: الخبرُ سابق للإنشاء، والخبر هو أصل الإنشاء.



الأصلُ التاسع والسبعون:

تَعَلُّمُ اللفظ يرادُ به المعنى والفهم

تعلُّمُ الألفاظ كمباني، والنطقُ بها ليس مقصودًا لذاته.

♦ بل هو وسيلة، وغايتها المرجوة هي تعلُّم المعنى، وفهمه، والعملُ بمقتضىٰ
 هذا اللفظ.

وقد دِلَّ الكتابُ والسنةُ على ذلك؛ ومنها:

الدليلُ الأول:

قال تعالىٰ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾

[re: محمد: ٢٤]

ومثلها: ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبُّرُواْ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون: ٦٨].

وجه الاستدلال؛

أولًا: الحضُّ علىٰ تدبر القرآن، والتدبر هو معرفة المعنى وفهمه.

ثانيًا: اعلم: أنَّ الله ﷺ لا يحضُّ علىٰ شيءٍ إلا وأمكن تحصَّيلُه.

والآيةُ عامةٌ؛ فإن الناسَ مأمورون بتدبر القرآن، ما لم يكن في المكلَّفِ مانعٌ دائمٌ أو عارض.

ثالثًا: فإن قيل: أين الأمرُ في الآية؟

قُـل:

١ - الآية تنطقُ بالاستفهام التوبيُّخي علىٰ من لا يتدبر القرآن وكذلك تذمُّه.

٢- ولازمُ هذا: الأمرُ بتدبر القرآن، ليرتفعَ التوبيخُ والذمُّ.

رابعًا: هذه الآية فيها شيءٌ عبجيب، ألا وهو:

أنَّ الله ﷺ ذكر التدبر مرتين:

المرةَ الأولىٰ: قال تعالىٰ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾؛ بمعنىٰ: أنه وصل إلىٰ قلوبهم ولم يتدبروه.

المرةَ الثانية: لفظها مستورة، ومعناها يهتفُ بالظهور، ألا وهو: أنهم تدبروا القرآن، ولم تدخل معانيه إلى قلوبهم، لأنها مقفلة، قال تعالىٰ: ﴿أَمْرَ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾.

الدليلُ الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ قُرْءَ ٰنَّا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢].

وجه الاستدلال؛

لا عقلَ إلا مع العلم بمعاني القرآنِ وفهمه.

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿ فَمَالِ هَنَّؤُلآ ءِ ٱلْقَوْمِ لِلَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾

[النساء: ٧٨]

وجه الاستدلال؛

أولًا: معنى ﴿ فَمَالِ هَتَوُلَّاءِ ﴾ فأي شيءٍ حَصُلَ لِهؤلاءِ.

ثانيًا: «ما» هنا اسم استفهام تعجبي، في محل رفع مبتدأ، «لِ» هذه اللام حرف جر، وفصلت عن هؤلاءِ تبعًا لخط المصحف العثماني.

ثالثًا: أنَّ الله عَلَىٰ ذمَّ اليهودَ والمنافقين، لأنهم لا يفقهون القرآن، فلو كان المؤمنون كذلك لشاركوهم في هذا الذم، فتعين أنَّ المؤمن مأمور بتدبر القرآن. الدليلُ الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنْعِقُ مِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمُّ اللَّحُمُ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٧١].

وجه الاستدلال؛

١- أنَّ الله ﷺ قد ذمَّ من جعل حظه من القرآن هو مجرد سماع الأصوات، دون معرفة المعنى وفهمه، بل والعمل به.

٢- معنى ينعق؛ أي: يصيح.

٣- والفرق بين الدعاء والنداء، أن الدعاء للقريب، والنداء للبعيد.

الدليلُ الحّامَس:

قال ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»

[رواه البخاري (۲۷ ٥٠)، عن عثمان بن عفان الله

وجه الاستدلال؛

أنَّ هذا الكلامَ تضمنَ حفظَ حروفِهِ، ومعرفة معانيها وفهمها. الدليلُ السادس:

كان الصحابة صلى خير من التزم بهذا الأصل قال جُندبُ بنُ عبد الله، وعبدُ الله بن عمر، وغيرهما: «تعلمنا الإيمانَ ثم تعلمنا القرآن، فازددنا إيمانًا، وأنتم تتعلمون القرآن، ثم تتعلمون الإيمان» [رواه البيهقي (٣/ ١٢٠)].

الدليلُ السابع:

وكان التابعون خير من التزم بهذا؛ قال مجاهد تَخَلَلَهُ: «عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أوقفه عند كلِّ آيةٍ منه، وأسأله عنها» [رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٧٧)].



الأصلُ الثمانون:

حدود الألفاظ باعتبار المباني

هذا الأصلُ عظيمُ الشأن، فهو عمادُ الفهوم، وذروةُ سنامِهِا(١).

بقدرِ تحسينه، بقدر البعدِ عن الكفر والنفاقِ، فمن نال العدلَ منه ثبت على الإسلامِ والإيمان، ومن وقع في الإفراط أو التفريط مال إلى الظلم والعدوان، لذلك قال تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُوله ﴾ [التوبة: ٩٧].

قلتُ:

أُولًا: كلَّ أُمةٍ لها حاضرةٌ، وباديةٌ؛ فبادية العربِ الأعرابُ، وباديةُ الرومِ الأرمن، وباديةُ الرومِ الأرمن، وباديةُ التركِ التتارُ.

ثانيًا: ليست الأعرابيةُ مذمومةً في نفسها عند الله كان، وعند رسوله عليه الله علم الله علم الله علم الله علم الم

⁽١) والفاصلُ بين الأكابر والأصاغر.

القسم الأول: أعرابٌ أهلُ جفاء، وهم المذكورن في قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُ كُفْرًا وَيِفَاقًا ...﴾

القسم الثاني: أعرابٌ أهلُ إيمان وفضل، وهم المذكورن في قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَتِ عِندَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلاَ إِنَّهَا قُرْبَةٌ هُمْ أَسَيدً خِلُهُمُ ٱللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ وَحَمِيهِ وَالتوبة: ٩٩].

ثَالثُما: معنىٰ «أَجدَرُ»؛ أي: أحرى، ومعنىٰ «ألَّا»؛ أي: أن لا، والمعنىٰ: أن لا يعلموا حدود الكتابِ والسنةِ، والحدودَ هي الأسماء المذكورة كتابًا وسنةً.

رابعًا: ومعنىٰ «الحد» هو الفاصل بين الحلالِ والحرام.

ولكن هنا نكتة علمية كبيرة، ألا وهي:

١ - أن الحدِّ كما سبق هو الفاصلُ بين الشيئين.

وعليه: فالحد هو نهايةُ الشيء.

٢ - ولكن: نهاية الشيء مرةً قد تكونُ من الشيء، ومرةً لا تكونُ منه.

مثال توضيحي:

قال ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَحَمِدَ اللهَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ، وَكَبَّرَ اللهَ ثَلاثًا وَثَلاثِينَ ...» [رواه مسلم (٩٧٥)، عن أبي هريرة ﷺ] وجه الاستدلال؛

أنَّ التسبيح المشار إليه بعد التسليم، فهنا الدبر (١) ليس من الصلاةِ.

فإن علمتَ ما سبق، علمتَ السرَّ في الآيتين:

قال تعالىٰ: ﴿ تِلُّكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقال تعالى: ﴿ تِلُّكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقُرَّبُوهَا ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فلو كان نهاية الشيء منه؛ إذًا: فلا تعتدوها.

ولو كان نهاية الشيء من غيره؛ إِذًا: فلا تقربوها.

خامسًا: معرفةُ حدود الألفاظ درايةً ورعايةً من أشرفِ العلوم.

قال ابن القيم كَلْللهُ:

«فمن أشرف العلوم وأنفعها علمُ الحدود، ولا سيما حدودُ المشروع المأمور والمنهي، فأعلم الناسِ أعلمهم بتلك الحدود حتى لا يُدخلُ فيها ما

⁽١) ولكن هنا أصلُّ وفرع، فالأصل في االدبر، أنه من الشيء، والفرع أن لا يكونُ منها، ولابد من دليل.

ليس منها، ولا يخرج منها ما هو داخلٌ فيها؛ قال تعالىٰ: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كَالَىٰ وَالْمُوالِهِ اللّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ اللّهُ الله عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ اللّه الله الناسِ من قام بحدود الأخلاق، والأعمالِ، والمشروعات معرفة، وفعلًا، وبالله التوفيق .

سادسًا: معرفةُ حدِّ اللفظ يعني معرفة المسمى، وإن لم تره، وترتب على ذلك: العلمُ بمن يستحق هذا الاسم الشرعي ومن لا يستحقه، وعلِمَ - أيضًا - الأحكامَ التي تعلقت بالذاتِ التي استحقت هذا الاسم.

سابعًا: عدمُ العلمِ بحدود ما أنزل الله على رسولهِ يؤدي إلى: إما أن يجمع بين ما فرق الله بينهما، وإما أن يجمع بين فرق الله بينهما، وإما أن يجمع بين السؤتين.

فالأولى: يجمعُ بين ما فرق الله بينهما، وذلك بأن يُدْخِلَ في حدِّ الاسم ما ليس منه؛ مثل النكاح.

والثانية: يفرقُ بين ما جمع الله بينهما، وذلك بأن يُخرِجَ من حدِّ اللفظ ما هو منه ؟ مثل: الخمر، والميسر.

والثالثة: قد يجمع ويفرق في اللفظ الواحد، فَيُدْخِلُ فيه ما ليس منه، ويُخْرِجُ منه ما هو منه، ومثالها: الظلم، والعدل، والمعروف، والمنكر.

ثامنًا: فتعين مما سبق:

أنَّ عدمَ العلمِ بحدودِ ما أنزل اللهُ على رسوله يؤدي إلى تعدي هذه الحدود، وقد وصف الله ﷺ الفاعلَ بأنه ظالم؛ قال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَتِ إِكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

تاسعًا: وقد حذر النبي عَلَيْكَ من إهمال حدود ما أنزل الله(١).

روى مسلم عن ابن عمر فَطْقَ ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَعْلِبَنَّكُمُ الْأَعْرَابُ عَلَىٰ اللهِ الْعِشَاءُ، وَإِنَّهَا تُعْتِمُ الْعِشَاءُ، وَإِنَّهَا تُعْتِمُ الْعِشَاءُ، وَإِنَّهَا تُعْتِمُ بِحِلاَبِ اللهِ الْعِشَاءُ، وَإِنَّهَا تُعْتِمُ بِحِلاَبِ الإِبلِ».

وجه الاستدلال؛

١- أنَّ الأعرابَ يعتبرون الدخولَ في ظلمةِ الليل هو وقت العشاء لذلك يسمون صلاة المغرب بصلاة العشاء، وهذا يفضي إلىٰ إلغاء صلاة العشاء، والذي يؤكد هذا؛ ما رواه البخاري (٣٣٥)، عن عبدُ الله المزنيّ، أنَّ النبيّ عَلَيْ قال:
 ﴿لاَ تَغْلِبَنَّكُمُ الأَعْرَابُ عَلَىٰ اسْمِ صَلاَتِكُمُ الْمَغْرِبِ، قَالَ: الأَعْرَابُ وَتَقُولُ هِيَ الْعِشَاءُ».

⁽١) فإن إهمالها تضييعٌ للشريعة.

- فإن عُلِمَ التمهيدُ، فاعلم أنَّ النبيَّ عَلَيْكُ رائدُ الحدِّ والمحدود.
 - ♦ فمن سلك طريقًا غيرَ التابع للرائد، فلا يلومنَّ إلا نفسه.
- ♦ واعتبر ذلك بعدة أمثلة، ثم أمثلةٌ أخرى تطبيقية فلا تمل من طولِ الطريق،
 فإنه ممهدٌ لذيذ، وما كان كذلك فالمشقة عنه ببعيد.

أولًا: النبيُّ ﷺ رائدُ الحدِّ والمحدود.

المثال الأول:

روى مسلم (٢٥٨٩)، عن أبي هريرة ﴿ اللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ قَالَ: وَكُوْكَ أَخَاكَ بِمَا يَكُرَهُ، قِيلَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ اعلم، قَالَ: ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكُرَهُ، قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهَتَهُ».

المثال الثاني:

روى مسلم (٩١)، عن ابن مسعود وَ الله النبيّ عَلَيْهِ قَال: «لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْيِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ، قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ وَبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: إِنَّ الله جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ، الْكِبْرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ».

المثال الثالث:

- ♦ وكما ترى فإن الأمثلة المذكورة صريحة في الحدّ، ولكن هناك آلاف الألفاظ التي تحتاج إلى تحقيق دقيق، وبحث أنيق لمعرفة حدودها.
- وهذا بابٌ حصره أمنية؛ لو اجتمعت عليه أمةٌ من الأكابر ما بلغوا مدً
 المسألة، ولا نصفه.
 - لذلك أذكرُ جمهرة، ثم أختارُ منها بعضَ الألفاظ لبيان حدِّها.
- الإيمان، الطلاق، الظهار، الخلع، الإيلاء، الافتداء، الخمر، المقتصد،
 السابق، الظالمُ لنفسه.
 - الميسر، وهل يدخلُ فيهِ الشطرنج والنرد.
 - والسرقة، وهل يدخل فيه النباش.

• والصعيد، وهل يدخل فيه الرمل.

فإن تبين لك ما سبق؛ أقول:

- ١ مَنْ عَلِمَ الحدودَ اللفظية، أثبت الأحكامَ بأيّ لفظ استخدم، طالما قصد به الحد.
 - ٢- معرفة حدود الألفاظ، يُبطلُ بابَ الحيل رأسًا، ولا يجعلُ له ذكرًا.

ثانيًا: الأمثلة التطبيقية:

المثال الأول:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدُوانِ ﴾

قال ابن القيم في «زاد المهاجر» (ص: ١١):

«والفرق بين الإثم والعدوان كالفرق ما بين محرم الجنس ومحرم القدر».

قلتُ:

- ١- الإثم يتعلق بالجنس، والعدوان يتعلق بالمقدار.
- ٢- الإثمُ ما كان حرامًا لجنسه؛ مثل الزنا، والخمر، والسرقة.
- ٣- والعدوان ما حُرِّم لزيادةٍ في قدره؛ مثل نكاح الخامسة فهذا مجاوزة
 للمقدار، واستيفاء أكثرُ من الحقِّ فهذه مجاوزة للمقدار.

المثال الثاني:

روى أحمد (١/ ١٢٣)، وأبو داود (٦١) وغيرهما، عن علي ظَافَ قال: قال رسول الله ﷺ: «مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

وجه الاستدلال؛

- ١ أنَّ حدَّ الصلاةِ، من التكبير، إلىٰ التسليم.
- ♦ فهذا هو مسمئ الصلاة، وما كان هذا حدُّها لزمها طهارة وهو الوضوء الشرعي المعروف.

٧- تطبيق:

أولًا: فإن سُئلتَ عن صلاةِ الجنازةِ، هل يلزمُ فيها الطهارة؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ حدَّها هو حدُّ الصلاة، حيث تحتاج إلى تكبير وتحليل.

لذلك من زعم أنها تصحُّ بلا وضوء، لزمه أنها ليست بصلاةٍ.

ثانيًا: فإن سُئلتَ عن الطوافِ، هل يلزمُ فيه الطهارة.

الجواب: لا؛ لأنَّ حدَّه ليس هو حدَّ الصلاة، حيث لا يحتاج الطوافُ إلى تسليم.

فإن قيل: روى الطبراني في «الكبير» (١١/ ٤٠)، عن ابن عباس رَالِيَّكَ ؟ قال رَالِيَّةِ: الطَّوَافُ صَلاَةٌ، فَأَقِلُوا فيه الْكَلامَ».

وهذا النص يثبتُ أنَّ الطواف صلاةً، والحكم الذي أثبته بأن الطهارة في الطواف ليست شرطًا، بُني علىٰ أن الطواف ليس صلاةً. فكيف ندفعُ هذه الشبهة؟

قلتُ:

أولًا: الطوافُ ليس صلاةً، إنما هو يشبه الصلاة، والذي يدلُّ علىٰ ذلك أمورٌ منها:

الأمر الأول: قوله ﷺ: «فَأَقِلُوا فيه الْكَلام»، والمرادُ كلامُ الدنيا، وهل يصلحُ كلامُ الدنيا في الصلاة.

الأمر الثاني: روى الترمذي (٩٦٠)، عن ابن عباس على النصاد قال: قال على الأمر الثاني: روى الترمذي (٩٦٠)، عن ابن عباس على النصاد قال: قال على الطَّوَافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مِثْلُ الصَّلاَةِ، إِلَّا أَنْكُمْ تَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلاَ يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَلاَ يَتَكَلَّمُنَ إِلَّا بِخَيْرٍ».

فتبين أنَّ بينهما وجه شبه.

ثانيًا: وليس وجه الشبة هو الحد ـ أعني: التكبير والتسليم، والنص أثبت أن مفتاح المسمى الذي يبدأ بالتكبير، وينتهي بالتسليم هو الطهارة.

وحيث لا تسليم، فلا مفتاح، فَخَلُص ـ والحمد لله ـ أنَّ الطواف بالبيت لا يجب فيه الوضوء.

ثالثًا: فإن سُئلت عن سجود التلاوة والشكر، هل يلزمُ فيهما الطهارة.

الجوابُ: لا يجب فيهما الوضوء، لأنهما ليسا بصلاةٍ، لا تكبير فيهما ولا تسليم، وهذا هو الحد الذي يجب له الوضوء وجُعل الوضوء مفتاحًا، وحيث لا حدً، فلا مفتاح.

تنبيه: تفصيلُ هذه المسألة محله علم الفقه، وما ذكر هو الخلاصة.

المثال الثالث:

قال ابن القيم في (بدائع الفوائد) (ص: ١٣٧) ما نصه:

﴿ لِلأَخلاقِ حَدٍّ مَنَى جَاوِزتَهُ صارت عدوانًا، ومَنَى قصرت عنه كانت نقصًا ومهانًا».

ثم ذكر بعضَ الألفاظِ، وحدودِها، أذكرِها بتصريف^(١).

١- الغضب:

♦ فحَدُّه؛ هو الشجاعةُ المحمودةُ، والأنفةُ من الرذائل والنقائص وهذا هو العدل.

⁽١) مع زيادة خفيفة.

- ♦ الإفراط من الغضب؛ هو ما جاوز حده؛ بمعنى تعدى صاحبه وجار.
- ♦ التفريط؛ هو النقص عن العدل، لأنه سيدخلُ في حدِّ الجبن، وحينئذ لم
 يأنف من الرذائل.

٧- الحرص:

- ♦ فحدُّه؛ تحصيلُ الكفايةِ في أمورِ الدنيا، وحصولُ البلاغ فيها.
- ♦ الإفراط؛ فمتى زاد على الكفاية (١)، كان شرهًا ورغبةً فيما لا يحمد فيه (٢).
 - ♦ التفريط؛ فمتى نقص عن الكفاية، كان مهانة وإضاعة (٣).

٣- الجود:

- ♦ فحدُّه؛ إعطاءُ ما فوق الحاجة، بشرط ألا يترتب عليه ندمٌ (٤).
 - ♦ الإفراط؛ فمن زاد كان إسرافًا وتبذيرًا، لأنه أضرَّ بالكفاية.
 - ♦ التفريط؛ ومن نقص كان بخلاً وتقصيرًا.

٤ - الغيرة:

♦ فحدُّها؛ الريبةُ ببينة، والبينة ما بان به الشيءُ.

⁽١) لمجرد الزيادة.

⁽٢) وإن كان لا يحسن إلا هذا الباب فيوظفه لخدمة الدين.

⁽٣) إن كان قادرًا على التحصيل ولم يشغل بمانع.

⁽٤) وألا يعوذك إلىٰ أحدٍ.

- ♦ الإفراط؛ الريبة بغير بينة، وهذا إفسادٌ؛ لأنه تهمةٌ للبرىء وظن سيءٌ به.
 - ♦ التفريط؛ عدمُ المبالاة مع وجود البينة، وهذا تغافلٌ، ومبادئ دياثة.

٥- التواضع:

- ♦ فحدُّه؛ وضعُ كلِّ شيءٍ في موضعه.
- ♦ الإفراط من التواضع؛ ذل ومهانة.
- ♦ التفريط؛ ومن قصر عنه، كان كبرًا وفخرًا.

٦- العـزّ:

- ♦ فحدُّه؛ القويُّ السليمُ من الذلِّ.
- ♦ الإفراط؛ إذا جاوز هذا الحد، كان كبرًا وخلقًا مذمومًا.
 - ♦ التفريط؛ إذا قَصُرَ عن هذا الحدِّ، كان ذلًّا ومهانةً.

٧- الشجاعة:

- ♦ فحدُّها؛ الإقدامُ في مواضع الإقدام، والإحجامُ في مواضع الإحجام.
- ♦ الإفراط؛ فإن جاوزت الحدَّ، فأقدمتَ في مواضع الإحجام كان تهورًا.
- ♦ التفريط؛ وإذا قصرتَ عن الحدِّ، فلم تتقدم في مواضع الإقدام، كان جبنًا وخورًا^(۱).

⁽١) قال معاويةُ لعمرو بن العاص: أعياني أن أعرفَ أشجاعًا أنت أم جبانًا، تقدمُ حتى أقولَ: أشجع الناس، وتجبن حتى أقولَ: من أجبن الناس، فقال:

٨- الراحة:

- ♦ فحدُّها؛ هو إجمامُ النفس والقوى المدركة والفاعلة بقصد تهيئتها للطاعة،
 واكتساب الفضائل.
- ♦ الإفراط؛ يعني الزيادة في الإجمام علامة على الكسل، وسببًا في إضاعة الوقت، وما يترتب على ذلك من فوات كثير من المصالح.
- ♦ التفريط؛ يعني النقص في الإجمام، يضر صاحبه، ويوهنُ قوته، وربما قتله ذلك، وفي حقيقة الأمر أنَّ التفريط يلزمُ منه عدمُ أداء الواجبات بالصفةِ الشرعية المطلوبة، وكثيرًا ما يضيعُ بعضها.

٩ - الشهوةُ:

- ♦ فحدُّها؛ ما أكسب قضائها راحة القلب، والعقل، فإن تمت بهذا الوصف،
 كانت عونًا على اكتساب الفضائل، وتجدد الطاعة.
- ♦ الإفراط؛ فمن زاد علىٰ ذلك كان نهمة وشبقًا، بل ويلحق صاحبُها بالحبوانات.

 ♦ التفريط؛ ومن نقص عن ذلك، أتعب قلبه وعقله، وكان نقصانها سببًا لضياع الفضائل، وغياب الطاعات، بل يصابُ المفرِّطُ بالضعف، ويوصفُ بالعجز والمهانة.

٠١ - الحسد:

- فحدُّه؛ هو المنافسة؛ في طلب الكمال، والأنفةُ أن يتقدم عليك نظيرُك، وهذا هو المذكور بالنص، روى البخاري (١٤٠٩)، ومسلم (٨١٦)،عن عبدِ الله بن مسعود قط قال: قال رسول الله ﷺ: «لا حَسَدَ إِلَا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلُ آتَاهُ اللهُ مَالَا فَسَلَّطَهُ عَلَىٰ هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ حِكْمَةً فَهُو يَقْضِىٰ بِهَا أَوْيُعَلِّمُهَا».
 - فالحسد هنا هو الغبطة.
- ♦ الإفراط؛ فمن زاد على ذلك كان ظالمًا معتديًا؛ لأنه يتمنى زوال النعمةِ من المحسود، وهذا دافعٌ لإيذاء المحسود من قِبَل الحاسد.
- ♦ التفريط؛ ومن قصر عن ذلك، فهذا رضا بالتسفل، ودناءة وضعف همة،
 وصغر نفس.

فإن علمت ما سبق:

١ - فاحرص على تحصيل الحد العدلي من كل وصف أخلاقي، وهو الوسط بين الإفراط والتفريط.

٢- فمن جاء به صَلُحَ بدنُه، واستقامت معايشهُ، وطابت دنياه وآخرته.

٣- ومن آثار ذلك على المجتمع؛ صلاحُه، وانتشارُ العدلِ، والإنصافِ،
 وإحجامُ الظلم والعدوان.

٤- وما ذكر القليل، وما فاتنا هو الكثير، والله المستعانُ على التحصيل.

١١ - الظالمُ لنفسه:

قال ابن تيمية رَخَلَللهُ في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٦١):

«فالقولُ الجامع؛ أنَّ الظالمَ لنفسه هو المفرطُ بترك مأمورٍ أو فعل محظور».

قلتُ:

أولًا: الظالمُ لنفسه؛ هو صاحبُ الكبيرة، المصرُّ عليها، ولم يتب(١) منها:

قال ابن تيمية كَغَلِمُهُ في «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٨٣):

«الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ أَصْحَابُ الذُّنُوبِ الْمُصِرُّونَ عَلَيْهَا، وَمَنْ تَابَ مِنْ ذَنْبِهِ أَيِّ ذَنْبٍ كَانَ تَوْبَةً صَحِيحَةً لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ السَّابِقِينَ وَ الْمُقْتَصِدُ الْمُؤَدِّي لِنَائِبِ كَانَ تَوْبَةً صَحِيحَةً لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ السَّابِقِينَ وَ الْمُقْتَصِدُ الْمُؤَدِّي لِلْفَرَائِضِ الْمُجْتَنِبُ لِلْمَحَارِمِ».

ثانيًا: الظالمُ لنفسه لو تاب دخل في ركب المقتصدين أو السابقين.

⁽١) وبينتُ ذلك في كتاب (وكنتم أزواجًا ثلاثة،

ثالثًا: الظالمُ لنفسه إن لم يتب كان من أهل الوعيد، فإما أن تناله شفاعةٌ فلا يدخل النار، ويدخلُ الجنة ابتداءًا، وإما دخل النار ثم يخرجُ منها إلى الجنة.

١- المعتزلة يقولون؛ بأن أهل الكبائر الذين لم يتوبوا يدخلون النار ولا يخرجون، بل هم عندهم ماكثون، وهذا ضلال، والعجب أن أهل الإعتزال في هذا الزمان يرمون ابن تيمية بالتكفير.

٢- المرجئة يقولون: نحن لا نجزمُ بأنَّ أحدًا من أهلِ الكبائرِ يدخل النار ثم
 يخرج، وهذا ضلال.

٣- أما أهل العدل - أهل السنة - فيقولون ما سبق ذكره.

رابعًا: الظالمُ لنفسه؛ حفظ التوحيد، والإيمان بالله ورسوله، واليوم الآخر، والتصديق بالثواب والعقاب.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (١/٧):

«الظالمُ لنفسه، من أهل الإيمان، فمعه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه، كما معه من ضد ذلك بقدر فجوره».

قلتُ:

نعم؛ مرةً مع الشهوة، ومرةً مع ربه، ومرةً يقدمُ الذنبَ، ومرةً يقدمُ النبَ، ومرةً يقدمُ الطاعة، ومرةً يتركُ الحقَّ تهاونًا ويعدُ نفسه بالتوبة، ومرةً يفعل الحق.

خامسًا: إذًا: الظالمُ لنفسه فيه شبه من اليهود، الذين يعلمون الحقَّ ولا يفعلونه، بل يفعلون خلافه.

سادسًا: الظالمُ لنفسه؛ لا يدخلُ قط في أصحاب اليمين عند الإطلاق وإن كان ما ما له المؤمنين.

سابعًا: فإن سُئلتَ:

أنَّ المنتسبين إلى هذه الأمةِ، وإما مسلمٌ، إما مؤمنٌ، وإما محسن.

قلت:

١- انتبه السؤال في باب المقابلة، يعني المسلم قسيم المؤمن قسيم المحسن،
 تحت كلل، وهو الانتساب لهذه الأمة.

٢- الظالمُ لنفسه هو المسلم بهذا الاعتبار.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (٧/ ٣٥٨):

«فالمسلمُ الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالمُ لنفسه».

ثامنًا: أنَّ الظالمَ لنفسه من الذين اصطفاهم الله على في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أُوْرَثُنَا الْكَتْبَ اللَّهِ الله اللهُ ال

ولا تلتفت لكلام الزمخشري، حيث قال: الظالمُ لنفسه هو الكافر، وإن شاء الله في علم العقيدة نبين خطأ هذا الكلام.

ورحم اللهُ ابن القيم حيث قال:

المقصرٌ في الزادِ، غيرُ آخذِ منه ما يبلغُه المنزلَ، لا في قدره، ولا في صفته، بل مفرطٌ في زاده الذي ينبغي له أن يتزوده، ومع ذلك فهو متزودٌ ما يتأذى به في طريقه ويجد غبَّ أذاه، إذا وصل المنزلَ بحسبِ ما تزود من ذلك المؤذي الضار».

١٢ - المقتصدُ:

هو من قام بفعل المأمورات، وبترك المحظورات.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (٥/ ١٦١):

«والمقتصدُ القائم بأداء الواجباتِ، وتركِ المحرمات».

وفي «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٥٨):

«والمقتصدُ هو المؤمن المطلق الذي أدى الواجب، وترك المحرم».

قلتُ:

أولًا: المقتصد يدخلُ الجنة بلا عقوبة.

ثانيًا: أنَّ فعلَ المأموراتِ من المقتصد يستلزمُ تركَ المباحات التي تعترضُ تنفيذ المأمورات، سواءٌ كانت المباحات من أمور الدنيا أم من أمور الدين.

ثالثًا: أنَّ المقتصد هو التارك للنوافل، بل لو اعترض المباحُ فِعْلَ النوافلِ قَدَّم المباحَ.

وكما سبق في كلِّ العبادات؛ صلاةٍ، صيامٍ، زكاةٍ، حجِّ، جهادٍ.

لذلك قال ابن القيم في «طريق الهجرتين» (١٧١):

«اقتصر من الزادِ على ما يبلغه، ولم يشد مع ذلك أحمالُ التجارةِ الرابحة، ولم يتزود ما يضره، فهو سالم غانم، لكن فاتته المتاجرُ الرابحة، وأنواعُ المكاسب الفاخرة».

رابعًا: وسلوك المقتصد مع الخلقِ، لا يظلمُهم، ولكن لا يترك حقه لهم.

خامسًا: المقتصد من أهل اليمين، وهو المؤمن تحت مظلة الانتساب لهذا الدين.

١٣ - السابقُ:

هو من قام بفعل المأمورات، وترك المحظورات، وتقرَّبَ إلى مولاه بالنوافل وترك المكروهات.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٦١):

«والسابق بالخيرات، بمنزلة المقرَّب الذي يتقربُ إلى الله بالنوافل حتى يحبه الحق».

وقال في «مجموع الفتاوي، (١٠/ ٧):

﴿ والسابقُ بالخيراتِ المتقربُ بما يقدرُ عليه من فعلِ واجبٍ ومستحبٌ، والتارك للمحرم والمكروه،

نلت:

أولا: السابق يدخلُ الجنة بلا حسابِ ولا عقاب.

ثانيًا: السابق هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه.

ثالثًا: قال ابن القيم في «طريق الهجرتين» (١٧١):

المحاصل، فيرئ خسرانًا أن يدخر شيئًا مما بيده، ولا يَتَّجِرُ به، فيجد ربحه يوم الحاصل، فيرئ خسرانًا أن يدخر شيئًا مما بيده، ولا يَتَّجِرُ به، فيجد ربحه يوم يُغتبط التجارُ بأرباح تجاراتهم، فهو كرجل قد علم أنَّ أمامه بلدةً الدرهم يكسبُ فيها عشرة، إلىٰ سبعمائة وأكثر، وعنده حاصل، وله خبرةٌ بطريق ذلك البلد وخبرةٌ بالتجارة فهو لو أمكنه بيع ثيابه، وكلَّ ما يملك حتىٰ يهيء به تجارةً إلىٰ ذلك البلد لفعل، فهكذا حالُ السابق بالخيرات بإذن ربه، يرئ خسرانًا بينًا أن يمر عليه وقت في غير متجراً.

رابعًا: السابقون نوعان؛ الأبرار، والمقربون.

تنبيهان:

الأول: لا تفهم من كلامنا على السابق والمقتصد، أنه لا يقع منهما الذنوب، بل قد يكونُ لهما ذنوبٌ، ولكن هذه الذنوب تمحى بــ:

١ - إما بتوبة؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحُبُّ ٱلتَّوَّابِينَ وَسُحُبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾

[البقرة: ١٢٢]

٢- وإما بحسنات ماحية.

٣- وإما بمصائب مكفرة، وبغير ذلك.

هذا التنبيه ذكرتهُ بتصريفِ من كلامِ لابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٧/١٠).

- ١٤ التصديق: هو مجموعُ قولِ القلبِ وعمل القلبِ المستلزمُ عملَ الجوارح.
 - ♦ فلا تصديق معتبر إلا إذا اكتمل حدُّه.
- ♦ والبحث هنا فقط أنَّ التصديق يسمىٰ تصديقًا بعد العمل، لا قبله، والذي يدلُّ علىٰ ذلك أمورٌ منها:

الدليلُ الأول: ﴿

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَدِقِينَ ﴾

[البقرة: ١١١]

وجه الاستدلال؛

١- زعم كلَّ من اليهود والنصارئ، أنَّ دخُولَ الجنة مقصورٌ عليهما، وقد حكىٰ
 الله تعالىٰ عنهم ذلك: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ
 نَصَرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١].

* فردَّ اللهُ عليهم بـ:

أولًا: ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُم ﴾؛ أي: متمنياتُهم الكاذبة، والتمني هو التشهي، وهو ما قام علىٰ غير حجة، لذلك قال بعدها.

ثانيًا: ﴿قُلَ هَاتُواْ بُرِهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾، فهذا أمر تعجبي، للتعجيز والتبكيت، وهذا هو المسمى سؤال المطالبة بالدليل، فكل من ادعى دعوة يلزمُه دليلُها، وإلا قيبل له: هات برهانك إن كنت من الصادقين.

٢- ثم قال تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ﴾، وهذا الحرف حرفُ جوابِ لإثبات ما نفوه.

٣- ثم بين الله ﷺ وصف من يدخل الجنة، وعليه فهو البرهان، فقال تعالىٰ:
 ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسَٰلَمَ وَجْهَهُ لِللَّهِ وَهُو مُحُسِنٌ ﴾ [البقرة: ١١٢]

- ٤ معلومٌ أنَّ إسلام الوجه لله لا يكونُ أبدًا إلا بالخضوع والانقياد لطاعة الله؛
 بل لا بُدَّ للطاعة أن تسلمك مما عليك من الحقوق.
- ♦ ثم جاءت الجملةُ الحالية ﴿وَهُو مُحْسِنُ ﴾، من الضمير في ﴿أَسْلَمَ ﴾، ومعلومٌ أَنَّ الإحسان في العمل، هو الإتيانُ به علىٰ الوجه اللائق.

فتعيَّن: أنهم صادقون بعد العمل لا قبله.

الدليلُ الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَاكِنَّ ٱلْبَرِّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْاَخِرِ وَٱلْمَلَتِ كَةِ وَٱلْكِتَبُ وَٱلنَّبِتِ نَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ عَذَوِى ٱلْقُرْبَ وَٱلْيَتَهَىٰ وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّابِلِينَ وَفِي عَلَىٰ حُبِّهِ عَذُوى ٱلْقُرْبَ وَٱلْيَتَهَىٰ وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّابِلِينَ وَفِي

ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكُوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَنهَدُواْ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَنهَدُواْ وَٱلصَّبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسِ أُولَتِيِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواا وَأُولَتِيكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وجه الاستدلال؛

أولا: أنهم صادقون بمجموع اعتقاد القلب والانقياد.

فَقُولَ القلب: ﴿ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلَّيَوْمِ ٱلْأَخِر ... ﴾.

وعملُ القلب: ﴿وَٱلصَّبِرِينَ ﴾.

وعمل الجوارح: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكُوٰةَ ﴾.

ثانيًا: قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ﴾، ﴿أَن﴾ مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع اسمُ «ليس»، وعليه فالمعنىٰ: «ليس توليةُ وجوهَكم قبل المشرق والمغرب البرَّكلَّه».

ثالثًا: قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّبِأَن تَأْتُواْ ٱلْبِيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ [البقرة: ١٨٩].

فقوله: ﴿بِأَن تَأْتُوا ﴾ في تأويل مصدر منصوب على أنه خبر ليس.

المعنى: (وليس البرُّ إتيانكم البيوت من ظهورها).

والذي يؤكد ذلك اتصال خبر ليس بالباء، فإنه يتصلُ كثيرًا بها.

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعَدَهُ ۚ إِذْ تَحُسُّونَهُم ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. وجه الاستدلال؛

أنَّ الوعدَ هو النصر، وكان وصفُ الوعدِ بالصدقِ بعد وقوع النصر. الدليلُ الرابع:

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُعِيسَى آبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآبِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّوْمِنِينَ ﴿ قَالُواْ فَاللَّهُ إِن كُنتُم مُّوْمِنِينَ ﴿ قَالُواْ فَاللَّهُ إِن كُنتُم أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ نُرِيدُ أَن نَا المَائِدة: ١١٣،١١٢].

وجه الاستدلال؛

أنَّ الحواريين علَّقوا صدقَ عيسىٰ ﷺ علىٰ نزول المائدةِ والأكل منها، وبعد اطمئنان قلوبهم.

الدليلُ الخامس:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَنذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ مَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَننَا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٢٢].

وجه الاستدلال؛

١- أنَّ المؤمنين قالوا: ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴿ بعد نزول الوعد، وهو البلاء، وهو البلاء، وهو المشار إليه في قوله تعالىٰ: ﴿ أُمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّ شَهُمُ ٱلْبَأْسَاءُ وَٱلضَّرَّاءُ ﴾ [البقرة: ٢١٤]

 ٢- وهذا القول فيه استبشار بحصول الإحاطة من الكافرين بالمؤمنين ثم يعقب هذا فتحًا مبينًا، ونصرًا عظيمًا.

الدليلُ السَّادس:

قال تعالى: ﴿ مِن اللَّمُوَّمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَنهَدُواْ اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُواْ تَبْدِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

وجه الاستدلال؛

أولا: قوله تعالىٰ: ﴿رِجَالُ مَا أَجمل التنوين، فإنه للتعظيم والكمال؛ أي: من المؤمنين رجالٌ كُمَّل.

ثانيًا: وصفهم الله على بالصدق بعد الوفاء بالعهد.

الدليلُ السابعُ:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ اللَّهُ وَٱلْبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٢٠].

وجه الاستدلال؛

لقد ظن إبليسُ ببني آدم ظنَّا^(۱)، فلما اتبعوه، صَدَّقوا ظنَّه، فتبين أنه بعدما انقادوا لإبليس، وقع صدق ظنه.

إن علمتَ ما سبق؛ تبين:

١ - أنَّ التصديق هو اعتقادُ القلبِ وعملُ الجوارح.

٢- فمن أخرج شيئًا فهو التفريط، ومن أدخل شيئًا فهو الإفراط.

ومحلُّ التفصيل العقيدة.

الدليلُ الثامن:

روى مسلم (٢٦٥٧) عن أبي هريرة ﴿ اللَّهِ عَنَالَبَةِ عَلَيْهِ قَالَ النَّظُرُ، عَنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ قَالَ: «كُتِبَ عَلَىٰ ابْنِ آدَمَ نَصِيبُهُ مِنَ الزِّنَىٰ مُدْرِكٌ ذَلِكَ لاَ مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظُرُ، وَالْأَذُنَانِ زِنَاهُمَا الْاَسْتِمَاعُ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلاّمُ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ، وَالرِّجُلُ وَالْأَدُنَانِ زِنَاهَا الْبُطْشُ، وَالرِّجُلُ زِنَاهَا الْبُطْشُ، وَالرِّجُلُ زِنَاهَا الْبُطْشُ، وَالْمَدُّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكَذِّبُهُ».

وجه الاستدلال؛

أنَّ التصديق لم يكن بتمني القلب، بل بعد عمل الفرج.

الخلاصة:

١- كتابًا وسنةً؛ التصديق ليس هو مجرد اعتقاد القلب، بل هو اعتقاد القلبِ
 والانقياد.

٢- أن التصديق تضمن عمل القلب، الذي يستلزمُ عملَ الجوارح.

ورحم اللهُ الحسنَ البصري حيث قال:

«ليس الإيمانُ بالتمني، ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلبِ، وصدقه العمل».

وتفصيلُ حدِّ التصديق سيكون - إن شاء الله - في علم العقيدة.



الأصلُ الحادي والثمانون:

حدودُ الألفاظ بحسب قوة الحرف وضعفِه

اعلم أنَّ قوة المعنى بحسب قوة المبنى، عددًا، وصفةً.

* فكلما زادت الحروف، كلما زاد المعنى.

* وكلما كانت صفات الحرف أقوى، كان المعنى أقوى.

- والذي يدلُّ على ذلك مجموعةٌ من الأمثلة:

المثال الأول:

قال تعالىٰ: ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِنْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَعِقْطُ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴾

[مريم: ٢٥]

وقال تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَأَنَّا أَرْسَلِّنَا ٱلشَّينطِينَ عَلَى ٱلْكَنفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾

[مريم: ٨٣]

وجه الاستدلال؛

١- لفظتا: الهز، والأز، ألا تلحظ أنَّ الفارق بينهما أنَّ إحداهما تبدء بالهاء،
 والثانية تبدأ بالهمزة.

٢- وكما تعلمون؛ أنَّ الهاء حرف رخو، والهمزة حرف شدة.

وعليه:

لا بُدَّ وأنَّ معنىٰ أزَّ، أقوىٰ من معنىٰ هزَّ.

وبرهانُ هذا:

أولا: معنى ﴿ تَوُزُّهُم ﴾؛ أي: تهيجُهِم على المعاصي، ﴿ أَزَّا ﴾؛ أي: تهيجًا شديدًا، وذلك بالوسوسة.

وعليه:

فالأز قولٌ يسوق إلى فعلٍ وهو المعاصي.

ثانيًا: معنى ﴿ هُزِّي ﴾؛ أي: حَرِّكي أصلَ النخلةِ تحريكًا عنيفًا إلى جهتك.

وعليه:

فالهز فعلٌ يسوق إلى فعل ﴿تُسَنِقِطُ﴾ أي تُسقِطُ النخلةُ عليك رطبًا بحسب الهز.

ثالثًا: وحيث إن:

القولَ أقوى من الفعل، تعين أنَّ الأز أقوى من الهزِّ.

فإن تبين لك ما سبق؛ فاعلم:

أُولًا: أنَّ «أزَّ»، و«هزُّ»، و«استفزَّ» أخوات.

ثانيًا: في باب التحقيق ليست إحداهُن هي الأخرى.

ثالثًا: فإن قرأت للأكابر، أنه فسَّر لفظةً بأختها، فهو من باب التقريب لا التحقيق.

٣- وقبل مفارقة المثال، خذ هذه المعلومات.

أولا: الرطب هو اليسر الناضج، قال الربيع بن خيثم:

ما للنفساءِ عندي خيرٌ من الرطبِ ولا للمريضِ خيـرٌ مـن العسـلِ

ثانيًا: الأخذ بالأسباب من صلب دين ربِّ العالمين.

ورحم الله القائل:

أَلَــم تَــرَ أَنَّ اللهَ أُوحَــيٰ لِمَــريَم وَهُزِّي إليكِ الجِدْعَ يُسَاقِطِ الرُّطَب ولي الجِدْعَ يُسَاقِطِ الرُّطَب ولي ولي الجِدْع يُسَاقِطِ الرُّطَب ولي ولي المُسَب ولي المُسَب الله ولي الله ولي الله والي الله والله وا

المثال الثاني:

لفظتا: السبيل، والطريق.

أولا: تعريفُ إحداهما بالأخرى من باب التقريب لا التحقيق.

ثانيًا: السرُّ في ذلك أنَّ حرف السين غيرُ حرف الطاء.

وعليه:

١- فحرف السين مهموس؛ بمعنى: الهواء يجري به.

٢- وهو حرف رخو؛ أي: الصوت يمتد، وهذا يعني أن الصوت مستمرٌ وهذا يعني أن الصوت مستمرٌ وهذا يدل على الانقطاع.

إذًا:

السبيلُ فيه سهولة وخيرية لا تنقطع، لذلك يقال: سُبُلُ السلام.

ولكـن:

١ - حرف الطاء، هو أقوى الحروف على الإطلاق.

٢ - وهذه القوة هي مجموع الصفات؛ كالشدة، وهذا يعني انقطاعه لا استمراره.
 اذًا:

* الطريق فيه شدة وعسر، ولا يأتي في سياق الخير إلا بوصفٍ أو إضافةٍ غالبًا.

* ومع الخيرية لا تتخلف عنه الشدة.

* لذلك يقال: الطريق المستقيم، وهذا يتناسب مع الصراط المستقيم لما في الصاد والطاء من الشدة، لذلك على جانبيه أهوال تريد أن تختطف المارد.

المثال الثالث:

لفظتا: سكب، وصب.

أولًا: تعريفُ إحداهما بالأخرى من باب التقريب لا التحقيق.

ثانيًا: السرُّ في ذلك هو الفارق في القوة بين حرفي السين والصاد.

ثالثًا: بل من الأسرار أيضًا الفارق في القوة بين بقية حروف المباني بين اللفظتين، يل وترتيبهما.

وعليه:

١ - فحرف السين سبق بيانه.

٧- وحرف الصاد حرف قوي.

إذًا: الصب أقوى من السكب.

فالصبُّ؛ يعني: اندفاع الماءِ بقوة، لذلك قال تعالىٰ: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبَّا ثُمَّ ﴿ شَقَقَّنَا ٱلْأَرْضَ شَقَّا ﴾ [عبس: ٢٦،٢٥].

٣- وهنا معنى آخر، من لوازمه القوة، ألا وهو:

- ♦ أنَّ صَبَّ الماء يكونُ من أعلىٰ إلىٰ أسفل، كما في الآية السابقة، وكما في قوله
 ﷺ: «ثُمَّ صَبَّ عَلَىٰ رَأْسِهِ» [رواه البخاري عن ميمونة].
- ولكنَّ السَّكْبَ هو جريان الماء علىٰ الأرض، لذلك يقال: ماءٌ مسكوب؛
 أي: جارٍ علىٰ وجه الأرض من غير حفر⁽¹⁾.

⁽١) قال تعالى: ﴿ وَمَآءِ مَّسْكُوبِ ﴾ وهذا هو المناسب الصحاب اليمين.

- ♦ وكذلك في قصة أم سعد بن أبي وقاص؛ «فكانوا إذا أرادوا أن يُطعموها شجروا فاها بعَصا ثمَّ أو جَرُوها».
 - ♦ ومعنىٰ أوجر: صَبَّ الوَجُور «الطعام وغيره» في الحلق غصبًا.
 - ♦ وكذلك تبويب البخاري «باب صبِّ الخمر في الطريق».

المثال الرابع:

لفظتا: «لا»، «لن».

١- الا) حرف نفي، والن حرف نفي.

إذًا: ما الفرق بينهما؟

أولًا: «لا» ختمت بالألف، وهذا يدلُّ على طول النفي ودوامه.

ومثالها: قوله تعالى: ﴿ لا تُدِّرِكُهُ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

فهنا: نفي فعل الإدراك بـ ﴿ لللهِ، فإنه سبحانه لا يدرك أبدًا، لا في دنيا و لا في آخره. انتـــه:

الآية تنفي الإدراك وهو الإحاطة، ولا تنفى الرؤية (١).

⁽١) الرؤية لا يلزمُ منها الإحاطة بالمرئي.

[•] ونفي الإحاطة لا يلزمُ منها نفي الرؤية.

ثانيًا: «لن ختمت بالنون الساكنة، وهذا لا يدلُّ على طول النفي ولا يدلُّ على دوامه.

وإن شئت فقل: أنَّ النفي بـ «لن» لما كان ممكنَ الحدوثِ عند المخاطب. ولهذا شواهد كتابًا وسنةً ولغةً:

قال تعالىٰ: ﴿قَالُواْ يَعْمُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ عَنْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ عَنْرُجُواْ مِنْهَا فَإِن تَحَرُّرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾

وجه الاستدلال؛

﴿ وَإِنَّا لَن نَّدَّخُلَهَا ﴾ فهنا نفي دخولهم بـ ﴿ لَن ﴾، وإذًا: من الممكن أن يدخلوا، والذي يدلك على هذا أمران:

الأمر الأول:

قال تعالىٰ بعدها: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱلْدَخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ فَإِذَا دَخَلَتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَلِبُونَ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾.

الأمر الثاني:

قال تعالىٰ بعدها: ﴿قَالُواْ يَهُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلُهَاۤ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ قلتُ:

بل ـ والله ـ لا تفيدُ التأييدِ بلفظة ﴿أَبَدًا ﴾، بمعنىٰ أن لفظ ﴿أَبَدًا ﴾ أفاد التأبيد المؤقت لا المطلق.

انظر:

قال تعالى: ﴿ قُلُ إِن كَانَتَ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُهُ ٱلمَّوْتَ إِن كُنتُمُ صَدِقِينَ ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيمِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِٱلظَّامِينَ ﴾ [البقرة: ٩٤، ٩٥].

فإن تبين لك ما سبق:

فقوله تعالىٰ: ﴿ لَن تَرَكٰنِي ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

لا علاقة لها بالآخرةِ بأي وجهِ من الوجوه، ولو فرض أن الأية «لن تراني أبدًا» لكان المراد حالَ الدنيا لا الآخرة.

- فبطل كلامُ الزمخشري جملةً وتفصيلًا، بأن «لن» تفيد التأبيد أو التأكيد، وقد فصلتُها في فيض المجيد الجرء الثالث.

عـودًا:

- ١- إلى التذوق اللغوي؛ أن «لن» لا تدلُّ على طول النفي، ولا على دوامه،
 بخلاف «لا».
- ٢- ينبغي أن يفهم كلام الله الله الله الله هكذا، لا كفهم المحرفين للكلم عن مواضعه،
 لا كفهم أهل التبرير بقصد التمرير للتلبيس على عباد الله.
 - ٣- وتطبيق ما سبق بعدما سمعت الأمثلة، يؤثر في قوة التحليل والتحريم.
 - ٤- وأقول: أبعد ما سمعتَ ـ ما سبق ـ هل تكونُ لغةُ العرب من صنع البشرِ؟

«لا ورب الكعبة» لو اجتمع فصحاء الدنيا بأسرها في صعيدٍ واحدٍ؛ ما استطاعوا أن يؤلفوا جزءًا من مائة ألف جزء من هذه اللغة العظيمة.



الأصلُ الثاني والثمانون:

حدود الألفاظ بحسب قوة الحركات

١ - المرادُ بالحركات؛ الشكلات.

٢- وترتيبها باعتبار القوة تصاعديًّا، الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

خذ مثالا:

الفعل عَزَّ، المضارعُ منه: يعَزُّ، يعِزُّ، يعُزُّ.

* يعَزُّ: معناها اشتدَّ وقوي؛ أي: صَلبَ.

* يعِزُّ: معناها امتنع، والامتناع أشدُّ من الصلابة.

* يعُزُّ: معناها غلب، والغلبةُ أشدُّ من الامتناع.

- ويتنزلُ المخلوق على واحدةٍ من هذه الثلاثة.

* ولكن ما من مخلوقي غالب إلا وسيغلب.

- وأما في حقِّ الخالق:

* فله سبحانه المعاني الثلاثة؛ أي: العزةُ التامةُ بالاعتبارات الثلاثة.

* فله سبحانه عزة القوة، وعزة الامتناع، وعزة الفهر.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ عَالِبٌ عَلَىٰ أُمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٢١].

وهذه العزةُ تستلزمُ أربعةَ أمورٍ:

الأمر الأول: الوحدانية؛ لأن الله على واحدٌ في قوته، واحدٌ في امتناعه، واحدٌ في قهره.

الأمر الثاني: صفات الكمآل؛ لأن لازم العزةِ التامة، باعتباراتها الثلاثة، أن الله سبحانه موصوفٌ بالحياة التامة، والقيومية التامة، والسمع التام، والبصر التام، ...

الأمر الثالث: نفي أضداد هذه الصفات؛ لأنها نقص، ومن كانت له العزةُ التامة باعتباراتها الثلاثة، لا يوصف بنقص ولا بعيب.

الأمر الرابع: نفي مماثلة غيره له؛ لأن غير الله سبحانه، ليست له العزةُ التامة، بل لله العزةُ التامة، بل لله العزةُ جميعًا هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ

[يونس: ٦٥]

وقال تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ [فاطر: ١٠].

- مثالًا آخر:

* لفظتا: ذَبْح بفتح الذال، وذِبْح بكسر الذال.

* فلفظ «ذِبح» هو ما يذبح؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَفَدَيْنَكُ بِذِبْحِ عَظِيمٍ ﴾

[الصافات: ١٠٧]

* ولفظ «ذَبْح» هو الفعل.

* ومُعلوم أنَّ الذَّبح يكونُ بفعل الذَّبح.

وعليه:

فإنِ الذِّبِح تضمن فعل الذَّبِحِ، فكان أقوى، فناسب الكسر قوة المعنى، والفتح دون ذلك.

- مثالًا آخر:

لفظتا: «كُره»، «كَره».

* فلفظة «كُره» بضم الكاف؛ هو الشيء الذي في نفسه مكروه.

قال تعالىٰ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّهُ ۖ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦].

* ولفظ «كَره» بفتح الكاف؛ كراهةُ الشيء.

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَهُ مَ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكُرُهًا ﴾ [آل عمران: ٨٣]

فإسلام الوجه لله ليس مكروهًا في نفسه، لذلك لم يقل: «وكُرهًا» وإنما الكاره هو العبد، لذلك قال: ﴿وَكُرُهًا﴾.

* ومعلومٌ:

أن الشيء الذي في نفسه مكروه أقوى من كراهة الشيء، فكان الضم للأقوى منهما، والكسر لما دونه.

* ولو تتبعت اللفظين في كتاب الله، لوجدت تحتهما من المعاني ما يبهر العقول.



الأصلُ الثالث والثمانون:

مدلول اللفظ بحسب مراد قائله

- اللفظ في كتابِ ربنا وفي سنة نبينا ﷺ معروف الدَّلالة.
- ♦ وكما سبق ما تُرك من دلالة الألفاظ للعرف، من باب الرحمة والتوسعة،
 ليلائم جميع الأزمان والأوطان.
 - ♦ والسامُع دائمًا يفهمُ الألفاظ بما عَرَفَ من دلالتها.

ولكن:

لما انتشر الجهل والبدع، تصرف هؤلاء الجهال والمبتدعة في دلالة الألفاظ، وقد انتحلوا لذلك صورًا منها:

الصورة الأولى:

- ١ لم يفرقوا بين المدلول الحادث، والمدلول الشرعي.
- ٧- واستخدموا المدلول الحادث بدلًا من المدلول الشرعي.
- * وهذا المدلول الحادث سواءٌ أكان عرفًا عامًّا، أم عرفًا خاصًّا.
 - ♦ وأعنى بالعرفِ الخاص: الدلالة الاصطلاحية.
- ♦ واعني بالعرف العام: الدلالة في مكانٍ معينٍ أو زمانٍ معينٍ.

الصورة الثانية:

♦ قومٌ أنشأوا مقدماتٍ مظنونًا صحتُها؛ إما في دلالة الألفاظ وإما في المعاني
 المعقولة.

وهاتان الصورتان أدَّيا إلى تحريف الكلم عن مواضعه، حيث إن لفظ الكتاب والسنة لا يُعرفان إلا من الكتاب والسنة، خلا ما تُرك للعرف أو اللغة.

الصورة الثالثة:

- ◄ قومٌ استخدموا ألفاظ أهلِ السنةِ والجماعةِ مع تغيير مدلولها، بما يناسبُ معتقداتهم، فأدى إلى خدعة وقع فيها من وقع، وعصم الله ﷺ منها من شاء من عباده.
- ♦ وهذه الصورة فيها من الشرور والخيانة العلمية ما أدًى إلى إضلال كثيرٍ من
 الناس، حيث لم ينص على المعنى المراد عنده.
 - وهذه الصور طرق أهل البدع.

قال أحمد رَحْلَلْلهُ:

«وَأَنَّ تَأْوِيلَ مَنْ تَأَوَّلَ الْقُرْآنَ بِلَا سُنَّةٍ، تَدُلُّ عَلَىٰ مَعْنَىٰ مَا أَرَادَ اللهُ مِنْهُ، أَوْ أَثَرٍ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِمَا جَاءَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ أَصْحَابِهِ فَهُمْ شَاهَدُوا النَّبِيِّ ﷺ وَشَهِدُوا تَنْزِيلَهُ، وَمَا قَصَّهُ اللهُ لَهُ فِي الْقُرْآنِ، وَمَا عُنِيَ بِهِ، وَمَا أَرَادَ بِهِ أَخَاصُّ هُوَ أَمْ عَامٌ ؟ فَأَمَّا مَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ بِلَا دَلَالَةٍ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَا أَحَدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ، فَهَذَا تَأْوِيلُ أَهْلِ الْبِدَعِ».

- لذلك أسوق بعض النماذج، والتي تبين الصور الثلاثة السابقة، والقصد من ذلك أمورٌ منها:

أولًا: رفعُ رايةِ الكتابِ والسنة، وذلك بتقديم المدلول الشرعي على كلِّ مدلولٍ سواه.

ثانيًا: تنبيه الجاهل، وتفويتُ الفرصةِ على أهل البدع.

ثالثًا: دفع طرق أهل البدع، وفضح الخبيثِ منهم.

ومن هذه النماذج:

١ - المجمل:

♦ يراد به عند المتأخرين: ما لا يُفهم المراد به.

ومثاله؛ قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَثَةَ قُرُوٓءِ﴾

[البقرة: ٢٢٨]

♦ فلفظ القُرء يحتملُ الحيض، والطهر.

وقد جاء النصُّ بأنه الحيض، كما عند أحمد (٢/ ٤٢٠)، وأبي داود (٢/ ٤٢٠)، وأبي داود (٢٨٠)، عن فاطمة بنت أبي حبيش؛ قال لها رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا ذَلِكِ عِرْقٌ فَانْظُرِى إِذَا أَتَاكِ قُرْؤُكِ فَلاَ تُصَلِّى، فَإِذَا مَرَّ قُرْؤُكِ فَتَطَهَّرِى، ثُمَّ صَلِّىٰ مَا بَيْنَ الْقُرْءِ إِلَىٰ الْقُرْءِ».

إذًا: المذكور عن المتأخرين هو المعنى الاصطلاحي، عند الأصوليين.

♦ فهل إذا ورد هذا اللفظ «المجمل» في كلام أحدٍ من المتقدمين كالشافعي،
 وأحمد، وأبي عبيد، وإسحاق وغيرهم يُفهم علىٰ اصطلاح المتأخرين.

الجواب: لا؛ بل لا بُدَّ وأن يفهم على مراد المتقدمين، ومن هنا غلط كثيرٌ من الباع الأئمة على أئمتهم، حيث يفسرون الألفاظ بما اعتادوه هم، لا بما أراده الإمام.

وعليه:

♦ فيراد بالمجمل عند المتقدمين: ما لا يكفي وحده في العمل به، ولو كان ظاهرًا لا لُبسَ فيه.

ومثال ذلك؛ قال تعالىي:

﴿ خُذْ مِنْ أُمُوا هِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزِّكِيمِ ﴾ [التوبة: ١٠٣].

- ♦ فهذا النصُّ ظاهر الدلالة، بمعنىٰ أمر الله ﷺ رسوله بأخذ الصدقة من أموال
 الناس، وهذه الصدقةُ تكون مطهرةً مزكية لهم.
 - ♦ فإن أردت أن تعمل بهذا النص، ما استطعت، لِمَ؟
 أولًا: نوع الأموال التي يؤخذ منها الزكاة غير معروف.

ثانيًّا: مقدار الأموال التي يؤخذ منها الزكاة غير معروف «النِّصاب».

ثالثًا: القدر الذي سيؤخذ منها غير معروف.

رابعًا: الوقت الذي سيؤخذ فيه هذا المقدار غير معروف.

خامسًا: إلى مَنْ ستدفع هذه الصدقة غير معروف.

وعليه:

- فعند العمل؛ هذا النص لا يكفي للعمل، بل لا بُدَّ من نصوص أخرى،
 تجيبُ عن الأسئلة السابقة، حتى يتم العملُ بها.
 - فهذا هو معنىٰ المجمل عبد المتقدمين.
 - · فإياك والتخليط، وافهم كلام القائل على مراده لا على مرادك.
- وهذا من أعظم الوسائل الني تبعدك عن تخطئة الناس بغير حق، بل من أعظم الوسائل التي تبعدك عن تكفير الناس من باب أولى.
 - ♦ وهنا مجموعةٌ من المعلومات يجب الانتباه لها:

الأولى: من صفات أهل السنة، أنهم يمتنعون عن إطلاق المجمل نفيًا وإثباتًا، بمعنىٰ يؤتىٰ باللفظ المجمل مقيدًا بقرينة تبين المراد منه.

الثانية: من صفاتِ أهل البدع، أنهم يتكلمون بالألفاظ المجملة المتشابهة، والتي تحتمل الحقَّ والباطل.

وقد يقصدون به ما هو باطل، وهذا كثير.

وقد يقصدون به ما هو حق، ولكن أوهموا الناسَ أنهم لم يقصدوا به إلا نفى ما هو باطل.

الثالثة: يجب تقديم الصريح المحكم على المشتبه المجمل، وهذا في كلِّ كلامٍ، للشارع أو للناس.

الرابعة: يجب تقديم الخاص المفسِّر علىٰ العام المجمل.

خذ مثالًا: قال عَلَيْهُ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَدِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»

[رواه مسلم (٣٨٤)، عن ابن عمرو]

ولكن عند الحيهلة «حي على الصلاة»، «حي على الفلاح» يقال: لا حول ولا قوة إلا بالله (١).

فهنا قدمتَ الخاص المفسِّر على العام المجمل.

رحم الله أحمد؛ قال:

«ينبغي للمتكلم في الفقه أن يجتنب هذين الأصلين: المجمل والقياس».

⁽١) روئ مسلم (٣٨٥) عن عمر بن الخطاب على قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ على: ﴿ إِذَا قَالَ الْمُوَقَّنُ: اللهُ آكُبَرُ اللهُ آكُبُرُ اللهُ آكُنُ اللهُ آكُبُرُ اللهُ آكُنُ اللهُ آكُبُرُ اللهُ آكُبُرُ اللهُ آكُبُرُ اللهُ آكُبُرُ اللهُ آكُنَا اللهُ آكُنُ اللهُ آكُنُ اللهُ آكُنُ اللهُ آكُنُ اللهُ آكُونُ اللهُونُ اللهُ آكُونُ اللهُ آلِكُونُ اللهُ آلِكُونُ اللهُ آلَالُهُ الللهُ آلِكُونُ الللهُ آللهُ آللهُ آللهُ اللهُ آللهُ آللهُ آللهُ آللهُ آللهُ آ

الخامسة: اللفظ المجمل إذا صدر ممن عُلِم إيمانه لم يُحمل على الكفر بلا قرينة ولا دلالة.

السادسة: أن الإجمال يكونُ أكثر في باب الخبريات منه في باب الأمر والنهي، والسرُّ في ذلك:

أن حاجة الأمم إليه أقل، فيكفي فيه الإجمال، وهذا هو حال كثير من الناس في باب العقيدة، يعلمون الخبريات على وجه الإجمال.

ولكن في باب الأمر والنهي فحاجة الأمم إليه أكثر، ولا بُدَّ من معرفته علىٰ وجه التفصيل، حتىٰ تتمكن من العمل.

٢- النسخ:

♦ معناه عند الأصوليين والفقهاء:

رفعُ حكم شرعي متقدم، بخطاب شرعي متأخر، منفصل عنه، منافِ له. معناه في اللغة: الإزالة.

- ♦ معناه في كلام السلف من الصحابة: تخصيص العام، وتقييد المطلق.
 - ♦ معناه في لغة القرآن.
 - لا يأتي بمعنى: رفع ما ألقاه الشيطان، وإثبات ما أنزله الرحمن.
 قال تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلِقى ٱلشَّيطَنُ ثُمَّ تُحَصِّمُ ٱللَّهُ ءَاينتِه﴾

[الحج: ٥٢]

♦ وقد يأتي بمعنى: رفع فهم خطأ.

قال تعالىٰ: ﴿ أَتَّقُوا أَللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَنهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ [الحج: ٧٨].

ظن البعضُ أن الآيتين نُسِخَتَا بقوله تعالىٰ: ﴿ فَأَتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾

[التغابن: ١٦]

وظن آخرون أن الآيتين تدلان على التكليف فوق الطاقة، وأن الله على نسخ ذلك بقوله: ﴿فَاتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعْتُمُ ﴾، وليس الأمر كما ظنَّا.

إنما الناسخ نسخ الفهم الخطأ لآيتي آل عمران، والحج، ولم ينسخ لا لفظهما ولا معنيهما.

ومعنى الآيتين:

من قام بما يقدرُ عليه فقد اتقىٰ الله حق تقاته.

ومن جاهد بما يستطيع فقد جاهد في الله حتَّ جهاده.

وهذا الذي قررناه هو المناسبُ لعقيدة أهل السنة، وأما زعم نسخ الآيتين ففيه رائحة الإرجاء في الفهم.

لأن المطلوب لو كان كما يقولون للزم أن الناس على رتبة واحدة في الإيمان، وهذا كلام الإرجاء.

♦ وقد يأتي بمعنى بيان المراد باللفظ بدليل منفصل.

فإن تبين ما سبق؛ تعين:

أولا: تحديدُ موقع لفظ النسخ، أهو قول صحابي أم قول أصولي أم لفظ قرآني؟ ثانيًا: فهم المعنى على مراد القائل.

٣- الضعيفُ من الحديث.

- ♦ في كلام المتقدمين كأحمد وغيره من الفقهاء، الحديثُ عندهم نوعان:
 صحيحٌ، وضعيف.
- ♦ والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يحتج به، وضعيف يحتج به، وهو الحسن عند المتأخرين.
 - ♦ ومثالها: حديثُ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدًه.
 وحديث إبراهيم الهجري عن أبيه عن جدًه.
- ♦ والضعيف في كلام المتأخرين يبدأ من الضعيف ضعفًا يسيرًا إلى الضعف الشديد.
 - ♦ وهذا النوع مردودٌ غير مقبول، لا يثبت به وجوب ولا استحباب.
 - ♦ والحسن عند المتأخرين من قبيل المقبول بقسميه: لذاته، ولغيره.

وعليه:

- ♦ فظن من لا خبرة له، أن احتجاج أحمد بالضعيف هو الضعيف عنده،
 وحكيٰ ذلك عن أحمد، فقد أبعد.
- ♦ والصواب؛ أن أحمد يحتج بالضعيف الذي هو حسن عندنا؛ بل لا يلجأ إليه
 إلا عند الضرورة ويقدمه على القياس.
- ♦ وقد حكى ـ أيضًا ـ من لا خبرة له، أن أحمد يقدم الحديث الضعيف على القياس، وهذا أيضًا باطل، فإنه يقدم الضعيف الذي هو الحسن عندنا على القياس، ولا يقدم الضعيف ضعفًا يسيرًا على القياس الصحيح البتة.

إذًا:

يجب أن نفهم كلام الناس على مرادهم لا مرادنا.

٤ - التأويل:

- ♦ التأويل عند الأصوليين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلىٰ
 الاحتمال المرجوح لدليل مقترنٍ به أو منفصل عنه.
- ♦ وأهل الكلام لا يعرفون إلا هذا النوع؛ لذلك قوَّلوا أهل السنة ما لم يتفوهوا
 به أصلًا.
 - ♦ التأويل عند المفسرين: هو التفسير؛ قال مجاهد:

- ♦ "إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله»؛ أي: تفسيره.
- ♦ فإذا قرأ أهل الكلام قول المفسرين تأويل الآية كذا، صرخوا: يحرمون علينا
 ما يأتونه، وقد أبعدوا.
 - ♦ التأويل في الكتاب والسنة:

«هو الحقيقة التي يئول إليها الكلام».

- ♦ وأعجب ما ترئ أن هذا النوع من التأويل لم يسمع عنه المتكلمون ولم
 يذكرون قط في كتبهم.
 - ♦ وأعجب منها أنه لم يُذكر إلا هذا النوع في الكتاب والسنة.

خذ مثالا:

قال تعالىٰ: ﴿هَلَ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ وَ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبِّلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِ ﴿ [الأعراف: ٥٣].

فجعل الله كلَّا عين ما سيوجد في الخارج هو التأويل.

مثال آخر:

قال تعالىٰ: ﴿ يَنَا أَبِتِ هَاذَا تَأُولِلُ رُءَيَا يَ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ١٠٠]. فجعل يوسف ﷺ عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

مثال ثالث: قول عائشة الطلطكا.

كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآن. [رواه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤)]. فجعلت عائشة ﷺ نفس القول المنطوق هو التأويل.

لذلك:

كان سفيانُ بنُ عيينة كَاللهُ يقولُ: «السنةُ من تأويل الأمر والنهي». يعني: نفس الفعل المأمور به هو تأويل الأمر به.

تنبيهان:

- ١- المتكلمون يعتمدون التأويل الاصطلاحي فقط.
- ♦ ومعلومٌ أن التأويل الاصطلاحي منه الصحيح، ومنه ما لم يقم على دليل،
 ومنه الفاسد.
 - ♦ والمتكلمون يعتمدون من التأويل الاصطلاحي على النوعين الآخرين.
 فمثلًا: التأويل الذي لم يقم عليه دليل، كتأويل الاستواء بالاستيلاء.

ومثال:

التأويل الفاسد، كتأويل الأشاعرة لرؤية الله على في الآخرة بالبصيرة لا بالبصر.

- ♦ بل إذا استخدموا التأويل الاصطلاحي الصحيح، استخدموه بلا صارف
 كتأويل اليد بالقدرة.
- ٢- المتكلمون يشاغبون، فيقولون: ينكرون التأويل ويقعون في التأويل،
 يقصدون أهل السنة.
- ♦ وأهل السنة يستخدمون لفظ التأويل الذي بمعنىٰ التفسير، أو بمعنىٰ الحقيقة التي يتول إليها الكلام، ويستخدمون التأويل الاصطلاحي الصحيح.
 - ♦ فهذا الشغب مفضوح بما سبق بيانه.
- ♦ وتفصيل هذا الكلام، سيأتي إن شاء الله في علم العقيدة، وقد بينتُه في فيض المجيد الجزء الثالث.

٥- الملائكـة:

- ♦ المراد بالملائكة عند أهل السنة؛ ما نطق به الكتاب والسنة، أنها من مخلوقات الله، خُلقت بقوله تعالىٰ «كن»، ومادتها النور، وتعبد الله ﷺ ولا تعصيه أبدًا، وتفعل ما تؤمر به.
 - ♦ والمراد بها عند ابن عربي، ما يتخيله النبي ﷺ في نفسه.
 - ♦ والمراد بها عند من آمن بالنبوات من الفلاسفة هي العقول العشرة.

- وعند بعضهم هي الكواكب.
 - ♦ وعند بعضهم هي النفوس.

٦- الكلمة:

- ♦ المراد بها عند النحاة؛ هي اللفظ المفرد الدال على معنى.
 - ♦ ويسمون الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة.
- ♦ وبالجملة بعض المتأخرين يقولون: الكلمة تنقسمُ إلى اسم وفعل وحرف،
 وليس بشيء.
 - ♦ والصواب أن الكلام هو الذي ينقسمُ إلى اسم وفعل وحرف.
 - ♦ ومحل التفصيل علم النحو.
- ♦ والمرادُ بها في الشرع واللغة؛ الجملة التامة المفيدة، ولم تأت ـ قط ـ فيهما إلا بهذا الوصف.
- ◄ قال تعالىٰ: ﴿ كَبُرَتْ (١) كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾
 ◄ قال تعالىٰ: ﴿ كَبُرَتْ (١) كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾
 [الكهف: ٥]

فالكلمة هنا هي: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾، وهذه جملة تامة مفيدة.

⁽١) ﴿ كَبُرَتْ ﴾: فعل ماضٍ لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مبهم مستتر وجوبًا، إذًا: يحتاج إلى مفسّر، ففسر بالنكرة بعده ﴿ كَلِمَةً ﴾ إذًا: كلمة تمييز.

- وقال تعالىٰ: ﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٤]،
 والكلمةُ هنا هي ﴿ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ مَشَكًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا
 بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُون ٱللَّهِ ﴾.
 - ♦ وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةُ بَاقِيَةً﴾ [الزخرف: ٢٨].

والكلمةُ التي جعلها إبراهيم ﷺ باقية في عقبه:

﴿إِنَّنِي بِرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ مَيَّهُدِينِ﴾

♦ وقال تعالىٰ: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقُونَىٰ وَكَانُوۤاْ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾

[الفتح: ٢٦]

وكلمة التقوى هي كلمة التوحيد «لا إله إلا الله».

- ♦ وقال ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ
 بَاطِلٌ» [متفق عليه]
- وقال ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ؛ ثَقِيلَتَانِ فِىٰ الْمِيزَانِ؛ حَبِيبَتَانِ إِلَىٰ اللَّ وقال ﷺ: «كَلِمَتَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيم» [متفق عليه].
- وقال ﷺ: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ
 مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَا نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ
 وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ» [رواه مسلم (٢٧٢٦) عن جويرية ﷺ].

- ♦ ويقال: ألقىٰ فلانٌ كلمةً، وهي محاضرةٌ أو خطبة.
 - ٧- أفــل:
- ♦ المرادُ بها عند أهل السنة؛ هو المغيب والاحتجاب، والأفولُ قد يكون بسقوط الكوكب إلىٰ جانب الغرب، وقد يكون لطلوع الشمس فأخفت ضوءه.
 - ♦ وعند الملاحدة؛ كابن سينا معناه تحرك.

ثم استدلوا بحركته على بطلان ربوبيته، لذلك قالوا: إن إبراهيم استدل على أن الكوكب ليست هي الإله؛ لأنها تتحرك، والإله عندهم لا يتحرك.

وعليه:

فالإله عندهم لا ينزل في ثلث الليل الآخر، ولا يجيء يوم القيامة.

- ♦ وهذا هذيان معروف عن القوم.
- ♦ والعجب أن لفظ: «أفل» لم يأت ـ قط ـ في لغة العرب بمعنى تحرك، قال ابن
 القيم كما في الصواعق المرسلة (١/ ١٩٠):
- «ولا يُعرف في اللغة التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة البتة في موضع واحد».

قال ابن تيمية كما في «منهاج السنة النبوية» (١/ ٥٢٥):

«والمقصود هنا أن هؤلاء القوم يأخذون عبارات المسلمين التي عبروا بها عن معنى فيعبرون بها عن معنى آخر يناقض دين المسلمين ليظهر بذلك أنهم موافقون للمسلمين في أقوالهم».

٨- العقل:

- ♦ عند أهل السنة؛ كأحمد يَخَلَثُهُ غريزة.
- ♦ وهو في اللغة من باب عقل يعقلُ عقلًا.
- ♦ وعند نفاة الطبائع؛ هو مجرد العلم، وذلك كأبي الحسن الأشعري.
- ♦ وعند الملاحدة؛ عبارة عما لم يزل أو عما لم يسبقه وجود غيره، وإن لم
 يكن مسبوقًا بعدم نفسه.

٩ - التوحيد:

- ◆ عند أهل السنة؛ عبادة الله وحده لا شريك له، وإثبات ما أثبته لنفسه سبحانه، وكذلك ما أثبته النبي ﷺ لله سبحانه، وكذلك ما أثبته النبي ﷺ لله سبحانه، وما نفاه عنه.
 - ◆ عند أهل الاتحاد؛ هو الوجود المطلق.
 - ♦ عند الجمهية؛ نفي جميع الصفات.

- ◆ عند الفلاسفة؛ نفي جميع الصفات، وإثباتُ صفةٍ سلبية، أو إضافية، أو مركبة منهما.
- ♦ وعند المعتزلة؛ نفي الصفات ـ أيضًا ـ ولا يثبون إلا أنه حي عالم قادر، ويزيدُ
 المعتزلة البصريون: السمع والبصر.

١٠ - الزنديق:

- ♦ عند الفقهاء؛ هو المنافق إذا تكلموا في توبة الزنديق.
 - ♦ عند كثير من أهل الكلام؛ هو الجاحد المعطل.

۱۱ - «قال»:

- ♦ عند أهل السنة؛ يقصدُ بها اللفظ والمعنى.
- ♦ وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِيَ أَنفُسِمٍ ﴾ [المجادلة: ٨].

أي بألسنتهم سرًا، ولهذا المعنى المقيد نظائر كثيرة منها، كقوله ﷺ: «قال الله تعالى: من ذكرني في نفسه، ذكرتُه في نفسي ...».

فهنا العبد ذكر الله على بلسانه، مسمعًا نفسه لا غيره.

♦ ولا يصح تفسير، ﴿وَيَقُولُونَ فِيَ أَنفُسِمٍ ﴾ بأنها حديث النفس أو كلام
 النفس؛ بل هو خطأ ظاهر.

◆ وذلك لأن حديث النفس لا دخل للسان فيه، لذلك جاء هذا اللفظ في باب الرؤيا.

قال تعالىٰ: ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ [يوسف: ٦].

وقال ﷺ: «الرُّؤْيَا ثَلاَئَةٌ فَبُشْرَىٰ مِنَ اللهِ وَحَدِيثُ النَّفْسِ وَتَخْوِيفٌ مِنَ اللهِ وَحَدِيثُ النَّفْسِ وَتَخْوِيفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ» [رواه أحمد (٢/ ٣٩٥) عن أبي هريرة ﷺ].

وقال تِعالىٰ: ﴿ وَعَلَّمْ تَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ [يسف: ١٠١].

وأما «قال» عند أهل البدع؛

كعبد الله بن سعيد بن كُلاب ـ وهو متأخر في زمن محنة أحمد: يقصد بَها المعنىٰ فقط.

١٢ - الإيمان:

- ♦ عند أهل السنة؛ قولٌ وعمل، وجنسُ العملِ شرطُ صحة في الإيمان.
- ◄ عند الخوارج؛ قولٌ وعمل، ولكن يقولونها علىٰ غير مراد أهل السنة، بمعنىٰ
 أن جزء العمل شرطُ صحةٍ في الإيمان.
- ♦ وعند المعتزلة؛ قولٌ وعمل، ولكن علىٰ غير مراد أهل السنة، وقد وافقوا
 الخوارج في الحكم دون الاسم.

- ♦ وعند مرجئة العصر؛ قولٌ وعمل، ولكن علىٰ غير مراد أهل السنة، فالعمل
 عندهم شرطُ كمالٍ.
 - ♦ لذلك المرجئة القدماء كانوا عقلاء فلم يجمعوا بين المتناقضات.
 - بمعنى ـ لما قالوا أن العمل شرطُ كمال، قالوا بأن الإيمان، هو:
 - ١ قول اللسان فقط.
 - ٢ أو هو المعرفة فقط.
 - ٣- أو هو التصديق فقط.

ولم ينطق واحدٌ منهم بهذا الهراء.

ومحلها علم العقيدة، وسيأتي-إن شاء الله.

١٣ - الاستثناء:

- ♦ غند أهل السنة؛ على عمل الجوارح.
 - ♦ عند المرجئة؛ على الموافاة.

الخلاصة:

- ١ الحذر الحذر من ألفاظ أهل البدع، التي توافقُ في الاسم ألفاظ أهل السنة.
- ♦ اتفق الفريقان في الاسم دون المسمى؛ أي أن المراد مختلف، أو المعنى مختلف.

٢- هذا الأصل لم يدع مسألةً في فقه أو عقيدة، إلا دخل فيها.

- ♦ لذلك قبل البحث، انظر في مدلولِ كلِّ لفظٍ عند قائله.
 - ◄ حينئذ ستتضح الرؤية، ويعلمُ كلُّ قائلٍ موقعه.
 ثم المناوشةُ بعدُ.



الأصلُ الرابع والثمانون:

مدلول اللفظ بحسب القرائن اللفظية

قال ابن تيمية رَحِمَلِللهُ في «مجموع الفتاوى» (١٨/١-١٩):

«وجود اللفظ في عدة مواضع لا يعني أنَّ الدلالة واحدة، بَلْ يُنْظَرُ فِي كُلِّ آيَةٍ وَحَدِيثٍ بِخُصُوصِهِ وَسِيَاقِهِ، وَمَا يُبَيِّنُ مَعْنَاهُ مِنْ الْقُرْآنِ وَالدَّلَالَاتِ، وهَذَا أَصْلُ عَظِيمٌ مُهِمٌ نَافِعٌ فِي بَابِ فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ، وَالاِسْتِدْلَالِ بِهِمَا مُطْلَقًا، وَنَافِعٌ فِي مَعْرِفَةِ الاِسْتِدْلَالِ وَالاعْتِرَاضِ وَالْجَوَابِ، وَطَرْدِ الدليلُ وَنَقْضِهِ فَهُو وَنَافِعٌ فِي مَعْرِفَةِ الاِسْتِدْلَالِ وَالاعْتِرَاضِ وَالْجَوَابِ، وَطَرْدِ الدليلُ وَنَقْضِهِ فَهُو نَافِعٌ فِي مَعْرِفَةِ الإسْتِدْلَالِ وَالاعْتِرَاضِ وَالْجَوَابِ، وَطَرْدِ الدليلُ وَنَقْضِهِ فَهُو نَافِعٌ فِي مَعْرِفَةِ الإَسْتِدُلَالِ وَالاعْتِرَاضِ وَالْجَوَابِ، وَطَرْدِ الدليلُ وَنَقْضِهِ فَهُو وَنَافِعٌ فِي مَعْرِفَةِ الْمَائِيِّ أَوْ إِنْشَائِيٍّ، وَفِي كُلِّ اسْتِدْلَالٍ أَوْ مُعَارَضَةٍ: مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفِي سَائِرِ أَدِلَةِ الْخَلْقِ».

- ♦ ودونك بعض الأمثلة التي تبين المراد.
 - ١ لفظ «الوسيلة»:
- ♦ ورد هذا اللفظ في الكتاب والسنة، فلا تظن لاشتباه المباني أنَّ المعنىٰ
 واحد.
 - ♦ بل يجب مراعاة السياق الخاص باللفظ في كلِّ موضع.
 - ♦ وحينئذ ستفاجأ أن المعنى قد يختلف السياق.

إذًا:

أولا: اختلافُ المعنى جاء لاختلاف القيد، لا لاختلاف المبنى.

ثانيًا: هذا اللفظ عند الإطلاق، هو من باب المجمل أو قريبِ منه.

ثالثًا: لا يلزم اتصال القرينة، بل قد تكون منفصلة.

وعليه:

- قد تأتي الوسيلةُ بمعنىٰ التقربِ إلىٰ الله بطاعته؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧].
- ♦ وهذا المعنى بقرينة صدر الآية: ﴿ أُولَتِ إِلَىٰ الَّذِينَ يَدَّعُونَ يَبَّتَغُونَ إِلَىٰ
 رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أُقْرَبُ ﴿ [الإسراء: ٥٧].
 - ♦ وقد تأتي الوسيلة بمعنى المنزلة.

روى البخاري (٦١٤)، عن جابر بن عبدُ الله؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلاَةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَنْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِيٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

♦ فقوله «آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ» فهذا سؤال المنزلة.

♦ وقد جاءت مفسرة عند أحمد في المسند من رواية ابن عمرو، وفيها: «ثُمَّ سَلُوا لِئَ الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لاَ تَنْبَغِيٰ إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا».

Y - لفظ «السمع»:

- ♦ يأتي ويراد به إدراك الصوت مع المعنى؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ
 ٱلَّتِي تَجُندِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١].
- ♦ يأتي ويراد به القبول مع الفهم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّعُونَ لَهُمْ ﴾
 [التوبة: ٤٧]، أي مجيبون يقبلون الكذب.
- ♦ وقد يرادُ الإفهام؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّا شَمَعَهُمْ ﴾
 [الأنفال: ٢٣]، أي لأفهمهم ما سمعوه.
- ♦ وقد يرادُ به الاستجابة؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩].
 وكقول المصلي:

«سمع الله لمن حمده»؛ أي: استجاب الله لمن حمده.

٣- الحساب:

أتى هذا اللفظ في حقِّ المؤمن وفي حقِّ الكافر؛ قال تعالى:

﴿ فَسَوْفَ يَحُكَا سَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق: ٨]

﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهُ ﴾ [الحاقة: ٢٦].

أولا: اعلم أنَّ المسلم يَرِدُ يوم القيامة على ربِّه، وهو معه حسنات وسيئات.

ثانيًا: وأن الكافر يَرِدُ يوم القيامة على ربه وليس معه إلا السيئات.

وذلك لأن حسناتِه قد حبطت في الآخرة، وأما في الدنيا فهو قد استمتع بها، وقد بينتُ ذلك بالتفصيل في أصل سابق.

قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْبَدِد مِنكُمْ عَن دِينِهِ عَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَتِهِكَ حَبِطَتْ أَعْمَىلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْاَخِرَةِ ﴾[البقرة: ٢١٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ لَإِنْ أَشَّرَكُتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥].

فإن علمتَ ما سبق! فاعلم (١):

أنَّ النصوص جاءت على صورتين، من خلالهما يتم التوجية في ضوء ما بق.

والصورتان هما «الموازنة».

⁽١) أتى هذا اللفظ على صورة العموم تشمل المؤمن والكافر؛ قال تعالى:

[﴿] أَفْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنبياء: ١].

قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۞ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴿ فَأَمُّهُ ﴿ هَاوِيَةٌ ﴾ [القارعة: ٦ - ٩].

إذًا:

- ١- الموازنةُ في حقِّ المسلم تكونُ بين الحسناتِ وبين السيئات.
- ♦ ثم تثقلُ الحسنات، فيدخلُ الجنة، ولذلك قال تعالىٰ: ﴿فَهُو فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾.
 وعلمه:
 - ♦ فالوزنُ لأجل دخول الجنة، ولأجل بيان مراتب النعيم فيها.
 - ♦ وكما ترئ ما سبق يسمئ عرضًا للأعمال، ولكن بقصد الإكرام.

روى البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦)، عن ابن أبي مليكة؛ «أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِِ عَلَيْهِ كَانَتْ لاَ تَسْمَعُ شَيْعًا لاَ تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّىٰ تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيِّ قَالَ: مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَوَ لَيْسَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَسُوفَ كُمَا سَنُ عُوسِبَ عُذِّبَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَوَ لَيْسَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَسَوْفَ كُمَا سَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ قَالَتْ: فَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ».

٢- والموازنةُ في حقِّ الكافر تكون بوضع السيئات في كفة، والكفة الآخرى الا حسنات فيها، الأنها كما سبق قد حبطت.

وعلينه:

- ♦ فالوزنُ لبيان خفة موازينه، لا لبيان رجحان حسناتٍ له.
 - قال تعالىٰ: ﴿وَأُمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوْ زِينُهُۥ﴾
- ♦ فالوزن لأجل دخول النار، ولأجل بيان مراتب العذاب، حيث جهنمُ دركاتٌ.
 - ♦ وكما ترئ ما سبق يسمى عرضًا للأعمال، ولكن بقصد التوبيخ.

قال تعالى: ﴿ وَقِفُوهُمْ ۗ إِنَّهُم مَّسِّئُولُونَ ﴾ [الصافات: ٢٤].

إذًا: سيعذبون.

قال ﷺ: «وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ».

وعليه: فالفرق بين لفظة الحساب في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهُ ﴾

[الحاقة: ٢٦]

وبين لفظة الحساب في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَحُاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، قد بان.

♦ ففي حق الكافر:

توزن السيئات حيث لا حسنات، وهذا يلزمُ منه العرض بقصد التوبيخ وهذا بداية العذاب.

♦ وفي حق المؤمن:

توزن الحسنات والسيئات، وهذا يلزمُ منه العرض بقصد الإكرام وهذه بداية النعيم.

- ♦ فتبين أن الحساب نوعان؛ قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَصِلُونَ مَاۤ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَ يَخَافُونَ سُوٓءَ ٱلْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١].
- فسوء الحساب نصيبُ الكافرين؛ قال تعالىٰ: ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَىٰ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُ لَوْ أَنَ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَ عَهُ لَا فَتَدَواْ بِهِ مَ أُولَتِيكَ لَهُمْ سُوّءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَلِهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئُسَ وَمِثْلَهُ لَهُ مَ سُوّءُ ٱلْحِسَابِ وَمَأْوَلِهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئُسَ آلْهَادُ ﴾ [الرعد: ١٨].
- ونعيم الحساب نصيبُ المؤمنين؛ لذلك صدر الآية السابقة: ﴿لِلَّذِينَ السَّتَجَابُواْ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُواْ لَهُ لُوَ أَنَ لَهُم مَّا فِي السَّتَجَابُواْ لَهُ لُوَ أَنَ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ...﴾ [الرعد: ١٨]

٣- الشرق والغرب:

- ♦ هما نسبة إلى المكان الذي فيه المتكلم؛ فمثلًا:
- شرق المدينة أهل نجد، وغرب المدينة أهل الشام.

لذلك يقال:

الأوزاعي إمامُ أهل المغرب مع أنه من أهل الشام.

سيفان الثوري إمام أهل المشرق مع أنه من أهل نجد.

٤- الضد:

♦ قد يراد به المعارض؛ كقوله ﷺ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللهِ
 ﷺ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللهِ
 ﷺ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللهِ

[رواه أحمد (۲/ ۷۰)، وأبو داود (۳۵۹۷)، عن ابن عمر الله

♦ وقد يراد به ما يمنع ثبوت الآخر.

ومشاله:

أنَّ السوادَ يمنع البياض، لذلك يقال عن الضدين: «أنهما لا يجتمعان، ولكن قد يرتفعان».

تنبيه:

١ - الضدان شيءٌ، والنقيضان شيءٌ آخر.

٢- فكما سبق أنَّ الضدين: ﴿لا يجتمعان، ولكن قد يرتفعان».

♦ كالأسود والأبيض لا يجتمعان، وقد يرتفعان فيكون مثلًا الأحمر.
 وأن النقيضين: (لا يجتمعان، ولكن لا يرتفعان).

- ♦ كالحياة والموت، فلا يجتمعان، فلا شيء يوصف بأنه حيُّ وميت في نفس
 الوقت.
 - وكذلك لا يرتفعان؛ فأنت إما حيٌّ وإما ميت.

٥- الباطل:

قد يراد به ما لا ينفع، وهو في نفسِه باطل.

ومن أمثلة ذلك:

الأول: قال تعالىٰ: ﴿ ذَالِكَ بِأَتَ اللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَ مَا يَدْعُونَ مِن اللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَن مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ عَهُو ٱلْبَنطِلُ ﴾ [الحج: ٦٢].

وجه الاستدلال؛

أنَّ الآلهة موجودة، وهي التي اتخذها الكافرون من دون الله ولكن عبادتُها ودعاؤها باطل؛ أي: لا ينفع؛ لأن المقصود منها لا يحصل، فهو باطل واعتقاد ألوهيتها باطل.

الثاني: قال تعالىٰ: ﴿ وَقُلْ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَطِلُ ۚ إِنَّ ٱلۡبَطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء: ٨١]

وجه الاستدلال؛

الباطل هُنا هو الكذب، فإن الكذبَ باطلٌ، أي لا ينفع لأنه غير مطابق لحقيقة الأمر، فلما جاء الحق إضمحل هذا الكذب، حيث لا ثبات له مع الحقّ، قال تعالى: ﴿ بَلْ نَقَدِفُ بِاللَّهِ عَلَى ٱلْبَنْطِلِ فَيَدَّ مَغُهُ، فَإِذَا هُوَ زَاهِقَ ﴾

[الأنبياء: ١٨]

الثالث: قول القاسم بن محمدٍ، عندما سئل عن الغناء.

قال القاسم: «إذا ميز الله يوم القِيامةِ الحقّ من الباطل، في أيهما يجعل الغناء؟». قال السائل: من الباطل.

قال القاسم: فماذا بعد الحقِّ إلا الضلال.

♦ قد يراد به ما لا ينفع، وهو في نفسه مباح.

كقوله ﷺ لعمر ظالك: «هَذَا رَجُلٌ لا يُحِبُّ الْبَاطِلَ»

[رواه أحمد (٣/ ٤٣٥)، عن الأسود بن سريع].

وكقوله ﷺ: «وَكُلُّ مَا يَلْهُو بِهِ الْمَرْءُ الْمُسْلِمُ بَاطِلٌ إِلَّا رَمْيَهُ بِقَوْسِهِ وَتَأْدِيبَهُ فَرَسَهُ وَمُلاَعَبَتَهُ امْرَأَتَهُ» [رواه الترمذي (١٦٣٧)].

وهذا العجب أنَّ البعض يستدَّلُ علىٰ أنَّ الأصلَ في اللعبِ الحرمة، وهذا الكلام باطلٌ من وجهين ظاهرين:

الوجه الأول: أنَّ لفظ الباطل هو المباح الذي لا ينفع.

الوجه الثاني: أن الاستثناء لم يتم، فليست المذكوراتُ هن الحلال دون بقية الألعاب، والذي يؤكد ذلك:

١- لعب الأحباش بالحراب، وقد حصل في المسجد.

٢- المصارعة التي تمت بين بعض الصحابة.

تنبيه:

١- كلُّ الألعاب حلالٌ، ما لم يمنع النص.

٢- عامةُ ما يحرمُ من الألعاب ليس لشيءٍ في ذاتها، وإنما لأمور تعلقت بها.

♦ قد يراد بالباطل العدم.

فكلُّ ما كان معدومًا فاعتقاد وجوده، والخبر عن وجوده باطل، كمن زعم أن مع الله آلهة أخرى؛ أعني: آلهة حق، فهذا باطل خبرًا واعتقادًا، إنما هو إله واحد سبحانه.

- 7- «أتي الله سيحانه.
- ♦ قد يرادُ بها العذاب؛ قال تعالى:

﴿ فَأَتِى ٱللَّهُ بُنْيَئِنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ [النحل: ٢٦].

﴿ فَأَتَنهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ ﴾ [الحشر: ٢].

• وقد يراد بها المجيء؛ قال تعالىٰ: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَيْكِ أَوْ
 يَأْتِيَ رَبُّكَ أُوْ يَأْتِكَ بَعْضُ ءَايَئتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

٧- الصمد:

♦ قد يرادُ به ما لا جوفَ له.

وهذا قول ابن مسعود.

قلتُ: لذلك يقال: الملائكة صمد، أي لا تأكل ولا تشرب.

والاستغناء عن الأكل والشرب صفة كمال، فالله أعلى وأكبر وأقدر.

♦ وقد يراد به المستحق للكمال.

وهذا قول ابن عباس.

قلتُ:

لذلك قال ابن عباس والشهاد: فهو السيد الذي كمل في سؤدده، والشريف الذي كمل في شرفه، والعظيم الذي كمل في عظمته، والحكم الذي قد كَمُلَ في حكمه، والغنى الذي كمل في غناه.

قلتُ:

وحقيقة الأمر أن قول ابن عباس هو لازم قول ابن مسعود لذلك اسم الصمد يتضمن صفاتِ الكمال ونفي النقائص.

والخلاصة:

قال ابن تيمية رَحَالَالهُ: •

«الصمدُ الذي يصمدُ إليه كلُّ شيء لافتقاره إليه وهو غني عن كلِّ شيء».

٨- الروج:

♦ قد يراد به النظير المماثل؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا ٱلنُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾

[التكوير: ٧]

أي أهل الإيمان مع أهل الإيمان، وأهل الكفر مع أهل الكفر، والشمس مع القمر.

♦ وقد يراد به النظير المخالف:

كالرجل والمرأة، والإيمان والكفر، والسعادة والشقاوة، والليل والنهار، والبر والبحر، والسهل والجبل، والحق والباطل، والنور والظلمة، والحلو والمر، والموجب والسالب، قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٩].

أي لعلكم تتذكرون أنَّ خالقَ هذه الأزواج واحد، وهو الله عليه.

٩- الهم:

- ♦ قد يراد به الخطرات؛ كهم يوسف عليه السلام تركه الله فأثيب عليه.
- ♦ وقد يراد به الإصرار كهم امرأة العزيز، فإنها فعلت ما قدرت عليه، لكي تُحصَّل مرادها وإن لم تحصله (١).

قال تعالى: ﴿وَلَقَدُ هَمَّتْ بِهِ ۗ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، فأثبت «قد» مع الأول دون الثاني «وقد» تفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي ، وقد تفيد التقريب بقرينة، ولا قرينة فدل على أنها للتحقيق، فإن قيل: لم تُذكر في الثاني استغناء بالأول؟

قلتُ: الحذف لا يكون إلا مع أمن اللبس، واللبس متحقق.

١٠ - المناسبة:

- ♦ قد يراد بها القرابةُ المستنِدَةُ إلى الولادة، نحو: هذا نسيب فلان، ويناسبه.
 - ♦ وقد يراد بها المماثلة؛ نحو: هذا الشيء يناسب هذا الشيء.
 - ♦ وقد يراد بها الموافقة في معنىٰ من المعاني، وضدها المخالفة.

⁽١) قال أحمد تَعَلَقه: «الْهَمُّ هَمَّانِ: هَمُّ خَطِرَاتٍ وَهَمُّ إِصْرَارٍ، فَهَمُّ الْخَطِرَاتِ لا يؤاخذ به، وهمُّ الإصرار يؤاخد به،

١١ - الشهيد:

- ◄ قد يرادُ به من قُتِلَ في سبيل الله؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَجِاْتَ ءَ بِٱلنَّبِيِّئَ وَٱلشُّهَدَآءِ
 وَقُضِىَ بَيِّنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴿ [الزمر: ٦٩].
 - ♦ وقد يراد به الشهادة على الناس؛ كقوله تعالى:

﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

﴿ لُّولًا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ [النور: ١٣].

﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونَ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

١٢ - الوجه:

- قد يراد به وجه الله سبحانه وتعالىٰ؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ ۚ قَ
 وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَالِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧].
- ♦ وقد يراد به القبلة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَتَمَّ
 وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥].
 - فمعنى ﴿فَتَمَّ وَجَّهُ ٱللَّهِ﴾؛ أي: فثم قبلة الله.

وبيان ذلك:

- ١- ﴿ وَلِلَّهِ ٱللَّهُ رَأُ لُغُرِبُ ﴾ يدل على الجهة.
 - ۲- «أين» ظرف مكان.
 - ٣- ﴿تُولُّواُ﴾؛ أي: تستقبلوا.

كأنه قال: «ولله جهةُ المشرقِ وجهةُ المغربِ، فأي الجهتين استقبلتم فقد استقبلتُم قبلة الله».

١٣ - الشيء:

◄ قد يتناول هذا اللفظُ نفسَ الله ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾
 [الحديد: ٣]

فهو سبحانه بنفسه عليم، قال عيسى ـ عليه السلام: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ [المائدة: ١١٦].

♦ وقد لا يتناولها كما في قوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢].
 فهذا اللفظ في آية الزمر يعم جميع الحادثات، لا الخالق سبحانه.

١٤ - الهدي:

♦ قد يراد بها الهداية العامة.

- بمعنىٰ أنَّ الله ﷺ جعلها لكلِّ مخلوقٍ خلقه؛ إنسان، حيوان، نبات، جماد
 مسخر.
 - ولكن! كلُّ مخلوقٍ له هداية تخصه وتليق به.
- والهداية في حقّ المخلوق هي جلب النفع، ودفع الضر، وتكون كذلك بأن الله خلق فيه حبًّا لما ينفعه، وبغضًا لما يضره، ودع عنك المغيّرين لفطرهم.
- قال تعالَىٰ: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۞ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۞ وَٱلَّذِى قَدَرَ فَهَدَىٰ ﴾ [الأعلىٰ: ١ ٣].

﴿قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيَّ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وثُمٌّ هَدَىٰ ﴾ [طه: ٥٠].

﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا ۞ وَشَفَتَيْنِ وَهَدَيْنَهُ ۞ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾

[البلد: ۸ – ۱۰]

- ألا ترى إلى الولد ينزلُ من بطن أمه فاتحًا فاه، يريد ثدي أمه، تبارك الله ربُّ العالمين.
- ولو تأملت إلى المثال السابق، لعلمت أن أيسر الطرق لإثبات النبوات هو هذا النوع من الهداية؛ أعنى: العامة.

- ♦ وقد يراد بها هداية البيان والإرشاد.
- بمعنى: تبين الحقُّ وترشدُ الناسَ إليه.
- فهذه الهداية كما ترى سببٌ وشرط، لا موجب^(١)، بمعنى: تبين الحقَّ وترشدُ الخلق إلى الخير، ولا يلزم من ذلك قبولُ هذا الحقَّ.

قال تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدِّينَاهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾

[فصلت: ١٧]

إذًا:

- ١ لفظ الهداية تغيّر معناه، ويعرفُ ذلك بالسابق واللاحق.
 - ٢- فإياك من اعتماد المعنى الوارد في جميع المواضع.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّكَ لَهُ دِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٦].

- ♦ وقد يراد بها: هداية التوفيق والإلهام.
- بمعنى: قبول الحقِّ، وهذه الهداية مستلزمة للاهتداء، ويما أراده الله كان، ولا معقب لحكمه.

⁽١) ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلَ أَدُلُكُرْ عَلَى تَجْنَرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِمٍ ۞ تُؤمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِمِ وَتَجُنهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأُمْوَ لِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُرْ خَيْرٌ لَكُرْ إِن كُنتُم تَعْمُونَ ۞ يَغْفِرْ لَكُرْ ذَنُوبَكُر ... ﴾ [الصف: ١٠-١٧].

قال تعالىٰ: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [النحل: ٩٣].

وقال تعالىٰ: ﴿إِن تَحَرِصَ عَلَىٰ هُدَنهُم فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]

وقال ﷺ: «مَنْ يَهْدِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِئَ لَهُ».

 خذ مثالًا يبين جمال النوعين السابقين، البيان والإرشاد، والتوفيق والإلهام.

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَهُ دِي إِلَىٰ صِرَاطِ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِكَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾

[القصص: ٥٦]

- ♦ وقد يرادُ بها: هدايةُ الطريق.
- وزمانها في الآخرة، وهي بمعنى: تعريفِ طريق الجنة، وتعريفِ طريق جهنم.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ يَهَدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمُ تَجْرِك مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ [يونس: ٩].

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَىٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِي لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٤٣]. وقال تعالىٰ: ﴿ ٱحْشُرُواْ ٱلَّذِينَ ظَامُواْ وَأَزْوَا جَهُمْ وَمَا كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿ مِن دُونِ اللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ ٱلْجَحِيم ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٢].

خذ مشالًا: قال تعالى: ﴿ آهَا إِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦].

فالهداية هنا هي النوع إلثاني والثالث؛ أي: هداية الإرشاد والبيان، وهداية التوفيق والإلهام.

وقطعًا: هنا سؤالٌ هام، ألا وهو:

«كيف يُطلب التعريفُ والبيانُ، والتوفيقُ والإلهامُ، وهو حاصلٌ له» ؟

نلىت:

أولًا: قال ابن القيم كَنْلَاللهُ في «بدائع الفوائد» (٢/ ٢١٦):

«وقد أجاب عنها من أجاب بأن المراد التثبّت ودوام الهداية، ولقد أجاب وفا أجاب، وذكر فرعًا لا قوام له بدون أصله، وثمرة لا وجود لها بدون حاملها، ونحن نبين بحمد الله أن الأمر فوق ما أجاب به، وأعظم من ذلك بحول الله».

ثانيًا: الجواب محله علم العقيدة.



الأصلُ الخامس والثمانون:

مدلول الألفاظ بحسب الإفراد والاقتران

- المرادُ بالإفراد؛ ما جاء غيرَ معطوفٍ ولا معطوف عليه، وهو المطلق.
 - والمراد بالاقتران؛ ما جاء معطوفًا أو معطوفًا عليه، وهو المقيد.

١- الصالح:

إذا جاء مفردًا، تناول كلُّ من صَلَّحَ جميعُ أمره، فسريرته كعلانيته.

- ◄ قال تعالىٰ: ﴿وَءَاتَيْنَهُ أَجْرَهُ فِي ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي ٱلْأَخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾
 [العنكبوت: ٢٧]. فهذا هو إبراهيم ﷺ.
 - ♦ وقال تعالىٰ: ﴿رَبِّ هَبْ لِي خُكِّمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّلِحِينَ ﴾

[الشعراء: ٨٣]

- ♦ فهذا هو إبراهيم ﷺ.
- وقال تعالىٰ: ﴿ تَوَفَّنِي مُسَلِمًا وَأَلْحِقَنِي بِٱلصَّلِحِينَ ﴾ [يوسف: ١٠١].
 فهذا هو يوسف ﷺ.
- وقال تعالىٰ: ﴿وَأَدِّ خِلِّنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ [النمل: ١٩].
 فهذا هو سليمان ﷺ.

- وقال ﷺ في التشهد: «السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ»، ثم قال ﷺ:
 «فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدِ لِلَّهِ صَالِح فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ».
 - ♦ وإذا جاء مقترنًا لم يتناول ما اقترن به.
- ♦ قال تعالىٰ: ﴿فَأُولَتِهِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيَّنَ وَٱلصِّدِيقِينَ
 وَٱلشُّهُدَآءِ وَٱلصَّلِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩].

ومعنهاه هنا:

«القائم بحقوق الله وحقوق عباده» كما قال الزجاج؛ يعني دخل المقتصدُ والسابق».

تنبيــه:

اعلم أن لفظ الصالح خلاف الفاسد.

٧- الكفر:

♦ إذا جاء مفردًا تناولَ النفاق.

قال تعالى: ﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنَ . ٱلْخَسِرِينَ ﴾ [المائدة: ٥].

· وقال تعالىٰ: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ إِلَىٰ جَهَنَّمُ زُمَرًا ﴾ [الزمر: ٧١].

♦ وإذا جاء مقترنًا كان معناه مَنْ أظهر الكفر كأهل الكتاب.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَافِقِينَ وَٱلْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّم جَمِيعًا﴾

[النساء: ١٤٠]

وقال تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ جَهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَافِقِينَ وَٱغْلُظُ عَلَيْمٍ ﴾ [التوبة: ٧٣]

وقال تعالىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الحشر: ١١].

٣- الشرك:

- ♦ إذا جاء مفردًا تناولَ أهلَ الكتابِ وغيرَهم.
- قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا ٱلْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢١].
 - ♦ وإذا جاء مقترنًا بغيره؛ كان المرادُ منه غير الملّي.

قال تعالىٰ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَنبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ [البينة: ١].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَنبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَتهِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٦].

تنبيــه:

يسمى غيرُ الملي في القرآن بالأمي.

قال تعالىٰ: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنبَ وَٱلْأُمِّيِّ نَ السَّلَمُ تُمَّ فَإِنَّ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَوا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

٤ - المعصية:

♦ إذا جاء مفردًا تناولَ الكفر والفسق.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْضِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَيَلَّكَ عَادُّ حَكُواْ بِعَايَنتِ رَبِّيمٌ وَعَصَوْاْ رُسُلَهُ وَ وَاتَّبَعُواْ أَمْنَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [هود: ٩٥].

تنبيه:

- ١ الذي أُرسل إلى قوم عاد هو هود عليه السلام.
- ألا تلحظ أن المولى الله لله يقل: «وعصوا رسولهم»، بل قال: ﴿وَعَصَوْاً رُسُلَهُ ﴿ وَعَصَوْاً رُسُلَهُ ﴿ وَاللهِ مَا اللهِ وَا اللهِ وَاللهِ مَا اللهِ اللهِ وَاللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ الله
 - ♦ لأنهم كذبوا جنس الرسل، فكانت المعصية لكل الرسل.

٢- اعلم أن العصيان يكونُّ بواحدةِ من ثنتين:

الأولى: ردُّ الخبر.

الثانية: عدمُ طاعةِ الأمر.

♦ لذلك قال تعالىٰ: ﴿لَا يَصْلَنَهَاۤ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾
 [الليل: ١٦،١٥]، فكذب بالخبر، وتولىٰ عن الطاعة.

لذلك كان الإيمانُ تصديق الرسل، فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا.

ولا نصيب للمرجئة في هذه الآية؛ حيث الإيمانُ يثبت عندهم بلا طاعة.

٣- فإن قيل لك:

قال تعالىٰ: ﴿ وَعَصَىٰ ءَادَمُ رَبُّهُ بِ فَغَوَىٰ ﴾ [طه: ١٢١].

فهنا آدمُ عَلَيْكُ وُصِفَ بمعصية مفردة، فهل تتناول الكفر والفسوق؟

قُـُل: المعصية هنا مقيدة وليست مطلقةً، حتى يقال: إنها تتناول الكفر والفسق.

والذي يدلُّ على ذلك أنها معصية خاصة، وهي الأكل من الشجرة.

٤ - فإن قيل لك:

وكيف توجهون قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّى ٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي ٱلْأُمْرِ وَعَصَيْتُم﴾ [آل عمران: ١٥٢].

قُل:

فهذه معصية خاصةٌ - أيضًا - وهي معصية الرماة.

- وإذا اقترن لفظ «المعصية» بغيره، فبحسبها، بمعنى:

قال تعالىٰ: ﴿وَكُرُّهُ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفِّرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴾ [الحجرات: ٧].

- ♦ فهنا اقترن لفظ «المعصية»؛ بالكفر ، والفسوق.
 - فكلُّ كَفِرٍ فسوقٌ وعصيان في هذه الآية.
 - وكلُّ فسوقٍ عصيانٌ، وليس بكفران.
 - والمعصية في الآية ما ليس كفرًا ولا فسوقًا.

أتدري يرحمك الله؟

أنَّ الكفر في الآية هو الكفر، والفسوق في الآية هو الكبائر، والعصيان في الآية هي الصغائر.

٥- المعروف والمنكر:

- ♦ إذا جاء لفظ المعروف أو المنكر مفردًا.
- دخل في الأول كلُّ خيرٍ، ودخل في الثاني كلُّ شرٍّ.

قال تعالى:

﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَنَّهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتَ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَر﴾ [آل عمران: ١١٠].

﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أُولِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴿ [التوابة: ٧١].

- ♦ وإذا جاء لفظ المعروف أو المنكر مقترنًا بغيره.
 - صُرف اللفظ للمعنىٰ المناسبُ له.

قال تعالىٰ: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَلَهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَيْحٍ بَيْرَ ﴾ [النساء: ١١٤].

وقالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾

[العنكبوت: ٤٥]

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدَّلِ وَٱلْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرِّيَ لِ وَالْإِحْسَنِ وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرِّيَ لِ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنَكِرِ وَٱلْبَغِي﴾ [النحل: ٩٠].

٦-البسر:

- ♦ إذا جاء مفردًا تناولَ جميع أنواع البر.
- ♦ وفي نفس الوقت هو مسمى التقوى، وهو مسمى الإيمان.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ ١ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَعِيمٍ ﴾

[الانفطار: ١٣، ١٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَكِكِنَّ ٱلَّهِرَّمَنِ ٱتَّقَيٰ ﴾ [البقرة: ١٨٩].

وقال تعالى: ﴿ وَلَكِكَنَّ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِرِ وَالْمَلَيِكَةِ وَالْمَكَيِكَةِ وَالْكِكَتَابِ وَالنَّبِيَّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُتِمِ ذَوِى الْقُرْبَ لَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَكِينَ وَالْبَيْنَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَوٰةَ وَءَاتَى الزَّكُوٰةَ وَاللَّهِ الزَّكُوٰةَ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ و

♦ وإذا جاء مقترنًا بغيره صُرف إلى المعنى المناسب له.

قال تعالىٰ: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّوَٱلتَّقُّويٰ﴾ [المائدة: ٢].

فهنا لفظ ﴿ٱلِّبِرِ ﴾ مغاير للفظ التقوئ، فالبر هنا فعل المأمور، والتقوئ هنا ترك المحظور.

وقال تعالىٰ: ﴿ كُلَّا إِنَّ كِتَبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلْيِينَ ﴿ وَمَاۤ أَدْرَنكَ مَا عِلْيِينَ ﴾ وَمَاۤ أَدْرَنكَ مَا عِلْيُونَ ﴾ [المطففين: ١٨-٢١].

فهنا لفظ ﴿ ٱلْأَبْرَابِ مقيد بالمقربين، فلا يدخل فيهم المقتصدون.

٧- الهدى:

♦ إذا جاء مفردًا؛ تناول الإيمان والإسلام، وتناول العلم الذي بعث الله به الرسول ﷺ، والعمل به جميعًا.

قال تعالىٰ: ﴿ آهَدِ نَا ٱلصِّرَ طَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦].

وقال تعالىٰ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَئْنَا لِهَنْدَا ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وقال تعالىٰ: ﴿هُدِّى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

والمراد:

«أنهم يعلمون ما فيه، ويعملون».

♦ وإذا جاء مقترنًا بغيره، صُرِفَ إلى المعنى المناسب له.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٧].

وقال تعالىٰ: ﴿شَاكِراً لِلْأَنْعُمِهِ آجْتَبَنهُ وَهَدَنهُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾

[النحل: ١٢١]

فهنا الكلام عن الأنبياء، بأن الله اصطفاهم بالنبوة والرسالة، وهديناهم؛ أي: أرشدناهم إلى صراطٍ مستقيم.

وقال تعالىٰ: ﴿هُو ٱلَّذِكَ أَرْسَلَ رَسُولَهُ لِبَالَّهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ [التوبة: ٣٣] فالهدى هنا هو الإيمان، ودينُ الحق هنا هو الإسلام.

٨- الفقير:

♦ إذا جاء مفردًا تناول المسكين.

قال تعالىٰ: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١].

♦ وإذا اقترن بغيره استقل بوصفه.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَاكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠].

فهنا الفقير غير المسكين.

فالمسكين الذي يملك ما لا يكفيه، قال تعالىٰ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْر ﴾ [الكهف: ٧٩].

• تنبيــه:

ولفظ المسكين إذا انفرد تناول الفقير، وإذا اقترن كان غير الفقير؛ أي: يستقل بوصفه.

٩ – التلاوة:

♦ إذا جاءت مفردةً تناولت العمل.

قال تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَكُمُ ٱلۡكِكَتَابَ يَتَلُونَهُ رَحَقَّ تِلَا وَتِهِ عَ البقرة: ١٢١].

قال الصحابة والتابعون:

«أي يتبعونه حقَّ اتباعه، فيحلون حلاله، ويحرمون حرامه، ويعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه».

♦ وإذا جاءت مقترنة بغيرها صُرفَ اللفظ إلىٰ المعنىٰ المناسب له.

قال تعالىٰ: ﴿ ٱتَّلُ مَاۤ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَنبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَر﴾ [العنكبوت: ٤٥].

١٠ - الكلام والقول:

- ♦ إذا جاء مفردًا تناول اللفظ والمعنى جميعًا.
- كما لو قيل: الإنسان، فإنه يتناولُ الروحَ والبدن جميعًا.

قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلِّنَا لِلَّمَلَّتِ مِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ ﴾ [البقرة: ٣٤].

فهنا القول؛ بحرفٍ وصوتٍ.

• والملفوظ قد يكون سرًّا، وقد يكون جهرًا.

قال تعالىٰ: ﴿وَأُسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أُوِ ٱجْهَرُواْ بِهِ ۚ إِنَّهُ مَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصَّدُورِ ﴾ [الملك: ١٣].

♦ فإن خلا من القرينة، فهو الجهر.

قال تعالىٰ: ﴿قَالَ يَكَادَمُ أَنْبِئُهُم بِأَسْمَآبِهِم ﴾ [البقرة: ٣٣].

♦ وإذا وُجدت قرينة، كان المرادُ اللفظ سرًّا مع المعنى.
 قال تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ فِيَ أَنفُسِهِمَ ﴾ [المجادلة: ٨].

• مع التنبيه:

أُولًا: أنَّ القولَ لا يسمىٰ قولًا حتىٰ تتحرك الشفتان واللسان.

ثانيًا: أن معنىٰ «سرًا»؛ أي: يُسْمِعُ نفسه، ومعنىٰ «جهرًا» يُسْمِعُ غيره.

١١- الإسلامُ والإيمان:

- ♦ إذا جاء كلٌ منهما منفردًا، كان الإسلامُ هو الإيمان، وكان الإيمان هو الإسلام.
 - ♦ وحيث إن الإسلام هو الأعمال الظاهرة.

إذًا:

فإن الإيمان عند الإنفراد يتناول الأعمال باعتبارها جزءًا منه.

ومن أمثلتها: قال عَلَيْقِ: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً»

[رواه مسلم (٣٥)، عن أبي هريرة الله

ويؤكده حديث وفد عبد القيس.

- ♦ وكذلك لفظ الإسلام إذا أُفرد دخل فيه الإيمان؛ ومنها قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران: ١٩].
 - وإذا اقترن اللفظان:

فالإيمان ما كان في القلب، والإسلام ما كان على الجوارح، ومنها حديث جبريل.



الأصلُ السادس والثمانون:

الفرق بين اللفظ الكوني وبين اللفظ الديني الشرعي

- التفريقُ بين الشيء الكوني القدري، وبين الشيء الديني الشرعي، أصلٌ
 عظيم من أصولِ فهم الكتابِ والسنةِ.
 - فنجد أنَّ الباري سبحانه قد فرق بينهما:

أفيوجد أمرٌ ديني شرعي، وأمرٌ كوني قدري، وكلماتٌ دينية شرعية، وكلماتٌ كونية قدرية، وإذن ديني وكلماتٌ كونية قدرية، وإرادة ديني شرعية، وإرادة كونية قدرية، وإذن ديني شرعي، وإذن كوني قدري، وجعل شرعي، وإذن كوني قدري، وهلمٌ جرًا».

- فالشيء الديني الشرعي، هو الموافقُ لمحبة الله كلَّ ورضاه.
 - والشيء الكونى القدري، هو الموافقُ لمشيئته الكونية.

مثال لتصوير الفرق:

الله عَلَى أمر بالإيمان؛ هذا أمر ديني شرعى؛ لأن الله يحبه، ويرضاه.

- ♦ فأبو بكر رضي الله سمع الأمر الديني الشرعي.
 - ♦ وكذلك سمعه أبو لهب.

- ♦ وحيث إن قلب أبي بكر قابل للإيمان، فقال تعالىٰ لأبي بكر: كن مؤمنًا،
 فآمن أبو بكر.
 - ♦ إذًا: في حقِّ أبي بكر تلا المتمع الأمران: الديني الشرعي، والكوني القدري.
- ♦ وحيث إن قلب أبي لهب ليس قابلًا للإيمان، فقال تعالىٰ لأبي لهب: كن
 كافرًا، فكان كافرًا.
- ♦ إذًا: في حقّ أبي لهب لم يجد الأمرُ الدينيُّ الشرعيُّ مسلكًا، ولم يوجد الأمر الكوني القدري الموافق له، إنما الذي وُجد هو الأمر الكوني القدري الموافق لضده وهو الكفران.
- ♦ فإنه لا يكونُ في كونه إلا ما شاءه، سواءٌ أكان طاعةً أم معصيةً؛ قال تعالىٰ:
 ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [التكوير: ٢٩].

وللتقريب:

- ♦ كلُّ ما تعلق بطاعةٍ فهو دينيُّ شرعيٌّ.
- ♦ وأما الكوني القدري يتعلق بالطاعة والمعصية.
- ♦ فالتلازم ثابتٌ بينهما في حقِّ الطائع، ولا تلازم بينهما في حقِّ العاصي.
 - ♦ ودونك بعض الأمثلة:

المثال الأول: الأمر:

١ - الأمر الديني الشرعي؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَانِ ﴾ [النحل: ٩٠]

٢- الأمر الكوني القدري؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ وَإِذَا أَرَادَ شَيًّا أَن يَقُولَ لَهُ ركن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٢].

- ♦ في ضِوء ما سبق فسِّر قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَاۤ أُرَدۡنَاۤ أَن يُّبۡلِكَ قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَنهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦].
- فتفسير هذه الآية: أنَّ الأمر هنا هو الأمرُ الكوني القدري، والذي يعرفُ بأمرِ التكوين. وعليه فالمعنى:
 - قضينا ذلك وقدّرناه.

فهذا هو التفسير المعتمد، والذي لا يجوز خلافه أصلًا.

ولكن:

ظنَّ بعضُ الأفاضل من العلماء، أنَّ الأمر في الآية هو الديني الشرعي، فلما اعترضه أنَّ المأمورَ به هو الفسق، والله ﷺ يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِاللهِ ﷺ يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِاللهِ ﷺ وَاللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُلهُ اللهُ ا

قلتُ:

لا حاجة لنا إلىٰ كلِّ هذا، بل هذا القولُ ظاهر الخطأ أصلًا وتطبيقًا لعدةِ أمورِ فمنها:

الأمر الأول: تقديرُ محذوفٍ على خلاف الأصلِ، ولا يصار إليه إلا عند العجز عن تصحيح الكلام بلا إضمار، وقد سبق أن الأمرَ المذكورَ في آية الإسراء هو التكويني وليس الشرعي، وعليه:

فلا إشكال، ولا حاجة للإضمار.

الأمر الثانين: الذي يدلُّك على ضعف هذا الإضمار، أنَّ الكلام لم يصحح عندهم إلا بإثبات محذوفين، وليس محذوفًا واحدًا:

فالأول: لفظ «بالطاعة» في قولهم «أمرنا مترفيها بالطاعة».

الثاني: لفظ «فخالفونا أو فعصونا».

الأمر الثالث: أنَّ ما بعد الفاء في هذا التركيب هو المأمور به بمعنىٰ «أمرنا» ، «ففسقوا».

فالفسق بسبب الأمر، فتبين أنه الأمر التكويني لا الشرعي.

وهذا التركيب له نظائر منها:

١ - قال تعالىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلَّنَا لِلْمَلَتِهِ كَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُواْ ﴾ [البقرة: ٣٤].

فالسجود من الملائكة بسبب الأمر ﴿فَسَجَدُواْ﴾، وكذلك الفسق بسبب الأمر.

٢ - قال تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمَّدِهِ عَ ﴾ [الإسراء: ٥٦].

فالاستجابة بسبب الدعوة، وكذلك الفسق بسبب الأمر.

الأمر الرابع: أنَّ الأمر بالطاعة لا يخصُّ المترفين، بل عامُّ في كلِّ المكلفين وخطورة هذا الكلام في الآتي:

أنه جعل علة إهلاك القرية أمر المترفين بالطاعة، بل أمره بالطاعة والتوحيد سببُ النجاةِ، لا سبب الهلاك.

الأمر الخامس: أنَّ الترتيب في الآية ترتيبُ المسبَّب على سببه، والمعلول على علته، انظر:

علة «التدمير» هي: «فحق عليها القول».

علة «فحق عليها القول» هي: «الفسق».

علة «الفسق» هي: «الأمر».

الأمر السادس: أنَّ الأمر لو كان بالطاعة لكان هو نفس إرسال رسلهِ إليهم؛ ومعلومٌ أنه لا يحسن أن يقال:

«أرسلنا رسلنا إلى مترفيها ففسقوا فيها».

وقبل إرسال الرسل هم معذورون بغفلتهم، وعدم بلوغ الرسالة، فكيف يكونُ الإهلاك قبل ذلك، وألله على يقول: ﴿ذَالِكَ أَن لَمْ يَكُن رَّبُكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمِ وَأَهْلُهَا غَنفِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣١].

الأمر الثامن: أنَّ الله لما أرسل الرسل فكذبت القرية، أمر الله مترفيها أمر تكوين ففسقوا في القرية، فاجتمع تكذيبُ الجميع وفسق المترفين، فعمهم العذاب.

الأمر التاسع: أنَّ إرادةَ الله سبحانه لإهلاك القوم إنما كان بعد المعصية لا قبلها. فإن تبين ما سبق:

علمتَ أن الأمر في الآية، هو أمر كوني قدري، وليس أمرًا دينيًا شرعيًا. المثالُ الثانى: كلماتُ الله عليه:

١- الكلماتُ الدينية الشرعية؛ قال تعالى: ﴿ وَإِذِ آبْتَكَىٰ إِبْرَاهِ عَمَ رَبُّهُ عَلَمَتِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَمَتِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالِي اللَّلْمُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُو

معلومات مهمة:

الأولى: ﴿وَإِذِ ﴾ ظرفٌ لما مضى من الزمان.

الثانية: ﴿ آبْتَكُ ﴾؛ أي: اختبر وامتحن، وذلك يكون بالتكليف.

الثالثة: ﴿إِبْرَاهِ عَمَ﴾ هكذا منصوب؛ لأنه مفعول به مقدمٌ على فاعله وجوبًا؛ لأنَّ الفاعلَ «ربُّ» اتصلت بضمير يعود على إبراهيم.

الرابعة: السرُّ في هذا التقديم إغاثةُ المتشوق؛ بمعنىٰ الذي يقرأ ﴿ اَبْتَلَىٰ ﴾ يشتاق لمعرفة المبتلَىٰ ، فلو قُدِّمَ الفاعل لتأخرت الاستغاثة فَقُدَّمَ المبتلَىٰ إغاثةً للمشتاق.

الخامسة: ووالله؛ ما أجملَ هذا التقديم:

فإن إغاثة المشتاق من الرحمة، فناسب اسمَ إبراهيم؛ لأن معنى إبراهيم «أَبُّ رحيم».

لذلك قال السهيلي كَاللهُ:

«وكثيرًا ما يقع الإتفاقُ بين السرياني والعربي، أو تقاربه في اللفظ، ألا ترى: أن إبراهيمَ تفسيره ـ أب رحيم ـ لمرحمته الأطفال».

السادسة: ﴿بِكَلِبَتِ، وهي الأمر والنهي، افعل ولا تفعل، فلما كانت بالطاعة كانت دينية شرعية، وهذا يناسب الاختبار والامتجان.

أتدري أنَّ من هذه الكلمات «الختان»، فإن الختان عَلَمٌ للدخول في ملة إبراهيم، قال تعالى:

﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۗ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة: ١٣٨]، قد فُسِّرت بالختان.

السابعة: ﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾ أي أدَّاهن على أحسن وجه، فلا إفراط ولا تفريط، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ ٱلَّذِي وَقَى النجم: ٣٧].

٢-الكلماتُ الكونية القدرية؛ قال تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتُ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ
 بَنِيَ إِسْرَءِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

♦ فالكلمة هنا؛ هي: وقوع النصر عينًا، الذي وعدَهم الله به على عدوهم، ووقوع التمكين لهم في الأرض؛ لذلك قال تعالىٰ: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُولَا الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

المثال الثالث: الإرادة:

١ - الإرادة الدينية الشرعية:

قال تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾

[البقرة: ١٨٥]

فالإرادة المثبتة والمنفية، هي الإرادة الدينية الشرعية، فإن الله على يحبُّ اليسر، ولا يحبُّ العسر (١).

٢ - الإرادة الكونية القدرية؛ قال تعالى: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾

[هود: ٣٤]

وقد جمعها الله تعالىٰ في قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِللَّهِ سَلَمَ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لَفِي لِللَّهِ سَلَم عَلَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَدُ فِي اللَّهِ سَلَم آءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

المثال الرابع: الإذن:

١ - الإذن الديني الشرعي؛ قال تعالى:

﴿إِنَّا أَرْسَلْنَكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿ وَوَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِ ﴾ [الأحزاب: ٤٦،٤٥]

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولِ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذِّنِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٦٤].

﴿ أُمْ لَهُمْ شُرَكَ تَوا أَشَرَعُوا لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ ٱللَّهُ ﴾

[الشورئ: ٢١]

⁽١) قال ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقَّهُ فِي اللِّينِ»، «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ».

﴿ مَا قَطَعْتُم مِّن لِينَةٍ أَوْ تَرَكَّتُمُوهَا قَآبِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر: ٥ (١)]

٢- الإذن الكوني القدري؛ قال تعالىٰ: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ
 ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٠].

أي بمشيئته وقدرته، وإلا فالسحر لم يبحه الله كالله.

المثال الخامس: الحُكم:

١- الحكمُ الديني الشرعي؛ قال تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا أُوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ ۚ أُلَّ اللهُ عَلَيْكُمْ غَيْرَ عُجِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ ۗ أُحِلَّتُ لَحُرُمُ عَلَيْكُمْ غَيْرَ عُجِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ ۗ أُحِلَّةً لَا يَكُمْ عَلَيْكُمْ غَيْرَ عُجِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ ۗ أُولِا مَا يُرِيدُ ﴾ [المائدة: ١].

٢- الحكم الكوني القدري؛ قال تعالى:

﴿ أُوْسَىٰكُمُ ٱللَّهُ لِي وَهُو خَيْرُ ٱلْخَاكِمِينَ ﴾ [يوسف: ٨٠].

﴿قَالَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ [الأنبياء: ١١٢].

أي افعل ما تنصر به عبادك، وتخذل به أعداءك.

⁽٢) في حصار يهود بني النضير اختلف الصحابة في قطع الأشجار والنخيل، فقطع قومٌ وترك آخرون، فأنزل الله أنه بإذنه، فدلً على إباحته، وهذا من باب التزاحم، إما قطع الأشجار، وإما قتل النفوس.

♦ ويجب التنبيه والتنبه للآتي:

أن لفظ الحكم قد يأتي ويتضمن الحكمين: الديني الشرعي، والكوني القدري، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكّمِهِ ۚ أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٢٦].

المثال السادس: القضاء:

١- القضاء الديني الشرعي؛ قال تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوۤا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾
 [الإسراء: ٢٣]

- ♦ ﴿ وَقَضَىٰ ﴾؛ أي: أمر وشرع، ومعلومٌ أن الأمر قد يُقْبَلُ من العبد، وقد يرده،
 قال تعالىٰ: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾
 [يونس: ١٨].
- ♦ وبعض الناس فسر ﴿وَقَضَىٰ﴾ بحكم وقدر، ولو حكم ما عُبد غيرُه، فالذي فسر القضاء بـ (حَكَمَ) جعله الكوني القدري، وهذا باطل.
 - ٢- القضاء الكوني القدري؛ قال تعالى:

﴿فَقَضَلْهُنَّ سَبِّعَ سَمَّوَاتٍ فِي يَوْمَيِّنِ ﴾ [فصلت: ١٢].

﴿ فَلَمَّا قَضَيُّنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ ﴾ [سبأ: ١٤].

﴿ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [الزمر: ٦٩].

[المائدة: ٤٨]

﴿ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ ركن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧].

المثال السابع: التحريم:

١ - التحريم الديني الشرعي؛ قال تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣].

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَا تُكُمُّ ﴿ [النساء: ٢٣].

٢- التحريم الكوني القدري؛ قال تعالىٰ: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةً عَلَيْهِم ۚ أَرْبَعِينَ
 سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦].

المثال الثامن: الجَعْلُ:

١ - الجَعْلُ الديني الشرعي؛ قال تعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جًا ﴾

٢- الجَعْلُ الكوني القدري؛ قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣].

- فإن تم ما سبق، وعلمت ما فيه، فاعلم أمرين:

الأمر الأول:

من فهم هذا الأصل عَلِمَ يقينًا أنَّ القدر ينصرُ الشرع، وأن الشرع يصدِّقُ القدر، وكلُّ منهما يحقق الآخر.

الأمر الثاني:

سبق بيان لفظ «الحكم» بقسمية الديني الشرعي، والكوني القدري، ولكن هناك قسم ثالث لم يُذْكر، وهو الحكم القدري الكوني.

نعم يحتاج إلى تفصيل، ولكن أذكر الفرق بينهما فقط.

الحكم الكوني القدري:

فيه كسب واختيار وإرادة، فهذا ينازع ويدفع فيه القدر بالقدر؛ كالمرض كوني قدري، فيدفع بالتداوي، فقد دفعت القدر بالقدر.

وقصة عمر نَطُكُ مشهورة، لما قيل له:

أَتفُرُّ من قدر الله؟

قال: نفر من قدر الله إلى قدره.

والحكم القدري الكوني:

ليس فيه كسب ولا اختيار، ولا إرادة، فهذا لا ينازع، وكيف ينازغ والقدرةُ معدومةٌ؟

فالواجب الاستسلام والمسالمة، وخير مثالٍ على ذلك حديث الرجل الذي فقد راحلته بأرض فلاه، وعليها طعامه وشرابه.

وخذ مثالًا جامعًا بين النوعين:

وهو رجلٌ في مركب وقد انكسر.

فإن كان قادرًا على الأخذ بأسباب النجاة فهو الكوني القدري.

وإن كان غير قادرٍ على الأخذ بأسباب النجاة فهو القدري الكوني.



الأصلُ السابع والثمانون:

[المسائل العملية والمسائل العلمية]

- المسائل العملية؛ هي مسائلُ الحلال والحرام، والتي تسمى بالفقه.
 - المسائل العلمية؛ هي مسائلُ العقيدة، والتي تسمى بالخبريات.
 - وتسمى المسائل العلمية عند أهل البدع بالأصوليات.
 - وتسمى المسائل العملية عند أهل البدع بالفروع.
- ♦ وفي الحقيقة ليس أهلُ السنة ضد التقسيم، ما قام عليه النص دليلًا، ولكن:
- ♦ هم ضد التقسيم متى كان لغرضٍ غير نبيل، وأهل البدع قسموه تضليلًا
 وتعطيلًا وتلبيسًا، وسيأتي-إن شاء الله-في أصل مستقل.
- ♦ وأما أهل السنة إذا استخدموه، كان لغرضِ التدوين، والتهذيب، والتبويب،
 والتسهيل، والتعليم.
- والعلاقةُ بينهما التلازم؛ بمعنىٰ: لا يوجد قط حكمٌ عمليٌ فقهىٰ إلا ومعه حكمٌ علمي، ولا يوجد قط حكمٌ علمي إلا ومعه حكمٌ عملي.
 - ♦ فالأحكام العملية تحتاج إلىٰ خبر ليعمل به.

وعليه:

- فالأحكام العملية علمية في نفس الوقت، فإن القائم بالعمل يجب أن يعتقد صحة الخبر الذي بني عليه العمل، وهذا الخبر يجب اعتقاد أن الذي شرعه هو الله، وأن الله رضيه دينًا، وشرع الله ودينه راجع إلىٰ أسمائه وصفاته.
- والأحكام العلمية عملية في نفس الوقت، فإنها أصالةً تضمنت عملَ القلبِ وهو حبُّ القلب، وبغضه، وحبُّه للحق الذي دلت عليه، بل لازمها عمل الجوارح، فالخبر عن الجنة ونعيمها، وعن النار وسعيرها، ألا يلزم من ذلك عملُ الجوارح التي تبلغك الجنان؛ وتبعدك عن النيران.

والعمل المشار إليه ليس هو فعل المأمور فحسب، بل معه ترك المحظور؛ لأن الترك المشار إليه هو الوجودي لا العدمي.

- ولو أمعنت النظر في هذا التقسيم وجدته لبنة الإرجاء، ولها رقعة أخرى.
- ولو أمعنت النظر في هذا التقسيم لوجدته قد اخترق كلَّ مسألةٍ بل وكلَّ علمٍ شرعى.

انظر:

كيف اخترق الصنعة الحديثية في بعضِ تعريفاتها، وفي بعض مسائلها؛ كقولهم: يُروئ الحديث الضعيف إذا توفر فيه شرطان:

الأول: أن لا يتعلق بالعقائد.

الثاني: أن لا يتعلق بالحلال والحرام.

فهل يوجد وعظ أو ترغيب أو ترهيب أو قصص لا يتعلق بالأحكام العملية أو العلمية؟ فما خرج عنهما فليس من الدين قولًا واحدًا.

أو كقولهم: يعمل بالحديث الضعيف بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون يسير الضعف؛ يعني: انقطاع أو جهالة أو سوء حفظ.

الثاني: أن يندرج الحديثُ تحت أصلِ معمولٍ به.

الثالث: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

الخلاصة:

١- التفريق بين المسائل العلمية وبين المسائل العملية إرجاءٌ صريح، فإن ثبوت العلم دون العمل إرجاء، وثبوت العمل بلا علم نفاق، فالمسائل العلمية عملية، والعملية علمية.

٢- أنَّ العلاقةَ بينهما التلازمُ التام؛ بمعنى:

بقدرِ حُسنِ عقيدتِك، بقدر حسن فقهك.

وبقدر الضلال في العقيدة، بقدر الضلال في الفقه.

لـذلك:

من ضلَّ في العقيدة، أراد أن يخرجَ من فضيحةٍ كبيرة في مسائل الحلال والحرام، فنسب نفسه إلى إمامٍ من أئمةِ الهدى في الفقه، فيقولُ مثلًا:

أنا أشعري العقيدة، شافعي المذهب.

أو أنا معتزلي العقيدة، حنفي المذهب.

وهذا والله من كمال ضلالهم وتمامه؛ لأن:

أولًا: رضى من قلده في الفقه، ولم يرضه في العقيدة.

ثانيًا: أنه لو اتبع نفسه في باب الحلال والحرام، كما اتبعها في العقيدة، لأتى بالعجائب، لأسباب كثيرة لها رقعة أخرى، ولكن منها الأكذوبة الكبرى؛ أنَّ خبر الأحاد لا تثبت به عقيدة، وادعاء الإجماع على ذلك، وهذه كذبة أخرى، فلم يثبت ـ قط ـ عن الصحابة ولا التابعين ولا إمام معتبر أنه نطق بهذا، بل هو قولٌ لفّقه المتكلمون.

- وإن سألتَ عن الأدلة التي تِدَلَّ على التلازم بين المسائل العلمية وبين المسائل العملية.

قلتُ:

هي كثيرة جدًّا، بل بالمئات منطوقًا، أذكر منها بعض الأدلة:

الدليلُ الأول:

قال تعالىٰ: ﴿قَنتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلَا يَحْرِّ وَلَا يَحْرِّ مُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ [التوبة: ٢٩].

وجه الاستدلال؛

أنَّ قتال المشركين عُلِّق على مجموع المسائل العلمية والمسائل العملية.

فَإِلْمُسَائِلُ الْعَلَمِيةُ هِي: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾.

والمسائل العملية هي: ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ لَهُ. ﴿.

فدلَّ ذلك على التلازم بينهما، وأنَّ وجودَ أحدِهما لا يمنع القتال.

الدليلُ الثاني:

قال ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَا اللهُ وَأَنَّ مَحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّىٰ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةِ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّى دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلاَمِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَىٰ اللهِ» [متفق عليه عن ابن عمر]. وجه الاستدلال؛

أنَّ عصمة الدمِ والمالِ عُلِّقت على مجموع المسائل العلمية والمسائل العملية.

فالمسائل العلمية في الحديث الشهادتان.

والمسائل العملية في الحديث الصلاةُ والزكاةُ.

فدلّ ذلك على التلازم بينهما، وأن وجودَ أحدِهما لا يمنعُ القتال.

الدليلُ الثالث:

قال ﷺ: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا ضَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا ضَلَحَتْ ضَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا ضَلَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» [متفق عليه عن النعمان بن بشير ﷺ]. وجه الاستدلال؛

الحديث يثبتُ التلازمَ بين القلب والبدن، بمعنى صلاحُ البدن متوقفٌ على صلاح القلب، وفسادُ البدن متوقفٌ على فساد القلب.

ومعلومٌ: أن الأحكامَ العلميةَ محلُّها القلب، وأن الأحكامَ العملية محلُّها البدن.

إذًا: التلازم ثابتُ بين الأحكامِ العلمية، وبين الأحكام العملية.

الدليلُ الرابع:

قال ﷺ: «وَاللهِ لَتُقِيمُنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ»

[رواه أحمد (٤/ ٢٧٦)، وغيره عن النعمان بن بشير را

وجه الاستدلال؛

فتبين أن التلازم لا ينفك بحال بين ما في القلب، وبين ما على الجوارح. فإن تخلف ما في القلب كان نفاقًا ما ظهر من الأعمال.

وإن تخلف ما على الجوارح تخلف عمل القلب ولا بُدّ.

تنبيــه:

١- إقامة الصفوفِ في الصلاة من أوجب الواجبات.

٢- وهي وظيفةُ الإمام الأولى، وله أن يُنيبَ في كلِّ صفٍ من يُعدِّله.

الاستواء في الصف ليست مسألةً.أحادية، وإنما هي مسألة عامة، فليس للمأموم الامتناع عن الاستواء، لأنه ضررٌ متعدِّ.

الدليلُ الخامس:

- ألا ترى أنَّ الخوفَ محلُّه القلب وإن حَصُلَ الخوف:
 - ١- يصفر الوجه وهو من الجوارح.
 - ٢- يرتعدُ البدن، وتموجُ الركب.

- ألا ترى أن الحياء ـ محلُّه القلب ـ فإن حَصُلَ الحياءُ
 - يحمرُّ الوجه وهو من الجوارح.

الدليلُ السادس:

- هل سمعتَ بفعلٍ دونَ ردِّ فعلٍ؟

فوالله ـ لولا ردُّ الفعل ما استقرت دابةٌ على الأرض، ولا سفينةٌ على الماء، ولا طائرٌ على الهواء.

تنبيه:

- ١- من العجائب أنَّ كلَّ مسألةٍ علميةٍ لها أثرٌ على مسألة عملية معينة.
- ٢- وبهذا بطل القول بأن الكفَّارَ مخاطبون بأصول الدين، دون فروعه.
 - ٣- كما ترئ؛ انظر كيف اقتحم الإرجاء الأصول، ولكن:
- ◆ المرجئة القدماء كانوا أذكياء، قالوا بالإرجاء، وبأن الكفار مخاطبون
 بأصول الدين دون فروعه.
- ♦ أما مرجئة العصر، جمعوا بين الممتنعات، فقالوا بالإرجاء، وأن الكفار مخاطبون بأصول الدين وبفروعه.



الأصلُ الثامن والثمانون:

التلازمُ بين الباطن وبين الظاهر

- المرادُ بحسب ما في القلب من إيمانٍ، بحسب ما على الجوارح من الأعمال.
- والمرادُ بحسب ما في القلب من كفران، بحسب ما على الجوارح من كفران.
 - والأدلة من الكتاب والسنة وصريح المعقول غير محصورة ومنها:

الدليلُ الأول: إ

قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْاَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨].

انظر:

إما يخبرون عن أحوال قلوبهم وإما ينشئون إيمانًا وعلى التقديرين نفى الله عنهم هذه الدعوى، بقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ لِمَ؟

فقال تعالىٰ: ﴿ يُحَنِّدِ عُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقرة: ٩].

فالمخادعةُ: هي الاحتيال، والمراوغةُ بإظهار الخيرِ مع إبطان الشر.

انظر:

عَلِمَ المنافقون أن دعوى الإيمانِ، لا تثبت إلا إذا أظهروا الخير، فدلً على أن المنافقين يؤمنون بالتلازم بين الباطن وبين الظاهر، فمالِ هؤلاءِ لا يفقهون حديثًا؟

ومن العجائب اللغوية في هذه الآية:

أنَّ تكرار الباء ﴿ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْاَ خِرِ ﴾ ، إدعاءٌ بأنهم ءامنوا بكلُّ واحدٍ علىٰ الأصالةِ والاستحكام.

فردَّ الله ﷺ عليهم على الأصالة والاستحكام قائلًا:

﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فنفي ما ادَّعوه على سبيل البت والقطع، بل هذا أبلغ لأنها جملة اسمية.

الدليلُ الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿ قُلِ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ لَلَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ لَلَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ لَلَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ اللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١].

وجه الاستدلال؛

المحبةُ محلُّها القلب، وقد ادَّعاها أقوامٌ، فقال تعالى ﴿ فَٱلتَّبِعُونِي ﴾ أي اتبعوا النبيَّ ﷺ فافعلوا ما أمركم به، ولا تقربوا ما نهاكم عنه.

هـــذا محــالٌ في القيــاس بــديعُ إن المحــبَّ لمــن يحــبُّ مطيــع تعصى الإله وأنت تنزعمُ حبَّه لو كان حبك صادقًا لأطعته

انظر إلى هذا التلازم:

فمن ادعىٰ أنه محبُّ لله، قل له: أين عملُك؟

أين فعلُ المأمور؟ أين تركُ المحظور؟

ومن العجائب:

- ١- قومٌ يرقصون، وعلى أصواتِ المزامير يغنون، ويزعمون أنهم للرحمن
 محبون، فمن أضلُّ سبيلًا ممن يدعى المحبة والشيطانُ سلطانهُ.
- ٢- أنَّ الشارع جَعَلَ الاتباع «بفعل المأمور، وترك المحظور» علامةً على محبة الله ـ والله حسيبه.
 - ♦ إذًا: تركُ الاتباع علامةٌ على بغضه شه.
- ♦ ولم يجعل الشارع ـ قط ـ «ترك المأمور وفعل المحظور» علامةٌ علىٰ
 التكذيب أو الجحود، بل جعلها علامةً علىٰ عدم الحبِّ، فتأمل.

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَرَىٰ أُولِيَآءَ بَعْضُهُمْ أُولِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَهَّمُ مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [المائدة: ٥١].

وجه الاستدلال؛

أن مناسبة هذه الآية لما قبلها، أنَّ الله حكم على اليهود والنصارى بأنهم كافرون، ظالمون، فاسقون، لأنهم تركوا العمل بالتوراة والإنجيل.

فكيف تصحُّ ولايتهُم ـ وذلك بنصرهم أو باستنصارهم ـ فإن هذا ظلمٌ لأنه وضعٌ للولاية في غير موضعها. وهذا قطعًا «من الظاهر» ؟

فإن كان ظاهرهم كذلك، فإن الله لا يوفقهم ولا يوليهم الهداية، وهذا قطعًا «الباطن».

فتبيَّن:

أنَّ علةَ تخلف الباطن ـ وهي الهداية ـ هي وضع الولايةِ في غيرِ موضعِها ـ وهي الظاهر.

وعليه:

فالتلازمُ بين الباطنِ وبين الظاهرِ لا ينفكُ بحال.

الدليلُ الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اللَّهِ وَالنَّبِي وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا النَّهُمْ أَنْسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٨١].

وجه الاستدلال؛

أولاً: بعضُ المعلومات المهمة.

الأولى: «الواو» المتصل بالفعل «كانوا» عائدةٌ على أهلِ الكتاب، وقيل على المنافقين.

فإن كان المرادُ أهلَ الكتاب ـ وهو الظاهر من السياق، إذًا المعنى: «ولو كان أهلُ الكتاب يؤمنون بالله والنبيّ ـ أي موسى ـ وما أنزلَ إليه ـ من التوراة ـ ما اتخذوهم ـ أي المشركين عُبَّادَ الأوثان ـ أولياء».

الثانية: وإن كان المرادُ المنافقين، إذًا المعنى: «ولو كان المنافقون يؤمنون بالله والنبيِّ - أي محمدٍ - وما أنزل إليه - من القرآن - ما اتخذ المنافقون المشركين وأهلَ الكتاب أولياء».

ثانيًا: وعلىٰ أي تقديرٍ فوجه الاستدلال لم يتغير؛ بمعنىٰ: الإيمان بالله والنبي في القلب، واتخاذُهم أولياء على الجوارح فلو تحقق الإيمان في القلب امتنعت الموالاة في الظاهر.

ولو انتقى الإيمانُ في القلب حصلت الموالاةُ في الظاهر. وبهذا ثبت التلازمُ بين الظاهر وبين الباطن.

الدليلُ الخامس:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّيْسَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَتَبِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَنِ تَالَّذِينَ ٱلشَّيْطَنِ اللَّهِ مَنْ اللَّيْقِ اللَّيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿ تَذَكُرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿ وَإِنْهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغِي ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ تذكرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿ وَإِنْهُمْ يَمُدُّونَهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغِي ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ تذكرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿ وَإِنْهُمْ يَمُدُّونَهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغِي ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾ تذكرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿ وَإِنْهُمْ يَمُدُّونَهُمْ يَمُدُّونَهُمْ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَيْكُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ الْعَلَوْلَ عَلَىٰ اللّهُ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ الللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّ

وجه الاستدلال؛

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ٥٤٥):

"والتذكر: تفعُّل من الذكر، وهو حصولُ صورةٍ من المذكور في القلب، فإذا استحضره القلبُ وشاهدَه على وجهه، أوجب له البصيرة، فأبصر ما جعل دليلا عليه، فكان في حقه تبصرةً وذكرى، والهدى مداره على هذين الأصلين: التذكر والتبصر».

انظر:

كيف ارتبط الظاهرُ بالباطن، فمن تذكر تبصّر.

قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ عَلَى وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّءَا بُرْهَانَ رَبِّهِ عَلَى لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾ عَنْهُ ٱلسُّوءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾ عَنْهُ ٱلسُّوءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابَ ﴾

﴿ لَوْلا أَن رَّءَا بُرْهَن رَبِّمِ ﴾ هذه هي التذكرة.

﴿ وَٱسْتَبَقَا ٱلْبَابِ ﴾ هذه هي التبصرة.

عودًا: إلىٰ آية الأعراف، تعيشوا معها لحظاتٍ، فإن ما فيها يحتاج إلىٰ جولاتٍ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْأَ﴾: الحديث عن الموصوفين بوقاية أنفسهم عما يضرها، وقِد تمت الوقايةُ بفعل المأمورِ وبترك المحظور.

﴿إِذَا مَسَّهُمْ ﴾ المسُّ مغروف، وفيه لطفٌ ولين ورقةٌ.

﴿طَنَيِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَينِ أَي شيء قليل من وسوسة الشيطان.

انظر إلى التناغم بين (مسَّ) و (طائف).

فإن تم البيان، علمتَ أن تفسير «مسَّ» بمعنىٰ أصابَ فيه زيادة علىٰ معنىٰ «مسَّ».

﴿تَذَكُّرُواْ﴾ ما أمرهم الله به، من فعل المأمور، وتركِ المحظور، أليس هذا هو الباطن؟

﴿ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ منتبهون لها، فينتهون عن المعصية.

الدليلُ السادس:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ عَلَىٰ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

وجه الاستدلال؛

- الكبر كما تعلمون هو بطر الحقّ أي «ردّه»، وغمطُ الناسِ أي احتقارهم.
- وحيث إنَّ الكلامَ على الملائكةِ، تعين أن الاستكبار المنفي هو عدمُ ردِّ
 الحق.
 - ♦ ولازمُ ذلك أنهم يقبلونه؛ ومعلومٌ أنَّ قبولَ الحقِّ من عمل القلب.
 وهذا هو الباطن.
 - ♦ فلما وُجد عملُ القلب، عبدوا الله ﷺ وهذا عمل الجوارح.
 فثبت التلازمُ بين الظاهر، وبين الباطن.

- فإن سألت:

لِمَ أفرد الله على التسبيح والسجود، مع أنهما من جملة العبادة؟

قلتُ:

♦ هذا وجه استدلال جديد.

♦ لأن التسبيح من عمل اللسان، وهو تنزيه المولى سبحانه عن كل النقائص والمعائب، وهذا المنطوق لا بُدَّ وأن يواطئ ما في القلب، وهو عمل القلب الذي ينزه الله عن كلِّ سوء.

فلفظ التسبيح يثبت التلازم بين الباطن وبين الظاهر، وإلَّا كان نفاقًا عيادًا بالله. وأما السجود من عمل الجوارُّح، ولا يكونُ معتبرًا إلَّا مع خضوع القلب. فدلَّ علىٰ التلازم بين الباطن وبين الظاهر، وإلَّا عُدَّ نفاقًا.

- فإن سألت:

هل إفرادهما من باب عطف الخاص على العام؟

قلىت:

أولًا: نِعْمَ السؤال سؤالُك.

ثانيًا: العبادة هو اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما يحبه الله ﷺ ويرضاه.

وعليه:

- ١- فقد جمعت بين الباطن وهو «قول القلب، وعمل القلب»، وبين الظاهر
 وهو «قول اللسان، وعمل الجوارح».
 - ٢- حيث إن التسبيح من قول اللسان، والسجود من عمل الجوارح.

إذًا:

الظاهر ذُكِرَ مرتين: مرةً ضمن اللفظ العام، ومرةً منطوقًا.

فدل ذلك على:

- ♦ أنَّ الظاهر جزءٌ من العبادة.
- ♦ وأنَّ الباطن لا ينفردُ بوجودٍ دون الظاهر.
- ♦ وأنَّ إظهارَهما منطوقًا، بيانٌ لعلو منزلة العمل الظاهر.
- ♦ فالتسبيح له المنزلة العليا من قول اللسان، والسجود له المنزلة العليا من عمل الجوارح.

فإن سألت:

هل ذكرُ التسبيح والسجود معطوفًا على العبادة، يجعلُ العبادة من باب الاقتران؟

قلتُ:

- ♦ من اعتبر هذا التركيب من باب الاقتران، فالعبادة هنا هي الباطن،
 والمعطوف ـ التسبيح والسجود ـ هو الظاهر.
 - ♦ فدلً أيضًا على تلازم الباطن والظاهر.
- ♦ فالحمد شه، علىٰ كلِّ التقادير، فإن الآية عنوانٌ كبير علىٰ تلازمِ الباطن مع الظاهر.

الدليلُ السابع:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُو مُهُمْ وَإِذَا تُلْيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَ زَادَهُمْ إِيمَننَا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [الأنفال: ٢].

وجه الاستدلال؛

- الوجل: هو الخوف، وهذا الخُوف هو خوف العقاب.
- انظر إلى التلازم بين الظاهر هو ذكر الله، سواءٌ هو الذكر أو السماعُ لغيره وبين الباطن وهو ﴿وَجِلَتِ ﴾ أي خافت القلوب.

فإن قيل لك:

نذكرُ الله، ولم ترق قلوبُنا ولم تَخَف.

قُل:

القلب مرآة، إذا كان عليها بخار، فهل ترى شيئًا؟ الجوابُ: لا.

وعليه:

قل له: لا بُدَّ من إزالةِ الغشاوةِ من على القلب ولا مخلص إلا بالاستغفار.

- وأيضًا في الآية دليلٌ آخر.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتُ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾. وجه الاستدلال؛

متوقفٌ علىٰ معرفةِ إعراب جملة ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

- ♦ ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ ﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿يَتَوَكَّلُونَ ﴾، والضمير «هم» في محل جر مضاف إليه.
- ♦ ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾ فعل من الأمثلةِ الخمسة، مرفوعٌ بثبوت النون، والواو مبنيةٌ على السكون في محل رفع فاعل.
- ♦ وجملة ﴿عَلَىٰ رَبِّهِم يَتَوَكَّلُونَ﴾ في محل نصب حال من المفعول به وهو
 الضمير في ﴿زَادَتْهُمْ ﴾.
 - ♦ فتعين أن «الواو» في ﴿وَعَلَىٰ ﴾ هي الواو الحالية.

وعليه فالمعنى:

«وإذا تُليت على المؤمنين آياتُ الله زادت المؤمنين حال كونهم متوكلين على الله إيمانًا».

إذًا:

♦ الزيادة الإيمانية حصلت حالَ التوكل.

- ♦ والتوكل هو مجموع الأخذ بالأسباب، دون الركون عليها، والاعتماد علىٰ
 الله بالقلب.
 - ♦ والأخذ بالأسباب هو عمل الجوارح، هو الظاهر.
 - ♦ وزيادة الإيمان هو عمل القلب، هو الباطن.

فدلَّ ذلك على:

التلازم بين الظاهر، وبين الباطن.

فإن قيل لك:

هل (الواو) في قوله تعالى ﴿ وَعَلَىٰ ﴾ تصحُّ عاطفةً؟

الجوابُ: نعم؛ ولكن على جملة ﴿إِذَا ذُكِرَ ﴾ وهي صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وعليه فالمعنى:

«إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وَجِلَتْ قلوبهم وعلى ربهم يتوكلون».

وعليه؛ فتوجيه الآية:

♦ أنَّ ذكر الله سبب لِرِقَّةِ القلوبِ وخوفها، وسبب إلى الأخذ بالأسباب.
 فتعين التلازمُ بين السببِ وبين المسبّب.

♦ وأن تلاوة الآياتِ سببٌ لزيادةِ الإيمان.

فتعين التلازم بين السبب وبين المسبّب، وتعين التلازم فيهما بين الباطن والظاهر.

الدليلُ الثامن:

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لِأَعَدُّواْ لَهُ، عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ ٱللَّهُ اللَّهُ عَانَهُم فَتَبَّطَهُمْ وَقِيلَ ٱقَعُدُواْ مَعَ ٱلْقَعِدِينَ ﴾ [التوبة: ٤٦].

وجه الاستدلال؛

الآية التي قبل هذه الآية هي:

﴿إِنَّمَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [التوبة: ٤٥].

♦ إذًا:

الحديث عن قوم ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾. فهذا هو الباطن، فأين الظاهرُ الملازمُ لهذا الباطن؟ ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُ مُدَّةً ... ﴾

وعليه:

لو كانوا مؤمنين، لنفروا، ولكن كانوا كافرين فقعدوا.

وبالجملة:

لما كان هذا شأنهم كره الله سبحانه خروجهم، وحتى لا يقعُ ما يكره الله سبحانه، ثبطهم؛ قائلًا لهم: ﴿ اَقَعُدُواْ مَعَ ٱلْقَنعِدِينَ ﴾.

فهذا أمرٌ كونيٌ قدريٌ، فلا يكونُ في كونه إلَّا ما يريده كونًا وقدرًا، وقد يكونُ طاعةً، وقد يكونُ معصية (١)؛

الدليلُ التاسع:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِرُكَ فِي ٱلصَّدَقَتِ فَإِنْ أَعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ [التوبة: ٥٨].

وجه الاستدلال؛

- ﴿ وَمِنْهُم ﴾؛ أي: ومن المنافقين.
- ﴿ يَلْمِزُكَ ﴾؛ أي: يعيبُك سرًّا، ويطعن عليك.
- ﴿ فِي ٱلصَّدَقَتِ ﴾؛ أي: في قسمةِ الزكوات بين الناس.
- ﴿ فَإِنَّ أُعْطُوا ﴾؛ أي: أخذوا من الصدقاتِ قدر ما يريدون.

⁽١) وجه استدلال آخر: الإرادة محلها القلب، وإعداد العدةُ محلها الجوارح، فثبت التلازم بينهما.

- ♦ فهذا هو الظاهر، فأين الباطن الملازم له.
- قال تعالىٰ: ﴿رَضُوا۫﴾ والرضىٰ محلُّه القلب.
 - وجه آخر يظهرُ التلازمَ.
- ﴿ وَإِن لَّمْ يُعْطَوّ أُ مِنْهَا ﴾ فهذا ظاهر، لأنه حبس اليد عن العطاء.
- ♦ ﴿إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ وهذا هو الباطن، لأن محلَّ السُّخطِ القلب.

الدليلُ العاشر:

قال تعالىٰ: ﴿ يَحُذَرُ ٱلْمُنَافِقُونَ أَن تُنَرَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قَلُوبِهِمْ قُلُ اللهِ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلُ السَّهَ إِنُ وَا إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَخْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ٦٤].

وجه الاستدلال؛

- ﴿ يَحُذَّرُ ﴾؛ أي: يخافُ المنافقون، ويحذرُ خبرٌ لفظًا ومعنيَّ خلافًا للزجاج.
- ♦ فلو كانت خبرية اللفظ إنشائية المعنى «ليحذر»، لكان الفعل «تنبئ»
 مجزومًا وليس مرفوعًا.
 - يخافُ المنافقون سورةً تُنزَّلُ تبين أنَّ ظاهرهم يخالفُ باطنهم.
 - ♦ فدلَّ ذلك أن ما على الظاهر، ما هو إلا مداراة ومصانعة.
 - ♦ وحقيقة الأمر؛ أن الباطن والظاهر متلازمان.

تنبيله

- ♦ * أمر الله عَلَى رسوله عَلِيدٍ أن يجيبَ المنافقين، قائلًا: ﴿ قُل ﴾.
- ♦ ﴿ أَسْتَهُ زِءُوٓ أَ﴾ فهذا أمر، ولكن للتهديد، خرج على حدِّ (اعملوا ما شئتم).
 الدليلُ الحادي عشر:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنْهُم مَّنَ عَنهَدَ ٱللَّهَ لَإِنَ ءَاتَننَا مِن فَضْاهِ لَنصَّدَّقَنَّ وَلَنكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ فَلَمَّا ﴿ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ مِن فَضَاهِ عَخِلُواْ بِهِ وَتَوَلُّواْ وَهُم وَلَنكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّالِحِينَ فَلَمَّا ﴿ وَاللَّهُ مَا مُعْرِضُونَ فَأَعْقَبُهُمْ ﴿ فَاقَا فِي قُلُونِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ، بِمَا أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ [التوبة: ٢٥ - ٢٧].

وجه الاستدلال؛

- أنَّ هذه الصيغة ﴿عَنهَدَ ٱللَّهَ ﴾ صورةُ نذرٍ ، بل مؤكد بيمين.
- ♦ بدليل «اللام» في قوله ﴿لَنَصَّدَّقَنَ ﴾ فإنها واقعة في جواب القسم، فدلَّ علىٰ
 أن «اللام» في قوله ﴿لَإِنْ ﴾ أيضًا لام القسم.

لم يوفوا بالنذر، وتولوا عن الطاعةِ وإخراج الصدقات، وهذا هو الظاهر.

﴿ فَأَعْقَبُهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ فهذا هو الباطن.

فدلُّ ذلك: على التلازم بين الظاهر وبين الباطن.

الدليلُ الثاني عشر:

قال تعالىٰ: ﴿فَأُوْحَى إِلَيْهِمْ رَهُمْ لَنَهْلِكُنَّ ٱلظَّلِمِينَ وَلَنْسُكِنَّنَكُمُ ﴾ آلأرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَالِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ﴾

[إبراهيم: ١٣، ١٤]

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلِمُّنَّ خَافَ مَقَّامَ رَبِّهِ عَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٤٦].

وجه الاستدلال؛

- أنَّ الخوف «والذي محلَّه القلب» يستلزمُ فعل الواجبات، وترك المحرمات «والتي محلُّها الجوارح».
 - ♦ انظر إلى التلازم؛ يقال للفاجر: لا يخافُ الله.

نعم؛ لو خاف الله على ما فجر بترك المأمورات، وبفعل المحظورات.

وعليه:

- ♦ فمن تم خوفه وعل المأمور وترك المحظور، ومن كان كذلك فهو العالم المطيع.
- ♦ فإن قلَّ الخوفُ؛ ترك بعض المأمور، وفعل بعض المحظور، ومن كان
 كذلك فهو الجاهلُ العاصى.

فإن تبين لك ما سبق؛ فاعلم:

أنَّ الخوفَ علاقتهُ بالجوارح علاقةٌ طردية، بمعنى:

- ♦ كلما زاد الخوف؛ زاد فعل المأمور، وقلَّ فعل المحظور.
- ♦ وكلما قل الخوف؛ قل فعل المأمور، وزاد فعل المحظور.

الدليلُ الثالث عشر:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوۤاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُرُ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [النور: ٥١].

﴿ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ خبر كان، وإسمها (أن) وما في خيرها، بمعنى المصدر من ﴿ أَن يَقُولُواْ ﴾؛ أي: قول سمعنا وأطعنا.

وعليه فالمعنى:

«إنما كان قولُ ـ سمعنا وأطعنا ـ قول المؤمنين».

وجه الاستدلال؛

- قوله تعالى ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾.
- ♦ افسمعنا تتضمن إدراك الخبر، وفهمه وقبوله.

والفهم والقبول من أعمالِ القلوب.

♦ «وأطعنا» فعل المأمور طوعًا، وترك المحظور طوعًا.

وهذا من عمل الجوارح.

فدلَّ القولُ على التلازم بين الباطن وبين الظاهر عند المؤمنين.

وقفـهُ:

- ♦ لو تخلف القبول من السمع بالمعنى السابق، كان فعلهُم للمأمورِ، وتركهم للمحظور نفاقًا.
- ♦ لو تخلفت الطاعة بالمعنى السابق، وثبت السمع بالمعنى السابق كان إرجاء، وهؤلاء الذين قالوا: ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾.

وبهذا يثبت كذب الجهمية على أنَّ العصيانَ دليلُ التكذيب والجحود.

ومعلومٌ، أن العصيان يكونُ بفعل الصغائر، وبفعل الكبائر وبفعل الكفر.

وعليه:

فالجهمية ومن تبعها من المرجئة في باب المعاصي يثبتون التكذيب المناسبَ لكلِّ نوع من المعصية.

فتبيَّن:

أن قولهم أشرُّ من قولِ عامةِ الخوارج؛ لأن لازم ذلك التكفيرُ بفعل الصغائر، وقد قال به شراذمة قليلون من الخوارج.

الدليلُ الرابع عشر:

قال تعالىٰ: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَعْبُدُ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمِ كَنْهِ مِن قَوْمِ كَنْهِ النمل: ٤٣].

وجه الاستدلال؛

أنَّ عبادتها للشمس "وهذًا أمرٌ ظاهر»، كانت مانعًا من قبول الإيمان بوحدانية الله تعالى، "وهذا أمرٌ باطن» فدلَّ على التلازم.

الدليلُ الخامس عشر:

وجه الاستدلال؛

- الخشيةُ أبدًا متضمنةً للرجاء، ولو لا ذلك لكان قنوطًا.
 - والرجاء يستلزمُ الخوف، ولولا ذلك لكان أمنًا.
 - ومن خاف الله ﷺ فعل المأمور وترك المحظور.

وعليه:

فالخشية ـ ومحلُّها القلب ـ تستلزمُ فعلَ المأمور وترك المحظور ـ ومحلُّها الجوارح.

نتبيَّن:

أنَّ الخوفَ من الله يستلزمُ العلمَ به، والعلمُ به يستلزمُ خشيته، وخشيته تستلزمُ طاعته.

انظر: قال تعالىٰ:

﴿ وَمَا يَتَذَكُّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ ﴾ [غافر: ١٣].

﴿تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿ [ق: ٨].

﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ۞ سَيَذَّكُّرُ مَن يَخْشَىٰ ۞ وَيَتَجَنَّهُمَا

ٱلْأَشْقَىٰ ﴿ ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴾ [الأعلىٰ: ٩ - ١٢].

الدليلُ السادس عشر:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِعَايَنتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِهَا خَرُّواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَامِدة: ١٥].

- ﴿إِنَّمَا﴾ كما سبق مركبةٌ من ﴿إنَّ، و ﴿ما ﴾ الكافة.
 - ♦ بمعنى أنَّ (ما) كفت (إن) عن شيئين:

الأول: الاختصاص:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ ﴾ [الرعد: ٧].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا تَجُزُونَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الطور: ١٦].

الثاني: العمل؛ بمعنى: لو دخلت على الجملة الاسمية لا تؤثر إعرابيًّا فيها.

قال تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٢].

رعليه:

فإنَّ ﴿إِنَّمَا﴾ تفيد الحصر، بمعنىٰ أنَّ الإيمان محصورٌ في الموصوفين بالعمل ﴿خَرُواْ سُجَّدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمِّدٍ رَبِّهِمْ﴾.

وقد قيل: إنَّ (ما) هي النافية، وليس بشيء، ومحلُّها علم النحو.

وجه الاستدلال؛

- ♦ أنَّ الأيمانَ يثبت عند الأعمال وهي الخرور ساجدين خوفًا من عذاب الله.
 - ♦ فثبت التلازمُ بين الباطن وبين الظاهر.
 - ♦ والذي يؤكد هذا التلازم كوكبةٌ من الأحوال.

الأول: قوله: ﴿ سُجَّدًا ﴾ حال من الفاعل وهو الواو في ﴿ خَرُّوا ﴾ وقد سبق أن السجود الصحيح ما كان معه خضوع القلب و إلا عُدَّ نفاقًا.

الثاني: قوله: ﴿ يُحَمَّدُ رَبِّهُم ﴾ فالجار والمجرور حال من الفاعل وهو الواو في سبحوا.

بمعنىٰ سبحوا حالة كونهم متلبسين بحمد رجم.

وقد سبق أن التسبيح الصحيح ما كان معه القلبُ مواطئًا، وإلَّا عُدَّ نفاقًا.

الثالث: قوله: ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكِّبِرُونَ ﴾ حال من الفاعل وهو الواو في خرُّوا.

ومن الممكن أن تكون ﴿ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ معطوفةً على صلة ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ .

الدليلُ السابع عشر:

قال تعالىٰ: ﴿ لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْاَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَادَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُم أُو أَبْنَآءَهُم أُو إِخْوَانَهُمْ أُوْ عَشِيرَ مَهُمْ ﴾ حَآدٌ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُم أُو أَبْنَآءَهُم أُو إِخْوَانَهُمْ أُوْ إِخْوَانَهُمْ أُوْ إِخْوانَهُمْ أُو المحادلة: ٢٢]

وجه الاستدلال؛

- الموادةُ: هي المحابةُ؛ بمعنىٰ: المحبةُ، والمحبة تجمع بين القلب والقالب؛ بمعنىٰ: تكونُ في القلب أولاً، ويظهر آثارها في القالب ثانيًا.
 - فالآية تنفي الإيمان عمن وادّ أعداء الله.
 - فتعين التلازمُ نفيًا وإثباتًا؛ بمعنى:
 - ♦ من آمن بالله واليوم الآخر، اتخذ المؤمنين أولياء، والكافرين أعداء.
 - ♦ ومن لم يؤمن بالله واليوم الآخر، اتخذ الكافرين أولياء، والمؤمنين أعداء.

تنبيهان:

الأول: إعرابُ ﴿يُوَآدُّونَ﴾ فعل وفاعل، والجملة في محل نصب مفعول به ثان، إذا كان الفعل «وجد»؛ بمعنى: «علم».

الشاني: أنَّ هذه الجملة ﴿يُوَآدُّونَ﴾ تعربُ حالًا من ﴿قَوْمًا﴾ إذا كان الفعل (وجد)؛ بمعنى: «صادف».

فإن قيل: كيف تكونُ حالًا من نكرةٍ ﴿قَوْمًا ﴾، والجمل بعد النكرات صفات؟ قلتُ:

أولًا: نِعْمَ السؤالُ سؤالكُ.

ثانيًا: النكرةُ ﴿قَوْمًا﴾ وُصِفت قبل ذلك بجملة ﴿يُؤْمِنُونَ ﴾ فاكتسبت بالصفةِ الأولىٰ تخصيصًا قربَها من المعرفة.

لذلك كانت جملة ﴿ يُوَآدُونَ ﴾ حالًا من النكرة ﴿ قَوْمًا ﴾ المخصصة بالصفة.

الدليلُ الثامن عشر:

تاينان.

- ﴿ فَٱمۡتَحِنُوهُنَّ ﴾؛ أي: فاختبروهن.
- ♦ وذلك بسؤالهن، لِمَ جثتُنَّ مهاجرات؟
- فإن كان الجواب «شة ولرسوله»، فاقبلوهناً.
 - وهذا هو الظاهر كما ترئ.
 - ثم قال تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَنِهِنَّ ﴾:
- ♦ أي أنَّ حقيقة أمرهن لا يعلمُه إلا الله، وهذا هو الباطن.
- فتعين أنَّ الظاهر لا يُعتمد عند الله على إلا إذا واطء ما في القلب.

إذًا:

وجه الاستدلال؛

هو التلازمُ بين الباطن وبين الظاهر.

- ومن اللطائف:
- ♦ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِينَــ﴾.

إذًا: أنت لا تعلمُ ما في الباطن، إنما علمك بالظاهر.

* ثم قال تعالىٰ: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ

إذًا: هذا إثباتُ أنك علمتَ بإيمانهن.

نلتُ:

أولاً: متى وجدت لفظًا واحدًا جاء مثبتًا مرةً، ومنفيًا أخرى في سياق واحدٍ، فاعلم أنَّ جهةَ المثبت غيرُ جهة المنفى.

خذ مشالا تطبيقًا:

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِرَ ۗ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ [الأنفال: ١٧]. معناها: وما أصبت إذ رميتَ ولكن الله أصاب.

فإن تبين ما سبق؛ فاعلم:

ثانيًا: أنَّ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ هو نتيجة الاختبار.

وعليه:

فقد سمَّىٰ الشارعُ الأعمالَ الظاهرةَ إيمانًا.

إذًا: قِوله: ﴿بِإِيمَانِهِنَ ﴾ المراد ما في القلب، وقوله: ﴿مُؤَمِنَاتِ ﴾ ما علىٰ الجوارح، إذًا الجهتان مختلفتان، فيوجه كلُّ لفظِ لجهته.

وهذا يوافقُ مذهبَ أهلِ السنةِ، حيث يعتقدون أنَّ الأعمالَ جزءٌ من الإيمان، لأنه لا يجوز إطلاقُ اسمِ الكلِّ علىٰ شيءٍ، إلَّا إذا كان ركنًا فيه كما سبق.

ثالثًا: هناك جوابٌ أكملُ وأتمُّ من هذا الجواب.

ويتم ذلك بإثبات جهتين مختلفتين.

بمعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ﴾

فالمنفي عنا هنا هو المثبت لله على وهو ما في القلب.

بمعنى:

المثبت لله على: هو حقيقة الأمر.

والمنفى عنا: هو حقيقة الأمر.

وحيث إن:

نفي حقيقة الأمر لا يلزمُ منهُ نفي الظن الراجح.

وعليه:

لفظ «المؤمنات»، تضمن الظاهر، وهو الاختبار، وحسن الظن.

بمعنى:

اختبروهن لتعلموا الظاهرَ، وظُنُّوا أنَّ الباطنَ يوافقُ الظاهر، فإن علمتموهن كذلك فهن المؤمنات.

ومعلومٌ:

أنَّ الظن يصيبُ ويخطئ.

الدليلُ التاسع عشر:

قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١]. وجه الاستدلال؛

نفي الله على مطابقة البلطنِ بالظاهرِ، فتعين أن المعتبرَ هو موافقةُ الباطن للظاهر، وهذا هو التلازم.

- خلاصة ما سسق:
- ١ جميعُ نصوصِ الكتابِ تثبتُ التلازمَ بين الباطنِ والظاهر.
 - ٧- أنَّ العلاقة بين الباطن والظاهر علاقة مقدار.
- ♦ بمعنى بقدر ما في القلب من خير وشر بقدر ما على الجوارح من خير وشر.
 - ٣- إن كان ما في القلب ضعيفًا، لا بُدَّ من لازمة على الجوَّارح.
- ♦ ولكن قد يُلاحَظ، وقد لا يُلاحَظ، وعدمُ الملاحظةِ ليس دليلًا على العدم.

- ٤- الثابتُ في القلب لازمه فعل ما يناسبه من المأمورات، وترك ما يناسبه من المنهيات.
- ♦ ألا ترى الرجل الذي يسمى بعبد الله (١) في قلبه حبٌّ لله ﷺ ورسوله ﷺ فهذا الحبُّ مقداره منعه من ترك الصلاة، ولكن لم يمنعه من شرب الخمر.
- ♦ فتعين أن من ترك شرب الخمر ـ ش ﷺ ـ كان له حب أعلى درجة من شاربها، وأن صلاته أعلى رتبة من صلاة شارب الخمر.

الدليلُ العشرون:

قال ﷺ: «الصَّرَعَةُ كُلُّ الصَّرَعَةِ، الصَّرَعَةُ كُلُّ الصَّرَعَةِ، الرَّجُلُ يَغْضَبُ فَيَصْرَعُ غَضَبَهُ» فَيَصْرَعُ غَضَبَهُ»

[رواه أحمد (٥/ ٣٦٧)، عن رجل من الصحابة]

وجه الاستدلال؛

- الصُّرَعَةُ: أي الرجلُ الذي لا يصرَعُهُ الرجال، وبهذا فسَّرها الصحابةُ، فجعلوا النزال بين الرجل وبين نفسه فقال: (فَيَصْرَعُ غَضَبَهُ».
- الغضب: غليان الدم في القلب، واحمرار الوجه، وانتفاخ الأوداج، واقشعرار الشعر.

⁽١) وكان يلقبُ حمارًا.

إذًا؛ وجه الاستدلال؛

- ♦ غليان الدم في القلب هو «الباطن»، واحمرارُ الوجه، وانتفاخ الأوداج
 واقشعرار الشعر هو «الظاهر».
 - فثبت التلازمُ بين الباطن والظاهر.
- وكذلك يستفادُ من الحديث أنه كلما زاد غليان الدم، زاد أحمرار الوجه، وزاد انتفاخ الأوداج، وزاد اقشعرار الشعر.

إذًا:

♦ المدلول الصحيح للفظ ما جمع بين الباطن والظاهر.

كلفظ؛ الغضب، والتسبيح، والسجود.

الدليلُ الحادي والعشرون:

قال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِىٰ إِلَىٰ الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرِّ يَهْدِىٰ إِلَىٰ الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرِّ يَهْدِىٰ إِلَىٰ الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّىٰ الصِّدْقَ حَتَّىٰ يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ صِدِّيقًا، وَإِنَّا كُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِىٰ إِلَىٰ الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِىٰ إِلَىٰ النَّارِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِىٰ إِلَىٰ النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّىٰ الْكَذِبَ حَتَّىٰ يُكْتَبَ عِنْدَ اللهِ كَذَّابًا».

[رواه مسلم (٢٦٠٧)، عن عبد الله بن مسعود را

وجه الاستدلال؛

- وسبق وأن بينتُ أنَّ «الصدق» لا يسمى صدقًا إلا بعد العمل.

قال تعالى: ﴿ قُلَ هَا تُوْا بُرُهَا نَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة: ١١١]، فهم صادقون بعد الإتيان بالبرهان لا قبله.

♦ ولكن كما ترئ هذا حال الإفراد، والصدق المذكور في الحديث هو
 المقترن بالبر.

فتعيَّـن:

أنَّ الصدق ما كان في القلب «وهو الباطن»، والبرَّ ما كان على الجوارح «وهو الظاهر».

لذلك قال النووي يَعْلَلْلهُ في شرح مسلم:

«قال العلماء: معناهُ أنَّ الصَّيِدق يهدي إلىٰ العمل الصالح الخالص من كلِّ مذموم».

- ♦ فتعين التلازمُ بين الباطل وبين الظاهر.
- وكذلك الكذب، لا يسمى كذبًا إلا بعد القول. قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَكَيْدِبُونَ﴾ [التوبة: ٤٢].

- وذلك بعد قولهم: ﴿ أَتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلُ خَطَيَاكُمْ ﴾ [العنكبوت: ١٦]،
 وكذلك: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١]، بعد قولهم: ﴿ قَالُواْ
 نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١].
- ♦ ولكن كما ترئ هذا حال الإفراد، والكذبُ المذكورُ في الحديث هو المقترن بالفجور.

فتعيَّىن: أن الكذب ما كان في القلب «وهو الباطن»، والفجور ما كان على الجوارح «وهو الظاهر».

♦ نتعين التلازمُ بين الباطن وبين الظاهر.

الدليلُ الثاني والعشرون:

قال ﷺ: ﴿إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطاً خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِى قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءً، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّىٰ تَعْلُو قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِىٰ ذَكَرَ اللهُ: ﴿كَلَّا مُبَلَ مَلَ لَا قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾»

[رواه الترمذي (٣٣٣٤)، عن أبي هريرة ركا الله الترمذي المالية الترمذي المالية الترمذي المالية الترمذي

وجه الاستدلال؛

- قوله «إِذَا أُخْطاً خَطِيئةً»، هذا يكون إمَّا بتركِ مأمورٍ، وإما بفعل محظورٍ، وهذا هو الظاهر؛ لأنه على الجوارح.

- قوله (أُكِتَتُ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةُ سَوْدَاءً)، وهذا هو الباطن؛ لأنه في القلب.
 - فتعين التلازم بين الباطن، وبين الظاهر.
 - وقوله (وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا)؛ أي: في النكتة السوداء.
 - ♦ إذًا: كلما زادت الخطيئة، زادت النكتة.

الدليلُ الثالث والعشرون:

قال ﷺ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَىٰ مِنْ دَرَنِهِ شَیْءٌ. قَالَ: فَلَاكَ مَثَلُ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ يَمْحُو اللهُ بِهِنَّ الْخَطَايَا»

[رواه البخاري (٥٢٨)، ومسلم (٦٦٧)، عن أبي هريرة ١٤١٠]

وجه الاستدلال؛

- الصلواتُ من أعمالِ الجوارح، وإزالة الخطايا من الباطن، فدلَّ على التلازم بين الباطن وبين الظاهر.
- الصلواتُ من المأمورات، وإزالة الخطايا التي هي ناتج فعل المحظورات، فدلَّ على التلازم بين الباطن وبين الظاهر.

الدليلُ الرابع والعشرون:

قال ﷺ: ﴿إِنَّ الْحَلاَلَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ ... أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» إِذَا صَلَحَتْ عَلَيه عن أبي موسىٰ الأشعري عَلَا اللهِ عن أبي موسىٰ الأشعري عَلَا اللهِ عن أبي موسىٰ الأشعري عَلَا اللهِ عن اللهُ عن اللهِ ع

وجه الاستدلال؛

- بحسب صلاح القلب بحسب صلاح البدن.
 - بحسب فساد القلب بحسب فساد البدن.

فدلُّ ذلك على التلازم بين الباطن وبين الظاهر.

الدليلُ الخامس والعشرون:

قال ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرُهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ» [رواه مسلم من حديث أبي بحر ﷺ]. وجه الاستدلال؛

- قوله ﷺ: «مَنْ رَأَىٰ مِنْكُمْ» خطابٌ إلىٰ أصحابه أصالةً، وإلىٰ أمته بعموم اللفظ.

إذًا: الخطابُ إلى المؤمنين في كلِّ زمانٍ، وفي كلِّ مكان.

إذًا المعنى:

امن رأى من المؤمنين منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع المؤمنُ تغييره بيده، فلينكره بقلبه، وذلك بيده، فليغيره بلسانه، فلينكره بقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

- وهنا (إشكالٌ كبير):

قوله ﷺ: «وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»، فاسم الإشارة «ذلك» للبعيد، فتورط البعض قائلًا أن دفع المنكر باليد هو أضعف الإيمان.

- ♦ وهذا كلامٌ باطل، نعم! اسم الإشارة «ذلك» للبعيد وهذا هو الأصل، فإن وجدت قرينة تكون للقريب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿المّر شُ ذَالِكَ وَجدت لا رَيْبَ فيهِ ﴿البقرة: ١، ٢] فالمشار إليه، وهو ﴿ٱلْكِتَبُ بين أيدينا، فذلً بهذه القرينة، أن اسم الإشارة في الآية ﴿ذَالِكَ للقريب.
 - ♦ وكذلك في الحديث وجدت القرينة، التي تدلُّ علىٰ أن ﴿ ذَا لِكَ ﴾ للقريب.
 - ♦ وذلك لما قلتُه آنفا، أن الخطابَ للمؤمنين.

إذًا: مع التغيير باليد القلب، لأن القلب لو تخلف لكان نفاقًا.

بمعنى: أن إنكار القلب وُجِدَ أولًا، فتحركت اليد للتغيير ثانيًا.

- ♦ وكذلك: مع التغيير باللسان القلب، لأن القلب لو تخلف لكان نفاقًا.
 بمعنى: أنَّ إنكار القلب وُجِدَ أولًا، فتحرك اللسانُ للتغيير ثانيًا.
 - فإن عجز اللسان، فما بقي مع المؤمن إلا الإنكار بالقلب.
 - إذًا: القلبُ قدرٌ مشترك بين الجميع، واليد أقوى من اللسان.

فتعين أن المعنى:

من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده وهذا أقوى الإيمان، فإن لم يستطع بيده، فليغيره بلسانه وهذا أوسط الإيمان، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان.

- فَخَلُصنا من الحديث بالآتى:

أولًا: أنَّ اسم الإشارة «ذَلِكَ» في الحديث مشارٌ بها إلى القريب بالقرينة السابقة. ثانيًا: أن التلازم ثابتٌ بين الجارحة «وهي الظاهر»، وبين القلب «وهو الباطن». ثالثًا: أن التلازم ثابتٌ بين اللسان «وهو الظاهر»، وبين القلب «وهو الباطن». رابعًا: أنَّ الترتيب في الحديث هو ترتيبُ قوق، وليس ترتيب دعوة.

وعليه:

يجب معرفة ترتيب الدعوة، لأن الدعوة تتم به لا بترتيب القوة، ومن هنا يتجلى الخطأ الفادح، باستخدام اليد لدفع المنكر ابتداءً.

- ما هو ترتيب الدعوة؟

♦ اعلم - يرحمك الله - أنَّ ترتيب الدعوة لم يتخلف - قط - على أي مستوى؟
 أعنى:

فترتيبُ الدعوةِ في البيت، نفسُه في الشارع، نفسُه في ساحة القتال.

♦ وقبل الحديث عن ترتيب الدعوة، اعلم أنَّ كلًا في محل ولايته فما يقوم به
 السلطان، لا يحلُّ لغيره إلا بإذنٍ منه.

وما يقوم به العلماء، لا يحلُّ لغيرهم إلا بإذني منهم.

وما يقوم به الرجل في بيته، لا يحلُّ لغيره إلا بإذنٍ منه.

- وتفصيل ذلك في علم العقيدة، وقد بينتُه في التسعينات في خمس وعشرين
 محاضرة بالتفصيل.
 - ترتيب الدعوة له صورتان:

الأولى: الدفع باللسان ثم اليد:

ومثالها: ما رواه مسلم (١٧٣١)، عن بُريدةَ عن أبيه، قال: كان رسول الله على الله يقول: «وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَادْعُهُمْ إِلَىٰ ثَلاَثِ خِصَالٍ - أَوْ خِلَلٍ مِ فَأَيَّتُهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَىٰ الإسلامِ فَإِنْ عَرْالِ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَىٰ الإسلامِ فَإِنْ مَا أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ... فَإِنْ هُمْ أَبُوا فَسَلْهُمُ الْحِزْيَةَ فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبُوا فَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ».

ومثالها:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُرِ ۚ فَعِظُوهُرِ ۗ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ وَٱضْرِبُوهُنَّ ...﴾ [النساء: ٣٤].

الصورة الثانية: الدفع باللسان ثم القلب.

ومثالها: ما رواه البخاري (١٢٨٣)، عن أنس بن مالك ظَ قَال: «مَرَّ النَّبِيُّ وَعَثَلُها: مَا رواه البخاري (١٢٨٣)، عن أنس بن مالك ظَ قَال: «مَرَّ النَّبِيُّ وَلَيْثُ بِامْرَأَةٍ تَبْكِىٰ عِنْدَ قَبْرٍ، فَقَالَ: اتَّقِىٰ اللهُ وَاصْبِرِىٰ، قَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّىٰ، فَإِنَّكَ لَمْ تُعْرِفْهُ، فَقِيلَ لَهَا إِنَّهُ النَّبِيُّ وَلِيْهُ، فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ وَلَكُمْ تَعْرِفْهُ، فَقِيلَ لَهَا إِنَّهُ النَّبِيُّ وَلِيْهُ، فَأَتَتْ بَابَ النَّبِيِّ وَلَكُمْ تَعْرِفْهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَىٰ». تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَّابِينَ، فَقَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ، فَقَالَ: إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَىٰ».

- فتبين من نصوصِ الكتابِ والسنةِ، أن التلازم بين الباطن وبين الظاهر أصلٌ من أصولِ الدين، وأساسٌ لكلّ بنيان متين.
 - ♦ وكان علماءُ السنةِ أجمعون على هذا الأصلِ المتين.
 روئ ابنُ أبي الدنيا في (كتاب الإخلاص والنية) (ص: ٢٢-٣٣):

"قال معقل بن عبيد الله الجزري: كان العلماء فيما مضى يكتب بعضهم إلى بعض بهؤلاء الكلمات: من أصلح سريرته أصلح الله علانيته، ومن أصلح ما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس، ومن عمل لآخرته كفاه الله أمر دنياه».



الأصلُ التاسع والثمانون:

التلازم بين فعل المأمور وبين ترك المحظور والعكس

- اعلم ـ يرحمك الله ـ أنَّ من ترك مأمورًا، فعلَ محظورًا ولا بُدَّ.
- وقد شهد الكتاب والسنة، وصريح المعقول على هذا التلازم.

الدليلُ الأول:

قال تعالىٰ: ﴿فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: 18].

- اعلم أن النسيان نوعان:

النوع الأول: النسيان الذي ضد الذكر، ويسمى بنسيان السهو.

وضابط هذا النوع طريقان:

الأول: إذا قوبل بالذكر؛ ومثالها:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱذْكُر رَّبُّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ [الكهف: ٢٤].

وقال ﷺ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ لَنَبَّأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَىٰ كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِیٰ»

[رواه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢)، عن ابن مسعود ظائاً]

الشاني: إذا عُلِّقَ به حُكْمٌ شرعي:

قال ﷺ: «إِذَا نَسِئَ فَأَكُلَ وَشَرِبَ فَلْيُرِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ» [رواه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥)، عن أبي هريرة ﷺ]

النوع الثاني: النسيان بمعنى الترك العمد.

وضابط هذا النوع:

- ♦ أنه لإيأتي والذكر في سياق واحدٍ.
 - ♦ ولا يتعلق به حكمٌ شرعيٌ.

إن تبين لك ما سبق:

فلا إشكال في قوله تعالى: ﴿ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧].

أو ﴿ نَسُواْ ٱللَّهُ فَأَنسَنهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾ [الحشر: ١٩].

- ♦ فقوله ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ ﴾ أي تركوا طاعة الله ـ عمدًا ـ وتركوا الإيمان بما جاء به
 الرسول ﷺ عمدًا.
- ♦ وقوله ﴿فَنَسِيَهُمْ ﴾ الجزاء من جنس العمل، أي فتركهم الله، وأهملهم،
 وتخليٰ عنهم.

• فنسى العبدُ شيئين:

الأول: نسى أسباب سعادته وفلاحه وصلاحه.

الثاني: نسى عيوب نفسِه، ونقصانها.

- ♦ والذي يؤكد لك صحة هذا التقسيم.
- أن النسيان الذي بمعنى السهو، لا يترتب عليه وعيد.

قَال ﷺ: «إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِىٰ الْخَطأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»

[رواه البيهقي (٦/ ٤٨٤)، عن ابن عمر ﷺ]

وفي الحديث «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطاءنا»، فقال تعالى: «قد فعلت».

• وأن النسيان الذي بمعنى الترك العمد يترتب عليه وعيد.

قال تعالى:

﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ عَنَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبُوّابَ كُلِّ شَيءٍ حَتَّى إِذَا فَرَحُواْ بِمَ أُوتُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٤].

﴿ فَٱلْيَوْمَ نَنسَلُهُمْ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوْمِهِمْ هَنذَا وَمَا كَانُواْ بِعَايَنتِنَا عَرَافَ الْعَراف ٢٥١].

﴿حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكَرَوَكَانُواْ قَوْمًا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨].

عـودًّا:

إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ عَالَىٰ اللهُ اللهُ الْعَدَاوَةَ وَاللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وجه الاستدلال؛

- لما تركوا ما أُمروا به، ﴿ فَأَغْرَيْنَا ﴾؛ أي: ألقينا وأوقعنا بينهم ﴿ ٱلْعَدَاوَةَ ﴾؛ أي: بالقتل والأسر، و ﴿ ٱلْبَغْضَآءَ ﴾ في القلوب.
 - فدلُّ ذلك على:

أنَّ من ترك مأمورًا، وقع منه المحظور.

الدليلُ الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَانِ نُقَيِّضٌ لَهُ وَشَيْطَنَا فَهُوَ لَهُ وَ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦].

- ♦ ﴿يَعْشُ ﴾ العشا في العين هو ضعف البصر، وهذا ليس مرادًا هنا؛ لأنه لو
 كان كذلك لم يعاقب، ولكن العشا هنا هو عشا البصيرة.
- ومن عشت بصيرته، لم يتدبر الكتاب، ولم يعرفه، فكان من لازم ذلك الإعراض.

- فتبين أن تفسير ﴿يَعْشُ﴾؛ أي: أعرض، إنما هو باللازم.
- ﴿ فِرْكُرِ ٱلرَّحُمْنِ ﴾ المرادُ الكتابُ الذي أُنزل على محمدٍ ﷺ.
 - ♦ ﴿نُقَيِّضَ لَهِ ﴾؛ أي: نُهيِّئ له.

إذًا: وجه الاستدلال؛

أنَّ من أعرض عن فعل المأمور - ذِكر الرحمن - قُيِّض له شيطانٌ فيقع في فعل المحظور.

♦ فدلً ما سبق على التلازم بين ترك المأمور وفعل المحظور.
 به بين بين ترك المأمور وفعل المحظور.

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ [طه: ١٢٤،١٢٣].

وجه الاستدلال من موضعين:

الموضع الأول: ﴿فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾.

قال ابن القيم ما نصه في ﴿إِغَاثُهُ اللَّهِفَانِ ٥٨):

«فنفىٰ عنه الضلال؛ الذي هو عذابُ القلبِ والروحِ، والشقاءُ الذي هو عذاب البدن والروح أيضا، فهو منعًم القلبِ والبدن بالهدى والفلاح».

فلتُ:

اتباع الهدئ نفي منطوقًا شيئين، وجعلهما متلازمين وهما:

عذاب القلب، وعذاب البدن.

♦ فدلً على التلازم بين فعل المأمور ـ وهو اتباع الهدى، وبين ترك المحظور الذي يترتب عليه عذابُ القلب وعذابُ البدن وهما تلازمُ الباطن والظاهر.

الموضع الثاني: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرى ﴾.

- ♦ قوله ﴿ ذِكْرِى ﴾ أي كلامه تبارك وتعالىٰ الذي أنزله علىٰ رسوله.
 - ♦ قوله ﴿أُعْرَضَ عَن ﴾ أي ترك تدبره والعمل به.
- ♦ قوله ﴿ضَنكًا﴾ أي الضيق والشدة، وهذه المعيشة تتضمنُ شيئين؛ المعيشةُ فوق الأرض فهي ضنك، والمعيشةُ تحت الأرض أعني ـ عذاب القبر ـ فهي ضنك.

وعليه، فوجه الاستدلال؛

أنَّ من ترك تدبرَ الذكر الذي أُنزِلَ على محمدٍ ﷺ والعملَ به فإنَّ معيشتَه تكونُ ضنكًا.

فتبيَّــن:

أن من ترك المأمور وقع في المحظور، والعكس بالعكس.

بمعنى من فعل المأمور لم يقع في المحظور؛ قال تعالى:

﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكِرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ، حَيَوْةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧].

قال ابن القيم ما نصه مِن «مفتاح دار السعادة» (٤٦ - ٠ ٥):

«فأخبر سبحانه عن فلاحِ ما تمسك بعهده علمًا وعملًا في العاجلة بالحياة الطيبة، وفي الآخرة بأحسن الجزاء، وهذا بعكس من له المعيشةُ الضنك في الدنيا والبرزخ ونسيانه في العذاب بالآخرة».

خلاصة الموضعين:

اتباع الهدى موجبُ عدم الزَّيغ عن محبةِ الحق، وعدمِ الشقاءِ بعقاب الله والعكس بالعكس، فمن أعرض عن ذكر الله الله الله وأن يقع في ضيقٍ من العيش؛ لأنه تلبس بمعصيةِ الباري سبحانه.

الدليلُ الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ ٓ أُولِيَآءَ قُلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وجه الاستدلال؛

- أنَّ من اتبع التنزيل، لم يتبع من دون الله أحدًا.
- ♦ فتعين التلازمُ بين فعل المأمور وبين ترك المحظور.
 لذلك قال أجمد رَحَيِّلَتْهُ:

«ما ابتدع قومٌ بدعةٍ إلا تركوا من السنةِ مثلها».

انظر:

فاتباع البدعة فعلُ محظور، وتركُ السنةِ تركُ مأمور.

فتعسيَّن:

أن من ترك مأمورًا، فعل محظورًا، ومن فعل محظورًا، كان لتركه مأمورًا.

قال ابن تيمية في «الإيمان الكبير» (١٠٨):

«فأمر باتباع ما أنزل، ونهى عما يضادُّ ذلك وهو اتباعُ أولياء من دونه، فمن لم يتبع أحدَهما اتبع الآخر».

وقال أيضًا في (مجموع الفتاوي) (٧/ ١٧٣):

﴿ وَكَذَلِكَ مَنْ لَمْ يَفْعَلِ الْمَأْمُورَ فَعَلَ بَعْضَ الْمَحْظُورِ، وَمَنْ فَعَلَ الْمَحْظُورَ لَمْ يَفْعَل جَمِيعَ مَا أُمِرَ بِهِ الْمَحْظُورَ لَمْ يَفْعَل جَمِيعَ مَا أُمِرَ بِهِ الْمَحْظُورَ لَمْ يَفْعَل جَمِيعَ مَا أُمِرَ بِهِ مَعَ فَعْلِهِ لِبَعْضِ مَا حَظَرَ، وَلَا يُمْكِنُهُ تَرْكُ كُلِّ مَا حَظَرَ مَعَ تَرْكِهِ لِبَعْضِ مَا أُمِرَ ».

وقال ابن القيم في «الرسالة التبوكية» (٤٥):

«فأمر سبحانه باتباع ما أنزلَ على رسوله، ونهى عن اتباع غيره، فما هو إلا اتباعُ المنزل، واتباع أولياء من دونه، فإنه لم يجعل بينهما واسطة، فكلُّ من لا يتبع الوحي فإنما يتبعُ الباطلَ واتبع أولياء من دون الله، وهذا بحمْدِ الله ظاهرٌ لا خفاء به».

الدليلُ الخامس:

قال تعالىٰ: ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَاۤ أُمَرَهُم ﴾ [التحريم: ٦].

وجه الاستدلال؛

- أنَّ الأمرَ إذا أُطْلِق تناولَ النهي، وإذا قُيِّدَ بالنهي كان الأمر «افعل»، والنهي «لا تفعل».

وعليه:

فقوله ﴿ أُمَرَهُم ﴾ جاءت مطلقةٌ فتناولت النهي.

بمعنىٰ لا يعصُونَ الله الأمر بتركه، ولا النهي بفعله.

- والذي يؤكد هذا الأصل الجليل القدر.
- ١- قال تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأُمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤].

- ♦ فهنا دخل النهي في الأمر.
- ٧- ﴿ فَلَّيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۦ ﴾ [النور: ٦٣].
- ٣- وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَأَمْرًا أَن
 يَكُونَ لَهُمُ ٱلْحِيْرَةُ مِنْ أُمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

الدليلُ السادس:

مَّ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلِفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

مَّهُ يَكُنُّ لَا:

♦ ما معنىٰ أضاعوا الصلاة؟

الجواب:

أولًا: هم من أخروها عن وقتها الذي أُمِروا بفعلها فيه.

ثانيًا: هم من أضاعوا حقوقها، فلا طمأنينة في ركوعٍ، ولا في سجودٍ، ولازمُ ذلك نقر الصلاة، ولازم ذلك قلة الأذكار.

ثالثًا: من باب أولى من تركوا بالكلية.

والذي يدلُّ علىٰ ذلك:

أُولًا: قال تعالىٰ: ﴿فَوَيَلِ لِلمُصَلِّينَ اللَّذِينَ اللَّذِينَ اللَّهُونَ ﴾ أُولًا: قال تعالىٰ: ﴿فَوَيَلُ لِلمُصَلِّينَ اللَّهُونَ ﴾ [الماعون: ٤، ٥]

إِذًا: هم يصلون، بدليل قوله ﴿فَوَيْلٌ لِّلُّمُصَلِّينَ ﴾.

إذًا: عن أي شيء هم ساهون؟

إذًا: هم الذين أضاعوا وقتها، وفرطوا في حقوقها.

ثانيًا: روى مسلم (٦٢٢)، عن أنسٍ بن مالك ﴿ قَالَ: قال ﴿ قَالَ عَالَىٰ السَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا المُنَافِقِ؛ يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّىٰ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَىٰ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعًا لا يَذْكُرُ اللهَ فِيهَا إِلَا قَلِيلًا ».

فكما ترى: المنافق يصلي، ولكن الصلاة إلى آخر وقتها، وينقرها، ولا يذكر الله إلا قليلًا.

> فإن كان هذا وصف المنافق، فما اسم من تركها؟ قال ابن القيم ما نصه مِن «كتاب الصلاة» (٧٦):

«وقد فسر الصحابةُ والتابعون إضاعتها بتفويت وقتها، والتحقيق أن اضاعتها تتناولُ تركها، وترك وقتها، وترك واجباتها وأركانها، وأيضًا إن مؤخرها عن وقتها عمَّدًا متعدِّ لحدودِ الله، كمقدِّمها عن وقتها».

أما وجه الاستدلال؛

فإنَّ «إضاعةَ الصلاةِ» تركُّ للمأمور، «واتباعَ الشهوات» فعلٌ للمحظور.

فتعيَّن:

التلازمُ بين تركِ المأمورِ، وبين فعل المحظور.

الدليلُ السابع:

قال تعالىٰ: ﴿ أَتِّلُ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَنْ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ الصَّلَوٰةَ ۚ إِنَّ الصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ الفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكِرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وجه الاستدلال؛

قال تعالىٰ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ فهذا أمرٌ، فماذا يلزمُ من فعل المأمور؟ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَرِ ِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾. فدلً علىٰ التلازم بين فعل المأمور، وبين ترك المحظور.

- تنبيهاتٌ مهمة:

الأول: سبق بيان أن «التلاوة» تتضمن؛ القراءة، والتدبر، والعمل. ومن جملة العمل «الصلاة»، بل هي ذروةُ سنام العمل، لذلك قال تعالى بعدها: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

الثاني: بقدر جودةِ الصلاةِ بقدر ترك المحظور؛ فمن جاء بالصلاةِ على الصفةِ الحكميةِ لم يقع في الفحشاء، ولذلك قدم ﴿ٱلْفَحْشَآءِ﴾ على ﴿ٱلْمُنكَرِ﴾؛ بمعنى: حيث إنها منعت الوقوع في الفحشاء فمن باب أولى باقي المنكر.

قال سلمان الفارسي نَوْكَ :

«الصلاةُ مكيال، مَنْ وفَّىٰ وُفِّىٰ له، ومَنْ طفف فقد علمتم ما قال في المطففين».

الثالث: معنىٰ ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾.

- الصلاةُ تتضمنُ ذكرَ الله، ولازمها أنها تنهى عن الفحشاء والمنكر.
 - ♦ وحيث إنَّ التضمن أعظمُ من اللازم.
 - ♦ تعين أنَّ ذكر الله أكبرُ من نهيها عن الفحشاء والمنكر.

وهذا بالنظر إلى الذكر نفسه.

- ومن لوازم التضمن أيضًا، ما قاله ابن عباس ظلاتا:

«إنكم في الصلاةِ تذكرون الله، وهو ذاكرٌ من ذكره، ولذكر اللهِ تعالى إياكم أكبرُ من ذكركم إياه».

♦ وهذا التفسير خرج من قوله تعالىٰ: ﴿فَآذَكُرُونِيٓ أَذَّكُرْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٢].

الدليلُ الثامن:

قال عبد الله بن مسعود: «قل خيرًا تغنم، واسكت عن شرِّ تسلم»

[رواه الطبراني في «الكبير» (١٩٧/١٠)]

وجه الاستدلال؛

أنَّ قولَ الخير «من فعل المأمورات»، وأنَّ السكوتَ عن الشرِّ «من ترك المحظورات».

فانظر كيف قرنَ ابنُ مسعود بينهما؟



الأصلُ التسعون:

الاشتراك اللفظي لا يلزمُ منه الاشتراك في الكيف

تهينانا:

- ♦ هذا الأصلُ يبحثُ في الذاتين المختلفتين، بشرطِ أنهما من جنسين مختلفين.
 - ♦ مثال: الإنسان، والحيوان.
 - فالإنسان له ذات، والحيوان له ذات.
 - والذاتان مختلفتان، وهما من جنسين مختلفين.
- فهل يا ترى؟ لو وُصف الإنسان بوصف، ووُصف الحيوان بنفس الوصف. كقولنا مثلًا: الإنسان له بصر، والحيوان له بصر، فهنا اجتمعا في وصف واحد وهذا هو الاشتراك في اللفظ فهل يفهم من هذا:
 - ١ أنَّ تركيب عين الإنسانِ هي تركيبُ عينِ الحيوان؟
 - ٢- أنَّ طريقة الرؤية في الإنسان، هي طريقة الرؤية في الحيوان؟
 - ٣- أنَّ ما يراه الإنسان يراه الحيوان؟
 - ♦ وهذا ما يسمى «بالكيف».

قلتُ:

أولا: لا يلزمُ من الاشتراكِ اللفظي الاشتراكِ في الكيف.

ثانيًا: وهذا في الذاتين من الجنسين المختلفين.

ثالثًا: بل ـ وربِّ الكعبة ـ لا يلزم ذلك في الذاتين من جنسٍ واحدٍ.

رابعًا: قد دلُّ الكتابُ والسنةُ، وصريح المعقول على صحة ذلك.

الدليلُ الأول:

قال تعالى: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَاوَاتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسْبِحُ بِحَمْدِهِ - وَلَكِن لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۚ إِنَّهُ دَكَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾

[الإسراء: 33]

وجه الاستدلال؛

- السماواتُ ذاتٌ، والأرضُ ذاتٌ ليست من جنس السماوات، ومن فيهن ذوات، كلُّ واحدةٍ منهن من جنس مختلف، كالملائكة، والإنسان، والجن.
 - وقد وصفهم المولى على بأنَّ كلَّ جنس يسبح، وهذا هو الاشتراك في اللفظ.
 - ♦ فما بقي إلا هل طريقة تسبيح السماوات هي نفس طريقة تسبيح الأرض؟
- ♦ بل هل الآلة التي تؤدي التسبيح هي نفس الآلة التي تؤدي التسبيح في الذات الأخرى؟

♦ قد أجاب الله ﷺ علىٰ كلِّ هذه الأسئلة قائلًا:

﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ - وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾

[الإسراء: ٤٤]

• فأثبت التسبيح لكلِّ شيءٍ، ونفي عنا معرفة الكيف.

خلاصة المثال:

١ - فإن كان الاشتراك اللفظي بين المخلوقات، لا يلزمُ منه الاشتراك في الكيف.

♦ كيف يقال: أن الاشتراك اللفظي بين الخالق والمخلوق يلزمُ منه اشتراك في الكيف؟

إذًا: لو قلنا أن الله على يسمعُ، وإن المخلوق يسمعُ، هل يلزمُ من ذلك أن الكيف في حق المخلوق؟

إذا كان ذلك ليس بلازم بين المخلوقات، فكيف يكون بلازم بين المخلوق وبين ربِّ البريات؟!

- ♦ ومن هنا تعلمُ ضلالَ الأشاعرة ومن دونهم في باب الصفات.
 - قال أهل السنة: إنَّ الله عَلَىٰ مستو علىٰ عرشه.
 - قال الأشاعرة ومن دونهم: لا نثبت صفة الاستواء.
 - قلنا: لِمَ يا قومُ؟
 - قالوا: لأن هذا يفضي إلى التشبيه والتجسيم.

انظر:

- فهموا أنَّ الاشتراك اللفظي يلزمُ منه الاشتراك في الكيف.
- وهم مرضى بالتشبيه والتجسيم، ويرمون أهل السنة بالتشبيه والتجسيم،
 وأهلُ السنةِ يثبتون الاشتراك اللفظى دون الكيفى.
- ٢- أعجبُ ما ترى، أعجبُ ما تسمع، أنَّ هذا الأصلَ لا وجودَ له في حقيقة
 الأمر.
- ♦ أتدري لِمَ؟ لأنه لا يوجد أصلا اشتراك في اللفظ، فإن الصفة لم توجد قط لا
 في كتاب ولا في سنة مطلقة، حتى يقال بالاشتراك.

انظر:

قال تعالى: ﴿ أَن ٱللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [الحج: ٦١].

وقال تعالىٰ: ﴿فَجَعَلَّنَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢].

فأين الاشتراك أصلا؟

٣- على كل هذه المسألة محلُّها علمُ العقيدة، وقد ذكرت في كتابنا «فيض المجيد» الجزء الثالث، عشرة طرق للرد على أهل البدع، فإن شئت فاطلع عليها.

الدليلُ الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِ عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخَلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءٌ إِنَّ ٱللَّهُ عَلَىٰ حُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [النور: ٤٥].

وجه الاستدلال؛

- من الدواب من يمشي على بطنه كالثعبان، ومنهم من يمشي على رجلين كالإنسان، ومنهم من يمشى على أربع كالأغنام.
- فهذه ذواتٌ مختلفةٌ، وصفت بوصفٍ واحدٍ وهو «المشي»، وهذا هو
 الاشتراكُ في اللفظ.
 - ولو نظرت في كيفية المشي في كلِّ جنسٍ، لوجدته خالف الجنس الآخر.

فتبيَّن:

- أن الاشتراك اللفظي لا يلزمُ منه الاشتراك في الكيف.
- ولو أمعنت النظر، لوجدت؛ أنه متى اختلفت الذوات لم تجتمع الكيفيات، وإن اشتركت الألفاظ في المباني.
 - فهذا في حقِّ المخلوق والمخلوق.
- فكيفَ يُظَنُّ الاشتراكُ في الكيف بين الخالق وبين المخلوق، وإن اشتركا في الألفاظ.

الدليلُ الثالث:

- قال تعالىٰ: ﴿ تَجُرِى مِن تَحْتِمُ ٱلْأَنْهَارُ ﴾ [الأعراف: ٤٣].
 - فهذه أنهارٌ وُصفت بأنها تجري.
- وقال تعالىٰ: ﴿ وَهِيَ تَجُرِّي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ ﴾ [هود: ٤٢].
 - فهذه سفينةً، وُصفت بأنها تجري.
- وقال تعالىٰ: ﴿ وَٱلشَّمْسُ تَجَرِى لِمُسْتَقَرِّلَهَا ۚ ذَالِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾ [يس: ٣٨]
 - فهذه الشمس، وُصفت بأنها تجري.
 - وقال تعالىٰ: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجِّرِى بِأُمْرِهِ ٤ [ص: ٣٦].
 فهذه الريحُ، وُصفت بأنها تجري.
 - وفي قصة موسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام:

«وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْيِهِ، فَأَخَذَ مُوسَىٰ عَصَاهُ وَطَلَبَ الْحَجَرَ، فَجَعَلَ يَقُولُ ثَوْيِي حَجَرُ، ثَوْيِي حَجَرُ». [البخاري (٣٤٠٤)، ومسلم (٣٣٩)، عن أبي هريرة ظَكَا]. فهذا الحجر وصف بأنه يجري، وهذا موسىٰ عَلَيْكُمْ وصف بأنه يجري.

وجه الاستدلال؛

- فكلُّ هذه الذوات المختلفة، وُصفت بوصف واحد وهو أنها تجري، ومع ذلك كيفية الجري تختلف من ذاتٍ إلىٰ أخرىٰ.
 - فدلُّ ذلك على:

أولا: أن الاشتراك في اللفظ لا يلزمُ منه الاشتراكُ في الكيف بين المخلوقات.

فكيف يحصلُ الاشتراك في الكيف بين المخلوقاتِ وبين ربِّ البريات؟! ثانيًا: أن الذوات متى اختلفت، اختلفت الكيفيات.

ثالثًا: موسى عليه يخاطبُ الحجر، إذًا الحجر يسمعُ.

الدليلُ الرابع:

- قال تعالى: ﴿ أَلَمْ خَعَل لَهُ عَيْنَيْنِ ﴾ [البلد: ١٨]. فهذا الإنسان، وُصف بأن له عينين.
- قال ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيكَةِ فَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ، فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلكًا،
 وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهِيقَ الْحِمَارِ فَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِنَّهُ رَأَىٰ شَيْطَانًا»
 [رواه البخاري (٣٣٠٣)، ومسلم (٢٧٢٩)، عن أبي هريرة]

وجه الاستدلال؛

أن الإنسان والدِّيكة والحُمر ذوات مختلفة الأجناس.

- وكلُّ ذاتٍ منها وصفت بأن لها عينين، ووظيفتها الرؤية.
- ومع ذلك فإن الديِّكة ترى ما لا يراه الإنسان؛ بل والحمر ترى ما لا يراه الإنسان.
 - ♦ ولا يكونُ ذلك أبدًا إلا لاختلاف الكيف، علمه من علمه، وجهله من جهله.
 الدليلُ الخامس:
- قال ﷺ: ﴿إِنَّ الْمَوْتَىٰ لَيُعَلَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، حَتَّىٰ إِنَّ الْبَهَائِمَ لَتَسْمَعُ أَصُواتَهُمْ» [رواه الطبراني في الكبير؟ (١٠/ ٢٠٠)، عن ابن مسعود ﷺ].
- قال ﷺ: «كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ. فَيَضْرِبُهُ بِمِطْرَاقٍ مِنْ حَدِيدٍ بَيْنَ أَذُنَيْهِ فَيَصِيحُ صَيْحَةً فَيَسْمَعُهَا الْخَلْقُ غَيْرَ الثَّقَلَيْنِ»

[رواه أحمد (٣/ ٢٣٣)، وأبو داود (٤٧٥١)، عن أنس علا]

وجه الاستدلال؛

- أن الإنسان ذات، وله صفة السمع.
- وأن البهائم ذاتٌ، ولها صفة السمع.
 - ولكن البهائم تسمع ما لا نسمع.

فتعيّن:

أن الاشتراك في اللفظ، لا يلزمُ منه الاشتراك في الكيف.

الدليلُ السادس:

- بل ما سبق منقوضٌ في الجنس الواحد.

قال ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُبْتَلَىٰ فِى تُبُورِهَا فَلَوْلاَ أَنْ لاَ تَدَافَنُوا لَدَعَوْتُ اللهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ الَّذِي أَسْمَعُ مِنْهُ»

[رواه مسلم (٢٨٦٧)، عن زيد بن ثابت الله

وجه الاستدلال؛

فذاتُ النبي عَلَيْ من جنس ذات بني آدم، وها هو عَلَيْ يسمعُ ما لا نسمعُه. وقال عَلَيْ: «إِنِّيْ أَرَىٰ مَا لاَ تَرُوْنَ وَأَسْمَعُ مَا لاَ تَسْمَعُونَ أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَعْطَ ...» [رواه أحمد (٥/ ١٧٣)، والترمذي (٢٣١٢)، عن أبي ذر عَلَيْ].

أطَّت: أي صوَّتَتْ مما عليها من أحمال.

وجه الاستدلال؛

فذاتُ النبي ﷺ من جنس ذات بني آدم، وها هو ﷺ يسمعُ ما لا نسمعُ، ويرى ما لا نرى.

فتعيَّـن:

أن الاشتراك في اللفظ لا يلزمُ منه الاشتراك في الكيف.

وقال ﷺ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِيٰ هَا هُنَا فَوَاللهِ مَا يَخْفَىٰ عَلَىٰٓ خُشُوعُكُمْ وَلاَ رُكُوعُكُمْ، إِنِّىٰ لاَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِیٰ» [متفق علیه عن أبي هریرة ﷺ].

وجه الاستدلال؛

- ذاتُ النبي ﷺ من جنس ذات بني آدم، وها هو ﷺ يرى من وراء ظهره ـ يعني في الصلاة.

فدلَّ ذلك على عدم التلازم بين اللفظ وبين الكيف.

- بأي متحذلق فيقولُ لك: الله ﷺ جعل مرآةً أمامه ليرى ما خلفه.
- تعلّم كيف تردُّ على هذه الجهليات، والتي تسمى بالعقلانيات ظلمًا وزورًا.
- قل له: لو فُرِضِ أن رجلين؛ يرى كلُّ منهما ما وراه ظهره، ولكن أحدُهما
 بعين رأسه الأمامية، والآخر بالمرآة أيهما أكمل وأعجب عندك؟
 - فلا مخلص إلا القول: الرؤية بعين الرأس.
- والله لا يفعل إلا الأكمل والأتم، حتى تعلم أن القانون الذي تسيرُ عليه في هذه الدنيا، يكسره سبحانه متى شاء وكيف شاء.
- إذًا: من باب أولى إن وُجِدَ الاشتراك اللفظي بين الخالق سبحانه، وبين المخلوق، فلا تلازم في الكيف.

- وبهذا سَلِمَت صفات الباري من مشابهة صفات المخلوق في الكيف، وإن اشتركا في اللفظ.
- ومن هنا تعلم، أن أهل الكلام مرضى بالتشبية والتجسيم، حيث نفوا
 الصفات؛ لأن إثباتها عندهم يلزمُ المشابهة بين الخالق والمخلوق.
- وإن تعجب فعجب قولهم، يزعم أن أهل السنة والجماعة أهلُ تشبيه وتجسيم، أُفَّ لكم ولما تعقلون.
 - نحن نثبتُ كيفًا يليق بذاته سبحانه، ولا نثبتُ كيفًا يشابه المخلوق.

الدليلُ السابع:

قال تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلْجُنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ فِيهَاۤ أَنْهَرُّ مِّن مَّآءٍ غَيْرِءَاسِنِ وَأَنْهَرُّ مِّن لَّبَنِ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ، وَأَنْهَرُّ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِلشَّرِبِينَ وَأَنْهَرُ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفَّى ...﴾ [محمد: ١٥].

وجه الاستدلال؛

- في الجنة ماءٌ، ولبنُ، وخمرٌ، وعسلٌ. وفي الدنيا ماءٌ، ولبنٌ، وخمرٌ، وعسلٌ. وهذا اشتراك في اللفظ.
 - ولكن كنه ماء الجنة، ولبنها، وخمرها، وعسلها يختلف عنها في الدنيا.

[رواه الضياء موقوفًا عن ابن عباس رَهِيكًا]

- هذا بين المخلوقات، تشترك في اللفظ وتختلف في الكيف.
- فكيف يكونُ الاشتراك في اللفظ بين الخالق وبين المخلوق، يلزمُ منه الاشتراك في الكيف.
 - والأمثلة كثيرةٌ جدًا، أذكر منها:
 - مسألة الجذع.
 - مسألة غصن الشجرة.
 - مسألة الحجر بمكة.
 - مسألة الشجرة تخترق الأرض.
 - مسألة قالت النملة.



الأصلُ الحادي والتسعون:

لا تكفير إلا بعد قيام الحجة

- إن أثر الحكم لا يلحق المعين إلا إذا توفرت الشروط، وانتفت الموانع، ولا يتحقق ذلك إلا بعد قيام الحجة.
 - وقد تضمنت كثير من الآيات والأحاديث لفظ التكفير والتفسيق.
- وكذلك كلام الأئمة تضمن ذلك؛ كقولهم: من قال: إن القرآن مخلوق،
 فهو كافر.
- فيظن من لا خبرة له أن هذا يتعلق بالمعين، وحقيقة الشيء أن هذا الوعيد
 هو المطلق، والمطلق لا وجود له في الأعيان إنما وجوده في الأذهان.
 - وأما ما يتعلق بالمعين لا يكون ـ البتة ـ إلا بعد قيام الحجة.
- وكما لا يخفى، فإن قيام الحجة لا يكونُ إلا من أهل العلم لا من غيرهم، ولها ضوابط وشروط في المقيم للحجة، والمقامة عليه، لها محلُّ آخر نبينها فيه ـ إن شاء الله.

قال ابن تيمية كَالله في «الإيمان الأوسط» وغيره:

«وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَدْ يَكُونُ كُفْرًا، كَمَقَالَاتِ الجهمية الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللهَ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يُرَىٰ فِي الْآخِرَةِ؛ وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَىٰ عَلَىٰ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّهُ

كُفْرٌ فَيُطْلِقُ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِ الْقَائِلِ؛ كَمَا قَالَ السَّلَفُ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُو كَافِرٌ وَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللهَ لَا يُرَىٰ فِي الْآخِرَةِ فَهُو كَافِرٌ، وَلَا يَكْفُرُ الشَّخْصُ الْمُعَيَّنُ حَتَّىٰ تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ».

وقال أيضًا لَخَلَلْتُهُ في «مجموع الفتاويٰ» (١٠/ ٣٧٢):

«فَإِنَّ نُصُوصَ «الْوَعِيدِ» الَّتِي فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَنُصُوصَ الْأَئِمَّةِ بِالتَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا يُسْتَلْزَمُ ثُبُوتُ مُوجَبِهَا فِي حَقِّ الْمُعَيَّنِ، إلَّا إِذَا وُجِدَتْ الشُّرُوطُ وَانْتَفَتْ الْمَوَانِعُ».

♦ وعلى عجالة الشروطُ التي يجب أن تتوفرَ في الفاعل:

الأول: أن يكون الفاعلُ عالمًا بأن ما يقومُ به من أقوالٍ وأفعالٍ هي أفعالُ وأقوالٌ مكفرة.

لذلك قال ابن تيمية كَتْلَلْهُ في «مجموع الفتاوي، (٢٠/ ٣٦):

«وَالْحُجَّةُ عَلَىٰ الْعِبَادِ إِنَّمَا تَقُومُ بِشَيْئَنِ: بِشَرْطِ التَّمَكُّنِ مِنْ الْعِلْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَالْقُدْرَةِ عَلَىٰ الْعَمَلِ بِهِ، فَأَمَّا الْعَاجِزُ عَنْ الْعِلْمِ كَالْمَجْنُونِ أَوْ الْعَاجِزِ عَنْ الْعَمَلِ فَلَا أَمْرَ عَلَىٰ وَلَا نَهْيَ، وَإِذَا انْقَطَعَ الْعِلْمُ بِبَعْضِ الدِّينِ أَوْ حَصَلَ الْعَجْزُ عَنْ بَعْضِهِ: كَانَ ذَلِكَ عَلَىٰ وَلَا نَهْيَ، وَإِذَا انْقَطَعَ الْعِلْمُ بِبَعْضِ الدِّينِ أَوْ حَصَلَ الْعَجْزُ عَنْ بَعْضِهِ: كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْعَاجِزِ عَنْ الْعِلْمِ الدِّينِ أَوْ عَجَزَ فَي عَنْ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ الدِّينِ أَوْ عَجَزَ فِي حَقَ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ الدِّينِ أَوْ عَجَزَ عَنْ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ الدِّينِ أَوْ عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهِ.

الثاني: أن يكون متعمدًا لذلك، لا هو ناس، ولا نائم، ولا مُخطئ، ولا علاقة بين التعمد وقصة الاستحلال القلبي، فإنه شرط بدعي.

الثالث: أن يكون الفاعلُ غير متأولٍ بتأويل سائغ.

الرابع: أن يكون غير مكره عليه، أي مختارًا له.

♦ مثال تطبيقي:

الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة ولله عن النبي عليه قال: «كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مُتُ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ الْمُوتُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ: إِذَا أَنَا مُتُ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ الْمُوتُ وَلَىٰ ثَمَّ وَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَىٰ رَبِّىٰ لَيُعَذِّبَنِّىٰ عَذَابًا مَا عَذَبَهُ الطُّحَنُونِي ثُمَّ ذَرُّونِيْ فِي الرِّيحِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَىٰ رَبِّىٰ لَيُعَذِّبَنِّىٰ عَذَابًا مَا عَذَبَهُ أَحَدًا».

- فهذا رجلٌ شك في قدرة الله على وهذا كفرٌ صريحٌ مخرجٌ من الملة.
 - ♦ ولكن لمَّا كان جاهلًا، وكان مؤمنًا، غفر الله ﷺ له.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (٣/ ١٤٨):

«وَكُنْت دَائِمًا أَذْكُرُ الْحَدِيثَ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ:

«إِذَا أَنَا مُتُ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ ذروني فِي الْيَمِّ فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ
لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنْ الْعَالَمِينَ، فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ فَقَالَ اللهُ لَهُ: مَا حَمَلَك
عَلَىٰ مَا فَعَلْت؟ قَالَ خَشْيَتُك، فَعَفَرَ لَهُ»، فَهَذَا رَجُلٌ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللهِ وَفِي
إعَادَتِهِ إِذَا ذُرِّيَ؛ بِلِ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يُعَادُ، وَهَذَا كُفْرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ كَانَ
جَاهِلًا لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ وَكَانَ مُؤْمِنًا يَخَافُ اللهَ أَنْ يُعَاقِبَهُ فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ».



الأصلُ الثاني والتسعون:

معنىٰ قولِ أهلِ السنة أنهم متفقون علىٰ أنه لا يكفرُ أحدٌ بذنب

قال ابن تيمية في «الإيمان الأوسط» (٢٩٤):

«وَأُمَّا الْأَعْمَالُ الْأَرْبَعَةُ (١) فَاخْتَلَفُوا فِي تَكْفِيرِ تَارِكِهَا، وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: أَهْلَ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِالذَّنْبِ، فَإِنَّمَا نُرِيدُ بِهِ الْمَعَاصِي كَالزِّنَا وَالشُّرْبِ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَىٰ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِالذَّنْبِ، فَإِنَّمَا نُرِيدُ بِهِ الْمَعَاصِي كَالزِّنَا وَالشُّرْبِ وَأَمَّا هَذِهِ الْمَبَانِي فَفِي تَكْفِيرِ تَارِكِهَا نِزَاعٌ مَشْهُورٌ».



⁽١) وهي: الصلاة والزكاة والصوم والحج.

الأصلُ الثالث والتسعون:

الاشتراك في اللفظ لا يلزم منه الاشتراك في المقدار

قال تعالىٰ: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلَّبَثُواْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحُنَهَا ﴾ [النازعات: ٤٦].

وجه الاستدلال؛

- عندما يرى الظالم ما أعد له من العذاب، رأى أن حياته الماضية كأنها
 ﴿عَشِيَّةً أَوِّ ضُحُنَهَا﴾.
 - وقطعًا هي لم تكن عشيةً أو ضحاها في المقدار.
 - ♦ فتعين أن وجه الشبه لم يكن المقدار.

وقال تعالىٰ: ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَرْ يَلْبَثُوٓا إِلَّا سَاعَةً مِّن

نَّهَا رِ ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وجه الاستدلال؛

قطعًا زمانُ الحياة لم يكن مقدار ساعةٍ من نهار.
 فتعين أن وجه الشبه لم يكن المقدار.

♦ ومن الأمثلة المطابقة لما سبق:

الأول: قال تعالىٰ: ﴿ كُمْ لَيِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿ قَالُواْ لَيِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِ فَسْئَلِ ٱلْعَادِينَ ﴾ قَالَ إِن لَيِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَهُ لَوْ أَنْكُمْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٢ - ١١٤].

الثاني: قال تعالىٰ: ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ۚ وَخَشْرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَبِنِ زُرْقًا ﴿ يَتَخَفْتُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

الثالث: قال ﷺ: «مَا لِي وَمَا لِلدُّنْيَا مَا أَنَا فِي الدُّنْيَا إِلَّا كَرَاكِبِ اسْتَظَلَّ تَحْتَ شَخَرَةٍ ثُمَّ رَاحَ وَتَرَكَهَا» [رواه الترمذي (٢٣٧٧)، عن ابن مسعود ظَهِاً].

فإن تم لك ما سبق:

فكيف نفهمُ عشراتِ النصوص كتابًا وسنةً في ضوء ما سبق؟!

النص الأول: قال تعالى: ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ فَكَأَنَّمَا أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢].

♦ فاستشكل البعضُ هذه الآية، فقالوا: إن قاتل مائة نفس أعظم إثمًا ممن قتل نفسًا واحدةً.

فكيف يكونُ إثمُ من قتل نفسًا كمن قتل الناس جميعًا؟!

قلتُ:

أولًا: بلاء من قال هذا القول، أنه ظن أن وجه الشبه في مقدار الإثم والعقوبة.

ثانيًا: وسببُ هذا الظن ـ وإن بعض الظن إثم ـ الظنُّ بأن تشبيه شيء بشيء يعني أنه يأخذ كل أحكامه.

♦ والذي يدلُّك على خطأ الاستشكال، وخطأ الظن، الآتي:
 الدليلُ الأول:

قال ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَىٰ مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّىٰ»

[رواه مسلم (٢٥٨٦)، عن النعمان بن بشير كالله]

وجه الاستدلال؛

- ♦ أن العضو المريض في الجسد، له تأثير على بقية الجسد.
- ♦ وهذا التأثير ليس هو نفس المرض في العضو؛ بل مرض العضو شيءٌ،
 والسهر والحمئ في بقية الجسد شيءٌ آخر.

♦ فدلَّ على أن الأثر لا يلزمُ أنه من جنس المؤثر.

وعليه:

- ♦ من أتلف عضوًا من المؤمنين بالقتل، فكأنما أتلف سائر المؤمنين، ولا يلزمُ
 من ذلك أنه قتلٌ حقيقي، ولا يلزمُ في ذلك أنه يحتملُ إثمًا بمقدار قتل جميع
 المؤمنين.
- ♦ إذًا: من آذى مؤمنًا واحدًا، فقد آذى جميع المؤمنين، ومن آذى جميع المؤمنين فقد آذى الناس جميعًا.

وعليسه:

- وجب أن تُفهَم آيةُ المائدة في ضوء الحديث «مَثْلُ الْمُؤْمِنِينَ»؛ بمعنى: أن قوله تعالى: ﴿فَكَ أَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾، من آذى مؤمنًا بالقتل، فقد آذى المؤمنين فقد آذى الناس.
- ♦ فما بقي إلا بيان وجه الشبه بين قوله تعالىٰ: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا﴾، وبين قوله
 تعالىٰ: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾.

قلت:

أُولًا: قد ذكر ابن القيم كَالله وجه الشبه بينهما، أذكره بتصرف:

الوجه الأول: أن كل واحدٍ منهما عاصٍ لله ورسوله، مخالف لأمره متعرضٌ لعقوبته.

الوجه الثاني: أن كل واحدٍ منهما؛ قد باء بغضب الله، ولعنه، واستحق الخلود في نار جهنم، وأن لهما عذابًا عظيمًا، وإن تفاوتت درجات العذاب، فإن من قتل نبيًا ليس كمن قتل أحدًا من عوامً الناس.

الوجه الثالث: أنهما سواء في استحقاق إزهاق النفس؛ أي: يقتل.

الوجه الرابع: أنهما سواءٌ في الجراءة على سفكِ الدمِ الحرامِ، فإنه معاد للنوع الإنساني.

الوجه الخامس: أنهما يوصفان بنفس الوصف، فيقال: ظالم، فاسقٌ، قاتلٌ، عاص.

النص الثاني (١): قال ﷺ: «مَنْ صَلَّىٰ الْعِشَاءَ فِىٰ جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّىٰ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّىٰ الطَّيْلَ كُلَّهُ»

[رواه مسلم (٢٥٦)، عن عثمان بن عفان ظالاً]

⁽١) وهو في نفس الوقت الدليلُ الثاني الذي يوضح صحة معنى الآية كما سبق.

تهيَنه.

قوله ﷺ: «وَمَنْ صَلَّىٰ الصَّبْحَ فِىٰ جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّىٰ اللَّيْلَ كُلَّهُ»؛ معناها: «ومن صلىٰ الصبح مع العشاء في جماعة فكأنما صلىٰ الليل كله».

♦ وقد ورد ذلك صراحة عند أبي داود (٥٥٥)، والترمذي (٢٢١) عن عثمان تطاف من عثمان تعلق عند أبي داود (٥٥٥)، والترمذي (٢٢١) عن عثمان تعلق من من عثمان من عثمان عند أبي العشاء والفريخ في جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَام لَيْلَةٍ»
 وَمَنْ صَلَّىٰ الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ كَقِيَام لَيْلَةٍ»

وجه الاستدلال؛

- ♦ ليس المرادُ من قوله: «كَانَ كَقِيَام لَيْلَةٍ»؛ أي: في المقدار.
- ♦ وإلا لكان قيامُ الليل ممن صلى العشاء والفجر في جماعة لا فائدة له.
 - بل لم ينل إلا التعب والنصب.
 - ♦ فإن قيل: هل هذا ثواب الفضل؟!

الجواب: لا؛ لأن ثواب الفضل يكون لمن أراد العمل، ولكن تخلفت القدرةُ على فعله للعجز، كما بينتُ ذلك في أصل مستقل.

فإن تم لك ما سبق، فلك أن تسأل، فأين إذًا وجه الشبه بينهما؟ والذي يناسبُ قوله ﷺ: «فَكَأَنَّمَا صَلَّىٰ اللَّيْلَ كُلَّهُ».

قلتُّ:

الوجه الأول: صلاةُ الجماعة واجبةٌ على الصحيح، فكأن الشارع يقول لك كما تحافظُ على الوجوب في صلاتي العشاء والفجر، حافظ على قيام الليل، وإن لم يكن واجبًا، فوجه الشبه المحافظة.

الوجه الثاني: قد يكونُ وجه الشبه إثبات النصيب من قيام الليل لمن صلى العشاء والفجر في جماعة.

لــذلك:

قال سعيد بنُ المسيب: «من صلى العشاء في جماعةٍ فقد أخذ بنصيبه من قيام الليل».

فإن قيل:

كيف حصل التشبيه بين الواجب وبين المستحب؟

قلتُ:

أولاً: وجه الشبه لم يكن في الرتبة، فهذا هو الذي ينقض المسألة إنما وجه الشبه _ كما سبق _ في المحافظة، فكما تحافظ علىٰ العشاء والفجر في جماعة، حافظ علىٰ القيام في الليل.

ثانيًا: وما العجب في مثل هذا التشبيه، فقد شبه النبي ﷺ الواجب بغير الواجب بغير الواجب؛ بل بالمكروه على أقل تقدير، قال ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» [رواه مسلم (١١٦٤)، عن أبي أيوب ﷺ].

فهل يقال هنا: أن وجه الشبه هو الرتبة، الجوابُ القاطع: لا، إنما وجه الشبه بينهما ـ سيأتي إن شاء الله ـ في محله.

الوجه الثالث: قد يكونُ وجه الشبه، أن العمل الواحد قد يتفاضل على أضعاف أمثاله من جنسه، فإن قيام الليل صلاة، كما أن العشاء والفجر صلاة، وهما صلاتان، وقيام الليل صلوات، ولكنهما قاما مقام الصلوات (١).

النص الثالث: قال ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ ٱتْبَعَهُ سِتًا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيْيَامِ الدَّهْرِ» [رواه مسلم (١١٦٤)، عن أبي أيوب ظَّكَ].

وجه الاستدلال؛

- ليس المرادُ من قوله (كَانَ كَصِيامِ الدَّهْرِ) أي في مقدار الثواب؛ بل لا يلزمُ
 أن يكون وجه الشبه هو الثواب.
 - ♦ وإلا لكان صائم الدهر لم ينل إلا التعب والنصب.

⁽١) ولا عجب أن تجتمع هذه الأوجه الثلاثة.

♦ ولا يصحُّ كما سبق تسمية الثواب هنا بالفضل، لأنه لا يكونُ إلا مع فقد القدرة.

إذًا: ما هو وجه الشبه بينهما؟

قلتُ:

قال ابن القيم يَخَلَلْلهُ في «حاشية ابن القيم» (٧٠ /٧):

«فالتشبيه وقع بين العمل المضاعف ثوابه وبين العمل الذي يستحق به مثله».

وقال ابن تيمية يَحَلِللهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٣٠٣):

«فَمُرَادُهُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ هَذَا يَحْصُلُ لَهُ أَجْرُ صِيام الدَّهْرِ».

وعليه:

فوجه الشبه هو المواظبة على فعل المستحب يضاعفُ الأجر، كأنه داوم على جنس العمل طوال حياته، فكأنه واظب على صيام الدهر.



الأصلُ الرابع والتسعون:

الوجودات الأربعة

تهينانا:

الوجود على أربع صور:

الصورة الأولى: الوجود العلمي:

- هذه التسمية في حقّ الخالق، وفي حقّ المخلوق.
- ويسمى ـ أحيانًا ـ في حقّ المخلوق بالوجود الذهني.

ومثالسه:

من تصور شيئًا، فهذا هو الوجود العلمي، فمن تصور مثلًا صورة السفينة أو الطائرة، فهذا هو الوجود العلمي أو الذهني في حقّ المخلوق، وكذلك نحن نعلمُ ما كان، كآدم والأنبياء، وذلك للخبر، فهذا أيضًا وجود، ولكنه في الأذهان، ويسمى بالعلمي أيضًا.

وكذلك نحن نعلمُ بعض ما سيكون؛ كالقيامة، والحساب، والميزان، فهذا وجود علمي أو ذهني.

وكذلك نحن نعلمُ ما لم يكن، لو كان، كيف كان يكون، وذلك للأخبار الثابتة، قال تعالى:

﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا بَهُواْ عَنْهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨]، فنحن نعلمُ بالخبر ما لم يكن _ وهو خروجُ الكفارِ من النار _ لو كان ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ ﴾ أي ولو خرجوا، كيف كان يكون؟ أي كيف، يكونُ حالهم ﴿ لَعَادُواْ لِمَا يُهُواْ عَنْهُ ﴾ أي لعادوا كفارًا.

فتبيَّن الآتي:

١ - أن الوجود العلمي محله الذهن في المخلوق.

٧- أن الوجود العلمي تضمن الأمور الحسية، والأمور المعنوية.

الصورة الثانية: الوجود اللفظي:

- هذه التسمية في حق الخالق، وفي حق المخلوق.
- وتسمى أحيانًا في حتِّ المخلوق بالوجود اللساني.

ومشاله:

فمن نطق بما استقر في الوجود العلمي، أثبت الوجود اللفظي أو اللساني. كمن قال مثلا: آدم، نوح، سفينة، طائرة، حلَّ المسألة كذا.

فتبيَّن الآتي:

١ - أن الوجود اللفظي مسبوقٌ بالوجود العلمي وإلا عُدَّ لغوًّا.

٢- أن الوجود اللفظي محلُّه اللسان في حقُّ المخلوق.

الصورةُ الثالثة: الوجود الرسمي:

- هذه التسمية في حقّ الخالق، وفي حقّ المخلوق.
- وتسمى أحيانًا في حقُّ المخلوق بالوجود البناني.

ومثـاله:

فمن كتب ما استقر في الوجود العلمي، أثبت الوجود الرسمي أو البناني. كمن كتب اسم آدم أو نوح أو السفينة أو رسم السفينة أو الطائرة، فكلُّ هذا وجود رسمي.

فتبيَّن الآتي:

١ - أن الوجود الرسمي مسبوق بالوجود العلمي، وإلا عُدَّ لغوًا.

٢- أن الوجود الرسمي قد يكون مسبوقًا بالوجود اللفظي.

٣- أن الوجود الرسمي محلُّه البنان في حق المخلوق.

الصورة الرابعة: الوجود العيني:

هذه التسمية في حق الخالق، وفي حقّ المخلوق.

ومثاله:

كمن صنع سفينة أو طائرة فقد أوجدها عينًا، وبهذا ثبت الوجود العيني.

وإذا قال تعالىٰ لشيء «كُن» وهذا هو الوجود اللفظي، «فيكون» وهذا هو الوجود العيني.

فتبيَّن الآتي:

- ١- أن الرجود العيني مسبوقٌ في حق الخالق بالوجودات الثلاثة الأخرى،
 فمسبوق بالوجود العلمي، وبالوجود الرسمي، وبالوجود اللفظي.
 - ٢- أن الوجود العيني مسبوق في حق المخلوق بالوجود العلمي، وإلا عُدَّ لغوًّا.
 - وقد يسبق بالوجود الرسمي، وبالوجود اللفظي.
 - ٣- أن الوجود العيني محله الأعيان المرئية.

إن تبين لك ما سبق:

فدونك تنزيل هذه الوجودات في حق الخالق، وفي حق المخلوق.

- ♦ الوجودات في حق الخالق:
- أولًا: الوجود العلمي؛ لا يتخلف أبدًا عن شيء.
- ١- فإنه لا يكونُ في كونه إلا ما يريد، فلا يتخلف العلمُ في كليات الأمور،
 وأجزائها، وحركاتها، وسكناتها.
 - فالله كلك يعلم ما كان، وم يكون، وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون.

- ٢- فإنه ﷺ الأول والآخر والظاهر والباطن.
- فقد أحاط إحاطة زمانية بكل شيء لأنه الأول والآخر.
- فقد أحاط إحاطة مكانية بكلِّ شيء لأنه الظاهر والباطن.

ثانيًا: الوجود الرسمي؛ فكلُّ شيءٌ سُطِّر من قبل.

قال تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسُ إِلَّا فِي كِتَنْبٍ مُّبِينٍ ﴾ [الأنعام: ٥٩].

وقال ﷺ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ فَقَالَ لَهُ اكْتُبُ، قَالَ رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ رَبِّ وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ اكْتُبُ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ، مَنْ مَاتَ عَلَىٰ غَيْرٍ هَذَا فَكُنْ مِنْ مَاتَ عَلَىٰ غَيْرٍ هَذَا فَكُنْ مِنْ مَاتَ عَلَىٰ غَيْرٍ هَذَا فَكُنْ مِنْ مِنْ مَا الْعَامِنَ عَلَىٰ عَيْرٍ هَذَا فَلَيْسَ مِنْىٰ ﴾ [رواه أبو داود (٤٧٠٠) عن عبادة بن الصامت ﷺ].

ثالثًا: الوجود اللفظي؛ «كن».

رابعًا: الوجود العيني؛ (فيكون).

خلاصة ما سبق:

- ١ الوجود العلمي والوجود الرسمي لا يتخلفان أبدًا في حق الخالق.
 - ٢- كل شيءٌ وُجد عينًا، فقد تحققت فيه الوجودات الأربعة.

- وهذا هو الوجود الكوني القدري، سواءٌ أكان خيرًا أم شرًّا، فلا يكونُ في كونه تبارك وتعالىٰ إلا ما يريده.
 - فإن قيل: هل من الممكن تخلف الوجود اللفظي؟

قلتُ: نعم.

في كلِّ شيء قُدِّر وجودُه على سببٍ يقوم به العبد.

خذ مثالا: قال ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثْرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»

[رواه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٥٧)، عن أنس بن مالك ظاكا]

أثره: أي أجله.

يُنسأ: أي يؤخر.

مثالًا آخر: قال ﷺ: «لا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَلا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرِّ»

[رواه الترمذي (٢١٣٩)، عن سلمان ﷺ]

وقال ﷺ: «لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل و مما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان إلى يوم القيامة»

[رواه الحاكم عن عائشة رَطُّكًا]

♦ الوجودات في حق المخلوق:

أولا: الوجود العلمي:

١- قد يوجد، وقد لا يوجد.

- والأصلُ عدمُ وجوده، فمن زعم وجودَه فليأت بالبينة، قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ السَّمْعَ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَا تِكُمِّ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَارَ وَٱلْأَفْعِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨].
 - ٢- إذًا: الوجود العلمي شرطٌ في التكليف.
 - فمن غاب عنه علم مسألةٍ، فهو غير مكلف بها.
- بمعنى: إن عَمِل بما يخالفه ليس بمتوعد بوعيد، وإن عَمِل بما يوافقه لا
 يثابُ لأنه صادفه.
 - " فالمسألة هنا محصورةٌ بين العلم وبين الجهل.
 - ٣- إذاً: إذا وجد الوجود العلمي.
 - نشأ الصواب، والخطأ، والنسيان.

ثانيًا: الوجود الرسمي:

- ١ قد يوجد، وقد لا يوجد.
- ٢- فإن وُجِد مسبوقًا بالوجود العلمي، كان الصوابُ والخطأ والنسيان.
 - ♦ وإن وُجِد غير مسبوقٍ بالوجود العلمي كان الجهل، واللغو.

ثالثًا: الوجود اللفظي:

- ١ قد يوجد، وقد لا يوجد.
- ٧- فإن وُجِد مسبوقًا بالوجود العلمي، كان الصواب، والخطأ، والنسيان.
 - ♦ وإن وُجِد غير مسبوقٍ بالوجود العلمي، كان الجهل، واللغو.

رابعًا: الوجود العيني:

- ١ قد يوجد، وقد لا يوجد.
- ٧- فإن وُجِد مسبوقًا بالوجود العلمي، كان الصواب والخطأ والنسيان.
 - ♦ وإن وُجِد غير مسبوق بالوجود العلمي، كان الجهل، واللغو.

الخلاصة:

- ١- الوجود العلمي شرط صحة في كل وجودٍ بعده.
- ٧- قد تجتمع الوجودات الأربعة في حقِّ المخلوق، وقد تغيب.
- ٣- فتوجد في أي مصنوعٌ يتم صناعته، فلا بد من تصوره، وهذا هو الوجود العلمي، ثم مناقشته وهو الوجود اللفظي، ثم رسمه، وهذا هو الوجود الرسمي، ثم تنفيذه، وهذا هو الوجود العيني.
 - ٤ وقد يتصور الشيء ثم ينفَّذ، دون المرور بالوجودين اللفظي والرسمي.

وعليه:

فتخلف الوجود اللفظي أو الرسمي لا يمنعان التكليف.

- ٥- وقد يتصور الشيءُ، ولا ينفَّذ، وهذا قد يمنع التكليف، وقد يمضيه.
- فيمنع التكليف متى غلبت القدرة، فكان المنع للعجز لا للغياب العلمي.
 - ويُمضى التكليف متى غابت الإرادة.
 - ٦- الوجود العينيي مبنيٌّ على الوجود العلمي.
- وحيث إن الوجود العلمي يحتمل الصواب والخطأ، فتعين أن الوجود العيني كذلك يحتمل الصواب والخطأ.
 - فما صح في الأذهان، قد يصح في الأعيان، وقد لا يصح.
 - ويترتب عليهما الوعد والوعيد.
 - وما لم يصح في الأذهان، لم يصح في الأعيان.
 - وقد يترتب عليه وعيد.

وعليه:

- ١ الوجودات أربعةٌ، قد تجتمع وقد تفترق.
- ٢- ولا تلازم بين الوجودات الأربعة، وهذا كلُّه في حقِّ المخلوق.

٣- ونبين ذلك بمثالين:

المثال الأول: قال تعالى: ﴿ فَاهَا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعَى قَالَ يَنبُنَى إِنِّ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنامِ أَنِيَ أَذْ يَكُكُ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَكُ قَالَ يَتأبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ مَا سَتَجِدُنِ آلْمَنامِ أَنِي آذَنكُ مَا تُؤْمَرُ مَاذَا تَرَكُ قَالَ يَتأبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ مَا سَتَجِدُنِ آلِ الْمَنامِ أَن اللّهُ مِن ٱلصَّبِرِينَ فَي فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ فَي وَنندَيْنهُ أَن يَتَإِبْرَ هِيمُ فَي قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَا ۚ إِنَّا كَذَالِكَ خَرْنِى ٱلْمُحْسِنِينَ فَي إِن يَتَإِبْرَ هِيمُ فَي قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَا ۚ إِنَّا كَذَالِكَ خَرْنِى ٱلْمُحْسِنِينَ فَي إِن اللّهُ وَ ٱلْمُنِينُ فَي وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحِ عَظِيمِ ﴿ [الصافات: ١٠٢ - ١٠٧]. هَلَذَا لَهُوَ ٱلْبَلَتُوا ٱلْمُبِينُ فَي وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿ [الصافات: ١٠٢ - ١٠٧]. فَالوجود العلمي هو ﴿ إِنِّ آرَىٰ فِي ٱلْمَنامِ﴾.

والوجود اللفظي هو ﴿أَيِّيٓ أَذِّ بَحُكَ﴾.

والوجود الرسمي غير موجود.

والوجود العيني، تخلف الذبح، قال تعالى ﴿ وَفَدَيَّنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾.

المثال الثاني: قال تعالى: ﴿وَاصَنعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تَخْطِبْنِي فِي ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَنْطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَا مِن قَوْمِهِ مَخْرُوا مِنْهُ ۚ قَالَ إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿ وَنَ اللَّهُ مِن قَوْمِهِ مَا سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴾ [هود: ٣٧ - ٣٨].

فالوجود العلمي: هُو ﴿وَوَحْيِنَا﴾ لأن الله أوحىٰ إلىٰ نوحٍ ﷺ افعل ذلك، فلا بُدَّ من تصوره أولًا.

الوجود اللفظي: ﴿وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ ﴾ فهذا يقتضي أن القوم سألوا نوحًا «ماذا تفعل؟»، فأجاب: «أصنع الفلك»، فسخروا منه لأن الصحراء ليست محلًا لذلك.

الوجود الرسمي: لا يوجد.

الوجود العيني: الفلك بعد التمام.

- هذا الأصلُ من أعظمِ الأصول، فإن مدارَ الفهم عليه، وعدمُ هضمه أدى إلى ظهور قبيح القول والفعل.
 - نبين ذلك من خلال حلِّ مجموعةٍ من المسائل، منها:

المسألة الأولى: التكليف.

المسألة الثانية: قولُ الصوفية: ﴿إِن أُولَ مَا خَلَقَ اللهُ تَعَالَىٰ هُو مَحَمَد ﷺ، وأَنهُ كَانَ نَبِيًّا قَبَل آدم ﷺ ﴾.

المسألة الثالثة: خلق الله آدم على صورته.

المسألة الرابعة: الوجودات والاتحاد.

المسألة الأولى: التكليف:

سبق بيان أن الوجود العلمي شرطٌ في التكليف.

إذًا: الوجود العلمي قدرٌ مشتركٌ في جميع الوجودات الباقية.

• وغيابه؛ يعني الآتي: -

أولا: لو وُجِد الوجود اللفظي، ولم يكن مسبوقًا بالوجود العلمي كان اللفظ هزيانًا، لا يترتب عليه وعدٌ ولا وعيد ما لم يتعلق بالغير.

انظر:

دخل في باب الإيمان جملة وتفصيلًا، وفي باب الطلاق جملة وتفصيلًا، وفي كلِّ قولٍ وعمل.

ثانيًا: لو وُجِد الوجود الرسمي، ولم يكن مسبوقًا بالوجود العلمي، كان الرسمُ لا عبرة به، كالخطوط العشوائية، ولا يترتب عليه وعدٌ ولا وعيد.

ثالثًا: لو وُجِد الوجود العيني، ولم يكن مسبوقًا بالوجود العلمي، كان العيني لا عبرة به، كمن أمسك ببعض الطين أو الرمل، فضرب به يمنةً ويسره، فتشكل،

وجوده. وجود له في الأذهان قبل وجوده.

وعليه:

فلا يترتب عِليه وعدٌ ولا وعيد.

إن علمت ما سبق؛ تبين الآتي:

١ - أنَّ العذرَ بالجهل معلقٌ بالوجود العلمي، فإن غابَ عُذِرَ العبدُ بجهله.

♦ فإن قيل لك:

هو قادرٌ علىٰ التعلم ولم يتعلم.

ء قــل:

بفرضِ صحة السؤال ـ وهو غالبًا خطأ ـ فإنه آثمٌ لعدم التحصيل، لا لعدم العمل فتأمل تنجو.

٢- فتعين أنَّ العذرَ بالجهل من صلبِ دينِ ربِّ العالمين.

♦ ولا أستثني مسألةً من هذا الأصل.

تقسيم الوجود العلمي:

- ♦ ينقسم الوجود العلمي باعتبار تعلُّقِه بعين معينه إلى ثلاثة أنواع:
 - النوع الأول: الوجود العلمي ثابتٌ في حقِّ معين.
 - ♦ فيلزمُ هذا المعين العملُ بما يوافقُ الوجودَ العلمي.
 - ♦ فإن كان قادرًا على العمل وعَمِلَ جرى قلمُ الحسنات.
 - ♦ وإن كان قادرًا على العمل ولم يعمل جرى قلمُ السيئات.
- ♦ وإن كان غير قادر على العمل لم يجر قلم السيئات، بشرط بابه.

- وقد يجري قلم الحسنات بشرط بابه، وسبق التفصيل في هاتين الجزئيتين.
 - النوع الثاني: الوجود العلمي غير موجود لمانع.
 - ♦ وهذا النوع يتناول عدة صور، منها:
 - ١- الصبي الذي لم يبلغ؛ وهذا غيرٌ مكلُّفٍ لغياب العلم.
 - ♦ فإن قيل: قد يعلمُ الصبيُ؟

قُـل:

هذا مؤذنٌ بجريان قلم الحسنات، ولكن قلم السيئات لا يجري إلا عند وجود العلامةِ الوضعية التي وضعها الشارعُ وهي البلوغ.

- ٧- النائم؛ وهذا غيرُ مكلَّفٍ لغياب العلم.
- ٣- الناسيَ؛ وهذا غير مكلُّفٍ لغياب العلم.
- ٤- المجنون؛ وهذا غيرُ مكلَّفِ لغياب العلم.
- ٥- المخطئ؛ وهذا غيرُ مكلُّف لغياب العلم.
- ٦- من مات صغيرًا من أو لاد المسلمين؛ فهو غيرُ مكلَّف، ويمتحن في الآخرة.
- ٧- من مات صغيرًا من أو لاد المشركين؛ فهو غيرُ مكلَّف، ويمتحن في الآخرة.

♦ وقد بينتُ الجزئيتين السابقة في كتابٍ مستقل اسمه «حكم اللاهين من أولاد
 المسلمين وأولاد المشركين».

٨- من أدركه الإسلامُ وهو خرف.

نبيــه:

كلُّ حالةٍ من الحالات السابقة تحتاج إلى مصنف مستقل لبيان ما فيها. وقد بينتُ البندَ السادس والسابع.

النوع الثالث: الوجود العلمي غير موجود، ولم يجتهد في تحصيله. •

إن ارتكب المسلمُ ما دون الشرك يُعلَّم، ولا يقامُ عليه الحد الفرضي أو التعزيري.

ومثالها: كشارب الخمر في عهد نبينا على كان لا يدري تحريمه، فلم يقم عليه النبئ على الحد.

- وإن كان مسلمًا وارتكب شركًا، يُعَلَّم، وتقامُ عليه الحجة ـ ولا تكون إلا من أهل العلم.
- ♦ فإن مات قبل إقامةِ الحجة، فهو مسلم، لأنه الأصل، وأمره إلى الله ﷺ في الآخرة.
 - ♦ فإن أقيمت عليه الحجة، فرجع فبها ونعمت.

وإن لم يرجع، فيحكم عليه بحسب ما ارتكب، ويترتب عليها آثارها.

النوع الرابع: الوجود العلمي غير موجودٍ، واجتهد في تحصيله، ولم يحصله.

- نفس النوع الثالث.
- ♦ والفارق بينهما: أن النوع الثالث تعلق به إثم عدم التحصيل لأنه فرَّطَ،
 والنوع الرابع لم يتعلق به هذا الإثم حيث لا تفريط.

المسألةُ الثانية: قول بعضِ الصوفية:

«إِنَّ أُولَ مَا خَلَقَ الله تعالىٰ هو محمدٌ ﷺ، وأنه كان نبيًّا قبل آدم،

- ♦ وهذا قولٌ باطلٌ، سببهُ أنهم لم يميزوا بين الوجودات الأربعة.
- ♦ وقد اعتمدوا لإثبات هذا الباطل بالحديث الصحيح الذي رواه أحمد (٥/ ٩٥)، أنَّ ميسرةَ الفجر قال: «قلتُ: يا رسولَ الله؛ متىٰ كنتَ نبيًّا؟ قال: وَآدَمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ».

وجه استدلالهم: أنَّ محمدًا ﷺ كان نبيًّا قبل نفخ الروح في آدم، ولازم ذلك أنه ﷺ خُلق قبل آدم.

قلت:

أولاً: هذا الحديث يذكر في بعضِ الكتب بلفظ اكنتُ نبيًا وآدمُ بين الماء والطين، وهذا الحديث بهذا اللفظ الا أصل له،؛ يعني: ليس له سندٌ أصلًا، ولكن الذي يحزن أنَّ لفظه فيه شناعة توجب على أن أقولَ أنَّ من قاله لا يدري ما هو إلا ماذا يخرجُ من رأسه؛ لأن قوله «بين الماء والطين» باطلٌ؛ لأن الطين ما هو إلا ماء وتراب فكيف يكون بين الماء والطين؟ بمعنىٰ أنَّ معنىٰ الكلام آل إلىٰ: «كنتُ نبيًّا وآدمُ بين الماء والماء والتراب».

ثانيًا: أنَّ مَا ذُكر في الحديث الصِحيح هو الوجود الرسمي، والذي يدلُّ علىٰ ذلك ما رواه أحمد (١٢٧/٤):

عن العرباض بن سارية، قال: قال ﷺ: «إِنِّى عَبْدُ اللهِ لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ آدَمَ عَلِيْكُ لَمُنْجَدِلُ فِي طِينَتِهِ، وَسَأُنَبِّكُمْ بِأَوَّلِ ذَلِكَ ...».

- ♦ فالمذكور في الحديث هو الوجود الرسمي، فقد كُتِبَ لآدم ما له وما عليه،
 وذلك بعد تكوين الجسد وقبل نفخ الروح، ومن جملة ما كُتِبَ له ذرتيه،
 ومن جملتها محمدٌ ﷺ.
- ♦ فتبين أنَّ من زعم أنَّ محمدًا ﷺ خُلِقَ قبل آدم، فهذا لم يميز بين الوجودات
 الأربعة، وكذلك من زعم أنَّ نبوة محمدٍ ﷺ قبل آدم.
- ♦ والذي يوضح ما سبق: أنَّ معنىٰ «منجدل»؛ أي: متلفٍ ومطروحٍ علىٰ وجهِ الأرضِ، صورة من طين لم ينفخ فيها الروح، وظل علىٰ ذلك أربعين سنة، قال تعالىٰ: ﴿هَلَ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهِرِ لَمْ يَكُن شَيَّا مَّذْكُورًا﴾
 قال تعالىٰ: ﴿هَلَ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهِرِ لَمْ يَكُن شَيَّا مَّذْكُورًا﴾
 [الإنسان: ١]

فتبيَّن مما سبق:

أُولًا: الفرق بين الوجوداتِ الأربعةِ؛ العلمي، والرسمي، واللفظي، والعيني. ثانيًا: فالله على المالة على الأشياء قبل تكوينها، وهي متميزةٌ في علمه، وإرادته وقدرته سبحانه.

وعليه: فلا وجود لنبوته ﷺ قبل قوله تعالىٰ: ﴿ أَقَرَّأُ بِٱسْمِرَبِكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق: ١]

ولا وجود لرسالته ﷺ قبل قوله تعالىٰ: ﴿قُمْ فَأَنذِنَ

[المدثر: ٢]

المسألة الثالثة: خلق الله ﷺ آدم على صورته.

قال ﷺ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَىٰ صُورَتِهِ»

[رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٦١٢)، عن أبي هريرة ١٤١٠]

- اختلف الناسُ في الضمير المتصل في لفظ «صورته».
 - ♦ هل هُو عائد علىٰ آدم ﷺ أم عائد علىٰ الله ﷺ.
- ♦ فمن قال إنَّ الضمير عائدٌ على الله ﷺ اعتمد على حديثٍ رُوي في «الإبانة»
 (١٨٥)، لابن بطة وغيره، عن ابن عمر قال: قال ﷺ: "إنَّ الله ﷺ خَلَقَ آدمَ
 على صورة الرحمن».

قلتُ:

أُولًا: هذا الحديث منكرٌ، فيه أربعُ عللٍ، ذكرها الألباني تَعَلَّلَهُ في السلسة الضعيفة تحت رقم (١١٧٥ - ١١٧٦).

ثانيًا: على ما يبدو أنَّ راوي هذا الحديث رواه بالمعنى من الحديث الصحيح، «على صورته» فقال: على صورةِ الرحمن.

ثالثًا: أنَّ من اعتمد هذا الحديث المنكر، جرَّه إلى عجيبةٍ من العجائب.

فقال: نثبتُ لله صورةً ـ وهذا حق ـ ونثبت لآدم صورة ـ وهذا حق ـ ثم قال: ولكن الكيف مختلف ـ وهذه أضحوكة.

أتدرون لِمَ؟ لأنَّ الاشتراك في المعنى دون الكيف في باب الصفات المقيدة.

بمعنىٰ استواء الخلق واستواء الخالق، فكلُّ استواءٍ قُيِّد بالذات المناسبة له، فحصل الاشتراك في المعنىٰ دون الكيف، والحالةُ التي معنا ليس هي المقيدة، بل هي المثلية.

- وأمَّا من قال أنَّ هذا الضميرَ عائدٌ على آدم عَلَيْكُ فهو الصوابُ.
 - ♦ لأن لفظ «آدم» أقرب مذكور، ولا ينقل لغيره بغير دليل.
 - ♦ بل قد وُجِد مانع، أن هنا مذكورًا قبل آدم هو الله ﷺ.

وعليه:

- يعود الضمير إلى آدم عيك.
 - فإن قيل لك:

قلتُ: هذا هو العلم.

لأن صورة آدم قبل أن يُخلق لها وجود علمي في حقّ الخالق، فلما خلقه الله أصبح موجودًا عينًا.

وعليه: فمعنى الحديث:

خلق الله على آدم عينًا على صورته العلمية.

وعليه: فإن الوجود العيني جاء مطابقًا للوجود العلمي.

ومن هنا تظهرُ الفائدة.

أنَّ قدرةَ اللهِ ﷺ لا تتخلف عن إرادته، فإذا أراد شيئًا قال لما هو في الوجود العلمي: «كن»، فيوجد عينًا «فيكون».

- وقد ذكر ابنُ حجر في «الفتح» قائلًا:

"وهذه الروايةُ تؤيد قول من قال: إنَّ الضمير لآدم والمعنى: أنَّ الله تعالىٰ أوجده علىٰ الهيئة التي خلقه عليها، لم ينتقل في النشأةِ أحوالًا، ولا تردد في الأرحامِ أطوارًا، كذريته بل خلقه الله رجلًا كاملًا سويًّا، من أول ما نفخ فيه الروح».

♦ فقول القائل: «أو جده علىٰ الهيئة التي خلقه عليها».

أي أوجده من الوجود العلمي علىٰ الهيئة التي في الوجود العيني.

♦ ولكن هذه العبارةُ معلقةٌ جدًا، تفسيرها ما ذكرتُه (١).

⁽١) قال أبو حاتم: «يريد به صورةَ المضروبِ؛ لأن الضاربَ إذا ضربَ وجه أخيه المسلم ضرب وجهًا خلق الله آدم على صورته. فيه تكلّف.

نبيه:

نقل ابنُ بطة كَالله في نهاية الحديث الذي ذكرتُ أنه منكر: «فنقولُ كما جاء الحديث، وسمعتُ أبا عبد الله، وذُكر له بعض المحدثين، قال: خلقه على صورته، قال: على صورةِ الطين. فقال: هذا كلام الجهمية».

♦ نقل بعضُ الناس، أنَّ أحمد يَعَلَثُهُ قال: من أعاد الضمير على آدم فهو جهمي.
 قلتُ:

أولًا: قوله «على صورة الطين» أي على صورة آدم.

ثانيًا: أحمد أنكر هذا القول، ونسبه إلى الجهمية، لا لخطأ القولِ إنما للسبب الذي بُنى عليه القول.

فإن جهم وأتباعه ينفون الصورة عن الله ـ سبحانه ـ من أجلِ ذلك أعادوا الضميرَ على آدم.

ولكن نحن نثبتُ الصورة لله على ولكن ليس كمثله شيء، قال على: «أَتَانِىٰ اللَّيْلَةَ رَبِّىٰ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ فِىٰ أَحْسَنِ صُورَةٍ» [رواه الترمذي (٣٢٣٣)، عن ابن عباس على].

المراد أي في المنام، وقال الترمذي: سألتُ محمد بنَ إسماعيل ـ يعني: البخاري ـ عن هذا الحديث فقال: هذا حسن صحيح.

المسألة الرابعة: الوجودات والاتحاد.

- ابن عربي هو صاحب كتاب الفصوص، وكتاب الفتوحات المكية، وغير ذلك من الكتب.
 - هذا الرجلُ يؤمن بالاتحاد؛ أعني أنَّ الله الله اتحد بجميع المخلوقات.
- ♦ فلا أنا ولا أنت، ولا من ولا إلى، ولا وجودي ولا وجودك، فالوجود عنده
 واحد.
 - فمن أين نشأ هذا المذهب الخبيث.
- لما قرأ ابن عربي قوله تعالىٰ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ ۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ
 ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴿ [الحج: ١].
 - فقال: طالما أنَّ الساعةَ شيءٌ، إذًا: هي ثابتةٌ.
 - ويقصدُ أنها ثابتةٌ عينًا.
 - ♦ فإذا قلنا: أين هي؟ قال: هي ثابتةٌ في العدم.
 - فإذا قلنا: ومتىٰ تظهر؟ قال: إذا أفضىٰ الله من وجودهِ علىٰ ثبوتها وُجدت عينًا.
 - فالله مفتقرٌ في ظهوره إلىٰ ثبوتها، وثبوتها يفتقر إلىٰ الله في وجودها.

- هذا المذهبُ الغبي بُني على ثلاث مقدمات:

المقدمة الأولى: أنَّ العدمَ شيءٌ.

والعدم باتفاق جميع العقلاء، ومن جميع الملل أنه ليس بشيء.

المقدمة الثانية: أنه فرق بين الثبوت وبين الوجود.

ولا فرق بينهما لا في نقل، ولا في عقل؛ فإن ثبوت الشيء هو وجوده، ووجوده هو ثبوته، بل هو ذاته.

المقدمة الثالثة: أنَّ الوجودَ أفاضَ على الثبوت.

وهذا باطلٌ، بل وقبيح، وعلىٰ كلِّ فقد شرحتُ هذا المذهب بالتفصيل في التسعينات، ولي مصنف متداول فيه تحت اسم «الإلحادية عقيدةٌ ابن عربي والاتحادية».

- وإن شاء الله ـ نذكره بالتفصيل قريبًا:
 - المهم ما نحتاجه الآن هو:
- ♦ أنَّ ابن عربي لم يفرق بين الوجودات الأربعة.
- ♦ بمعنىٰ أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿شَيْءً عَظِيمٌ ﴾ وهو الوجود العلمي، فقال: هو الثبوت العيني.

- ♦ فلما لم يفرق بين العلمي وبين العيني، وظن أنه لا وجود إلا العيني، جرَّه عدمُ التفريق إلىٰ هذا الضلال.
 - ♦ وهذا المذهب هزَّ الدنيا، وله أتباعٌ إلى يومنا هذا، ويوجد من يتبناه.

انظر:

خطأ في أصلٍ واحدٍ، ولَّدَ مذهبًا، والله المستعان.



الأصلُ الخامس والتسعون:

الشيء المطلق ومطلق الشيء

- هذا الأصلُ ذكره ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٢/ ٢٢٧).
- ♦ سأذكره بتصريفٍ في لفظه، مع تفصيله، وإضافة إيضاحات، ثم أختمه
 ببعض الأمثلة التطبيقية.

لو نظرت إلى عنوان الأصل وجدت أنه يمكن تقسيم الأشياء إلى قسمين كما في العنوان.

فيقال مثلا:

الأمر المطلق ومطلق الأمر، والجرح المطلق ومطلق الجرح، والعلمُ المطلق ومطلق العلم، والترتيبُ المطلق ومطلق الترتيب، والبيع المطلق ومطلق البيع، والماء المطلق ومطلق الماء، والملك المطلق ومطلق الملك، وغير ذلك.

♦ ستعلم ـ إن شاء الله ـ بعد بيان هذا الأصل، كم من معضلة ستُحَلَّ بهذا الأصل.

وعليه: أذكر الفروق بين الشيء المطلق ومطلق الشيء.

- ♦ وذلك من خلال عنوان، ألا وهو الأمر المطلق ومطلق الأمر.
 الفرق الأول:
- ١ الأمرُ المطلق: لفظُ «الأمر» لفظٌ عام، ثم وُصِف بلفظ «المطلق».

إذًا: المعنى أن الأمر لم يقيد بقيد يوجب تخصيصه.

وعليه:

فهو عام في كلِّ فردٍ من الأفراد التي هذا شأنها.

♦ مطلق الأمر: الإضافة هنا ليست للعموم؛ بل للتمييز.

وعليه:

فالأمر المطلق هو الواجب، ومطلق الأمر هو الواجب والمندوب. وكذلك الماء المطلق هو الطهور، ومطلق الماء هو الطهور وغيره. وكذلك البيع المطلق هو الجائز، مطلق البيع ينقسمُ إلىٰ جائزٍ وغير جائز.

♦ فإذا قيل لك: الفاسقُ مؤمنٌ أو غير مؤمن؟!

قُل: الفاسق لا يوصف بالإيمان المطلق، إنما يوصف بمطلق الإيمان، أي بالإيمان الناقص، أي الإسلام الذي هو قسيم الإيمان.

♦ فإذا قيل لك: المندوبُ أمرٌ أو غير أمر؟!

قُل: المندوب لا يوصف بالأمر المطلق، إنما يوصف بمطلق الأمر.

الفرق الثاني:

أن الأمر المطلق لا ينقسمُ فهو الواجب، ومطلق الأمر ينقسم إلى أمر إيجاب وأمر ندب.

الفرق الثالث:

أن الأمر المطلق فردٌ من أفرادِ مطلق الأمر، ولا ينعكس، بمعنى: لا يقال: أن مطلق الأمر فردٌ من أفراد الأمر المطلق.

الفرق الرابع:

أن نفي مطلق الأمر يستلزمُ نفي الأمر المطلق دون العكس، بمعنى أن نفى الأمر المطلق لا يستلزمُ نفي مطلق الأمر.

الفرق الخامس:

أن ثبوت مطلق الأمر لا يستلزمُ ثبوتَ الأمر المطلق^(١) دون العكس، بمعنى أن ثبوت الأمر المطلق يستلزمُ ثبوت مطلق الأمر.

الغرق السادس:

أن الأمر المطلق نوعٌ لمطلق الأمر، ومطلق الأمر جنس للأمر المطلق.

⁽١) لأن مطلق الأمريتناول المندوب.

الفرق السابع:

أن الأمر المطلق مقيدٌ بالإطلاق لفظًا، مجرد عن التقييد معني.

ومطلق الأمر مجردٌ عن التقييد لفظًا مستعملٌ في المقيد (١) وغيره (٢) معنيً. الفرق الثامن:

أن الأمر المطلق لا يصلحُ للمقيد، ومطلق الأمر يصلح للمطلق والمقيد.

الفرق التاسع:

أن الأمر المطلق هو المقيد بقيد الإطلاق، فهو متضمن للإطلاق والتقييد، ومطلق الأمر غير مقيدٍ وإن كان بعض أفراده مقيدًا.

- إن علمتَ ما سبق فدونك هذا المثال:

ما الفروقُ بين الإيمان المطلق، ومطلق الإيمان؟

الجـوابُ:

أن الإيمان المطلق هو الإيمانُ الكاملُ الكمالُ المأمور به.

ومطلق الإيمان هو الإيمان الكامل، والإيمان الناقص.

⁽٢) أي يقال على مجموع الأمرين مطلق الأمر.

⁽٢) وعلى المندوب مطلق الأمر.

فَمثلًا: قَالَ ﷺ: «لاَ يَزْنِىٰ الزَّانِیٰ حِينَ يَزْنِیٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ» [رواه البخاري (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧)، عن أبي هريرة ﷺ].

♦ فما هو الإيمان المنفِي في هذا الحديث؟!

الجوابُ:

- المنفي في هذا الحديث هو الإيمانُ المطلق، وليس مطلق الإيمان.
 - ♦ وقد سبق أن نفي الإيمان المطلق لا يستلزمُ نفي مطلق الإيمان.
 وعليه:

من نفي الإيمانُ المطلق في حقه، لا يدخل في قوله تعالى:

﴿ وَٱللَّهُ وَإِلَّى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٨].

﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١].

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٢].

وعليه: من نُفي الإيمان المطلق في حقه، يدخل في قوله تعالىٰ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء: ٩٢].

فدخلت الرقبةُ الموصوفةُ بمطلق الإيمان.

- ♦ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن طَآبِ فَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ ﴾ [الحجرات: ٩].
 - ♦ دخل هنا المؤمن الموصوفُ بمطلق الإيمان.
 - ♦ وكذلك قوله ﷺ: «لا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ»

[رواه أحمد (١/٩/١)، وغيره عن علي ١١١٥]

دخل هنا المؤمنُ الموصوفُ بمطلق الإيمان.

إِنْ عَلَمَتُ مَا سَبَى، فَكِيفُ تَفْهِم قُولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَا ۖ قُلُ لَمْ تُوَّمِنُوا وَلَيْكُن قُولُوا أَشْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ أَوْلِ تُطِيعُوا ٱللّهَ وَرَسُولُهُ لَا يَلِيْكُم مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا ۚ إِنَّ ٱللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ إِنَّمَا وَرَسُولُهِ مُ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَنهَدُوا بِأُمُولِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ أَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلصَّدِقُونَ ﴾ [الحجرات: ١٥،١٤].

وجه الاستدلال؛

♦ أن لفظ الإيمان ذكر في الآيتين ثلاث مرات:

الأولىٰ: جاء مثبتًا وهو قول الأعراب ﴿ ءَامُّنَّا ﴾.

الثانية: جاء منفيًا لما أثبتُ الأعراب ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾.

الثالثة: جاء مثبتًا وهو قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ﴾

- ♦ فالأعرابُ أرادوا إثباتَ الإيمان المطلق وهو الواجب على أنفسهم.
 - ♦ فنفى الله كال عنهم الإيمان المطلق.
 - ♦ ثم قال: الإيمان المطلق وصفه ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤَمِنُونَ ٱلَّذِينَ ...﴾
 وكما سبق عندنا؛ إيمان مطلق، ومطلق الإيمان.

وسبق أن نفي الإيمان المطلق لا يستلزم نفي مطلق الإيمان.

♦ إذًا: الأعراب عندهم مطلق الإيمان، وهو الإسلام.

إذًا: هم مسلمون.

والذي يدلُّ علىٰ ذلك عدةَ أمورٍ منها:

الأمر الأول: أن الله على أذن لهم أن يقولوا: ﴿ أَسَّلَمْنَا ﴾، ولا يقال للمنافق ذلك.

الأمر الثاني: أن الله كلَّ قال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾، ولم يقل: قال المنافقون.

الأمر الثالث: أن هؤلاء الأعراب هم الذين ذُكروا في صدر سورة الحجرات حيث نادوا رسول الله ﷺ من وراء الحجرات، وقد قال تعالى في آخر الآيات: ﴿وَاللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١) ﴾، فلو كانوا هم المنافقون ما غفر لهم.

الأمر الرابع: أن الله عَلَى قِال: ﴿ وَلَمَّا يَدَّخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤].

 ⁽١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْخُجُرَاتِ أَكْتُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ۞ وَلَوْ ٱنْهُمْ صَبَرُواْ حَتَىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَلْذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجرات: ٤-٥]

وجه الاستدلال؛

- ♦ أن الله ﷺ نفى دخول الإيمان، ولم ينف دخول الإسلام.
 - ♦ فلو كانوا منافقين لقال: ولما يدخل الإسلام.

الأمر الخامس:

- ♦ أن الله ﷺ قال: ﴿وَلَمَّا﴾، ولم يقل: «ولم».
- ♦ ومعلومٌ أن «لما» تختصُّ بالمتوقَّع الحصول غالبًا في المستقبل؛ أي:
 الإيمان المنفي إلىٰ الحال، عما قريب سيدخلُ الإيمان، فدلَّ علىٰ أنهم مسلمون.

الأمر السادس:

قال تعالى: ﴿ وَإِن تُطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ اللَّهَ مَلِكُم شَيًّا ﴾

[الحجرات: ١٤]

وجه الاستدلال؛ قوله ﴿لَا يَلِتَكُم﴾ أي لا ينقصكم، وهل للمنافق طاعةٌ؟! الأمر السابع:

قال تعالىٰ: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنَّ أَسۡلَمُوا ۖ قُل لا تَمُنُّوا عَلَى إِسۡلَامَكُم ﴾

[الحجرات: ١٧]

وجه الاستدلال؛

♦ أن الأعراب يمنون بإسلامهم، فلو كانوا كاذبين:

- ♦ ما أقرَّهم الله ﷺ على ذلك، حيث قال: ﴿لَّا تَمُنُّواْ عَلَى إِسْلَامَكُم﴾
- ♦ بل لقال لهم: «لما تسلموا؛ بل أنتم كاذبون»، كما كذبهم في أول سورة المنافقين لما قالوا:

﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، فقال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ

لَكَنذِ بُونَ ﴾

الأمر الثامن:

قال تعالىٰ: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٧].

وجه الاستدلال؛

لو كانوا منافقين ما منَّ الله عليهم.

الأمر التاسع:

قال تعالىٰ: ﴿ أَنْ هَدَنكُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ [الحجرات: ١٧].

وجه الاستدلال؛

لو كانوا منافقين ما هداهم للإيمان.

فإن قيل:

ما وجه قوله تعالىٰ: ﴿ لَّا تَمُنُّواْ ﴾، ثم قال: ﴿ أَنْ هَدَىٰكُرْ لِلْإِيمَـنِ ﴾؟

قُلْتُ:

أولًا: سبق بيان أن اللفظ الواحد، إذا جاء في سياقٍ واحدٍ، وكان أحدُهما منفيًا، والآخر مثبتًا، كان المنفى غير المثبت.

ثانيًا: وعليه:

فقوله: ﴿لاَ تَمُنُّواَ﴾ هو نفي للإيمان المطلق، وقوله: ﴿أَنَّ هَدَاكُرُّ لِلْإِيمَانِ﴾ هو إثباتُ لمطلق الإيمان.

وعليه:

فالمعنى «أن هداكم للإسلام»، وهذا هو المنطوق السابق ﴿وَلَكِكُن قُولُوٓا أَسۡلَمۡنَا ﴾.

وهذا موافق لحديث سعد بن أبي وقاص رَاهِ الذي رواه البخاري (٢٧)، ومسلم (١٥٠) وفيه: «فَوَاللهِ إِنِّى لأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَوْ مُسْلِمًا».



الأصلُ السادس والتسعون:

أنواع التعريفات

- من الممكن تعريف الشيء الواحد بخمس طرق؛ وهي:

الأول: التعريفُ اللغوي.

الثاني: التعريفُ الاصطلاحي.

الثالث: التعريف بالمثال.

الرابع: التعريف بالضد.

الخامس: التعريف بالثمرة.

- خدمثالًا: عِرِّف الواجب.
- ♦ التعريف اللغوي: الواجب مادته الأولية "وَجَ بَ".
- ♦ وهذا الفعلُ الثلاثي «وَجَبَ»، المضارعُ منه «يَجِبُ»، والمصدر واجبًا ووجوبًا ووجبة، فهذه ثلاثةُ مصادر.
 - ♦ ومعنىٰ «الواجب»: اللازم والثابت.
 - ♦ إياك وقول: إن معنىٰ الواجب هو الساقط اللازم، فهذا معنىٰ الوجبة.

- التعريفُ الاصطلاحي:
- «ما أمر به الشارعُ أمرًا جازمًا»
 - التعريف بالمثال:
- قال تعالىٰ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكُرِيَ ﴾
 - التعريفُ بالضد:
 - الواجب ضد المحرم.
 - التعريفُ بالثمرة:
- «ما يثابُ فاعلهُ امتثالًا، وتاركه متوعدٌ بالعقاب مطلقًا».
 - مثالًا آخر: عرِّف كلمة التوحيد.
 - التعريفُ اللغوى:

التوحيد مادته الأولية "وح د".

- ♦ وأُخِذَ من هذه البنية لفظ «الوحدة»، وهي الانفراد، ولفظ «أوحدتُه»، ولفظ «الواحد» وهو أول العدد، ولفظ «وحيد» على وزن فعيل بمعنى منفعل؛ أي: منفرد.
- ♦ وأُخِذَ منها لفظ «التوحيد» على وزن التفعيل؛ أي: التفريد، ولكن بمعنى إفراد أي على وزن إفعال.

• التعريفُ بالمثال:

«لا إله إلا الله»

التعريف الاصطلاحي:

«لا إله معبودٌ بحق إلا الله»

• التعريف بالضد:

التوحيدُ ضدُّ الشرك.

• التعريف بالثمرة:

«ما يثاب محققه بالجنة، وما يعاقب تاركه بالنيران».

- تنبيهان:

الأول: أن التعريف يكونُ تعريفًا للذات؛ بمعنى حصرها بما يمنعُ دخولُ ما ليس منها إليها، وبما يمنع ما هو منها أن يخرج عنها.

ولكن كثيرًا من التعريفات تهملُ الذات، وتُعرِّفُ بآثار الشيء، وهذا خطأ واضح.

الشاني: أن كثيرًا من التعريفات تكونُ بالنظر إلى بداية الذات فيأتي آخر فيُعرِّفها بالنظر إلى نهاية الذات.

ويظن كلُّ واحدٍ منهما أن صاحبه مخطئ، وحقيقة الأمر، أن كلَّا منهما صوابٌ باعتبار نظرته.

- فإن قيل: لِمَ التعريفُ؟!

قُل: أولا: الغرضُ من التعريف، تمييزُ الذوات بعضها عن بعض، فيعرِّفُ الحلال لتمييزه عن الحرام، فلا يختلط به.

ثانيًا: فتبيَّن:

أنّ المميز لا يحتاج إلى تعريفٍ.

فتعين الآتى:

قبل التعريف، وجب التأكد من الاستعجام أي أن المطلوب تعريفُ غير مميز عن غيره.

• خذ مثالا:

إن قيل لك عرِّف لفظ «الحب».

قال الأول:

هو الاتباع لقوله تعالى: ﴿قُلَ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾، فهذا خطأ؛ لأن الاتباع أثر الذات، ونحن نريدُ تعريف الذات.

قال الثاني:

هو الميل للمحبوب، هذا خطأ، لأن الميل أثر الذات ونحن نريدُ تعريف الذات.

قُل: لفظ «الحب» أصلًا غير مستعجم، وهو متميزٌ عن غيره، فلم يختلط على إنس، ولا جن، ولا حيوان.

وعليه:

قُل تعريفه مبناه «ح ب ب».



الأصلُ السابع والتسعون:

تبيينُ الأشياءُ بأضدادِها

- الشيء وضده سبيلان، فمن عرف كلَّ واحدٍ منهما، وميَّزه عن الآخر، لم يختلط عليه الأمر.
- ♦ لذلك نجدُ أن الله ﷺ ذكر في كتابه، وفي سنة نبيه ﷺ طريقين؛ طريقُ أهل
 الهداية، وطريقُ أهل الضلالة.
 - ♦ وبيَّن معالم كلِّ طريقٍ مفصلةً.

قال ابن القيم كَوْلَلْهُ في «الفوائد» (ص: ١٠٨):

«والله تعالىٰ قد بين فى كتابه سبيل المؤمنين مفصلة وسبيل المجرمين مفصلة، وعاقبة هؤلاء مفصلة، وعاقبة هؤلاء مفصلة، وأعمال هؤلاء وأعمال هؤلاء، وأولياء هؤلاء، وخذلانه لهؤلاء وتوفيقه لهؤلاء، والأسباب التىٰ وفق بها هؤلاء، والأسباب التىٰ خذل بها هؤلاء، وجلَّىٰ سبحانه الأمرين في كتابه وكشفهما وأوضحهما وبينهما غاية البيان حتىٰ شاهدتهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضياء والظلام، اهـ.

- فأما السبيلان: فهما سبيلُ المؤمنين، وسبيلُ المجرمين.

قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِّهِ عَمَا تَوَلَّىٰ ﴾ [النساء: ١١٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَالِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَنتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

- موقف الصحابة من السبيلين:

- ♦ قبل الإسلام نشأ الصحابةُ في سبيل الضلال والكفرِ والشرك، وعلموا كلَّ السبل الموصلة إلى الهلاك، وعرفوها على وجه التفصيل.
- ♦ فلما جاء الإسلامُ عرفوا سبيلَ الهدئ والتوحيد، وعلموا كلَّ السُّبل الموصلة إلىٰ الله ﷺ وعرفوها علىٰ وجه التفصيل.
- ♦ وبهذا قد عرفوا السبيلين على وجه التفصيل، فعرفوا ما هم فيه من نعمةٍ،
 فخرَجوا طوعًا: '

«من الظلمة الشديدة إلى النور التام، ومن الشرك إلى التوحيد، ومن الجهل إلى العلم، ومن الغي إلى الرشاد، ومن الظلم إلى العدل، ومن الحيرة إلى الهدى، ومن العمى إلى البصائر».

- موقف من بعدهم من السبيلين:

♦ وُلِدُوا في الإسلام، وعرفوا سبيله، والوسائل الموصلة إليه، ولكن منهم من لم يعرف سبيل المجرمين إلا أخبارًا، ومنهم من لم يعرفها لا خبرًا وتطبيقًا.

- ♦ لذلك ظهر الصحابة على كلّ من أتى بعدهم إلى يوم القيامة لأنهم علموا السبيلين، أخبارًا وتطبيقًا.
- ♦ لذلك تُنقَضُ عرى الإسلام عروة عروة، كما قال عمر ﷺ: «إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية».

فإن تبين ما سبق:

عُلِمَ أن الناس مما سبق على أربعة فرق كما قال ابن القيم كَالله:

♦ الفرقة الأولى: وهم من علموا السبيلين، وهؤلاء أعلمُ الخلق.

قلىت:

والناسُ فيها منازل، أعلاهم هم الصحابة لأنهم علموا سبيل المؤمنين أخبارًا وتطبيقًا، وسبيل المجرمين أخبارًا أو تطبيقًا.

ومن بعده عامتهم علموا سبيل المجرمين أخبارًا فحسب.

- ♦ الفرقة الثانية: من جهل السبيلين، وهؤلاء شرار الخلق.
- ♦ الفرقةُ الثالثة: علم سبيل المجرمين، ولم يعلم سبيل المؤمنين، فهذا ليس
 علىٰ شيء؛ وأكثرُ الخلق تندرجُ تحت هذه الفرقة.
- ♦ الفرقة الرابعة: علم سبيل المؤمنين، ولم يعلم سبيل المجرمين إلا من حيث الجملة والمخالفة، وهذا على خطر عظيم، لأنه قد يعرض له من سبيل

المجرمين فيظن أنه من سبيل المؤمنين، وأكثرُ المسلمين يندرجون تحت هذه الفرقة.

خلاصـة:

- ♦ يجب علىٰ كلِّ مسلمٍ قادرٍ خالٍ من الموانع، أن يقوم بدراسةِ سبيل
 المؤمنين، وسبيل المجرمين علىٰ وجه التفصيل.
- ♦ وإن أتممت بعد سبيل المؤمنين، دراسة سبيل المجرمين ثم نظرت في الواقع الذنعيشه، وجدت أنه صورةٌ قديمةٌ بألفاظٍ وقوالبَ جديدةٍ.
- ♦ ولا بُدَّ من دراسة الواقع، تعرَّف على حقيقة المشكلة في أفغانستان، في باكستان، في لبنان، في العراق، في السودان، في الصومال، في البخزائر، في موريتانيا، في اليمن.
- ◄ تعرف علىٰ المشاكل المزدوجة أعني بين الدول بعضها ببعض، فما حقيقة الخلاف علىٰ بعض الخلاف علىٰ بعض الخلاف بين الجزائر والمغرب حول الصحراء، حقيقة الخلاف علىٰ بعض الجزر بين إيران وبين دول الخليج.
 - ♦ ستعرف حينئذ أن الحاضر ما هو إلا صورة الماضي بقوالب جديدة.



الأصلُ الثامن والتسعون:

ما أمر الله على بشيء ثم أبطله رأسًا

لا يندرج تحت هذا الأصل المحرمُ والمكروه، لأن الله على لم يأمر بهما ابتداء؛ لأنهما من الفحشاء بحسب رتبته.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ [الأعراف: ٢٨].

ويندرجُ تحت هذا الأصل الواجبُ والمندوبُ والمباح الذي فيه نفع.

- ♦ فإذا نُسخ واحدةً من الثلاثة لم يبطلها رأسًا.
 - ♦ إنما تُنسخ لبدل، أو تخفف.

وأذكرُ نوعًا واحدًا وهو الواجب:

- ♦ إذا نسخه الشارع جعل بديلًا عنه، أو خففه إلى المندوب، ومثال البدل:
 - ١ تحويلُ القبلةِ من القدس إلى الكعبة، قال تعا
- ٢- ليٰ: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّنَهُمْ عَن قِبْلَةٍ مُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل اللهِ مَا وَلَّنَهُمْ عَن قِبْلَةٍ مُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل اللهِ وَلَيْهُ عَن قِبْلَةٍ مُ ٱللهِ وَاللهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَالل وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَالل

٣- قصة إبراهيم وإسماعيل عليكا :

قال تعالىٰ: ﴿ فَامَا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعَى قَالَ يَّنَبُنَى إِنِّى أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّى أَذْ يَكُكَ فَا تُؤْمَرُ اللهِ مَاذَا تَرَكُ قَالَ يَتَأْبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ السَّتَجِدُنِيَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴾ [الصافات: ١٠٢].

وجه الاستدلال؛

أن الله عَلَى أمر إبراهيم بذبح ابنه إسماعيل، ثم نسخ هذا ببدلٍ؛ فقال تعالى: ﴿وَفَدَيْنَهُ بِذِبْحِ عَظِيمٍ الصافاتِ: ١٠٧].

ومشال التخفيف:

بمعنى ترك بعض الأمر، وهذا التركُ ثلاثةُ أنواع:

النوع الأول: ترك بعض الأمر المطلق؛ يعني: الواجب.

وذلك مثلُ: الصلواتُ الخمس، فقد فُرضت أولًا خمسين صلاةً، ثم خُفُفت إلى خمس في العدو.

بل حَصُلَ هنا بدل، لأن ما رُفع عددًا، ثبت ثوابًا.

قال ﷺ: «فَرَاجَعْتُ رَبِّىٰ فَقَالَ هِئَ خَمْسٌ وَهْنَ خَمْسُونَ لاَ يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَئَّ ...» [رواه مسلم عن أبي ذرِ ﷺ].

النوع الثاني: تركُ الأمر إلىٰ أمرِ آخر.

- ♦ وذلك مثلُ الكفارات.
- ◄ قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظَهُرُونَ مِن نِسَآمِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ وَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسًا ۚ ذَٰلِكُرْ تُوعَظُونَ بِهِ عَ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۚ فَمَن لَّمْ تَجَدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسًا ۖ فَمَن لَمْ يَجَدُ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسًا ۖ فَمَن لَمْ يَسْجِينَ مِسْجِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عَفَىٰ لِمَ يَسْجِينَا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَىٰ وَيَسُولِهِ عَلَىٰ فَيَالِكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَلِلْحَامُ سِتِينَ مِسْجِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَىٰ وَيَلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ وَلِلْحَامُ مِسْجِينَا ۚ ذَٰلِكَ لِيمُ ﴾ [المجادلة: ٣، ٤].

فإن قيل: ومن لم يجد الإطعام؟

قل : هو دينٌ لا يسقط، ويجوز أن تُقبل الزكاة لأدائه، كما في قصة الرجل الذي وقع على امرأته في نهار رمضان.

- وقال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِى أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱللَّهُ يَوْ اللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِى أَيْمَنِكُمْ وَلَكِن يُوَ أُوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ عَقَدتُمُ ٱلْأَيْمَن أُوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ عَقَدتُمُ ٱلْأَيْمَن أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسُوتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجَدْ فَصِيَامُ ثَلَنتَةٍ أَيَّامٍ ذَالِكَ كَفَّرَةُ أَيْمَنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩].
 - ♦ وكذلك أول ما فُرض الصومُ كان على وجه التخيير بينه وبين الفدية.

النوع الثالث: إسقاط رتبة الأمر إلى الندب.

- ◄ قال تعالىٰ: ﴿فَقَدِّمُواْ بَيِّنَ يَدَى خَبُّونِكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ [المجادلة: ١٢].
 - ♦ ثم قال تعالىٰ: ﴿فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُواْ ﴾ [المجادلة: ١٣].

وجه الاستدلال؛

فهنا أبطل المولى على وجوب الصدقة، وكما سبق فإن نفى الوجوب لا يلزم منه نفى الاستحباب.

◄ قال ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ،
 فَإِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ» [رواه أحمد (٢/ ١٩١) وغيره، عن ابن عمر ﷺ].

وجه الاستدلال؛

وجوبُ قتلِ شاربِ الخمر في الرابعة، ولكن هذا الوجوب خُفِّف إلى الجلد (١)، وذلك لما رواه البخاري (٦٧٨٠)، عن عمر بن الخطاب: «أن رجلًا على عهد النبي على الله عند الله وكان يُلقب حمارًا وكان يُضحِكُ رسول الله على على النبي على قد جلدهُ في الشراب، فأتي به يومًا فأمر به فجُلِد، فقال رجلٌ من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به؟ فقال النبي على اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به؟ فقال النبي على اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به؟ فقال النبي على اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به اللهم النبي على اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به اللهم النبي على اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به اللهم النبي على اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به الله ورسوله الله النبي اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به الله ورسوله الله ورسوله اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به الله ورسوله الله ورسوله الله ورسوله الله ورسوله اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به الله ورسوله اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به الله ورسوله الله ورسوله الله ورسوله اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به اللهم النبي علي اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به اللهم النبي علي اللهم العنه اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به اللهم النبي علي اللهم العنه اللهم العنه، ما أكثر ما يُؤتي به الله ورسوله اللهم العنه اللهم اللهم العنه اللهم اللهم اللهم العنه العنه اللهم العنه العنه العنه العنه العنه العنه العنه اللهم العنه اللهم العنه اللهم العنه اللهم العنه اللهم العنه العنه العنه العنه العنه الهم العنه العنه

⁽١) ولكن لولى الأمر أن يقتله تعزيرًا.

فإن تبين ما سبق؛ علمت:

١ - أنه لا نسخ إلى غير بدلٍ.

٢-سيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عن النسخ، وأن فيه عشرات الأدلة تدلُّ على البدل أو الترك بأنواعه الثلاثة.



الأصلُ التاسع والتسعون:

ما أعطى الله كال عبده المؤمن شيئًا ثم أبطله رأسًا

سللتُ هذا الأصل من كلمةٍ ذكرها ابن القيم في كتاب «الفوائد» (ص: ٦٤):

حيث قال: «فما دام الأجل باقيا كان الرزق آتيا، واذا سد عليك بحكمته طريقا من طرقه فتح لك برحمته طريقا أنفع لك منه».

قلتُ:

إيه - وربِّ الكعبة - ولكن هو الجهلُ بمصالح النفوس، هو الجهل بكرم الربِّ الحكيم اللطيف.

ينشغلُ أحدُنا بالأدنى الخسيس، ولا يلتفتُ إلى الأعلى النفيس.

وهذا المنع وذاك العطاءُ من يوم أن كنت جنينًا إلى يوم تكونُ فيه على صورةِ أبيك آدم عليها.

يقول ابن القيم رَحَالِثُهُ:

«فتأمل حال الجنين يأتيه غذاؤه وهو الدم من طريق واحدة وهو السرة، فلما خرج من بطن الأم وانقطعت تلك الطريق فتح له طريقين اثنين وأجري له فيهما رزقًا أطيب وألذ من الأول لبنًا خالصًا سائغًا، فإذا تمت مدة الرضاع

وانقطعت الطريقان بالفطام فتح طرقًا أربعة أكمل منها؛ طعامان وشرابان فالطعامان من الحيوان والنبات والشرابان من المياه والألبان، وما يضاف إليهما من المنافع والملاذ، فإذا انقطعت عنه هذه الطرق الأربعة لكنه سبحانه فتح له إن كان سعيدًا طرقًا ثمانية وهي أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء».

فإن علمت ذلك:

- ♦ فالله ﷺ لا يمنع عن المؤمن إلا ليعطيه أفضلَ مما منع.
 - ♦ ولا يبتلي العبد المؤمن إلا ليعافيه.

ولا يمتحنه إلا ليصافيه.

قال تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْى قَالَ يَنبُنَى إِنِّى أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّي أَدْ فَكُ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَكُ قَالَ يَتأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿ وَنَلَدَيْنَهُ أَن يَتَإِبْرَ هِيمُ ﴿ مِنَ ٱلصَّبِرِينَ ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿ وَنَلَدَيْنَهُ أَن يَتَإِبْرَ هِيمُ ﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَا ۚ إِنَّا كَذَالِكَ خَرْي ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿ إِنَّ مَلَا اللهُ وَلَكُ اللهُ عَلَيمِ ﴾ [الصافات: ١٠٢ - ١٠٧].

امتحن الله عَلَىٰ إبراهيم ببلاء مبين، فلما صدَّق اتخذه الله عَلَىٰ خليلًا، قال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

- ولا أماته إلا ليحييه؛ قال تعالىٰ: ﴿كَذَالِكَ ٱلنُّشُونُ [فاطر: ٩].
- ♦ ولكن مع كلِّ هذا العطاء ﴿فَأَبَى ٱلظَّلِمُونَ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٩٩].
- سبحانك ما أفضل منعك، وما أكمل عطاءك، قال تعالىٰ: ﴿لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَكِّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢].

وأعجب ما ترى في هذا الباب، أنه في مرحلة من مراحل التعامل مع الكافرين، يمنعُ الله ليعطي، ولكن أبئ الظالمون إلا كفورًا.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّرَ لَلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبِرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [السجدة: ٢١].



الأصلُ المائة:

لا وجود إلا بأسباب

- كما سبق؛ أنَّ الوجوداتِ أربعةٌ: علمي، رسمي، لفظي، عيني.
 - ♦ وقد بينتُ أنَّ كلَّ وجودٍ له مُحله المستقل عن محلِّ غيره.
- فكلُّ وجودٍ من هذه الوجوداتِ الأربعةِ، لا توجدُ إلا بمجموعِ أسبابٍ.

والأسبابُ علىٰ ثلاثة أنواع: ِ

النوع الأول: أسبابٌ مشهودةٌ.

قال تعالىٰ: ﴿ وَهُو ٱلَّذِ عَ يُرْسِلُ ٱلرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ إِذَا أَقَلَتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيْتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الْأَمْرَاتِ كُلِّ اللَّهُ مَرَاتِ كُذَالِكَ خُرِّجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٥٧].

وجه الاستدلال؛

• قوله تعالىٰ: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِ مِن كُلِّ
 ٱلثَّمَرَاتِ﴾.

♦ فالباء فيهما هي السببية؛ بمعنىٰ الرياحُ هي التي تحملُ السحاب، وتنقله من بلدٍ إلىٰ بلدٍ، فأنزلنا بالسحاب الماء، وكذلك أخرجنا بالماء الذي نزل من السحاب من كلِّ الثمرات.

فهذه أسبابٌ مشهودةً.

ومثلها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ ٱلثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ آدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٣٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْخُلِّدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٤].

وجه الاستدلال؛

- أن العمل سببٌ لدخول الجنة، وسببٌ لدخول النار.
- ♦ فإن كان صالحًا كان سببًا لدخولِ الجنة، وإن كان طالحًا كان سببًا لدخولِ النار.
 وهذه أسبابٌ مشهودةٌ.
 - ♦ بل هذا لا ينفك عن كلِّ صغيرةٍ، ولا كبيرةٍ في حياتنا اليومية.

فالطعامُ سببٌ لدفع الجوع، والشرابُ سببٌ لدفع العطش، والنار سببٌ لانضاج الطعام، ووجودُ الولدِ سببهُ التزاوج.

♦ أعجبُ ما ترئ اليوم أنَّ بيننا من ينكرُ الأسبابَ المشهودة.

النوع الثاني: أسبابٌ غائبة.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلۡمَلَتَهِِكَةُ يُسَبِّحُونَ شِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْمَرْضِ السَّورِيْ: ٥]. الشوريٰ: ٥].

وجه الاستدلال؛

فاستغفار الملائكةِ سببٌ غائبٌ عنا، يرفع الله به بعض الذنوب.

بل هذا النوع لا ينفك عن حياتنا اليومية، فكم من ظاهرة لا يُعلَّمُ لها تفسيرٌ إلى هذه اللحظة، وقد قامت على أسباب لا تعلمُها (١).

- ♦ عالمُ الجن؛ خُلق من نار، كيف تُشكل هذه النار؟ قطعًا بأسباب وهي غائبةٌ عنا.
- ♦ بل عالمُ الإنسان؛ خُلق من طينٍ، كيف تحول إلىٰ عظامٍ ولحمٍ ودمٍ؟ قطعًا بأسبابِ وهي غائبةٌ عنا.
 - ◄ عالمُ الرؤى؛ كيف تتم الرؤيا؟ بأسباب وهي غائبةٌ عنا.
- ♦ بل كيف نراها؟ فإن قيل بالعين، فكيف ترى ولا نور أمامها؟ قطعًا بأسباب
 هي غائبةٌ عنا.

⁽١) وإلاّ لما تبحثُ عن تفسير لها.

- وبهذا تبين ضلال كثير ممن ينال شيئًا، ولم يشاهد سببه فيقول: لقد نُلتُ هذا بغير سبب.
- وبهذا تبين ضلال كثيرٍ ممن يردُّ أحاديثَ رسولِ الله ﷺ ؛ لأنه لم يشاهد الأسباب.

انظر:

١- قال ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنَّ فِي اللهُ

[رواه البخاري (٣٣٢٠)، عن أبي هريرة ر الله الله

- ♦ فيأتي رجلٌ فيردُّ هذا الحديث؛ لأن سببَ الداء علىٰ أحدىٰ جناحي الذباب
 غائبٌ عنه، ولأن سببَ الشفاء علىٰ الآخر غائبٌ عنه.
 - ♦ بل قال أحدُهم: «ضع هذا الحديث تحت قدمك».

قلتُ:

أولًا: لا وربِّ الكعبة؛ فالحديثُ فوق رأسي، وأنت تحت قدمي.

ثانيًا: قد أثبت العلمُ هذا، فماذا أنت فاعلُ؟

قد ثبت علميًّا أنَّ الذُّباب يفرزُ جسيماتٍ صغيرةً من نوع الإنزيم يسمىٰ «باكنز يوفاج»؛ أي: مفترسة الجراثيم، يقدر طولها من (٢٠ – ٢٥) ملليميكرون،

فإذا وقع الذبابُ في الطعام أو الشراب وجب أن نغمس فيه، لإخراج هذه الأجسام الضدية، فتبيدُ الجراثيم التي تنقلها.

٢- قال ﷺ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَكُثْرُ الْمَالُ وَيَفِيضَ حَتَّىٰ يَخْرُجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةِ
 مَالِهِ فَلاَ يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهَا مِنْهُ، وَحَتَّىٰ تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا».

[رواه مسلم (١٥٧)، عن أبي هريرة ر

- ♦ فيأتي رجلٌ فينكر هذا الحديث، أو ينكر شطره الأخير؛ لأن سبب ذلك غائب، بل الأسبابُ المشاهدة ضدُ ذلك.
- ♦ فأمثال هؤلاء، لو آمنوا وسلَّموا هُدوا إلىٰ صراطِ مستقيم، ولكن تمردوا فخذلوا، وأبىٰ الله إلا أن يفضحهم.
- ◆ وقد اشتعلت معركة الأنحباس الحراري، وبدأ ذوبان الجليد وبدأ يتحرك إلىٰ أرض الجزيرة ـ حفظها الله من كلّ سوء.

النوع الثالث: أسبابٌ معنوية.

قال تعالىٰ: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَتَهِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَتَبِّتُواْ ٱلَّذِيرَ وَالْمُنُواْ سَأُلِقِي فِي قُلُوبِٱلَّذِيرَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ [الأنفال: ١٢].

وجه الاستدلال؛

١- ﴿ فَتَبِّتُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وهذا تم معنويًا، ومشاهدةً.

- ♦ فالسبب المعنوى: بتقوية القلوب، والتبشير بالنصر.
 - ♦ والسبب المشاهد: أنهم حضروا القتال، وقاتلوا.
- ٧- ﴿ سَأُلِّقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ ﴿ وهذا تم معنويًا، ومشاهدةً.
 - ♦ فالسبب المعنوي: بإضعافِ قلوبهم، وتبشيرهم بالهزيمة.
 - ♦ والسبب المشاهدة أن بعض المشركين رأووا الملائكة.
 - بل هذا معلومٌ في حياتنا الدنيا.
 - ♦ إذا ابتسم الرجلُ لأخيه ارتفعت معنوياتِه، وسُرَّ بذلك.
- ♦ التلطفُ مع الأبناء أثناء فترة الامتحانات، أليست هذه أسبابًا معنويةً؟ بلي.

فإن تبين ما سبق؛ فاعلم:

أولًا: لا يوجدُ شيءٌ مخلوقٌ - قط - إلا على سببٍ.

فما أجهل، وما أضلًا؟

ممن قال: إن الله على يخلق بغير سبب.

وما أجهلَ، وما أضلَ؟

ممن قال: إن الله ر الله الله الله علام.

ثانيًا: ليس في الوجودِ الممكن سببٌ واحدٌ، قد استقل بالحادث - ألبته - لِمَ؟

حتىٰ نعلمَ أن الله راحد الله الله الله واحد أحد، فرد صمد، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد.

حتى نعلمَ أن الله الله الله واحدٌ في ذاته، واحدٌ في صفاته، واحدٌ في أفعاله، ليس كمثله شيء، وهو السميعُ البصير.

ثالثًا: أن الذي يظهر لنا هو جزء السبب.

رابعًا: لا بُدَّ في كلِّ موجودٍ أن يسبق بأربعةِ أشياء:

الشيء الأول: السبب.

الشيء الثاني: السبب الشريك.

الشيء الثالث: انتفاء المانع.

الشيء الرابع: إذن الله على.

أمشلة تطبيقية:

المثال الأول: طلب النمو لأطفالنا.

١- نأتي بالسبب؛ وهو الطعام، والعجب أن الطعام إن لم يكن متزناً لم ينمو النمو المعتدل، فبان أن الطعام ما هو إلا مجموعة أسباب وبفرض أنه سبب واحد.

٢- نأتي بالسبب الشريك؛ والذي به تبين أن السبب السابق ما هو إلا جزء السبب.

- نحتاج إلى مناولة الفم الطعام، أليس هذا سببًا؟
- ♦ نحتاج إلى أسنانٍ لطحن الطعام، أليس هذا سببًا؟
- ♦ نحتاج إلىٰ لعابِ لتحويل بعض المواد، أليس هذا سببًا؟
- ♦ نحتاج إلى بلعوم لتوصيل الطعام إلى المعدة، أليس هذا سببًا؟
- ♦ نحتاج إلى عصارة وأحماض، وحركة دورية للمعدة، أليس هذا سببًا؟
 - ♦ نحتاج إلى أمعاء، أليس هذا سببًا؟
 - ♦ نحتاج إلى الدم لحمل الغذاء وتوصيله إلى الخلايا، أليس هذا سببًا؟
 فتبيّن يقينًا الآتي:

أولًا: أنَّ ما نعلمه من أسباب ما هي إلا أجزاء السبب التام.

ثانيًا: أنَّ من الضلالِ اعتقادَ أن السبب يستقل بالحادث، وذلك:

١ - لما طلب آدم ﷺ الخلود في الجنة من جانب الشجرة - وهذا سببٌ مستقل
 عوقب بالحرمان من الجنة، ولم ينل الخلود.

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقُرَّبَا هَنذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴿ فَوَسُوسَ هَمُمَا الشَّيْطَنُ لِيُبْدِى هَمُمَا مَا وُرِى عَهُمَا مِن سَوْءَ تِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَنذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَالِدِينَ ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمْ الْمِنَ ٱلْخَالِدِينَ ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّامِحِينَ ﴾ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّنصِحِينَ ﴾ فَدَلَّنهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ هَمُمَا لَكُمْ الْمِنَ ٱلنَّنصِحِينَ ﴾ المَن النَّنصِحِينَ اللَّهُ فَدَلَّنهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ هَمُمَا

سَوْءَ الهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلجُنَّةِ وَنَادَلَهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهُكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ ٱلشَّيْطَنَ لَكُمَا عَدُقُّ مُّبِينٌ هَ قَالاً رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَمْ تَغْفِر لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ هَ قَال ٱهْبِطُوا بَعْضُكُم لِبَعْضِ عَدُقُ [الأعراف:١٩- ٢٤].

فحصلُ الحرمان من الخلود في الجنانِ ابتداءً، لنمرَّ بالامتحان ابتداءً ثم فريقان مخلدان؛ فريقٌ في الجنة، وفريقٌ في السعير.

٢- وكذلك لما طلب يوسفُ الخروجَ من السجنِ من جهةِ صاحب الرؤيا حيث قال: ﴿ وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنَّهُمَا ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّلَكَ ﴾ [يوسف: ٤٢].

♦ فهذا سببٌ مستقل - فماذا حصل؟

﴿ فَأَنْسَنَّهُ ٱلشَّيْطَنُ ذِكِّرَ رَبِّهِ ﴾ [يوسف: ٤٢].

فحصلُ الحرمانُ من الحرية ﴿ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجْنِ بِضَّعَ سِنِينَ ﴾ [يوسف: ٤٦]. روى الطبراني في «الكبير» (١١/ ٢٤٩) عن ابن عباس والله قال:

«قال ﷺ: عَجِبْتُ لصبرِ أَخِي يُوسُفَ وكرَمِهِ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ حَيْثُ أَرْسِلَ إِلَيْهِ لَيُسْتَفْتَىٰ فِي الرُّؤْيَا، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَفْعَلْ حَتَّىٰ أَخْرُجَ، وعَجِبْتُ لصَبْرِهِ وكرَمِهِ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ أُتِي لِيَخْرُجَ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّىٰ أَخْبَرَهُمْ بِعُذْرِهِ، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لبادرتُ اللهِ يَعْفِرُ لَهُ أُتِي لِيَخْرُجَ فَلَمْ يَخْرُجْ حَتَّىٰ أَخْبَرَهُمْ بِعُذْرِهِ، وَلَوْ كُنْتُ أَنَا لبادرتُ اللهِ يَاللهُ يَعْفِرُ اللهِ يَعْدُرُهُ مَنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ ».

- ٣- وهب أننا جئنا بالسبب والشريك، لا بُدَّ من انتفاء المانع، فلا بُدَّ من خلو
 الجهاز الهضمي من الديدان أو ما كان في معناها.
- ٤- وهب أننا جئنا بالسبب والشريك، وانتفىٰ المانع فورب الكعبة لا نمو إلا
 إذا أذن الله ﷺ في ذلك.
- ♦ وإلّا كان في الكونِ ما لا يريده، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلّا أَن يَشَاءَ اللّهُ ﴾
 [الإنسان: ٣٠]

نظر:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَاكَمَآءٍ أَنزَلْنَهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَآخَتَلَطَ بِهِ عَنَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱلْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱلْأَيْنَتُ وَظَرَبَ أَهْلُهَا أَنْهُمْ قَلْدِرُونَ عَلَيْهَا أَتَنَهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا وَآرِيّنَتُ وَظَرَبَ أَهْلُهَا أَنْهُمْ قَلْدِرُونَ عَلَيْهَا أَتَنَهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَمْ تَغْرَبَ بِٱلْأَمْسِ كَذَالِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَنتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ حَصِيدًا كَأَن لَمْ تَغْرَبَ بِٱلْأَمْسِ كَذَالِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَنتِ لِقَوْمِ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [يونس: ٢٤]

خلاصة ما سبق:

- ١ لا بُدَّ من توافر أربعةِ أشياء لوجود الشيء في محله:
 - ♦ السبب، الشريك، انتفاء المانع، إذن الله كالله.
- ٢- يستحيلُ أن يستقلَّ السببُ بالحادثِ؛ والسرُّ في ذلك:
 - ♦ «أن السبب ليس له من نفسه قوةٌ يفعل بها».

٣- ووجود الشريك في الوجودات، يحقق الوحدانية لله، وأنه الواحدُ القهار.

٤- لا بُدَّ من انتفاء المانع، فلا قيمة للأسبابِ، إذا كان المحمل غير قابل.

٥- لا بُدَّ من إذن الله ﷺ ومن هنا تعلم:

لِمَ عدَّ النبيُّ ﷺ الطيرةَ شركًا، والاستسقاء بالنجوم شركًا.



الأصلُ الأول بعد المائة:

هل تبطلُ الأسبابُ ببطلان غاياتها وتضمحل باضمحلالها

- ♦ المرادُ بالأسباب هي الوسائل الموصلةُ إلى الغايات.
 - ♦ وقد تكونُ الغايةُ شه ﷺ وقد تكونُ لغيره.

وعليه:

فالأسبابُ نوعان:

النوع الأول: أسبابٌ فُعِلت لغير الله عَلَىٰ.

مَلْهُنَيْنُكُ:

- ♦ إذا عَمِلَ رجلٌ عند ملكٍ، فيلاحظ أنَّ الرجلَ قد تهيئت له أسبابٌ بها يصول ويجول.
 - ♦ وهذه الأسباب مرتبطة بغاية، وهي نفسُ الملك.
- ♦ فلو مات الملك أو ترك الرجلُ العملَ عند الملك زالت الأسباب التي كان
 بها يصول ويجول، وذلك لأن الغاية قد زالت.

♦ وهذا ـ وعلم الله ـ ما نشاهده ليل نهار.

وقد حكى الله عَلَىٰ ذلك، بأن هذا النوع من الأسباب يزول بزوال الغاية، وتضمحلُ باضمحلالها، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ تَبَرَّأُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِيرَ ٱتَّبَعُواْ وَنَ ٱلَّذِيرَ ٱتَّبَعُواْ وَنَ ٱلَّذِيرَ ٱتَّبَعُواْ وَنَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

- ♦ قال الفضيلُ بن عياض عن ليث عن مجاهد:
- ♦ هي «يعني الأسباب» الموداتُ التي كانت لغير الله والوصلاتُ التي كانت بينهمُ في الدنيا.

فلتُ:

أولًا: لما كان اتباعهم لغيرهم لم يكن لله على ذلك أمران:

الأمر الأول: الانتقام ممن اتبعوهم؛ قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرًا مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧].

الأمر الثاني: أن الله عَلَى بيَّن عاقبة من عمل عملًا لغير الله، قال تعالى: ﴿كَذَالِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَالُهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٦٧]. ثانيًا: قد حكى الله عَلَى تقطع هذه الأسباب، لأنها لم تكن لله عَلَى.

قال تعالىٰ: ﴿ٱلْأَخِلَّاءُ يَوْمَيِذِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾

ُ [الزّخرفُ: اللهُ عَالَمُ اللهُ عَالَمُ اللهُ عَالَمُ اللهُ عَالَمُ اللهُ اللهُ عَالَمُ اللهُ عَالَمُ اللهُ ع

وقال تعالىٰ: ﴿فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَتَوُّا لِلَّذِينَ ٱسْتَكَبَرُوۤا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلَ أَنتُم مُّغُنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّالِ﴾ [غافر: ٤٧].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أُوْثَنَا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَاوَةِ اللَّهُ ثَيَا اللَّهُ الْوَثْنَا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي ٱلْحَيَاوَةِ اللَّهُ ثَيَا اللَّهُ ثَيَا الْمُعْرَفِي اللَّهُ ثَيَا الْمُعْرَفِي اللَّهُ مَا اللَّهُ ثَيَا الْمُعْرَفِي اللَّهُ مَا اللَّهُ ثَيَا الْمُعْرَفِي اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ مُلِمَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ مُنْ إِلَيْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِل

النوع الثاني: أسبابٌ فُعِلَت لله ﷺ.

♦ ومعلومٌ أنَّ كلَّ ما فُعِل لله ﷺ فهو عبادةٌ.

فتعيَّـن:

♦ أنَّ هذا النوع من الأسباب لا ينقطع بحال.

نعم: كلَّ شيءٍ هالكُ إلا وجهه، وكلَّ عملٍ باطلٌ إلا ما أريد به وجهه، وكلُّ عملٍ باطلٌ إلا ما أريد به وجهه، وكلُّ سعي لغيره باطل.

ورحم الله القائل:

إذا تقطَّعَ حبلُ الوصلِ بينهم فللمحبين حبلٌ غيرُ منقطعِ وإن تصدع شملُ القومِ بينهم فللمحبين شملٌ غيرُ منصدع

تنبيه:

إياك والاعتمادَ على الأسباب، إنما الاعتمادُ على الله سبحانه.

قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَبِنَ قُلُوبُكُم بِهِ عُ وَمَا اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ ا

وقال تعالىٰ: ﴿إِن يَنصُرُكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخَذُلُكُمْ فَمَن ذَا اللَّهُ عَالِبَ لَكُمْ ۗ وَإِن يَخَذُلُكُمْ فَمَن ذَا اللَّهِ عَالِمَ عَالَىٰ اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران: ١٦٠].



الأصلُ الثاني بعد المائة:

لكلِّ غايةٍ وسيلةٌ

- ♦ ما من غايةٍ إلَّا وتحتاجُ إلى وسيلةٍ.
- ♦ ومعلومٌ أنَّ شرفَ الوسائل متوقفٌ على شرفِ الغايات.
 - ♦ فكلما نَبُلَت الغاياتُ نَبُلَت الوسائل.

فإن علمت ما سبق:

- ♦ فالله ﷺ هو الغايةُ التي لا غايةَ وراءها.
- وهذه الغايةُ هي أشرفُ الغايات، وأعلىٰ الغايات منزلةً.
 - ♦ إذًا: فما هي الوسيلة الموصلة إلى هذه الغاية العظيمة؟
 - الجوابُ: هي العبودية.

فتعيَّــن:

♦ أنَّ العبودية هي أشرفُ وسيلةِ وأنبَلُها، لأنها توصلُ إلى أعزَّ غايةٍ وأشرفِها.

والعبودية - كما لا يخفي عليكم - هي:

«اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما يحبُّه اللهُ ويرضاه، من الأقوالِ والأعمالِ الباطنة والظاهرة».

- ♦ هذا التعريفُ لشيخ الإسلام ابن تيمية تَعَلَّشُهُ.
- ♦ فتعين أنَّ العبادة ما هي إلا فعل المأمور، وتركُ المحظور، كلُّ في محلّه،
 باطنًا وظاهرًا.

فتعيَّن:

- ♦ أنَّ العبودية عملٌ.
- ♦ ومعلومٌ: أنَّ كلَّ عملٍ يحتاجُ إلىٰ قدرةٍ وإرادةٍ.

فتبيّـن:

♦ أنَّ كمالَ العبادةِ وتمامها، بكمالِ قدرةِ العبد وإرادتهِ، فكلما كملت القدرةُ،
 وكملت الإرادة، كلما كملت العبادةُ.

فتبيَّن مما سبق:

- ♦ التفاوتُ الهائل، والذي لا يحصيه إلا الباري سبحانه بين العبادِ، لتفاوت القدرة والإرادة بينهم.
- ♦ وحيث إنَّ الكلامَ عن المكلفين، فلا حديثَ عن القدرةِ، حيث أنها شرطٌ في التكليف.
 - ♦ فما بقي إلَّا الإرادةُ.
 - ♦ ومعلومٌ: أنه لا يخلو حيٌّ من الإرادةِ إلا لعارض.

بمعنى: إذا وُجِدَ العارضُ غابت الإرادة؛ كالنوم والنسيان، وإن خلا من العارض تعين وجود الإرادة.

فتعيَّــن:

أنَّ العبادةَ من المكلَّف لا توجدُ إلا بوجود الإرادة.

- ♦ وهذا يعني أنَّ العبادة متى تخلفت من المكلفّ، يكونُ التخلف سببه تخلف الإرادة.
- ♦ وإذا تخلفت الإرادةُ لغير مانع، تخلفت العبادةُ، وإذا تخلفت العبادةُ تخلفت العبادةُ وإذا تخلفت العبادةُ تخلفت المحبةُ لله ظَلَا، قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُرْ ذُنُوبَكُرْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٣١].

فتبيًّــن:

- ♦ أنَّ الكُمَّلَ من العباد هم الأتمُّ إرادةً وأكمل.
 - ♦ إذًا: العبدُ تامُّ الإرادة تامُّ الوعي.
- ♦ بمعنى: أنه حال العبادة لم يغب عن العبادة، ولم يغب عن المعبود.
- ♦ بمعنى: لم يغب عن العبادة، فهو يؤدي أجزاءَها مستحضرًا ما يؤديه على
 أكمل وجه.

ولم يغب عن معبوده وهو الله أ، فهو مصاحبٌ لنيةٍ من أول العمل إلىٰ آخره، مصاحبٌ للإخلاص من أول العمل إلىٰ آخره.

والناس من المشهدَين على أربعة أقسام:

القسم الأول: جامع بين شهودِ العبادةِ؛ وبين شهود المعبود، فهؤلاء أعلمُ الخلق، وأكملُ الخلق، وأتمُّ الخلق.

القسم الثاني: من فقد شهودَ العبادةِ؛ وشهودَ المعبود، فهؤلاء شرارُ الخلق، وأنقصُ الخلق، وأخسُّ الخلق.

القسم الثالث: من شهد العبادة؛ وغاب بها عن معبوده، فهذا ليس على شيءٍ.

القسم الرابع: من شهد معبوده؛ وغاب به عن عبادته، فهذا على خطر عظيم.

- ♦ الكلامُ عن القسم الأول: من جمع بين شهود العبادة وشهود المعبود.
- ♦ وكما سبق أن هؤلاء هم الكُمَّل، والنبيون لإ في المنزلة العليا، وهم ـ والله ـ ليسوا سواء، فنبينا في المنزلة العليا بينهم.

خـذ مثالا:

- ♦ النبي ﷺ يصلي، ولم يغب بمعبوده عن عبادته، فكان ﷺ مستحضرًا لعبادته، فأعطى كلَّ شيء حقَّه.
 - ♦ بل ـ والله ـ ما غاب عنه المأمومون، فكان يراهم من وراء ظهره.

قال ﷺ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ وَتَرَاصُّوا، فَإِنِّىٰ أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِىٰ» [رواه البخاري (٧١٩)، عن أنس ﷺ]

بل والله ما غاب عنه حالهُم، فكان يُقصِّر القراءة من أجلِ صبى يبكى.
 قال ﷺ: «إِنِّى لأَذْخُلُ فِي الصَّلاَةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ،
 فَأَتَجَوَّرُ فِي صَلاَتِي مِمَّا أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ»

[رواه البخاري (٧٠٩)، عن أنس كالله]

مشالا آخر:

- ♦ عُرِج بالنبيِّ ﷺ إلىٰ السماءِ السابعة، ثمَّ عُرِج به حتىٰ ظهر لمستوىً يسمَعُ فيه صريفَ الأقلام، ثم كلمه الله ﷺ وفرض عليه الصلوات، ووعىٰ ذلك جيدًا، وكلُّ هذا يتبين بالمراجعة بين موسىٰ ﷺ وبين ربه تبارك وتعالىٰ.
- ♦ هل غاب عن الوعي؟ هل غاب بمعبوده سبحانه عن سماع كلامه وحفظ فرضه؟
 - ♦ إذًا: محلُّ لا يتزلزل؛ مع هذا العلو، مع كلامِهِ لربَّه سبحانه، وكلام ربِّه له ﷺ.
- ﴿ إِلَىٰ موسىٰ ﷺ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ
 رَتِ أَرِنِيَ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَكِنِي وَلَكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ

مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا جَّئَلَىٰ رَبُّهُ، لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ، دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانِكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أُوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانِكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أُوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٣]

انظر:

كم من فرقِ بين المحلينِ، محلَّ ظهر على مستوىً سمع فيه صريف الأقلام، ورأى في معراجه بأمِّ عينه يقظةً ما لو رأته أمة خرت مغشية عليها من الفرحة.

ومحلُّ رأى جبلًا رُفِعَ ثم دُكَّ، فخرَّ صّعِقا. ﴿

إذًا:

كلما قوي المحل، تمالك العبدُ ما يَردُ عليه.

وكلما ضعف المحل، سقط العبدُ مغشيًا عليه.

إذًا:

من سمع خبرًا فسقط مغشيًّا عليه، كان دليلًا على ضعفِ المحلِّ بالنسبة للوارد عليه، وليس دليلًا على أنه ذو كرامة.

قُتِلَ الخرَّاصون:

يقرأ الرجل بعضَ آيات العذاب، فيغشىٰ عليه، فيعظمون شأنه، ويصفونه بأنه ذو كرامة، وغير ذلك. والقارئ المسكين، والرائي الساذج لا يدريان أنه ضعيف الإرادة، ضعيف المحل.

لذلك لما قيل لمحمد بن سيرين ذلك قال:

«ما بيننا وبين هؤلاءِ الذين يصعقون عند سماع القرآن، إلَّا أن يُقرأ على أحدِهم وهو على حائط، فإن خرَّ فهو صادق».

فتبيَّن الآتي:

أن سبب النقص عند ورود الحال:

أولًا: إما بضعفِ المحل.

ثانيًا: وإما أنَّ المحل قويٌّ، ولكن الواردُ أقوى فغلبه، فعجز المحلُّ عن تحمله.

فتبيّــن:

أنَّ من قرأ آيةً فغشى عليه، ليس صفة كمال، ولا تمام، وأن من قرأها، وتأملها، وتدبرها، وبكى، ولم يُغشَىٰ عليه هو الأكملُ والأتم.

وعليه:

 ♦ فالاستدلال بالغياب، وفقدان الوعي، والغشيان عند الطاعة، أنه صفة كمال، بُنيانٌ لا أساس له، بل هو بناءٌ هائر.

مشالا آخر:

- وإن كان في طلب المعصية، إلَّا أنه في غاية الأهمية.
- ♦ فإن امرأة العزيز كانت ذا محل قوي، فعندما رأت يوسف ﷺ وشغفها
 حبًا، لم تغب بجميل منظره، وقوة شغفها عنه، بل راودته عن نفسه.
- ♦ ولكن انظر إلى النسوة، لما رأين يوسف، غبن عن أنفسهن فقطعن أيديهن
 بالسكين، قال تعالى: ﴿فَامَا رَأَيْنَهُ وَأَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلِّنَ حَسْ لِللهِ مَا
 هَنذَا بَشَرًا إِنْ هَنذَ آ إِلَّا مَلَكُ كُرِيمٌ ﴾ [بوسف: ٣١].
- ♦ فمحل النسوةِ ضعيفٌ أو قويٌ غُلِبَ بالوارد، فعلىٰ التقديرين أنَّ المحلَّ لم
 يتحمل ما ورد عليه.
 - ♦ فكانت امرأة العزيز بهذا الاعتبار أكمل منهن وأتم.

القسم الثاني: من فقد شهودَ العبادةِ، وشهودَ المعبود.

هؤلاءِ هم شرارُ الخلق، فهم غيابٌ عن العبادةِ التي يقومون بها قلبًا وإن جاءوا بقالبها، فإنها هيئة لا حقيقة لها في القلب، ومن كان هذا شأنهم تعين أنهم في غيابٍ عن معبودهم، فلو كان مشهودًا، لشاهدوا العبادة.

فراقب نفسك قبل فوات الأوان.

القسم الثالث: من شهد العبادة، وغاب بها عن معبوده، فهذا ليس على شيء، بل هذه العبادة ليست لله، إنما هي للشيطان وإن زعم غير ذلك.

القسم الرابع: من شهد معبوده، وغابَ به عن عبادته، فهذا على خطرٍ عظيم، بل هذه المشاهدة المزعومة، لو كانت حقًا لساقته إلى شهود العبادة.



الأصلُ الثالث بعد المائة:

السؤال والجواب

هذا العنوان تضمن جزئين: السؤال والجواب.

أولا: السوال:

- ١- يُجِبُ التأكدُ من صحة السؤال؛ لأن السؤالَ غيرُ الصحيح لا يعتبر.
 - ♦ بل يجبُ طرحُه،وعدمُ الإلتفات إليه.
 - ♦ وتكرمًا؛ نُنبِّه السائل إلىٰ خطر السؤال.
 - ولكن هذه الجزئية تحتاج إلى رقعة آخرى، تأتي ـ إن شاء الله.
 - ٢- فإن تأكدت من صحة السؤال.
 - ♦ فأجب عنه، إن كانت هنا مصلحةً.
 - ♦ فإن لم تكن مصلحةٌ في الجواب، فأمسك عن الجواب.
 - فإن أكثر الأسئلة جوابُها السكوت.

ثانيًا: الجواب:

- ١ الأصلُ في الجواب أن يكون مطابقًا للسؤال.
- ♦ متى كان فتحُ مكة؟ الجوابُ: في رمضان من السنةِ الثامنة من الهجرة.

٢- وخرج عن هذا الأصلِ ثلاثُ حالات:

الحالة الأولى: الجوابُ المناسبُ لسؤالِ آخر، يجب أن يسأل متعلق بالذات المسئولِ عنها.

ومن أمثلتها:

قال تعالىٰ: ﴿ يَسْعَلُونَلِكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة: ١٨٩]

وجه الاستدلال؛

- ♦ أنَّ السائلين يسألون عن الأهلة؛ لِمَ تولدُ صغيرةَ ثم تكبرُ؟
 - ♦ والجواب عن هذا السؤال لا يفيدُهم.
 - ♦ وكان يجب عليهم أن يسألوا فيم تستخدم الأهلة؟
- ♦ فأعرضَ المسئولُ عن سؤالهم ـ والذي هو صحيح في نفسه ـ إلىٰ سؤالٍ مقدرٍ، وهو فيم تستخدمُ الأهلةِ؟ ثم أجاب عنه ﴿قُلَ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾.

ومن أمثلتها أيضًا:

روى الشيخان عن ابن عمر ظَفَ قال: سُئِلَ رسولُ الله ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، ...».

وجه الاستدلال؛

- ♦ ألا تلحظ أنَّ السؤال كان «ما يلبس»، فجاء الجواب بالنفي «لا يلبس كذا».
 - ♦ والسرُّ في ذلك؛ أنَّ ما يلبسهُ المحرمُ غيرُ محصورٍ، وما لا يلبسه محصورٌ.

• •

الجوابُ بالمحصورِ وهو (لايلبسُ كذا».

الحالةُ الثانية: الجوابُ أعمُّ من السؤال، تحاجة السائل المستقبلية.

ومن أمثلِتها:

قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ مَن يُنجِّ يكُر مِّن ظُلُمَنتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ [الأنعام: ٦٣].

♦ فجاء الجوابُ أعم من السؤال؛ بمعنىٰ: تضمن الجوابَ علىٰ السؤال مع زيادة يحتاجها السائل.

قال تعالىٰ: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ﴾ [الأنعام: ٦٤].

ومن أمثلتها:

قَال ﷺ: «هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»

[روآه أحمدُ (٢/ ٣٦١)، وغيره عن أبي هريرة ظالك]

وجه الاستدلال؛

أنَّ السؤال هو «أنتوضأ من ماء البحر»، فجاء الجوابُ متضمنًا الجوابَ عن السؤال وهو «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ»، ومعه زيادةٌ وهي: «الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

الحالة الثالثة: الجوابُ أنقصُ من السؤال.

- وهذا النوع باطلٌ ـ قطعًا.
- ♦ لأن الجواب: إما يحتاجُ إليه السائل، وإما لا.
- ♦ فإن كان السائل لا يحتاج إلى الجواب، بمعنى لا ينفعه، حوَّل الشارعُ الجواب على سؤالٍ مقدرٍ يحتاج إليه السائل، وهذا ما يسمى بالأسلوب الحكيم.
- ♦ وإن كان السائل يحتاجُ إلى الجواب، فلا بُدَّ من إتمامه، لأن تأخير البيان
 عن وقتِ الحاجةِ لا يجوز.

فإن قيل:

قد يكونُ الجوابُ أنقص من السؤال، والذي يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتَلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَتِ فَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱتَّتِ بِقُرْءَانٍ عَيْرِهَاذَآأُوْ بَدِّلُهُ ﴾ [يونس: ١٥].

فجاء الجوابُ نافيًا للبدل فقط، قال تعالىٰ: ﴿قُلَ مَا يَكُونُ لِيَ أَنَّ أَبُّ لِلهِ لَهُ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: ١٥].

قلتُ:

أُولًا: قصدُ السائل أنَّ الآية ذكرت شيئين: ﴿ أَثَّتِ بِقُرْءَ انِ غَيْرِ هَـٰذَ آ﴾، ﴿ أُو بَـدِّلُهُ ﴾. ثانيًا: أن النفي جاء علىٰ البدل ولم يأت علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ ٱثَّتِ بِقُرْءَ انٍ غَيْرِ هَـٰذَ آ﴾ ... ثالثًا: الجواب ليس ناقصًا، لأن السؤال تضمن أصلًا "وهو قرآنٌ آخر"، وفرعًا "وهو البدل".

فنفي البدلِ يكفي، بمعنى أنَّ البدلَ فرعٌ، فإن كان عاجزًا عن الإتيان بالفرع، فهو أعجز عن الإتيان بالأصل، فلا حاجة لذكره.

وهذا من أحسنِ الأساليب، ويناسبُ تمامًا عشقَ اللغةِ للإيجاز.



الأصلُ الرابع بعد المائة:

أفضل العبادة

سللتُ هذا الأصلَ من كلامِ لابن القيم تَعَلَّلَهُ، موضعه «مدارجُ السالكين» (١/ ٨٥-٩٠).

ولكن لم ألتزم بتقسيمه تَخَلَّلُهُ ولكن قمتُ بتوظيفِ كلامه لاستخراج هذا الأصل في قالبٍ، يمكنُ تطبيقهُ على كثير من المسائل العلمية والعملية.

«لا ريب» أنَّ العباداتِ ليست في رتبةٍ واحدةٍ، فليست الصلاةُ في رتبة الصيام، ولا الفرضُ في رتبة النفل.

- ♦ فإن كانت المنازلُ متفاوتةً، كان هناك فاضلٌ، ومفضولٌ.
- ♦ ولكن؛ هذا بالنظر لنفس الذات بقطع النظر عن الذاتِ الأخرى.

ولكنَّ هناك نظرةً أشدَّ عمقًا للفاضل والمفضول، ألا وهي:

♦ أنَّ الفاضل هو المعمولُ في وقته، بمعنىٰ كلُّ عبادةٍ إذا جاء وقتها فهي الفاضل، وإن كانت مفضولةً في ذاتها.

خـذ أمثلة على ذلك:

الأول: إذا جاء وقت الجهاد؛ فهو أفضل عبادةٍ، حتى إننا نترك إتمامَ صلاةِ الفرض، وكذلك تُترك الأوراد، ويُترك قيامُ الليلِ، وصَومُ النهار الفرض من أجل ذلك.

الثاني: إذا حضر ضيفٌ عندك؛ فالقيام بحقه هو وظيفة الوقت، وإن أدى ذلك إلى ترك المستحبات.

الثالث: إذا حضر وقت أداء حقوق الأبناء والأزواج؛ كان وظيفة الوقت وإن أدئ ذلك إلى ترك المستحبات.

الرابع: وقت السحر؛ انشغل بالصلاة والقرآن، والدعاء والذكر والاستغفار.

الخامس: إذا جاءك من يطلبُ العلمِ؛ أو يسأل سؤالًا؛ فوظيفة الوقت هي الإقبالُ علىٰ تعليمه والاشتغالِ به، كما نزل النبي ﷺ من علىٰ المنبر ليعلّمَ الطالب.

روىٰ مسلم (٨٧٦)، عن أبي رِفاَعَةَ قال: «انْتَهَيْتُ إِلَىٰ النَّبِيِّ وَهُوَ يَخْطُبُ قَالَ: «انْتَهَيْتُ إِلَىٰ النَّبِيِّ وَهُوَ يَخْطُبُ قَالَ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ؛ رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ، لاَ يَدْرِي مَا دِينَهُ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَيَّ فَأُتِىٰ بِكُوْسِيٍّ، دِينَهُ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَيَّ فَأُتِىٰ بِكُوْسِيٍّ،

حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا، قَالَ: فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، ثُمَّ أَتَىٰ خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا».

السادس: ترديدُ الأذانِ هو وظيفةُ وقته، وإن تُركت المستحبات.

السابع: القيامُ بمساعدةِ المحتاج سواءٌ بالجاه، أو البدن، أو المال، هي وظيفة الوقت، وإن تُركتِ المستحبات، بل قد يُتركُ بعضُ الواجبات لها، بل قد تُؤخر الصلوات من أجله.

الثامن: الصبرُ هو وظيفةُ الوقت عند أذى الناسِ لك، وليس الفرارُ منهم، وهو وظيفة الوقت؛ لأن المؤمنَ الذي يخالطُ الناسَ ويصبر علىٰ أذاهم أفضل من الذي لا يخالطهم ولا يؤذونه.

التاسع: مخالطة الناس في مواطن الخير خيرٌ من اعتزالهم، واعتزالهم في مواطن الشر خيرٌ من مخالطتهم.

العاشر: لزومُ المسجد في العشر الأواخر من رمضان، والإقبال على الله على الله على الله على من مخالطة الناس والانشغال بهم، بل خيرٌ من دروس العلم، وإقرائهم القرآن.

قال ابن القيم رَحَالِشه:

«فالأفضلُ في كلِّ وقتٍ وحال، إيثارُ مرضاةِ اللهِ في ذلك الوقت والحال، والاشتغالُ بواجبِ ذلك الوقت ووظيفته ومقتضاه».

وقال يَخْلَلْلهُ:

«فإن رأيت العلماء رأيته معهم، وإن رأيت العبّاد رأيته معهم، وإن رأيت المتصدقين المجاهدين رأيته معهم، وإن رأيت الذاكرين رأيته معهم، وإن رأيت المتصدقين المحسنين رأيته معهم، وإن رأيت أرباب الجمعية وعكوف القلب على الله رأيته معهم، فهذا هو العبد المطلق، الذي لم تملكه الرسوم، ولم تقيده القيود، ولم يكن عمله على مراد نفسه، وما فيه لذاتُها وراحتها من العبادات، بل هو على مرادِ ربّه، ولو كانت راحة نفسه ولذاتُها في سواه».



الأصلُ الخامس بعد المائة:

الجمع بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات

لذلك أنزل الله على الكتاب والميزان، ليُعرف بهما المتماثلات فَيُجمعُ بينهن، وليُعرف بهما المختلفات فَيُضرق بينهن.

قال تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِي أَنزَلَ ٱلْكِتَنبَ بِٱلْحُقِّ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الشورى: ١٧].

وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَنبَ وَالْزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَنبَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ...﴾ [الحديد: ٢٥].

- ♦ وقد فسَّر السلفُ الميزانَ بالعدل.
 - ♦ وفسَّره البعضُ بما يوزن به.

قلتُ:

القولان متلازمان؛ بمعنى ما يوزن به يُظْهِرُ العدلُ، والعدلَ لا يظهر إلا بعد الوزن.

فإن تبين ما سبق:

- ♦ عُلِمَ أن الميزانَ لا يسمىٰ ميزانًا، ولا تكون نتائجه عدلًا إلا إذا سوَّىٰ بين المحتلفين.
 - ♦ وقد بين الله ﷺ ذلك في كتابه.

فقال تعالى:

﴿ أَكُفَّا رُكُرْ خَيْرٌ مِّنْ أَوْلَتِ بِكُرْ أَمْر لَكُم بَرَآءَةٌ فِي ٱلزُّبُر ﴾ [القمر: ٤٣].

﴿لَقَدْ كَأَنَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي ٱلْأَلْبَبِ ﴿ [يوسف: ١١١].

﴿ فَأَعْتَبِرُواْ يَتَأُولِي ٱلْأَبْصَى ﴿ [الحشر: ٢].

﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي حَجِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٤،١٣]

﴿قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ ﴿ المائدة: ١٠٠].

﴿قُلَّ هَلَّ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ [الأنعام: ٥٠].

﴿ هَلَ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَاتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦].

﴿ وَمَا يَسَّتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَنذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآيِعٌ شَرَابُهُ وَهَنذَا مِلْحٌ أُجَاجُ ﴾ [فاطر: ١٧].

﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩].

﴿ لَا يَسْتَوِى أَصْحَابُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآبِرُونَ ﴾ [الحشر: ٢٠].

فتبيَّن من جميع النصوص السابقة، وغيرها:

- ♦ «أنَّ حكمَ الشيءِ حكمُ نظيره».
 - ♦ فهذا هو العدل، وهو الميزان.

ولكـن:

- ♦ أبىٰ المبتدعةُ والضُّلَّالُ إلَّا كفورًا.
- ♦ ففرقوا بين المتماثلات؛ وجمعوا بين المختلفات، وزعموا أنَّ هذا هو منطوق الكتاب والسنة وصريح المعقول.
- ♦ وهؤلاء وأمثالهم طلبوا ما لا حقيقة له، فالتفريق بين المتماثلين أمرٌ ممتنع،
 وقد ضربتُ أمثلةً من الكتاب لما سبق.

ولكن:

- ♦ لا بأس أن أذكر كلام هؤلاء الضُلَّالُ.
- ♦ فقالوا: والذي يدلُّ علىٰ أنَّ الله ﷺ فرَّق بين المتماثلات.
- ♦ أنه ﷺ فاضل بين مكانٍ ومكانٍ، ومسماهما واحدٌ وهو المكان، وفاضل بين زمان وزمان، ومسماهما واحدٌ.

قلتُ:

أولًا: أنا لا أخالُ عاقلًا يتفوه بمثل هذا الكلام، لِمَ؟

♦ لأنه جعل الاشتراك في المسمى تماثلًا، ثم زعم أن الله ﷺ فرق بينهما.

ثانيًا: معنىٰ الكلام؛ مثلًا وادي العقيق مكان، ووادي بُطحَان مكان.

♦ ومع أنَّ كلَّا منهما مكانٌ، فقد فرق بينهما، فقال ﷺ: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ
 رَبِّي فَقَالَ صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ»

[رواه البخاري (١٥٣٤)، عن عمر بن الخطاب ظال]

معنى الكلام؛ مثلًا أنَّ ليلة الجمعة كليلة السبت، وكلاهما زمان ومع ذلك فقد فرق بينهما فقال ﷺ: «لا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، ولا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الاَّيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» [رواه مسلم (١١٤٤)، عن أبي هريرة ﷺ].

ثالثًا: أنَّ إثبات التماثل بين الأشياء بالمسمى جهلٌ وضلال والذي يبين ذلك:

- ١- الإنسانُ والجعرانُ يشتركان في مسمى الحيوان، فهل يقولُ عاقلٌ أنهما متماثلان.
- ٢- محمد ﷺ وأبو لهب عليه من الله ما يستحق يشتركان في مسمى الإنسان،
 فهل يقولُ عاقلٌ أنهما متماثلان.
- ٣- الحشوش وبيتُ الله الحرام، يشتركان في مسمى المكان، فهل يقولُ عاقلٌ
 أنهما متماثلان.

- ٤- المسك والبول يشتركان في مسمئ «المائع»، فهل يقول عاقلٌ أنهما
 متماثلان.
- ٥- الثلج والنار يشتركان في مسمى «مخلوق»، فهل يقولُ عاقلٌ أنهما متماثلان.
 - ♦ أليس اعتبار هذا مكابرة؟
 - ٦- يلزمُ هذا الاعتقادُ الفاسدُ أشياءً منها:
- ♦ التسوية بين الخالق والمخلوق؛ لأن الاشتراك اللفظي ثابتٌ في الأسماء والصفات، فالله ﷺ ملكٌ، وسمى بعض عبادِه بأنه ملكٌ، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصِّبًا﴾ [الكهف: ٧٩].
- ♦ التسوية بين السواد والبياض؛ لأنهما يشتركان في مسمى اللون، بل والعرض.
- ♦ التسوية بين وجودِ الله ﷺ وبين وجودِ المخلوقات، وهذا ـ والله ـ هو
 الاتحاد.
- رابعًا: أنَّ الاشتراك العام لا يمنعُ اختصاصَ ذاتٍ بصفاتٍ تميزها عن ذات أخرى.
- ♦ فالنبي ﷺ اختص بصفاتٍ من أجلها مُيْزَ بها عن جميع الأنبياء والمرسلين
 فضلًا عن عموم الخلق.

- ♦ ليلةُ القدر اختصت بصفات من أجلها مُيِّزت بها عن جميع الليالي.
- ♦ أيام العشر اختصت بصفات من أجلها مُيِّزت بها عن جميع الأيام.
 - ♦ مكة اختصت بصفاتٍ من أجلها مُيّزت بها عن جميع الأماكن.
 - ♦ نعوذ بالله من الخذلانِ بعد الهدئ.



⁽١) السفسطةُ: أمرٌ يعرض لكثير من النفوس، وهي جحد الحق، وهي لفظة معربة من اليونانية أصلها «سوفسطيا»؛ أي: حكمة مموهة، فلما عربت قيل: سفسطة.

⁽٢) القرمطة بحسب الإضافة، فيقال: قرمطة في الخط؛ يعني: السطور متقاربة جدًا فلا تقرأ، والقرمطة في السمعيات هي تحريف الكلم عن مواضعه، وسمي ذلك قرمطة؛ لأن القرامطة هم أشهر الناس بادعاء علم الباطن المخالف للظاهر.

الأصلُ السادس بعد المائة:

أصول المعاصي

- ♦ سللتُ هذا الأصلَ من كلام لابن القيم نَخَلَتْهُ من «الفوائد».
 - كلُّ المعاصي تدورُ حولَ أصولٍ ثلاثةٍ ؛ وهي:

تعلقُ القلب بغير الله، طاعةُ القوةِ الغضبيةِ، طاعةُ القوةِ الشهوانية.

الأحسلُ الأول:

تعلقُ القلب بغير الله ﷺ

- ♦ غاية تعلق القلب بغير الله ﷺ هي الشرك.
- وغايةُ الشركِ أن يدعي مع الله ﷺ ألهًا آخر.
- ♦ والسرُّ في ذلك؛ أنَّ تعلُّق القلبِ بغير الله ﷺ ينبت الكبرَ عيادًا بالله فإذا نبت الكبرُ رُدَّ الحقُّ، وثبت الشركُ والكفرُ.
- ألا ترى إلى إبليس؛ لما تعلقَ قلبُه بغير الله عَلَى ردَّ الحقَّ إباءً واستكبارًا، فكان من الكافرين، فسمع قوله تعالى: ﴿فاخرج﴾ فصيرهُ الكبرُ إلى أسفلِ سافله:.

الأصلُ الشان:

طاعة القوة الغضبية

- ♦ غاية طاعة القوة الغضبية: هي القتل عيادًا بالله.
- ♦ والسرُّ في ذلك؛ أنَّ طاعةَ القوةِ الغضبية ينبتُ الحسد ـ عياذًا بالله ـ فإذا نبت الحسد أورثَ البغي.
 - ♦ ألا ترى إلى قابيل لما حَسَدَ هابيل، بغي عليه فقتله.

الأضل الشالث:

طاعة القوة الشهوانية

- ♦ غاية طاعة القوق الشهوانية هي الزنا عياذًا بالله.
- ♦ والسرُّ في ذلك؛ أنَّ طاعة القوةِ الشهوانية ينبتُ الحرصَ، فإذا نبتَ الحرصُ
 أورثَ المعاصي، فإنَّ الحرصَ مادةُ فسادٍ عظيمةٍ، لأنها تُنسي الآخرة،
 وتصدُّ عن الاستعداد لها.
 - ♦ والحرصُ على الدنيا؛ إضاعةٌ للوقتِ، وإضاعةٌ للقلب.
 - ♦ والحرصُ يسوقُ إلىٰ اتباع الهوئ، فيعمي عن الحقّ معرفةً وقصدًا.

♦ وهل أخرج آدم ﷺ إلّا الحرص.

وقد جمع الله على بين هذه الأصولِ الثلاثة؛ قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَوْنُونَ ﴾ [الفرقان: ٦٨].

وكلُّ أصل من هذه الأصولِ الثلاثةِ يدعو إلى الآخر:

- ♦ فالشركُ يدعو إلى الظلم والفواحش، والعكس بالعكس.
- ♦ والظلم يدعو إلى الشرك والفواحش، والعكس بالعكس.
- ♦ والفواحش يدعو إلى الشرك والظلم، والعكس بالعكس.

قال تعالىٰ: ﴿كَذَالِكَ لِنَصْرِفَ عَنَّهُ ٱلسُّوَءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا اللهُ عَلَامِ اللهُ اللهُ عَلَامِ اللهُ عَلَامِ اللهُ عَلَامِ اللهُ عَلَامِهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَ

وجه الاستدلال؛

أنَّ السوء هو العشق، والعشق ظلمٌ، والفحشاء هي الزنا، فبأيِّ شيءٍ صرفها الله ﷺ عن يوسف ﷺ؟ بالتوحيد ﴿إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾. فتعيَّــن:

♦ أن الشرك يدعو إلى الظلم وإلى الفواحش عيادًا بالله.

♦ والظلم يدعو إلى الشرك؛ فإنهما قرينان، وكذلك العدلُ يدعو إلى التوحيد.

قال تعالىٰ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَتِبِكَةُ وَأُولُواْ ٱلْعِلْمِ قَآيِمًا بٱلْقشطِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

وجه الاستدلال؛

القسط هو العدلِ، ﴿ لَآ إِلَنهَ إِلَّا هُوَ ﴾ توحيد، فجعلهما الله عَلَى مقترنين، فإنْ تحوَّلِ العدلُ إلى الظلم، تحوَّلَ التوحيدُ إلى الشركِ.

♦ الفواحشُ تدعو إلى الشركِ ـ عيادًا بالله.

قال تعالىٰ: ﴿ ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرَّمَ ذَالِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٣].

وجه الاستدلال؛

أنَّ الله على قد جمع بين الزنا وبين الشرك، فكلُّ واحدٍ منهما يدعو إلى الآخر.

فإن تبين لك ما سبق:

- ♦ علمتَ أنَّ هذه الأصولَ الثلاثةَ هي أسبابُ دخولِ النار ـ عياذًا بالله.
 - ♦ شبهة أورثت شكًّا في دين الله، فهلك صاحبُها.
- ♦ وشهوة أورثت تقديم الهوئ على طاعة الله ومرضاتة، فهلك صاحبُها.

♦ وغضب أورث العدوان على الخلق، فهلك صاحبُها.

فإن تبين ما سبق:

علمت أسلحة الشيطان؛ وهي:

أولًا: سلاح الشبهة، ويُستخدمُ عند الغفلة عن العلم النافع.

ثانيًا: سلاح الشهوة، ويُستخدمُ عند الغفلة عن العمل الصالح.

ثالثًا: سلاح الغضب، والذي يغذيه الشيطانُ بالخيالات الفارغة، والأماني الكاذبة.

- ♦ فهذه الأسلحةُ هي التي يدخلُ بها الشيطانُ على العبد.
- ♦ فإياك أن يغشاكَ الشيطانُ من بابٍ من هذه الأبواب، فإنه يدخلُ قاصدًا إبعادكَ عن الصراطِ المستقيم؛ تارةً بالتفريط، وتارةً بالإفراط.
 - ♦ قطعًا لكلِّ عبدٍ غفلةٌ، وشهوةٌ، وغضبةٌ.
 - ولكن؛ إن دُخِلَ عليه من بابِ ما يلبثُ أن يعود إلىٰ ربه.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّيْسَ ٱتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَنَيِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١].

فإن تم ما سبق:

♦ فإن الله كلك قد جمع بين أصولِ الطاعةِ الثلاثة؛ التوحيد، والعفة، والعدل.

قال تعالىٰ: ﴿ فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَنعُ ٱلْحَيَّوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿ وَٱلَّذِينَ جَجْتَنِبُونَ كَبَيْرِ اللَّهِ وَٱلَّذِينَ جَجْتَنِبُونَ كَبَيْرِ اللَّهِ وَٱلْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٦، ٣٦].



الأصلُ السابع بعد المائة:

أسباب فساد الوجود

ثلاثُ جهاتٍ أفسِدت الوجودَ، ولا صلاح لهذا الوجود إلا بالتخلص من هذه الأسباب الثلاثة:

السبب الأول: الكفر الأصلي والطارئ.

السبب الثاني: القتل.

السبب الثالث: زنى المحصن.

- ♦ وكما تري أنَّ هذه الأسباب، ما قام بها إلا الإنس والجن.
- الجنُّ يقيدون بصلاح الإنس، فآلت أسبابُ الفساد جميعًا أصالةً إلى الإنس.

والذي يبينُ هذه الأسباب:

١- روئ البخاري (١١١)، ومسلم (٨٦)، عن ابن مسعود ﴿ قَالَ: «قلتُ عَالَ: «قلتُ عَالَ: «قلتُ عَالَ اللهُ أَيُّ الذَّنْ اللهُ أَيُّ الذَّنْ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ قَالَ: أَنْ تُزَانِئَ أَيْ قَالَ: أَنْ تُزَانِئَ كَالَة جَارِكَ».
 خلیلة جارِك».

إذًا: أعظمُ الذنوب على الترتيب؛ الكفر، القتل، الزنا.

إذًا: من أراد الخير في قريةٍ، عليه أن يتخلص، ويدعو الناسَ أن يتخلصوا من هذه الأسباب الثلاثة.

♦ ولا سبيل إلا هذا السبيل، فهذه هي طريقة النبيّ ﷺ لإصلاح المجتمعات،
 وقد أنزلَ الله ﷺ تصديقَ ذلك في كتابه.

قالِ تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَنهَا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٨].

- ♦ لا سبيل لإصلاح المجتمعات، إلا بتوحيد الله ﷺ وعدم اتباع القوة الغضبية، وعدم اتباع القوة الشهوانية، فهذه ثلاثة أسباب، يقابلها ثلاثة .
 - ♦ واعلم أنَّ الثلاثة في الطرفين التلازمُ بينهن حاصلٌ.
 - ♦ فكلَّما وحَّد قومٌ ربَّهم، قلَّ القتل والزنا بينهم.
 - ♦ وكلَّما أشركوا بربِّهم، زاد القتلُ والزنا بينهم.

وإن شئت فانظر إلى بلاد المسلمين، وبلادِ الكافرين، مهما إن قيل في بلاد المسلمين، فالقتل والزنا بينهم أقل من بلاد الكافرين؛ قال تعالى:



الأصلُ الثامن بعد المائة:

لكلِّ شيء لقاح

هذا الأصلُ سللتُه من كتاب «الفوائد» وغيره لابن القيم تَعَلَّلْتُهُ.

فاعله

أولًا: أنَّ لكلِّ شيءٍ لقاح.

ثانيًا: إذا اجتمع اللقاحُ مع الشيء المناسب له أنتج ثمرةً.

ثالثًا: من طاب لقاحُه طابت ثمرته، والعكس بالعكس.

ودونك بعضُ الأشياء مع لقاحِها مع ثمرتها.

١- الإيمان:

♦ لِقاحه الطلب، وثمرتُه العملُ الصالح.

٢- الافتقار والاضطرار إلى الله:

♦ لقاحه حسن الظن، وثمرته إجابة الدعوة.

٣- المحبة:

♦ لِقاحها الخشية، وثمرتُها امتثالُ الأوامر، واجتناب النواهي.

٤ - اليقين:

♦ لِقاحه الصبرُ، وثمرتهُ الإمامةُ في الدين. ๑

٥-الإخلاص:

♦ لِقاحه صحة الاقتداء بالرسول ﷺ، وثمرته قبول العمل.

٦ - العلـــم:

- ♦ لقاحه العمل، وثمرته الفلاح والسعادة في الدّارين.
- ◆ ولِقاحه ـ أيضًا ـ الحلم، وثمرتهُ سيادةُ الدنيا والآخرة، وحل الانتفاع بعلم
 العالم.

٧- البصيرةُ:

♦ لِقاحها العزيمة، وثمرة اجتماعهما خير الدنيا والآخرة، وبلغت به همته من العلياء كل مكان.

٨- صحة الذهن:

♦ لِقاحه حسنُ القصد، وثمرةُ اجتماعهما أنواع الخيرات.

٩- الشجاعــة:

♦ لِقاحها صحةُ الرأي، وثمرة اجتماعهما النصر والظفر.

١٠ - العقــل:

♦ لِقاحه النصيحةُ، وثمرةُ اجتماعهما قوةُ العقل واستنارته.

١١- التفكر:

 ♦ لِقاحه التذكر، وأيضًا التفكر لِقاح التذكر، فإذا اجتمع أحدُهما بالآخر أثمر الزهد في الدنيا، والرغبة في الآخرة.

١٢ - التوكـــل:

♦ لِقُاحه التقوى، وثمرة اجتماعهما استقامة القلب.

١٣ - أهبةُ الاستعداد للقياء: '

♦ لِقاحه قصرُ الأمل، وثمرةُ اجتماعهما الخيرُ كلُّه في الدَّارين.

١٥ - الهمةُ العليا:

♦ لِقاحها النيةُ الصحيحة، وثمرةُ اجتماعهما بلوغ غايةِ المراد.

١٦ - الأرواح الطيبـة:

♦ لِقاحها المَلَك، وثمرةُ اجتماعهما الخيرُ كلُّه.

١٧ - الأرواح الخبيثة:

♦ لِقاحها الشيطان، وثمرةُ اجتماعهما الشرُّ كلُه.



الأصلُ التاسع بعد المائة:

[الأصل في الأشياء]

- ما المرادُ بالأصل؟
- ♦ أنَّ الشارعَ جعلَ لكلِّ شيءٍ حكمًا.
 - ما المرادُ بالأشياء؟
- ♦ الأعيان باعتبار الطهارة والنجاسة، والنفع والضَّر.
 - ♦ البيع، والملة.
 - ♦ في الإنسان باعتبار العلم والجهل.
 - ♦ العبادة.
 - ♦ النكاح.
 - ♦ الذمــةُ.
- ♦ ما ثبت لا يزول بالشك؛ نكاح، طهارة، حدث، ...
 - اللحوم.
 - ♦ الذبائح.
 - ♦ إزالة الشّعر.
 - ♦ شروط العقود.

- فإن كان الحكم الثابتُ للشيء هو الحلُّ، لا ننتقل عنه إلا إذا وُجد شرطُ التحريم، ولا يثبت ذلك إلا بنصِّ يتضمن هذا الحكمَ الخاص الذي ينقلُنا عن هذا الأصل.
- فإن كان الحكمُ الثابتُ للشيء هو الحرمةُ، لا ننتقلُ عنها إلا إذا وُجِد شرطُ التحليل، ولا يثبتُ ذلك إلا بنصِّ يتضمن هذا الحكمَ الخاصَ الذي ينقلنا عن هذا الأصل.

وعليه، فما ثمرة ما سبق؟

خذ مثالا يبين المراد لحين التفصيل:

• الأصلُ في البيع الحل؛ بمعنى: كلُّ صور البيع حلالٌ إلا الصورة التي استثناها النص.

وعليه:

- فلو باع رجلٌ شيئًا بصورةٍ ما، فجاء رجلٌ آخر فقال: «هذا البيعُ حرامٌ».
 - فللبائع أن يقول لهذا الرجل: ما الدليل على أنَّ هذه الصورة حرامٌ؟
 - وليس للرجل أن يقول للبائع: بل أعطني أنت دليلًا على أنه حلال.

لِمَ؟ لأن البائعَ معه الأصلُ وهو الحل، والرجلُ يريدُ أن ينقله عن هذا الأصل، فهو المكلَّف بالنصِّ الناقل.

- فإن علمت ما سبق فدونك ـ إن شاء الله ـ كلَّ أصلٍ أبينُ أركانه، وكيف نتعاملُ معه.

الأصل الأول:

(الأصلُ في الأعيان؛ الحلُّ، والطهارة، والنفع

- ♦ كلَّ مطعومٍ، وكلُّ مشروبٍ، وكلُّ ملبوسٍ، وكلُّ مفروشٍ، وكلُّ ملموسٍ،
 فهو حلالٌ مطلقًا، وما كان حلالًا لا يكونُ إلا طاهرًا.
 - وكلُّ ما سبق كما قلنا، ما لم يأتِ نصُّ يبين حرمة عين.
- ولا يلزمُ من التحريم النجاسة؛ بمعنى: «كلَّ نجسٍ حرام، وليس كلُّ حرامٍ نجسًا».
 فالأول: كالميتة، والبول؛ فهما نجسان.

وعليه: فهما محرمان.

والثاني: كآنية الذهب والفضة، والحرير؛ فهي محرمةٌ، وليست نجسةً.

♦ الأدلةُ على أنَّ الأصل في الأعيان الحل:

الدليلُ الأول:

قال تعالىٰ: ﴿هُو ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. وجه الاستدلال؛

أُولًا: أنَّ الخطابَ لجميع الناس؛ لذلك افتتح الكلام بقوله تعالىٰ: ﴿يَتَأَيُّمُا ٱلنَّاسُ الْخَلَامُ بقوله تعالىٰ: ﴿يَتَأَيُّمُا ٱلنَّاسُ الْخَبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة: ٢١].

ثانيًا: أضاف الخلق إلى الناس، باللام وهي حرف إضافة، وهي توجب الاختصاص، بمعنى اختصاص المضاف «الخلق»، بالمضاف إليه «الناس»، فهذا التخصيص يدلُّ على الحلِّ.

ثَالثُّا: قوله «لكم» فيها امتنان، والله يمتن بالحلال لا الحرام.

رابعًا: والحلال لا يكونُ حلالًا إلا بوصفين:

الأول: أنه طاهرٌ. الثاني: أنه نافع.

خامسًا: فإن جاء نصُّ بتحريم شيءٍ، كان دليلًا خاصًا، والأصل دليلٌ عامًّ، والخاص يستثنى من العموم، وباقي العموم يظلُّ حلالًا.

خـذمشالا:

قال تعالىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدُّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ ... ﴾ [المائدة: ٣].

فهذا دليل خاص، يستثني من النص العام، ويكون معنى الآية: «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعًا إلا الميتة والدم ولحم الخنزير ...».

خذمشالا:

قال تعالىٰ: ﴿ يَسْفَلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمُ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢١٩]

• فهذا دليلٌ خاص، يستثنى من النص العام، ويكونُ معنى الآية: «وهو الذي خلق لكم ما في الأرضِ جميعًا إلا الميتة والدم ولحم الخنزير، والخمر ...».

خد مشالًا: «نَهَىٰ رسول الله ﷺ عَنْ لُبْسِ جُلُودِ السِّبَاعِ وَالرُّكُوبِ عَلَيْهَا» [رواه أبو داود (١٣١٤)، عن المقدام ﷺ]

• فهذا دليلٌ خاص، يستثنى من النص العام، ويكونُ معنى الآية: «هو الذي خلق لكم ما في الأرضِ جميعًا إلا الميتة والدم ولحم الخنزير، والخمر، ولبس جلود السباع ...».

سادسًا: كما سبق كلُّ نجسٍ حرامٌ، وليس كلُّ حرامٍ نجسًا.

وعليـه:

فمن أراد أن يحكم على الأشياء المستثناه من الأصل بأنها نجسةٌ لزمه دليلٌ خاص آخر نحكمُ به على نجاسةِ عينِ معينةٍ. سابعًا: فلو أكلتَ شيئًا، أو شربتَ شيئًا، أو لبستَ شيئًا، أو لامستَ شيئًا، فجاء رجلٌ فقال: هذا حرام، فيحلُّ لك أن تقول: ما الدليلُ على الحرمةِ؟ لِمَ؟ لأنه يريدُ أن ينقلك عن الأصل وهو الحل، والطاهرةُ، والنفعُ.

فإن قال لك: ما الدليلُ على الحلِّ؟ فلا تلتفت له فهذا جاهلٌ يُعلَّمَ، ولا يجادَلُ. الدليل الثاني:

قال تعالىٰ: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ُ الأنعام: ١١٩]

وجه الاستدلال؛

- ♦ هذه الآيةُ نصٌّ في أنَّ الله ﷺ بيَّنَ المحرمات.
- ♦ فإن لم يوجد نصُّ للتحريم، إذًا: العين ليست محرمةً.
 - وما ليس بمحرمٍ فهو حلال.

وذلك لأن الأعيان؛ إمَّا حلالٌ، وإمَّا حرامٌ.

♦ فمن أراد التحريم عليه بنص التعيين.

ومن أراد الحكمَ بالنجاسةِ عليه بنصِّ آخر غيرِ نصِّ التحريم.

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَاوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾

[الجاثية: ١٣]

وجه الاستدلال؛

- ♦ يمتن الله ﷺ علينا بأنه سخر لنا ما في الأرض.
 - إذًا: يجوز الاستمتاع به.
- ♦ وحيث إنه يجوز الاستمتاع به تعين أنه حلالً.
 - ♦ وحيث إنه حلالٌ تعين أنه طاهرٌ.
 - ♦ وحيث إنه طاهرٌ تعين أنه نافعٌ.

فمن أراد التحريم عليه بنص التعيين.

الدليلُ الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿قُل لَآ أَجِدُ فِي مَا أُوحِىَ إِلَىّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ ۗ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْدَمًا مَّشْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وجه الاستدلال؛

♦ الوحي هو الكتابُ والسنة، فإن لم يرد النصُّ بتحريم عينٍ.
 تعين أنها حلال، وتعين أنها طاهرة، وتعين أنها نافعة.

الدليلُ الخامس:

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وجه الاستدلال؛

- ﴿إِنَّمَا﴾ أداة حصر؛ بمعنىٰ: حصر الحرمةِ في المذكورات.
- ♦ فمن أراد الزيادة فعليه بالنص؛ لأنه سينقلنا عن الأصل ألا وهو الحل،
 والطهارة، والنفع، ولا يلزمُ أن يكونَ نجسًا، ويلزمُ أن يكون ضارًا؛ لأنه
 حرام.

الدليلُ السادس:

قال ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»

[رواه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨)، عن سعد بن أبي وقاص الله السندلال؛ أن التحريم لا يحصلُ إلا بسبب خاصً.

وعليه:

♦ فالأصل: الحل، والطهارة، والنفع، والفرعُ الناقلُ لا يكونُ إلَّا بنصً.
 الدليلُ السابع:

قال ﷺ: «الْحَلاَلُ مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَالْحَرَامُ مَا حَنْهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ»

[رواه الترمذي (١٧٢٦)، عن سلمان الفارسي الله ا

وجه الأستدلالُ؛

- ♦ أنَّ الحلالَ ثبت بنص، والحرامَ ثبت بنص.
- ♦ فلما قال ﷺ: «وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ مِمًّا عَفَا عَنْهُ».
- فالمسكوتُ عنه لا نصّ فيه بالحل، ولا نصّ فيه بالحرمة.
 - فهاتان مقدمتان متكافئتان، إذًا: تسقطان.
- ثم حكم بـ: «فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ»، فتعين أنَّ الأصلَ هو الحلُّ وليس الحرمة.
 الخلاصة: أولًا: كلُّ الأعيانِ؛ من مطعوم، ومشروب، وملبوس، وملموس،
 وغيرِ ذلك حلالً.

فمن أراد تحريم شيء فليأتِ بالنصِّ الناقلِ عن هذا الأصل العظيم. ثانيًا: كلُّ الأعيان طاهرةٌ؛ فمن أراد الحكم بنجاسة شيء فليأتِ بالنص الناقل، فمثلًا:

- ١- أروات وأبوال جميع الدواب والطير طاهرةً.
- ♦ ولا يستثنى من ذلك إلا بدليل؛ وقد جاء النص بأن أرواث وأبوال غير مأكول اللحم نجسة.

وعليه:

فأرواث وأبوال مأكول اللحم؛ كالشياة، والمعز، والبقر، والجاموس، والإبل، والخيل، والحمار الوحشي، كلها طَاهرةٌ بالأصل، وصريح المعقول.

٢- المني طاهر، ولا ناقل.

٣- المذي نجس؛ لوجود الناقل، وهو النص والإجماع.

٤- بول الآدمي نجس؛ لوجود الناقل بالنصِّ والإجماع.

ثالثًا: كلُّ الأعيانِ الحلالِ الطاهِرةِ نافعةٌ، بمعنىٰ نفعها غالبٌ وفي القلب شيءٌ من قول البعض «نفعٌ محضٌ» وله رقعة أخرىٰ.

الأصلُ الثاني:

البيع

قال تعالىٰ: ﴿قَالُوٓا إِنَّمَا ٱلۡبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرّبَوٰا ﴾

[البقرة: ٧٧٥]

وجه الاستدلال؛

- ♦ أنَّ كلَّ بيعِ حلالٌ، ما لم يأت نصٌّ يحرمُ صورةً معينةً.
- فتكونُ هذه الصورةُ الخاصةُ بالنسبة للبيع كصورةِ الخاص مع العام.
 - ♦ ومن الصور المستثناة بيع العينة، وبيع بيعتين في بيعة، ...

رعليه:

- من أنكر صحة صورة يلزمه دليل التحريم، لينقلَ عن الأصل.
- ولا يصح أن يطلب دليلٌ على صحة البيع من البائع؛ لأن معه الأصل.

وبالجملة:

- في هذه الآية دليلٌ صريح بردِّ كلِّ رأي مجردٍ عن النص.
- فالمشركون زعموا برائيهم إنما البيع مثل الربا فرد الله الله هذا الرأي بالنص : ﴿ وَأَحَلُ ٱللَّهُ ٱلۡبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰ أَ﴾.
- ومثلها قول المشركين: «تأكلون ما قتلتم، ولا تأكلون مما قتل الله» فأرادوا التسوية بين المذكّى والميتة، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَاطِيرِ لَيُوحُونَ إِلَى اللهُ عَالَىٰ: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَاطِيرِ لَيُحُونَ لَيُوحُونَ إِلَى اللهُ عَالَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ اللهُهُ اللهُ ال

الأصلُ الثالث:

الملة

- ما من أحدٍ من بني آدم إلَّا وخُلِقَ على الملةِ، ألا وهي الإسلام.

قال ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَىٰ الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنتَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ فَطُّكَ: واقرءوا إن شئتم: ﴿فِطُرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلِّقِ ٱللَّهِ ﴾ [رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨)، عن أبي هريرة وَالله]. وجه الاستدلال؛

♦ أنَّ كلَّ مولودٍ يُولَدُ لمسلمٍ أو لكافر، فقد ولد على الفطرة؛ أي: الإسلام،
 والذي يوضح ذلك أمورٌ منها:

الأمر الأول:

١- الناسُ؛ إمَّا مسلم، وإمَّا كَافر.

٢- والكافر؛ إما ملّي «كاليهود والنصارئ»، وإما غير ملّي «كالمجوس».

٣- فالتحويلُ كان إلى الكفر، فتعين أن الأصلَ هو الإسلام.

الأمر الشاني:

أنَّ أبا هريرة فسر الحديث بالآية؛ لأن الفطرة التي فُطِرَ الناسُ عليها هي الحنيفية المتضمنةُ لكمالِ حبه، والخضوع له، والذلِّ له.

الأمر الثالث:

قال ﷺ: «أَلَا إِنَّ رَبِّىٰ أَمَرَنِیٰ أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمَّا عَلَّمَنِیٰ یَوْمِی هَذَا كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلاَلُ، وَإِنِّی خَلَقْتُ عِبَادِی حُنْفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ كُلُّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عَبْدًا حَلاَلُ، وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِی حُنْفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ اللَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ» [رواه مسلم (٢٨٦٥)، عن عياضِ بن حِمار].

وعليه:

لا يحلُّ لأحد أن يصفَ أحدًا بالكفر إلا بعد وجود الوصف الناقل.

- وهذا الوصفُ قد يكونُ خاصًا، وقد يكونُ عامًا.
- فالوصفُ الخاص؛ أن يقولَ مثلًا: أنا يهوديٌ، أنا نصاريٌ، أنا كذا، أو أن يرفع شعار ملته التي ينتمي إليها، ...

الوصف العام:

الأصلُ في بلاد المسلمين الإسلام، فلا يُحكمُ على أحدِ بكفرِ إلا بوجود الناقل وهو الوصف الخاص.

الأصلُ في بلاد الكفار الكفر، ولا يُحكمُ على أحد بإسلام إلا بوجود الناقل، وهو الوصف الخاص.

الأمر الرابع:

قال تعالى: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠].

وجه الاستدلال؛

١- أضافَ الله ﷺ الفطرة إليه؛ فدلَّ على أنها إضافة مدحٍ لا ذم، وهذا يناسب
 الإسلام لا غيره.

٢- أنَّ هذه الفطرة قد عمت كلُّ الناس، بلا استثناء.

٣- قوله تعالى ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ﴿ منصوبٌ على الإغراء ؛ أي: الزموا أيها الناس فطرتَ الله تعالى .

الأصلُ الرابع:

العلم

♦ الأصل في الإنسان الجهل، والعلمُ طارئ عليه، لذلك علمُ الإنسانِ مكتسبٌ.

قال تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَ سِتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيًّا

وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصِرَ وَٱلْأَفْدِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل: ٧٨].

وجه الاستدلال؛

- ١- أننا خرجنا من بطونِ أمهاتنا لا نعلمُ شيئًا، فدلَّ علىٰ أن المحلَّ فارغٌ من العلوم.
- ٢ والذي يؤكد ذلك؛ أن الله على يمتن بآلات السمع والبصر والفؤاد، والتي يُحَصَّلُ بها العلم.
 - فلو كان العلمُ سابقًا لها، فما فائدتها إذًا؟!

فتعيَّـن:

- أن الأصل في الإنسان الجهل.
- ٣- وإثباتُ أن إنسانًا يعلمُ معلومةً معينةً نقلةٌ عن هذا الأصل.
 - ♦ فمرن ادعاها فعليه بالدليلُ الناقل.
- ♦ فتعين أن استكشاف الناس قبل الحكم عليهم أصلٌ من أصول هذا الدين.

وعليه:

- ♦ فلا حكم إلا بعد العلم بأن المعين يعلمُ هذه المعلومة.
- ♦ وليست هذه هي الشرطُ الوحيد؛ بل توجد شروطٌ أخرى، ذكرتُ فيما سبق.
 - ٤ فإن تبين أن الاستكشاف متعين . ت
- ◄ تعين إثباتُ العذر لمن لم يعلم، وهذا ما يسمى بالعذر بالجهل، وأنه من صلب دين ربِّ العالمين.
 - ٥ وقد بين الله على ذلك في كتابه، وهو يعلمُ ما تُسرُّون وما تعلنون؛ قال تعالى:
- ﴿ قَالَ يَتَإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥].
 - ٦- وقد كان جميعُ الأنبياء والمرسلين على ذلك:

- ◄ قال تعالىٰ: ﴿قَالَ يَنهَارُونُ مَا مَنعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا ۚ أَلَّا تَتَبِعَنِ
 أفَعَصَيْتَ أُمْرى ﴾ [طه: ٩٣،٩٢].

[رواه البخاري (٣٩٨٣)، عن علي ١١١١]

٧- وقد كان صحابة رسول الله ﷺ علىٰ ذلك:

- ♦ فعائشة قالت لعبد الله بن شهاب الخولاني: «مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا صَنَعْتَ بِثُوْبَيْكَ» [رواه مسلم (٢٩٠)].
- ♦ وقال عمر رضي الأبي موسى الأشعري رضي : «مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا صَنَعْتَ؟»
 [رواه البخاري (٧٣٥٣)، ومسلم (٢١٥٣)]
- ♦ وقال أبو اليسر فَظِی لرجلٍ له عليه دين : «مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ أَنِ اخْتَبَأْتَ مِنِّىٰ»
 (واه مسلم (٢٠٠٦)]

الخلاصة:

- ١ الأصل في الإنسان الجهل، والعلمُ طارئٌ عليه.
 - ٢- من ادعاه في أحدٍ، فليأت بالبينة.
 - ٣- الاستكشاف من صلب دين رب العالمين.

٤- أن العذر بالجهل من صلب دين رب العالمين ولا أستثني شيئًا.

الأصلُ الخامس:

العبادة

- الأصل في العبادة التوقيف^(١).
- ♦ بمعنىٰ كلُّ عبادةٍ حرامٌ، حتىٰ يأتي النصُّ بحلِّها.
 - والأدلة علىٰ ذلك لا تحصىٰ؛ منها:

الأول: قال تعالىٰ: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ عُوحًا وَٱلَّذِي أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ - إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ﴾ [الشورى: ١٣].

وجه الاستدلال؛

أولًا: قوله تعالى ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾، فتبين يقينًا أن ما قبل الشرع صورته التحريم.

⁽١) قال ابن القيم في (إعلام الموقعين (١/ ٣٤٤): (فالأصل في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على الأمر». وقال في (أحكام أهل الذمة» (٢/ ٧١٥): (الأصل في العبادات البطلان إلا ما شرعه الله ورسوله».

وعليه:

فالعبادةُ موقوفةٌ على ورود النصِّ بأنها مشروعةٌ، وهذا هو معنى «الأصل في العبادة التوقيف»، أو أن «الأصل في العبادة البطلان».

ثانيًا: بعد هذه الآية بعدة آيات يقول الله عَلَى: ﴿ أُمَّ لَهُمْ شُرَكَ تَوُا شَرَعُوا لَهُم مِنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [الشورى: ٢١].

١- الهمزةُ هنا تقريرية توبيخية، و (أم) منقطعة، مقدرةٌ بـ (بل) التي للإضراب الانتقالي.

♦ والمعنى: «بل للمشركين من قريش شركاء من الشياطين شرعوا لهم ...».
 وعليه:

فكلُّ شرعٍ لم يثبت بنصٍّ، فهو شرعٌ من الشياطين لإ من الرحمن.

الشاني: قال تعالىٰ: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَلاً قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْر عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [يونس: ٥٩].

وجه الاستدلال؛

أُولًا: قوله تعالىٰ ﴿قُلَ ءَآلِلَهُ أَذِرَ لَكُمْ ﴾، إذًا: لا مشروع قبل الإذن، والإذن يكون في النص.

نتعيّن:

قبل الإذن التحريم.

ثانيًا: كلُّ عبادةٍ بلا نصَّ، فهي افتراء، وهذا هو المناسبُ لقوله تعالى السابق ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَ وَ أَلْهُ ﴾

الشالث: قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِعْ مَا لَيُوحَىٰ إِلَيْكَ وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [بونس: ١٠٩].

وجه الاستدلال؛

١- أن الله عَلَقُ أمر نبيه ﷺ باتباع الوحي.

وعليه:

فما دون الوحي لا اعتبار له.

٢- فدلَّ علىٰ أن العبادة موقوفةٌ علىٰ النصِّ.

الرابع: قال ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُو رَدٌّ»

[رواه الشيخان عن عائشة ﴿ اللَّهُ اللّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وقال ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدُّ»

[رواه مسلم عن عائشة على البخاري معلقًا]

وجه الاستدلال؛

- ١ قوله ﷺ: "ما ليس فيه"، أو "ما ليس منه"، فكلُّ ما لم يرد به النصُّ فهو إحداث في الدين، فتعين أن الأصل في العبادة أنها موقوفةٌ على الدليلُ.
- ٢- وقوله ﷺ: «ليس عليه أمرنا» فكلُّ عملٍ ليس مسبوقًا بأمرٍ من الشارع؛ فهو مردودٌ.

فإن تبين ما سبق؛ فاعلم:

أولًا: أن الأصل في العبادة التوقيف، أي على ثبوت النص.

ثانيًا: لو قام رجلٌ بعبادةٍ ما، ثم جاء رجلٌ آخر فأنكر عليه.

١- فلا يجوزُ للفاعل أن يطلب من المنكر الدليل، لأن المنكر معه الأصل؛ بل
 يجب على الفاعلِ إظهارُ الدليلُ على مشروعية ما يفعل.

الأصلُ السادس:



- الأصلُ في نكاح النساء الحرمةُ، فكلُّ امرأةٍ عليك حرامٌ حتىٰ تأتي بالنصِّ الناقل المبيح لك بنكاح النساء.

- ♦ وهذا النصُّ هو العقدُ الذي أحلَّ الله ﷺ به المرأة.
- ♦ وأما الدليل على أن الأصل في النكاح الحرمة أو أن الأصل في الفروج
 التحريم إلا ما أباحه الله ورسوله (١):
- ١- قال تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَنفِظُونَ ۞ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا
 مَلكَتْ أَيْمَنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦].
- ٢- روى البخاري (٥١٠٤) عن عقبة بن الحارث أنه قال: «تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: أَرْضَعْتُكُمَا، فَأَتَيْتُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتُ فُكَانَةً بِنْتَ فُلاَنِ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ لِئِ: إِنِّىٰ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، وَهْ لَى فَلاَئِهُ بِنْتَ فُلاَنِ، فَجَاءَتْنَا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ لِئِ: إِنِّىٰ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، وَهْ لَى كَاذِبَةٌ فَأَعْرَضَ، فَأَتَيْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِدٍ، قُلْتُ إِنَّهَا كَاذِبَةٌ، قَالَ: كَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمَتْ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعَتُكُمَا، دَعْهَا عَنْكَ».

وجه الاستدلال؛

أولًا: المرأةُ التي تزوجها عقبةُ بن الحارث هي أم يحيى بنت أبي إهاب. ثانيًا: في الحديث مقدمتان، وحكم.

⁽١) هذا نص ما قاله ابن القيم في أحكام أهل الذمة.

المقدمة الأولى: أن عقبة تزوَّج المرأة بعقد صخبح، وهذا العقد يثبت له حلَّ التمتع بها.

المقدمة الثانية: أن المرأة السوداء، قالت: «قد أرضعتكما»، فهي أخته من الرضاعة، وهذا يبطلُ العقد السابق، وحيث إن المقدمتين متكافئتان، إذًا: تسقطان.

فبأيِّ شيءٍ حكم النبي عَلَيْةٍ قال: «دعها عنك».

إذًا: الأصلُ في الإبضاع على التحريم.

فكلَّ امرأةٍ عليك حرامٌ، إلا أن تأتي بشرط اللَّحلِّ غير المعارض بمثله، وشرط الحل هو العقد.

ثالثًا: فإن تبين لك ما سبق علمت الآتي:

- ١- أن قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ هذا من باب توارد الأدلة؛
 بمعنى: أنها محرمةٌ بالأصل، وتم التنبية بالنصِّ الخاص لمنزلتها.
- ومثلها: ﴿ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَ تُكُمْ وَعَمَّتُكُمْ وَخَلَتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ اللَّخِ وَبَنَاتُ اللَّخِ وَبَنَاتُ اللَّغِينَ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَ تُكُم مِّنَ الرَّضَعَةِ وَأُمَّهَتُ اللَّغَيةِ وَأُمَّهَتُ اللَّغَيةِ وَأُمَّهَتُ اللَّغِينَ اللَّغَيةِ وَأُمَّهَتُ بِهِنَّ نِسَآيِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ نِسَآيِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ نِسَآيِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ نِسَآيِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ اللَّي دَخَلْتُم بِهِنَّ اللَّهِ مَن نِسَآيِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ الللللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللَّهُ الللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللْمُلْمُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الل

فَإِن لَّمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَيْكُمْ أَبْنَآبِكُمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

٢- قبول شهادة المرأة منفردة على فعل نفسها.

♦ ويقاس عليه الوزّان، والكيّال، والخارص، والقاسم.

الأصلُ السابع:

الذمة

- والمرادُ هل الأصلُ في الذمة أنها مشغولةٌ بحقوقٍ، أم أنها غير مشغولة بحقوقٍ؟

♦ الجواب:

أولًا: الحقوقُ نوعان: حتُّ لله عَلَى، وحتُّ للمخلوق.

ثانيًا: حتُّ لله على بأن كلُّف العبد بعبادة ما.

♦ فالأصلُ براءةُ الذمة من التكليف.

بمعنى: أنه قبل فرضِ الصلوات الخمس، كانت الذمةُ غير مشغولةٍ بهذه العبادة، فلما فرضت، شُغلت الذمة بالصلوات الخمس، والذمةُ غير مشغولة بصلاةٍ سادسة.

فتبيَّن:

- ١- أن الذمة قبل بلوغ التكليف إليها، فهي غيرُ مشغولةٍ.
- ٢- وإن وصلها التكليف؛ كانت مشغولةً به، لا بما لم تعلمه.
- ٣- فتبين أن الاستكشاف من صلب دين رب العالمين، وكذلك العذر بالجهل
 من صلب دين رب العالمين.

ثالثًا: حق للمخلوق.

♦ فالأصل ـ أيضًا ـ أن ذمته خاليةً، لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ
 أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨].

وعليه:

- ♦ لو ادعىٰ زيدٌ علىٰ عمرَ دينًا، فأنكر عمرُ هذا الدين، طُلب من زيدِ البينةُ، فإن
 عجز، كانت ذمةُ عمر علىٰ ما كانت قبل الدعوىٰ؛ أي: خالية من الحقوق.
 - ♦ فإن قيل: ولكن النص ألزم المدعي عليه باليمين.

نلتُ:

أولًا: نِعْمَ السؤال سؤالك.

ثانيًا: زيدٌ جاء بالدعوى، فلما طُلِب منه البينةُ على صحة الدعوى عجز.

ولما كان العجزُ أمرًا واردًا، مع صحة الدعوى، طُلِب من المدَّعىٰ عليه اليمين.

فإن جاء به، كانت الدعوى مقدمة، قابلها يمينٌ كمقدمةٍ، وهما متكافئتان.

فتبيّن:

خلو الذمة من حقِّ زيد.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (١٤/ ٨٢):

«وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ ذِمَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الزِّيَادَةِ فَلَا تَشْتَغِلُ الذِّمَّةُ بِأَمْرِ مَشْكُوكٍ فِيهِ».

وقال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ٣٤٢):

«وهذا مثل استصحاب حال براءة الذمة فإنها كانت بريئة قبل وجود ما يظن به أنه شاغل ومع هذا فالأصل البراءة».

الأصلُ الثامِن:

(ما ثبت لا يزول بالشك

- ♦ ما ثبت يقينًا لا يزول بالشك.
- ♦ والماء يقينًا طاهرٌ، فإن شككت في طهارتِه، فالأصلُ بقاؤه على طهارته.
- ♦ إذا توضأت، فالطهارةُ ثبتت يقينًا، فإن شككت في بقاءها يُطْرَحُ هذا الشك،
 والأصل أنك متطهر.

روَىٰ البخاري (٢٠٥٦)، ومسلم (٣٦١) عن عبَّاد بن تميم عن عمّه؛ قال: «شُكِىٰ إِلَىٰ النَّبِیِّ ﷺ الرَّجُلُ يَجِدُ فِیٰ الصَّلاَةِ شَیْتًا، أَيَقْطَعُ الصَّلاَةَ قَالَ: لا، حَتَّیٰ يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

♦ إذا شك الرجلُ هل صلى الظهر أم لا ماذا يفعلُ؟

قلتُ:

أولًا: الذمةُ مشغولةٌ بصلاةِ الظهر يقينًا.

ثانيًا: لا يزولُ هذا اليقين، إلا بأداءها يقينًا.

ثالثًا: وعندنا شكُّ في أداءها، فلا يدفعُ انشغال الذمة، فتعين أن يصلي الظهر.

♦ إذا شك الرجلُ هل صلىٰ ثلاث ركعاتٍ أم أربع.

قلت:

أولا: الذمةُ مشغولةٌ بالركعة الرابعة يقينًا.

ثانيًا: لا يزول هذا اليقين إلا بأداءها يقينًا.

ثَالثَّا: وعندنا شك في أداءها، فلا يدفعُ انشغال الذمة، فتعين أن يأتي بالرابعة، لذلك قال ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّىٰ ثَلاَتًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَح الشَّكَ وَلْيَبْنِ عَلَىٰ مَا اسْتَيْقَنَ»

[رواه أحمد (٣/ ٨٣)، ومسلم (٥٧١)، عن أبي سعيد ١١٠]

- ♦ إذا باع زيدٌ لعمر، فاختلفا في ثمن المبيع، فقال زيدٌ هي بألفين، فقال عمر:
 أنت قلت: بألف.
 - فبأي القولين نأخذ؟

قُلت: بقول البائع؛ لِمَ؟

أولًا: لأن البائع مالك للسلعةِ، ويعلمُ سعرها يقينًا.

ثانيًا: المشتري لا يدري سعر السلعة قبل كلام البائع، فصار قولُ المشتري مشكوكًا فيه.

فتعيَّـن:

أن القول هو قولُ البائع، قال ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيِّعَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعُ بالْخِيَارِ» [رواه الترمذي (١٢٧٠) عن ابن مسعود ظَالَاً].

ثَالثُا: هذا الحكمُ السابق بشرطين: إعدامُ البينة، والسلعة قائمةٌ، قال ﷺ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيِّعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيْنَةٌ وَالْبَيْعُ قَائِمٌ بِعَيْنِهِ فَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَتَرَادًانِ الْبَيْعَ» [رواه ابن ماجة (٢١٨٦) وغيره، عن ابن مسعود ﷺ].

الأصلُ التاسع:

اللحسوم

- جميع الدُّواب على الأرض، والطير في السماء، والسمك في الماء، حلالُ اللحم؛ قال تعالىٰ:

﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩].

وجه الاستدلال؛

- ♦ أن اللحوم أعيانٌ، وهي من جملة ما امتن الله ﷺ به علينا، ولا يمتن الله ﷺ إلا بحلالٍ.
 - ولا يستثني من ذلك شيءٌ إلا بواحد من ثنتين:

الأولىٰ: نصُّ شرعي يحرِّمُ عينًا معينةً.

الثانية: ثبوتُ الضرر الغالب من أكلها.

- ومن أمثلة الأعيان التي خُرِّمت:
- ١- قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [البقرة: ١٧٣].
 - ♦ فهنا حرَّم الخنزير، فيستثنى من الأصل.
- ٢- روئ البخاري (٥٥٢٧)، عن أبي ثعلبة؛ قال: «حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لُحُومَ
 الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ»
- ٣- روى البخاري (٥٣٠)، ومسلم (١٩٣٢) عن أبي ثعلبة على قال: «إن رسول الله ﷺ نَهَىٰ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِىٰ نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ»
- ٤- روئ مسلم (١٩٣٤)، عن ابن عباس على قال: «نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ عَنْ
 كُلِّ ذِىٰ نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ وَعَنْ كُلِّ ذِىٰ مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».
- ٥- روى البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١١٩٨)، عن عائشة ﴿ أَنْ رَسُولَ اللهُ عَلَيْهُ أَنْ رَسُولَ اللهُ عَلَيْهُ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يَقْتُلُهُنَّ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ وَالْعَلْرُبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».
- ٦- روى مسلمٌ (١١٩٨)، عن عائشة نَطْقًا عن النبي عَلَيْهُ أنه قال: «خَمْسٌ فَوَاسِتُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ الْحَيَّةُ وَالْغُرَابُ الأَبْقَعُ وَالْفَارَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ وَالْحُدَيَّا».

- ٧- روى مسلمٌ (٢٢٣٨)، عن عامر بن سعد عن أبيه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغ وَسَمَّاهُ فُوَيْسِقًا».
- وَوْصِفَ بالفسق؛ لأنه كان ينفخ على إبراهيم ﷺ كما عند البخاري (٣٣٥٩)، عن أمِّ شريك نَطْكَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغِ، وَقَالَ:
 كَانَ يَنْفُخُ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلامُ».

الأصلُ العُاشر:

الذبائع

- الأصل في الذبائح التحريم.
- ♦ فكلُّ ذبيحةٍ حرامٌ حتى يوجد الشرطُ؛ وهو الذبح أو ما يقومُ مقامه.
 - ♦ وأقصدُ بالذبح، الذبحُ بالسكين.
- ♦ وأقصدُ بما يقومُ مقامه السهم للطير، أو الحيوان الشارد، أو صيد الكلب المُعَلَم.
 - ويتحكمُ في صحة الذبيحة أربعةُ أشياءٍ.

الذابحُ، وآلةُ الذبح، وكيفية الذبح، والذبيحة.

♦ وتفصيلُ الأربعة محلُّه الفقه.

وأما الدليلُ على أن الأصل في الذبائح التحريم:

١- روى البخاري (١٧٥)، ومسلم (١٩٢٩) عن عدي بن حاتم؛ قال: سألتُ النبي ﷺ فقال: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمَ فَقَتَلَ فَكُلْ، وَإِذَا أَكَلَ فَلاَ تَأْكُلْ، وَإِذَا أَكَلَ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ، قُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِیٰ فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ، قَالَ: فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَىٰ كَلْبِكَ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَىٰ كَلْبِ آخَرَ».

وجه الاستدلال؛

♦ هنا مقدمتان، وحكمٌ.

المقدمة الأولى: أن كلبك الذي سميتَ عليه هو الذي قتل.

المقدمة الثانية: أن الكلب الآخر الذي لم تسم عليه هو الذي قتل.

- ♦ فهاتان مقدمتان متكافئتان، إذًا: يسقطان.
 - ♦ ثم حكم ﷺ قائلًا: «فلا تأكل».
- ♦ فدلَّ علىٰ أن الأصل في الذبائح التحريم حتىٰ يثبت الشرطُ المبيح.

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» (١/ ٣٣٩-٤٤):

«لما كان الأصل في الذبائح التحريم وشك هل وجد الشرط المبيح أم لا؟ بقى الصيد على أصله في التحريم». ٢- روئ مسلم (١٩٢٩)، عن عدي بن حاتم، قال: «قال ﷺ: وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَاذْكُرِ اسْمَ اللهِ فَإِنْ خَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فَيْ الْمَاءِ فَلاَ تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لا تَدْرِئ الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهْمُكَ».

وجه الاستدلال؛

♦ هنا مقدمتان، وحكم:

المقدمة الأولى: سهمُك قتله.

المقدمة الثانية: الماء قتله.

وحيث إن المقدمتين متكافئتان، إذًا: تسقطان.

- ♦ ثم حكم ﷺ قائلًا «فلا تأكل».
- ♦ فدلَّ على أن الأصل في الذبائح التحريم، حتى يثبت الشرطُ المبيح.

قال ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٣/ ٢٧٢-٢٧٣):

﴿إِذَا رَمَىٰ صيدا فوقع فِي ماء فشك هل كان موته بالجرح أو بالماء؟ لم يأكله؛ لأن الأصل تحريمه وقد شك في السبب المبيح».

الأصلُ الحادي عشر:

تغييرُ خلق الله ﷺ

- الأصلُ في تغيير خلق الله عَلَىٰ التحريم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا مُرَبَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلَّو اللهُ عَلَيْ عَيْرُنَّ خَلَّو النساء: ١١٩].

وجه الاستدلال؛

١- أن الآمر بالتغيير هو الشيطان، ولا يأتي بخير.

فدلً على أن التغيير محرمٌ.

٢- أن الخلق أضيف إلى الله على أنه:

أولًا: أن ما خلقه ممدوحٌ، فالتغيير لا بُدَّ وأن يكون مذمومًا.

ثانيًا: أن ما خلقه محكمٌ، فالتغيير لا بُدَّ وأن يكون تشويهًا.

٣- أن التغيير يتناولُ الصورة، والصفة.

• فمثال الصورة:

الوشم، النَّمص، التفليج.

روى البخاري عن ابن مسعود؛ قال: «لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُوتَشِمَاتِ وَالْمُوتَشِمَاتِ وَالْمُوتَشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ، ثم قال: مَالِئ لاَ أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ النَّبِيُّ وَهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ ﴿ وَمَآ ءَاتَنكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ ».

روى البخاري (٥٩٣٣)، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْ صِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ».

• ومثال الصفة:

روى البخاري (٥٨٨٥)، عن ابن عباس ظَلَّكَ قال: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ».

فإن تبين لك ما سبق؛ فاعلم:

أولًا: أن الأصل في تغيير خلق الله على التحريم.

ثانيًا: هذا التحريم يتناولُ أشياءً كثيرةً؛ منها:

١- عمليات التجميل.

٢- إزالة الشعر.

ثالثًا: لا يستثني من هذا الأصل إلا ما ورد به النص أو ما دل عليه النص.

رابعًا: بيانُ هذه الاستثناءات محلُّها علمُ الفَقه.

- ولكن لا بأس بمثالٍ تطبيقي باختصار شديد.
- ♦ الأصلُ في إزالةِ الشعر التحريم، لأنه صورةٌ من صور تغيير الخلق.
 - ♦ ولا يستثنى شيءٌ إلا بنصٌ ؛ ومنها:

- ١- روى أحمد (٢/ ٨٨) وغيره، عن ابن عمر ﴿ اللَّهِ عَالَ النَّبِيّ ﷺ رَأَىٰ صَبِيًّا قَدْ حُلِقَ بَعْضُ شَعْرِهِ وَتُرِكَ بَعْضُهُ فَنَهَىٰ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ: احْلِقُوهُ كُلَّهُ أَوِ اتْرُكُوهُ كُلَّهُ .
 اتْرُكُوهُ كُلَّهُ».
- ٢- روى البخاري (٥٨٨٨)، عن ابن عمر على قال: «قال على أفيطرة من الفيطرة من الفيطرة من الفيطرة من المارب».
- ٣- روى البخاري (٥٨٩١)، ومسلم (٢٥٧) عن أبي هريرة الله قال: «سَمِعْتُ النَّبِيِّ يَقُولُ: الْفِطْرَةُ خَمْسٌ الْخِتَانُ، وَالإِسْتِحْدَادُ، وَقَصَّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الأَظْفَارِ، وَنَتْفُ الآبَاطِ».

فإن تبين لك ما سبق:

إذًا: إطلاق اللَّحيْ له دليلان:

الدليلُ الأول: الأصل، لأن الأصل في إزالة الشعر التحريم، ولا دليل خاصًا ينقلُنا عن الأصل.

الدليلُ الثاني:

النص، فقد ورد النص بإطلاق اللحيٰ؛ قال ﷺ: «أَنْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحَيٰ»

[رواه البخاري (٥٨٩٣)، ومسلم (٢٥٩)، عن ابن عمر الله ا

فإن قيل: ما الفائدةُ من النصِّ مع وجود الأصل؟

قلتُ:

أولًا: الأصلُ حرَّم الإزالة بالمنطوق، ولازم ذلك الأمر بإطلاقها.

ثانيًا: النص تضمن الأمر بإطلاقها.

وعليه:

فإطلاق اللحية؛ جمع بين المنطوق والمفهوم في باب الأمر، وبين المنطوق في باب النهي.

وهذا يدلُّ على:

١- أن رتبة تحريم إزالتها شديدة جدًا.

٢- أن رتبة الأمر بإيجابها عاليةٌ جدًّا.

تنبيهان:

الأول: لا يجوز إزالة الشعر من على الخدين بالأصل، ولا دليل ناقل.

الثاني: إن شاء الله في الفقه بيانها بالتفصيل.

. .

الأصلُ الثاني عشر:

في العقود وفي الشروط

- الأصلُ في جميع العقود الصحة، والأصلُ في جميع الشروط الصحة، والأصلُ في جميع المعاملات الصحة.
 - الأدلة على ذلك كثيرة، منها:

الدليلُ الأول:

قال تعالى: ﴿ وَأُونُواْ بِٱلْعَهْدِ ﴾ [الإسراء: ٣٤].

وجه الاستدلال؛

١- أن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

وعليه فالمعنى:

- ٢- أوفوا بما عاهدتم الله عليه من التزام ما كلفكم به، وأوفوا بما عاهدتم الناس
 عليه من العقود والشروط.
 - ♦ والمرادُ بالوفاء: القيام بحفظه على الصفة الحكمية الشرعية.
 الدليلُ الثانى:

قال تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ﴾ [المائدة: ١].

الدليلُ الثالث:

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَ مَننَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨]. الدليلُ الرابع:

قال تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَنهَدُواْ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

الدليلُ الخامس:

قال تعالىٰ: ﴿ يَتَأَيُّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفَعَلُونَ ۞ قال تعالىٰ: ﴿ يَتَعَلُونَ ۞ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢،٣].

وجه الاستدلال؛

١ - اعتبر الله على مخالفة القولِ مقتًا، وهذا توبيخٌ صريح.

٢- يدل عليه (لِمَ) المركبةُ من لام الجر، (ما) الاستفهامية.

♦ وحذفت ألفها للتخفيف.

٣- والعبرةُ أيضًا بعموم اللفظ، لا بخصوص السب.

الدليلُ السادس:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَابِينَ ﴾ [الأنفال: ٥٨].

الدليلُ السابع:

قال ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّىٰ يَدَعَهَا إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ مَا الْفُقَاقِ حَتَّىٰ يَدَعَهَا إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ مَا اللَّهُ عَلَى النَّفَاقِ حَتَّىٰ يَدَعَهَا إِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ مَا إِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»

[رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨)، عن ابن عمرو ١١١١]

الدليلُ الثامن:

قال ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللهُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ فَقِيلَ هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ»

[رواه البخاري (٦١٧٧)، ومسلم (١٧٣٥)، عن ابن عمر ظلا واللفظ لمسلم] الدليلُ التاسع:

قال ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»

[روه البخاري (٢٧٢١)، ومسلم (١٤١٨)، عن عقبة بن عامر]

الدليلُ العاشر:

عن أبي رافع قَالَ: «بَعَثَنْنِي قُرَيْشٌ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنْقِي فَيْ فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ إِنِّي وَاللهِ لاَ أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِنِّى وَاللهِ لاَ أَخِيسُ بِالْعَهْدِ وَلا أَحْبِسُ الْبُرُدَ وَلَكِنِ ارْجِعْ فَإِنْ كَانَ

فِي نَفْسِكَ الَّذِي فِي نَفْسِكَ الآنَ فَارْجِعْ، قَالَ: فَذَهَبْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَيُ اللَّبِيَ فَأَسْلَمْتُ» [رواه أبو داود (۲۷۵۸)]

الدليلُ الحادي عشر:

عن حذيفة؛ قَالَ: «مَا مَنَعَنِىٰ أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلَّا أَنَّىٰ خَرَجْتُ أَنَا وَأَبِىٰ لَكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا فَقُلْنَا مَا نُرِيدُهُ مَا حُسَيْلٌ لَ قَالَ: فَقَلْنَا مَا نُرِيدُهُ مَا نُرِيدُهُ مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةِ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللهِ وَمِيثَاقَهُ لَنَنْصَرِفَنَ إِلَىٰ الْمَدِينَةِ وَلاَ نُقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللهِ عَيْلِيةٍ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: انْصَرِفَا نَفِىٰ لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ وَنَسْتَعِينُ اللهَ عَلَيْهِمْ » [رواه مسلم (۱۷۸۷)].

الدليلُ الثاني عشر:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: «دَعَتْنِىٰ أُمِّىٰ يَوْمًا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدٌ فِىٰ بَيْتِنَا، فَقَالَتْ: هَا تَعَالَ أُعْطِيكَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَمَا أَرَدْتِ أَنْ تُعْطِيهِ؟، قَالَتْ: أُعْطِيهِ تَمْرًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَمَا إِنَّكِ لَوْ لَمْ تُعْطِيهِ شَيْئًا كُتِبَتْ عَلَيْكِ كِذْبَةٌ» [رواه أبو داود (٤٩٩١)].

الدليلُ الثالث عشر:

روى البخاري (٢٠٣٢)، ومسلم (١٦٥٦)، عن ابن عمر ظَهُهَا: «أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِىٰ الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِىٰ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ».

وجه الاستدلال؛

- ١- هذا عقد كان قبل الشرع.
- ٢- فلو لم يكن الأصلُ في العقود الصحة، لقال له: «لا تُوفِّ».

فإن تبين لك ما سبق؛ فاعلم:

أن المعترض على هذا الأصل كان من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن جميع النصوص التي ذكرتها منسوخةٌ.

قلتُ:

- ١- فهذه دعوةٌ لا أساس لها من العلم.
- ٢- فأين التأريخ الذي يُعْلَمُ به المتقدمُ من المتأخر في كلِّ نصِّ من هذه
 النصوص؟! فضلًا عن جميعها، وهذا كافٍ في إبطال دعوى النسخ.
 - ٣- ثم أين النصُّ الناسخ؟ ثم أين المنافاة بينهما؟!

قال: ما رواه البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٥٠٤)، عن عائشة ﴿ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكِ : «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ ».

قلتُ هذا هو الوجه الثاني.

الوجه الثاني: الحديث السابق، ووجه استدلالهم: «مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَلَيْسَ لَهُ».

أولا: المرادُ بـ (كتاب الله) ليس هو القرآن، وقد سبق أن لفظ الكتاب أو القرآن إذا جاء مجرَّدًا عن القرينة تناول السنة، وفي هذا النصِّ الحديثي جاء كذلك.

ثانيًا: أن أكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن، إنما وردت بها السنة.

ثالثًا: أن لفظ (كتاب الله) هنا المرادُبه حكمُه، والذي يدلُّ على ذلك أمورٌ.

الأمر الأول: قال تعالى ﴿ كِتَنْبُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾؛ أي: حكمه.

الأمر الثاني: قال عَلَيْ في كسر السن: «كِتَابُ اللهِ الْقِصَاصُ»

[رواه البخاري (۲۷۰۳)]

فتبيَّن: أن معنى الحديث الذي استدلوا به.

(من اشترط شرطًا ليس في حكم الله، فهو مخالفٌ له، فيكون باطلًا)، فبطلت المنافاة بين النص وبين النصوص التي أوردتها.

رابعًا: ثم أين التأريخ؟ عجزت! فإن بطل المتقدمُ من المتأخر.

فتعيَّـن:

١- أن الأصل في العقود الحلُّ، من أراد تحريم شرطٍ فليأت بالناقل.

٧- اعتبارُ كلِّ شرطٍ لم يحرمه الله على.

الوجه الثالث:

أن ما جنتم به من نصوص بعضها ضعيفٌ، وبعضها معارض.

قلتُ:

أولاً: تضعيفُ بعض الأحاديث، ليس تضعيفًا للصحيح، وإلا ما قُبِلَ شيءٌ لا كتابًا، ولا سنة، ولا قولًا لأحد.

- ♦ فالكتابُ؛ وردت بعضُ القراءات صحيحة، والأخرى شاذةٌ وضعيفةٌ، فهل
 يقال: إن الضعيف يطعن في الصحيح؟!
 - ♦ والسنة؛ منها الصحيح ومنها الضعيف، فهل يطعن الضعيف في الصحيح؟
 - ♦ أقوالُ الناس؛ ما من أحدٍ إلا وأصاب وأخطأ، فهل خطأه يطعنُ في صوابه.
 ثانيًا: القولُ بأنَّ هذه النصوص معارضة.

قلتُ:

أقوىٰ ما جنتم به الحديثُ السابق «مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ». وقد بينتُ أن المراد بكتاب الله في النص هو حكم الله.

الوجه الرابع:

أن ما جئتم بها من نصوص خاصةٌ ببعض العقود والشروط.

قلتُ:

أولا: لا وجه للتخصيص، فلا نصَّ يقصرها على ذلك.

ثانيًا: أن هذه النصوص بها ألفاظٌ دلت على العموم، فهذا إبطالٌ لعموم هذه الألفاظ بلا برهان لا من كتاب ولا من سنة.

الخلاصة:

١- كلُّ العقود حلالٌ، فمن أراد إبطال عقدٍ فعليه بالدليل.

٧- كلُّ الشروط حلالٌ، فمن أراد إبطال شرط فعليه بالدليلُ.

الأصلُ الثالث عشر:



- الأصلُ في الدعاء باعتبار الصيغة التأليف.
- ♦ والمرادُ بالتأليف أي ليس توقيفيًا على صيغة معينة.
 - ♦ وقطعًا التأليفُ المناسبُ لحاجتك.
 - وهذا لا يمنع أن هناك أدعية توقيفية.
 - والأصلُ محاطُ بشروطٍ.

فهذه ثلاثةُ أشياء، نتكلمُ عن كلِّ والحدِ منها:

الأول: الأصلُ في الدعاء التأليف.

الذي يدلُّ علىٰ ذلك:

الدليلُ الأول:

قال ﷺ لِرَجُلِ: «كَيْفَ تَقُولُ فِي الصَّلاَةِ، قَالَ: أَتَشَهَّدُ ثُمَّ أَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّيٰ أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَّ النَّارِ، أَمَا إِنِّيٰ لاَ أُحْسِنُ دَنْدَنَتَكَ وَلاَ دَنْدَنَةَ مُعَاذٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حَوْلَهَا تُدَنْدِنُ » [رواه أحمد (٣/ ٤٧٤) وغيره، عن بعض الصحابة]. الدليلُ الثاني:

عن معاذِ بن رفاعة بن رافع عن أبيه؛ قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَعَطَسَ رِفَاعَةُ، فَقُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيْبًا مُبَارَكًا فِيهِ مُبَارَكًا عَلَيْهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَىٰ، قَلَمَّا صَلَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: مَنِ الْمُتَكَلِّمُ آنِفًا، فَقَالَ يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَىٰ، قَلَمَّا صَلَّىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: مَنِ الْمُتَكَلِّمُ آنِفًا، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلاثِينَ مَلكًا لِرَجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ: لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلاثِينَ مَلكًا يَبْتُورُونَهَا أَيَّهُمْ يَكُنْبُهَا أَوَّلاً» [رواه أبو داود (۷۷۰)، والنسائي (۱۰۲۲)].

الشيء الثاني: توجد أدعيةٌ توقيفية.

- وهذه تثبتُ بنص، فلا يجوز الخروج عليها.
- ♦ بمعنى: لا تُحكىٰ بمعناها؛ بل لا بُدَّ من لفظها، ومنها:

- ١- الأذان، والإقامة، والاستخارة، ودعاء سيد الاستغفار.
- ٢- الصيغ الثابتة في الركوع مثل: «سبحان ربي العظيم»، والقيام منه «سمع الله لمن حمده»، وفي السجود مثل: «سبحان ربي الأعلىٰ».

الشيء الثالث: أن الأصل محاطٌّ بشروطٍ منها:

- ♦ أن لا يتضمن شركًا.
- ♦ أن لا يتضمن تَعدّيًا.
- ♦ أن يكون باللغة العربية، وتفصيل هذه الأشياء علمُ الفقه.

تنبيته:

- ١- توجد أصول كثيرة يجب على المشتغل بالفقه والعقيدة أن يعتني بجمعها،
 وتحريرها.
 - ٢- وقد ذكرتُ المهماتِ منها.



الأصلُ العاشر بعد المائة:

إذا علت الحجة على أهل الشرك للمرك للمرك للمرك للمرك للمرك للمرك للمرك للمرك للمرك المرك ال

- الصراعُ بين الحقِّ والباطل صراعٌ قديمٌ، من لدن آدم إلىٰ أن يرث الله على الأرض ومن عليها.
 - وأهلُ الحقّ دائمًا وأبدًا، أهلُ وفاء بالعهود والعقود.
 - ♦ وأهل الباطل أهلُ غدرٍ، ومكر، وخيانة.
 - فإن تقابل الفريقان، وأقام أهل الحقِّ الحجة على أهل الباطل.
- ♦ مُنِع أهل الحقّ من حقوقهم، وذلك بالسجن تارة، وبالتعذيب تارة، وبالنفي تارة، وبالقِتل تارة.
 - ♦ فبدلًا من الاستسلام للحق، كبَّلوا أهل الحق.
 - ♦ وبدلًا من بقائهم على باطلهم، وتركهم أهل الحقِّ على حقهم كبلوا أهل الحق.
 - ♦ فأهل الباطل دَّائمًا وأبدًا لا يقبلون الطرف الآخر، يريدونك مثلهم (١).
 - ♦ وإن قبلوه، لم يعطوه حقه.

⁽١) قال تعالى: ﴿ وَدُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَآيَ ﴾ [النساء: ٨٩]

- ♦ وأهل الحقّ دائمًا وأبدًا ـ يقبلون الطرف الآخر.
 - ويعطونه حقه.
 - ودونك بعض الأمثلة، توضح مرادنا:

المثال الأول:

قصة يوسف ﷺ وامرأةُ العزيز: أ

لما أقام الحجة على العزيز وإمرأته؛ قال تعالى: ﴿قَالَ هِى رَاوَدَتْنِي عَن نَفْسِي ۚ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَاۤ إِن كَاسَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُل ٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَندِبِينَ ﴿ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّندِقِينَ ﴿ فَلَمَا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَ ۖ إِنَّ كَانَ عَظِيمٌ ﴾ [بوسف: ٢٦ - ٢٨].

- ♦ فماذا فعل أهلُ الباطل؟! هل اعتذروا لأهلِ الحقِّ؟!
 - ماذا فعل أهلُ الباطل بعدما علت عليهمُ الحجة؟!

قال تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ رَاوَدتُهُ مَن نَّفْسِهِ فَٱسْتَعْصَمَ ۗ وَلَإِن لَّمْ يَفَعَلْ مَآ ءَامُرُهُ وَلَيْسَجَنَنَ وَلَيَكُونَا مِّنَ ٱلصَّاغِرِينَ ﴾ [يوسف: ٣٢].

المثالُ الثاني:

قصة إبراهيم عليك وأبيه وقومه:

انظر: بعدما علت الحجة، ماذا هم فاعلون؟!

قال تعالىٰ: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ۚ إِلَّا أَن قَالُواْ آقَتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَنَهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [العنكبوت: ٢٤].

وقال تعالىٰ: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجِتُونَ ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦،٩٥].

انظر: بما يرجعون؟

قال تعالىٰ: ﴿ قَالُواْ ٱبْنُواْ لَهُ مُنْيَئِنًا فَأَلْقُوهُ فِي ٱلْجَيَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٩٧]. وقال تعالىٰ: ﴿ قَالَ أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَلَإِبْرَ ٰ هِيمُ ﴾ [مريم: ٤٦].

انظر:

لم ينتظر الجواب، ثم قال بعدها:

﴿ لَإِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَآهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مريم: ٤٦].

المثال الثالث: قصة موسى وفرعون

قال تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلۡكُلَّ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

انظر:

هذا الكلامُ قالوه بعدما أقام عليهم الحجة، وأسلم السحرةُ، فجاء دور الزبانية، فما كان جوابُ فرعون؟!

﴿قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحِيء نِسَآءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]

المثال الرابع:

سلمان رَاكُ وأبوه:

لما أقام سلمانُ الحجة على أبيه قيده أبوه.

المثال الخامس:

قصة أحمد بن حنبل والجهمية:

لما أقام عليهم الحجة عرضوه على السياط، حتى تمزق ظهره.

المثال السادس:

قصة ابن تيمية وأهل البدع والضلال في عصره:

لما أقام عليهم الحجة فرادئ، وزرافات، وفي حضرة الأمير وغيابه، استودعوه السجن سنتان في قلعة الإسكندرية، سنتان في قلعة دمشق، ثم سنة أخرئ في دمشق، ومات وهو سجين.

وعند موته كان يرددُ هذه الآية، حتى خرجت روحه إلى بارئها ﴿ إِنَّ ٱلْتَقِينَ فِي جَنَّنتِ وَنَهَرٍ ﴾ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكِ مُُقْتَدِرٍ ﴾

[القمر: ٥٤-٥٥]

فماجت الأرضُ بالمشيعين، وعلا النساءُ والصبيان أسطح المنازل، ومُلئت الطرقات، حتى واراه التراب.

أَفَرِ حْتُم يا أهل الباطل، لما أهلتم عليه التراب؟!

تالله إنكم لمساكين، مِتم وماتت ذكراكم، ومات ابن تيمية، ولم ترحل عنا ذكراه، والدنيا بأسرها تعلم أنه ظُلِم.

ولكن هي ساعاتٌ يا أهل الباطل، والموعدُ الرحمن، فريق في الجنة وفريق في البنة وفريق في البنا في ألمُتَقِينَ في جَنَّنتٍ وَنَهَرٍ في مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُقَّعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُقَّعَدِ فِي مَقَّعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُقَّتَدِرٍ .



الأصلُ الحادي عشر بعد المائة:

الأحكام التلذذية

- من زمن بعيد، وأنا أتعجبُ من اسم في أصول الفقه ألا وهو «الأحكامُ التكليفية».
 - وسببُ هذا التعجب: 🛰

أنَّ معنى التكليف لغةً: هو إلزامُ ما فيه كُلفَة؛ أي: مشقة، وفي الاصطلاح: طلبُ ما فيه مشقة.

وعليه:

فالأحكام التكليفية: فعلُّ المأمورِ مشقةٌ، وتركُ المحظور مشقةٌ.

- ♦ وهذه التسمية تومئ بالمشقة أصالةً، ولا شيء ورائها.
- فكثفتُ من البحث والتحقيق، فكانت النتيجة مذهلةً لي.
 - ♦ لأنَّ فعل المأمور، وترك المحظور عبادةً.
- ♦ والعبادةُ هي اسم جامعٌ لكل ما يحبه الله ﷺ ويرضاه من الأقوال والأفعال،
 الباطنة والظاهرة.

وعليه:

فعبادةُ الله، تتضمنُ قرةَ العيونِ، وسرورَ القلوبِ، تتضمنُ نعيمَ الأرواح، ولذاتِ النفوس.

وعليه:

فالأصلُ في عبادةِ الله الله النها تجلبُ اللذة.

أُولًا: في الدنيا؛ حيثُ تنعمُ الأرواح، وتلتذُّ النفوس.

ثانيًا: وفي الآخرة؛ حيثُ لذة النظر إلى وجه الله على الكريم.

قال ﷺ: «وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَىٰ وَجْهِكَ وَالشَّوْقَ إِلَىٰ لِقَائِكَ فِىٰ غَيْرِ ضَرَّاءَ مُضِرَّةٍ، وَلاَ فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِزِينَةِ الإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»

[رواه النسائي (١٣٠٥)، عن عمار بن ياسر ﷺ]

وقال ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَىٰ مُنَادٍ: يَا أَهْلُ الجَنَّةَ إِنَّ لَكُمْ
عِنْدَ اللهِ مَوْعِدًا يُرِيدُ أَنْ يُنْجِزَكُمُوهُ، فيقَولُون: ما هو؟! أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا،
وَيُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، ويبجرنا من النار؟! قَالَ: فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فينظرون إليه ﷺ فمَا
أَعْطَاهُمُ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ» [رواه مسلم (١٨١)، عن صهيب ﷺ].

فتبيَّن مما سبق:

- ♦ أنَّ العبادة لذةٌ ونعيمٌ ـ وهذا هو الأصل.
 - ♦ وقد تتضمن مشقةً وهذا هو الفرع.

إذًا:

كيف تُسمىٰ الأحكامُ بالفرع، ولا تسمىٰ بالأصل؟!

بمعنى:

كيف تُسمى بالأحكام التكليفية؟! ولا تُسمى بالأحكام التلذذية؟!

فتتبعث:

- تعليلَ هذه التسمية، عند المتكلمين كالمعتزلةِ، وغيرهم فوجدتُ الآي:
- ♦ قالت المعتزلة: العبادة مجرد تكليف تضمن مشقة، وهي المرادة أصالة،
 للامتحان والاختبار، أو لأجل التعويض بالأجرة.
 - وقالوا: وهي على خلاف مقصودِ القلب.
 - وعياذًا بالله ـ هذا قول منكري الحكمة والتعليل.
 - ♦ وآخرون قالوا: التكليف لأجل تهذيب النفوس.

قلتُ:

كلُّ هذا باطلٌ للأسباب الآتية:

السبب الأول:

أثبتُ فيما سبق، أن العبادة هي قرةُ العيون، وسرورُ القلوب، ولذةُ الأرواح، وكمال النعيم، وهذا موافق لمقصودِ القلوب لا مخالفًا له.

السبب الثاني:

أنَّ اللذةَ أصلٌ، وتضمنها لمشقة فرعٌ، ولا يحسن أبدًا أهمالُ الأصل، واعتبار الفرع.

السبب الثالث:

أنه لم يرد نصُّ - قط - بتسمية عبادة الله على تكليفًا.

السبب الرِّابع:

أن لفظ التكليف لم يأت - قط - إلا في سياق النفي.

قال تعالىٰ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ آللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

بل ومعنى الآية:

إنَّ وقع في الأمر تكليفٌ ـ أي مشقة ـ فلا يكلفُ إلا قدر الوسع ـ أي لا مشقة فوق السعة.

وعليه:

فإن كان التلذذُ هو الأصل، فتعين تسميةُ هذه الأحكامِ بالتلذذية، لا بالأحكامِ التكليفية وقد عُلِمَ غرضُهم الفاسد.

- ومن رام فَهْمَ التلذذ، فليجب عن هذه الأسئلة:

- ١- لِمَ كان الصحابي يقتلُ الوالدَ والولد؟
- ٢- لِمَ كان الصحابي يهجرُ الزوجةَ والأرض؟
 - ٣- لِمَ كان الصحابي يهجرُ مالَه؟

ومعلومٌ:

أنَّ الوالدَ والولدَ، والزوجةَ والأرضَ، والمالَ من أكبر اللذات.

فتعيّن:

أنها تركت للذةِ أعظمَ وأشدَّ، ألا وهي العبادة.

♦ وإن أردتَ معرفة هذه اللذةِ، وأردتَ أن تضعها الموضع القريبَ منها فانظر
 إلىٰ ضدها؛ وهي حجب الكافرين عن رؤية الله تعالىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِيمٌ يَوْمَبِنْ ِ لَنَحْجُوبُونَ ۞ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُواْ ٱلْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦،١٥].

فإن الحجب لا أعظم منه، كما أن النظرَ إلى الله تعالىٰ لا أعظم منه، لذلك موجب كلِّ حالةٍ يكشف صحة المقال، فموجب النظر إلىٰ الله تعالىٰ رضوانه، وموجب الحجب جحيمه فريق في الجنة، وفريق في السعير.

♦ فمن غلظ فهمه، وكنف طبعُه فليتأخر.

حرامٌ على الخفاش أن يبصر الشمس

فيا منكرًا هذا تأخر فإنه

فتعيَّن:

أنَّ الاسمَ الأولىٰ بنشره هو الأحكام التلذذية.

- ♦ لأنها تورثُ لذةً في الدنيا، وفي الآخرة.
- ♦ لأنها تفوتُ على أهل الباطلُ باطلهم.



الأصلُ الثاني عشر بعد المائة:

أسلوب نفي الثابت حال المقارنة

المكينات.

خذ مثالًا يقرّب المراد:

أي نجم في السماء له نورٌ، والدليلُ على ذلك رؤية نوره ليلًا.

فحكمه الثابت أنه مضيء ليلًا.

فإذا طلعت الشمسُ طمست نورَ النجم.

فحكمُ النجم أنه لا ضوءَ له نهارًا.

إذًا:

١- حالُ انفرادِ النجم أثبتنا له نورًا.

٧- حالُ اقتران النجم مع الشمس نفينا عنه نورَه.

♦ وإن كان نورُه ثابتًا في نفس الأمر.

روى أحمد (١/ ١٦٩)، والترمذي (٢٥٣٨)، عن سعد ظَا قال: قال على أَن مَا يُقِلُ ظُفُرٌ مِمَّا فِي الْجَنَّةِ بَدَا لَتَزَخْرَفَتْ لَهُ مَا بَيْنَ خَوَافِقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطَّلَعَ فَبَدَا أَسَاوِرُهُ لَطَمَسَ ضَوْءَ الشَّمْسِ كَمَا تَطْمِسُ الشَّمْسُ ضَوْءَ النَّجُوم».

وجه الاستدلال؛

١ - ضوءَ النجوم ثابتٌ في ذاته، يظهر ليلًا.

٢- ضوءَ النجومِ ثابتٌ في ذاته، لا يظهر نهارًا.

♦ ومانعُ طهوره أنه اجتمع وضوءُ الشمس نهارًا، فطمست الشمسُ النجمَ.

إذًا: جاز نهارًا؛ أن تقولَ: لا ضوءَ للنجوم نهارًا.

الخلاصة:

١ - الشيء الواحدُ قد يكونُ لهِ حكمان:

الأول: حكمٌ حالُ انفراده.

الثاني: حكمٌ حالُ اقترانه.

٢- في حالةِ الانفراد يُحْكُمُ له بالثبوت.

٣- في حالةِ الاقتران يُحْكَمُ له بالنفي، مع ثبوته في نفس الأمر.

- وقد شهد الكتابُ والسنة بذلك، ومن بعدهما شهادةُ لغةِ العرب، ومن بعدها لسانُ الأكابر من أهلِ العلم سيما أهلُ الحديثِ؛ أعني: أهل الروايةِ والدرايةِ والرعايةِ وسيأتي إن شاء الله.
 - ولكن لا بُدَّ من بيانِ أنواع الاقتران، والتي عُرفت بالاستقراء.

فالاقتران نوعان:

النوع الأول: الاقتران الحقيقي:

وهو ما ذُكِرَ فيه الطرفان المرادُ المقارنةِ بينهما، ومن أمثلتها:

المثال الأول:

قال تعالىٰ: ﴿فَاإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَكِكن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

فالطرف الأول: عمى الأبصار.

والطرف الثاني: عُمىٰ القلوب.

المثال الثاني:

قال ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ» [رواه أحمد والشيخان، عن أبي هريرة ﷺ].

فالطرف الأول: الشدة في صرع الغير.

والطرف الثاني: الشدة في صرع الغضب.

النوع الثاني: الاقتران الحكمي.

وهو ما ذُكِرَ فيه طرفٌ واحدٌ، ولم يُذْكَر الآخر لأنه معلوم، أو دلَّ عليه الأول، ومن أمثلته:

١- عن أنس قال: «كَانَ الْمُؤَدِّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِئَ حَتَّىٰ يَخْرُجَ النَّبِيُ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِب، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ شَيْءٌ»

[رواه البخاري (٦٢٥)، ومسلم (٨٣٧)]

فهنا ذكر الطرف المنفي؛ وهو نفي الزمان بين الأذان والإقامة لصلاة المغرب، ولم يذكر الطرف الثاني؛ وهو الزمان بين الأذان والإقامة لبقية الصلوات.

٢- وقال ﷺ: «... لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ ...»

[رواه أحمد والشيخان، عن أبي سعيد را الله

فهنا أيضًا ذكر الطرف المنفي؛ وهو العمل، ولم يذكر الطرف الثاني؛ وهو مجموع ما طُلب منه من الأعمال الواجبة.

واحترزتُ بقولنا: «الواجبة»؛ لأنه لا يحل نفي العمل لغياب المستحب، ولذلك رقعة أخرئ.

٣- وقال ﷺ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ»

[رواه مسلم (١٥٩٦)، عن أسامة بن زيد ١٥٩٦]

وهنا ذكر طرفًا واحدًا، ولكن حصر وقصر الرَّبا في النسيئة، فكان ذلك نفيًا للطرف الآخر وهو ربا الفضل.

فإن تبين لك ما سبق؛ فاعلم:

أنَّ نفي الثابتِ حال المقارنة؛ ليس علىٰ نسقِ واحدٍ.

- ♦ أعني باعتبار الأداة المستخدمة في النفي.
 - ♦ وعُرِف ذلك بالاستقراء.
 - ♦ أنَّ النفي له طريقان:

الطريق الأول: النفي الصريح؛ وذلك بـ:

١- أداة النفي والجزم «لم».

ومثالها: «... لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ ...» [رواه أحمد والشيخان، عن أبي سعيد الله].

٢- أداة النفي «ليس»، و «ما».

ومثالها: «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَحِمُهُ وَصَلَهَا» [رواه البخاري (٥٩٩١)، عن ابن عمرو الله].

ومثالها: «... مَا صَنَعْتَ شَيْئًا ...» [رواه مسلم (٢٨١٣)، عن جابر علياً].

الطريق الثاني: النفي غير الصريح؛ وذلك بـ:

أداة الحصر والقصر «إنما»، وهي مركبة من «إن» و «ما» الكافة.

ومثالها: «إنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئةِ» [رواه مسلم (١٥٩٦)، عن أسامة بن زيد رضي الله عنه الله الله الله الم

مع التنبيه:

- ♦ أنَّ النصَّ الواحد قد يجمع بين الطريقين السابقين.
- ♦ بمعنى: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَب»
 - فتم نفي الشدةِ الأولئ، بأداة إلنفي الصريحة «ليس»، وبأداة الحصر «إنما».
 - نبدأ إن شاء الله في بيانِ أدلةِ هذا الأصل.
 - كتابًا وسنةً.
 - ثم لغةً ولسانًا.

أولًا: من الكتاب:

- ١- قال تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ [فاطر: ١٩].
 - ♦ وقال تعالىٰ: ﴿أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ٢].

فهاتان الآيتان تثبتان صفة عمى البصرِ، وكما ترى هذا حال الانفراد.

٢- قال تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وَلَاكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي
 ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

فهذه الآية تنفي صفة عمىٰ البصر، ولكن حال المقارنة بين عمىٰ البصر وبين عمىٰ القلب. والسرُّ في نفي صفة عمى البصر حال المقارنة مع ثبوتها في نفس الأمر الآتي:

أن عمى البصر يترتب عليه ضررٌ وهو فقد الاستمتاع بالدنيا.

وأن عمى القلب يترتب عله ضررٌ وهو فقد الدنيا والآخرة.

ولما كان الضرر المترتب على عمى القلب كبير جدًّا، طمس هذا الضرر الضرر المترتب على عمى البصر فجاز نفيه، مع أن عمى البصر ثابت في نفس الأمر.

تنبيه:

تفسير عمى البصر بأنه عمى البصيرة لغو، يجب عدم الالتفات له.

انظىر:

إذًا: معنى الآية: «فإنها لا يعمى البصر، ولكن تعمى البصيرة».

ثانيًا: من السنة:

١- عن أنس قال: «كَانَ الْمُؤَذِّنُ إِذَا أَذَّنَ قَامَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ
 يَبْتَدِرُونَ السَّوَارِئَ حَتَّىٰ يَخْرُجَ النَّبِيُ ﷺ وَهُمْ كَذَلِكَ يُصَلُّونَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ
 الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ شَيْءٌ» [رواه البخاري (٦٢٥)، ومسلم الْمَغْرِبِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ شَيْءٌ» [رواه البخاري (٦٢٥)، ومسلم (٨٣٧)].

وجه الاستدلال؛

وهذا نفي للزمان بين الأذان والإقامة، فمتى إذًا صلوا الركعتين؟!

والجواب:

١- أن أنسًا رفط لم يذكر إلا طرفًا واحدًا، وهو الزمان بين أذان المغرب
 وإقامته، وقد نفاه.

٢- والطرف الثاني هو الزمان بين أذان بقية الصلوات وإقامتها.

٣- ولما كان هذا الزمان كبيرًا بالنسبة للأول، جاز نفي الأول مع ثبوته في نفس
 الأمر.

والذي يؤكد ما سبق:

- ♦ أن لفظ «شيءٌ» اسم يكون، وفي نفس الوقت موصوفة، وصفتها كثير، أي شيءٌ كثير.
- ♦ ونفي الكثرة إثباتٌ للقلة، لذلك جاءت بعض الروايات بلفظ «إلا قليل»،
 وبلفظ «قريب» وذلك برواية عثمان بن عمر عن شعبة.

وعليه:

فالمعنى بين الأذان والإقامة شيء يسير.

٢- قال ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصَّرَعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِيٰ يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ
 الْغَضَبِ» [رواه أحمد والشيخان، عن أبي هريرة ﷺ].

♦ فهنا شدَّتان:

الأولىٰ: شدَّة مستخدمة في صرع الآخرين:

وقد نفاها الشارع مرتين: مرة بالنفي الصريح لقوله على السَّدِيدُ السَّرَعَةِ»، ومرة باللزوم المستفاد من الحصر والقصر لقوله على «إِنَّمَا الشَّدِيدُ».

وإعادة النفي باللزوم تأكيد لضعف النسبةِ جدًّا، مع العلم بأن الشدة المستخدمة في صرع الآخر ثابتة في نفسها.

قال تعالىٰ: ﴿قُل لِلْمُحَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدَّعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِى بَأْسِ شَدِيدِ﴾ [الفتح: ١٦].

وفي حديث السترة: «فدفعه أبو سعيد حتى صرعه»

[رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٣٢٨)]

الثانية: شدة مستخدمة في صرع الغضب:

وقد أثبتها الشارع بأسلوب الحصر والقصر المستفاد من «إنما».

فلما تبين أن الشدة المستخدمة في صرع الغضب كبيرة جدًّا جدًّا، وأن المستخدمة في صرع الآخر صغيرة جدًّا جدًّا بالنسبة للأولى جاز نفيها مع ثبوتها في نفسها.

وعليه: فمعنى «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ»؛ أي: شدة قليلة.

• عفوًا؛ لا تمل من كثرة الأمثلة، فإن الحاجة إليها ماسة.

قال عَيْكِيْ: «لَيْسَ الصِّيَامُ مِنَ الأَكْلِ وَالشُّرْبِ، إِنَّمَا الصِّيَامُ مِنَ اللَّغُوِ وَالرَّفَثِ»

[رواه ابن خزيمة (١٩٩٦)، عن أبي هريرة ظَكَا]

فهذا المثال هو بعينه السابق.

ولكن: يوجد حكم فقهي لا بُدَّ من الانتباه له، ألا وهو أن الصيام المنفي صحيح؛ لأنه ثابت في نفسه، والنفي حال المقارنة فقط.

٣- وقال ﷺ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَىٰ النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ
 وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنْ الْمِسْكِينُ الَّذِي لا يَجِدُ غِنَىٰ يُغْنِيهِ، وَلا يُفْطَنُ بِهِ
 فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ، وَلا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ»

[رواه البخاري (١٤٧٩)، ومسلم (١٠٣٩)، عن أبي هريرة عله]

٤ وقال ﷺ: «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنِ الْوَاصِلُ الَّذِي إِذَا قَطَعَتْ رَحِمُهُ
 وَصَلَهَا»

[رواه البخاري (٥٩٩١)، عن ابن عمرو كاللها]

٥- وقال ﷺ: «لَيْسَ الْغِنَىٰ عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَىٰ غِنَىٰ النَّفْسِ»

[رواه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٠٥١)، عن أبي هريرة علامًا]

فهذا المثال، واللذان قبله نفس مثال «لَيْسَ الشَّدِيدُ».

ولكن: بينهما فارق في غاية الأهمية، ألا وهو:

أن المثبت بـ (ولكن)، وليس بـ (إنما) التي تفيد الحصر والقصر، وهذا يدل على:

- ♦ أن المثبت في الأمثلة الثلاثة كثير بالنسبة للمنفي في نفس الأمثلة.
- ♦ أن المثبت في الأمثلة الثلاثة قليل بالنسبة للمثبت في ﴿إِنَّمَا الشَّدِيدُ».
- ♦ أن المنفي في الأمثلة الثلاثة قليل بالنسبة للمنفي في «لَيْسَ الشَّدِيدُ».

٦- وقال على النَّبِينة «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِينة »

[رواه مسلم (١٥٩٦)، عن أسامة بن زيد ﷺ]

هنا لون آخر، ألا وهو:

ذكر أحد الطرفين بصيغة الحصر والقصر، فدلَّ على نفي المقابل باللزوم، وإن كان المقابل ثابتٌ في نفسه وهو ربا الفضل.

وفي هذا النص لإشارة إلى أن الزيادة في ربا الفضل قليلة جدًّا بالنسبة للزيادة في ربا النسيئة.

٧- وقال ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم يجيء قوم لا خير فيهم» [رواه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٩٢)، عن ابن مسعود ﷺ].

فقوله «لا خير فيهم» فهذه «لا» النافية للجنس، وبمعنى لا وجود للخيرية في القرون بعد القرن الثالث.

وقطعًا هذا في باب المقارنة.

وأما في باب الانفراد فإن القرون التي بعد القرن الثالث فيها خيرية.

قال ﷺ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِىٰ قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَىٰ النَّاسِ»

[رواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧)، عن معاوية الله

ثالثًا: لغة أهل الحديث:

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٣٧٤):

"قال عثمان الدارمي: سألتُ ابنَ معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهُما؟ فقال: (ليس به بأس). قلت: وهو أحب إليك أم سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف».

انظر:

١- قول ابن معين «ليس به بأس» معناها عنده «ثقة».

٧- فلما سُئل عن العلاء حال الانفراد قال «ثقة».

٣- فلما سُئل عن العلاء حال المقارنة قال «ضغيف».

فهو ضعيف بالنسبة لغيره، ثقة بالنظر لنفسه.

وهنا تنبيه:

يجب أن يعتني المشتغل بالصنعة الحديثية بهذا الإسلوب.

أعني النظر إلى التضعيف هل هو حال الانفراد أم حال المقارنة.

رابعًا: لغة العرب:

بالاستقراء وُجِدَ بين الاسم والمسمى علاقةٌ باعتبار الحذف والإثبات.

وهذه العلاقة أربعة أنواع:

الأول: إثبات الاسم والمسمى.

وهذا قسمان:

١- إثبات كامل الاسم وكامل المسمى؛ كاسم النبيِّ عَلَيْ محمد عَلَيْ .

٢- إثبات بعض الاسم وكأمل المسمى.

كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَحُشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِّنَ ٱلنَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ﴾ [يونس: ٤٥].

﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوۤا إِلَّا سَاعَةً مِّن بَّارِ ﴾

[الأحقاف: ٣٥]

الثاني: إثبات الاسم دون المسمى.

كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَءَابَآوُكُم مَّا أَنزَلَ ٱللَّهُ بِمَا مِن سُلْطَنِ ﴾ [النجم: ٢٣].

الثالث: حذف الاسم دون المسمى:

كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [الحج: ٤٦].

الرابع: حذف الاسم والمسمى: كالبخار المتصاعد من العذرة أثناء حرقها.

وليس من هذا النوع تحول صورة الماء إلى الثلج.

شرح حديث: «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»:

الأدلية:

ال ﷺ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ، ... ثمَّ يَقُولُ: ارْجِعُوا، فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا، ثُمَّ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا، فَيَقُولُ اللهُ ظَلَىٰ: شَفَعَتِ الْمَلاَئِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطَّ، قَدْ عَادُوا حُمَمًا فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ فَيْ أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: نَهُرُ الْحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخُرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ...» [رواه أحمد والشيخان، عن أبي سعيد ﷺ].

٢- قال ﷺ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ، ... حَتَىٰ إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ الْمَلاَئِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَرْحَمَهُ، يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَرْحَمَهُ، مِمَّنْ يَقُولُ: لا إِلَهَ إِلَا اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثْرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ مَمَّنْ يَقُولُ: لا إِلَهَ إِلَا اللهُ أَنْرَ السُّجُودِ، فَيُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ، وَقَدِ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ النَّارُ مِنِ ابْنِ آدَمَ إِلَا أَثْرَ السُّجُودِ، فَيُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ، وَقَدِ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ...»

الفقهيات:

١- الحديثان رواهما أحمد والشيخان، وكلاهما عن راوٍ واحد، وهو أبو سعيد

٢- الحديثان متطابقان من كل وجه.

(الحديث الثاني)	(الحديث الأول)
- «وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ».	- «لَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ».
- وصف الخارجين: «وَقَدِ امْتَحَشُوا».	- وصف الخارجين: «قَدْ عَادُوا حُمَمًا».
- معالجتهم بعد الخروج:	- معالجتهم بعد الخروج:
«فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ».	«فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ:
	نَهْرُ الْحَيَاةِ».
- صفة الإنبات: «فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ	- صفة الإنبات: «فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ
الْحِبَّةُ فِيْ حَمِيلِ السَّيْلِ».	الْحِبَّةُ فِيْ حَمِيلِ السَّيْلِ».

٣- فتبين أن الحديثين حديث واحد، ما أُجْمِلَ في أحدهما، فُسِّر في الآخر.

إذًا:

♦ قوله ﷺ في الحديث الأول: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»، وهم الموصوفون في الحديث الثاني «يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ».

إِذًا: الذي وُصِفَ بأنه «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»، قد جاء بالصلاة.

إذًا:

معنىٰ «لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ»؛ أي: عَمِلَ عملًا يسيرًا.

وهذا قد ثبت ـ كما سبق ـ أن النفي حال المقارنة؛ بمعنى: طُلِبَ منه عمل كثير، فجاء منه باليسير.

٤- وصف آخر من يخرج من النار أنه يصلي، فتعين أنها الرتبة الدنيا، ومن خرج قبلهم بشفاعة الملائكة والنبيين وغيرهم أنه يصلي وكذا وكذا، فتعين أنها رتبة أعلى من الدنيا.

فتعين مما سبق:

أن الحدّ الفاصل بين الخروج من النار، والمكث فيها هو الصلاة.

إذًا:

- ♦ تارك الصلاة كافر.
- ♦ ولا تكفير لمعين إلا بعد إقامة الحجة.

إذًا:

♦ المراد بجنس العمل هو الصلاة، وقد بينت فيما سبق أن الأركان نوعان:

الأول: لا تصلح فيه الوكالة ولا القضاء.

الثاني: تصلح فيه الوكالة والقضاء.

فالأول ركن تغيب الماهية بغيابه، والصلاة ركن لا تصلح فيها الوكالة ولا القضاء ـ فتم البرهان من الطريقين ـ والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

٥- فيإن قيل:

الحديث الأول يتضمن أن الخارجين من النار، نُسِبُوا إلى الله علاقة. والحديث الثاني نسبوا إلى الملائكة.

قلتُ:

أولًا: لا إشكال البته، فإن الملك الذي له جنود إذا فعلوا بأمره شيئًا، جاز أن ينسبها الملك لنفسه، والأدلة على ذلك:

- ١ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا خَنْ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَىرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامِ مُّبِينِ ﴿ [يس: ١٢].
- ♦ والكُتّاب هم الملائكة، وقد نسب الله سبحانه الفعل له بأنه الفاعل
 ﴿ وَنَكَ تُكُ مُ اللَّهِ عَلَى اللهِ الله عَلَى اللهِ الله الله الفاعل الله الفاعل
 - ٢- قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَقَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ [الزمر: ٤٢].
- ♦ والذي يتوفى الأنفس هو ملك الموت، وقد نسب الله تعالى ذلك لنفسه قائلًا: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَى ﴾.

٣- قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَهُ فَأَتَّبِعْ قُرْءَ انَهُ رَا القيامة: ١٨].

♦ والقارئ هو جبريل عيك.

ثانيًا: والذي يدلُّ على أن الموقف واحد أن الخارجين في الحديثين برحمة الله، وهذا آخر موقف، فلا موقف للملائكة بعده.

7- وقد استدل بعض الناس بقوله عليه: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ» بأن الإيمان يثبت بغير جنس العمل، وفي نفس الوقت يقولون بأن الإيمان قول وعمل.

قلتُ:

أُولًا: أَثبتُ فيما سبق أن قوله ﷺ: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»؛ معناه: «عمل خيرًا يسيرًا»، وقد تم ذلك بعشرات النصوص كتابًا وسنة.

والعجباا

أن إبليس استعمل هذا الأسلوب.

قال ﷺ: ﴿إِنَّ إِبْلِيسَ بَضَعُ عَرْضَهُ عَلَىٰ الْمَاءِ، ثُمَّ يَبْعَثُ سَرَايَاهُ، فَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَنْزِلَةً أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً، يَجِىٰءُ أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ: فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا صَنَعْتَ شَيْئًا، ثُمَّ يَجِىٰءُ أَحَدُهُمْ فَيَقُولُ: مَا تَرَكْتُهُ حَتَّىٰ فَرَقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهله، فَيَقُولُ: مَا تَرَكْتُهُ حَتَّىٰ فَرَقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهله، فَيُعُولُ: مَا تَرَكْتُهُ حَتَّىٰ فَرَقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهله، فَيَقُولُ: مَا تَرَكْتُهُ حَتَّىٰ فَرَقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهله، فَيُقُولُ: مِنْ جَابِر ﷺ].

ووجه الاستدلال؛

أن شيطانًا قال: فعلتُ، فقال إبليس: «مَا صَنَعْتَ شَيْتًا».

فهنا:

نفى إبليس ما هو ثابتٌ في نفس الأمر، ولكن هذا في باب المقارنة، لأن الطرف الثاني هو من قال: «مَا تَرَكْتُهُ حَتَّىٰ فَرَقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أهله ... وَيَقُولُ: نِعْمَ أَنْتَ».

ثانيًا: أنَّ الاستدلال بهذه اللفظة «لَمْ يَعْمَلُوا» فيها إلزامات كثيرة جدًّا، إن شئت فاطلع عليها في:

١- البرهان في معاني الإيمان.

٢- الإعلام بمسمى الإيمان.

٣- حصن المؤمن من كلِّ مرجئ.



الأصلُ الثالث عشر بعد المائة:

حروف المعاني وأثرها في الأحكام

- حرف المعاني من جملة حروفِ الجر.
- وحروف الجرعدها ابن مالك كَتْلَلْهُ في أَلْفيته بعشرين حرفًا.

فقال:

هاكَ حروفَ الجرِّ وهْي: مِن إِلى حتى خلاحاشًا عدا في عن على مُنذ رُبَّ اللهُ كي واوٌّ وتا والكافُ والباءُ ولعلَّ ومتى

- حرف المعاني عدُّها أربعة عشر حرفًا.
- ﴿ وذلك بإخراج رُبِّ، خلا، حاشَ، عدا، لعلَّ، متى.
- وحروفُ المعاني التي نقصدها في هذا الأصل، هي الحروف التي يقالُ فيها: هذا الحرفُ بمعنى كذا.
 - ♦ كقولهم مثلًا «في» بمعنى «علىٰ».
 - ♦ وعدُّها ثماني حروفٍ.
- وذلك بإخراج «واو» القسم، «تاء» القسم، «كي» التعليل، «مذ» التي لابتداء الغاية، «منذ» لابتداء الغاية، «حتين».

إذًا:

- ♦ كلامنا في هذا الأصل عن ثمانية أحرفٍ تسمىٰ بحروف المعاني.
- ♦ وهي من جملة حروفِ المعاني، ولكن لها وصف خاص كما سبق.
 - ♦ وهي: من، إلى، عن، على، الباء، في، الكاف، واللام.
 - كثيرٌ من أهل العلم استخدم أفظ «بدل» في حروف المعنى.
 - ♦ ويقصدون أنَّ البدلَ معناه معنى المبدل منه.

فَمثَلًا: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا أُصَلِّبَنَّاكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١].

- فيقولون: في بمعنى على.
- ♦ وخطورة هذا الكلام يكمن في الآتي:

أولًا: أنهم جعلوا اختلافَ المباني لا أثر لها في اختلاف المعاني.

- وهذا قطعًا لا وجود له في لغة العرب سواءٌ في باب الأسماء أو الأفعال أو الحروف.
 - بل حركةُ الحرف متى تغيرت أحدثت تغيرًا في المعنى.
 - بل قوة الحرف متى تغيرت أحدثت تغيرًا في المعنى. «وقد بينتُ كلَّ ذلك فيما سبق من الأصول»

ثانيًا: أنَّ القولَ بأن معنى مثلًا «في» بمعنى «على» نقضٌ لإجماع الأمةِ بوجوب العمل بظواهر الألفاظ.

ولا عدولَ عن ذلك إلا بمسوِّغ، وهو غير موجود.

ثالثًا: أحيانًا ما يكونُ البدلُ أكثر حروفًا من المَبدلِ منه، وهذا ينافي الإيجاز الذي تعشقه اللغة.

رابعًا: هذه الطريقة تجعلُ ظاهرَ القرآن والسنة غيرَ مراد.

خامسًا: أن هذه الطريقة تفسدُ المعنى، حيث تم إلغاؤه، بمعنى من قال: «في» بمعنى «على» فقد ألغى معنى «في»، وهي مرادُة.

سادسًا: أنَّ إلغاء هذا الحرف؛ يعني إلغاء حكم شرعي، كما سيأتي إن شاء الله.

إذًا: فما الصواب في ذلك؟!

الجواب:

- اعتبارُ الحرفين من جهةِ المعنى.
- ♦ بمعنىٰ أنَّ المرادَ مجموعُ المعنيين، بمعنىٰ إضافةُ معنىٰ لآخر.
 - ♦ وبهذا تم الحفاظ على:

أولا: المعنى المستور للحرف المحذوف.

ثانيًا: المعنىٰ الملحوظ للحرف المنطوق.

وبهذا تبين:

أولا: أنَّ إطلاق لفظ البدل على الحرف المنطوق لا يصحُّ بحال، لأن فيه إهمالُ لمعنى الحرف المنطوق.

ثانيًا: أنَّ إطلاق لفظ - التضمن - لا يصحُّ؛ لأن التضمن يعني الجزئية، والمعنى المستور ليس جزءًا من المعنى المنطوق.

الحرف الأول: «من».

- حرف جر أصلي.
- معناه: ابتداء الغاية.
- ومثاله: قوله تعالىٰ: ﴿ سُبّحَننَ ٱلَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ مِ لَيْلًا مِّن ٱلْمَسْجِدِ
 ٱلْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١].
 - وقد استخدم هذا الحرف «من» كحرف إضافة إلى حرف أصلي آخر.
 - ١- فقد أضيف إلى حرف «في» الذي يفيد الظرفية.

كقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِئَ لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلَّجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة: ٩].

♦ فالأصل «في» يوم الجمعة، حيث اليوم ظرف للصلاة، وهذا متبادر إلىٰ
 الذهن، فحذفه لا يحدث لبسًا ولا غموضًا.

♦ والنص ينطق بحرف ﴿من›، ومعناها الابتداء.

وعليه: فالنصُّ تضمن معنيين:

الأول: المعنى المستور للحرف المحذوف «في» وهذا المعنى هو أن صلاة الجمعة تقع في يوم الجمعة، الثاني: المعنى الظاهر للحرف المنطوق «من»، وهذا المعنى هو ان أول وقت صلاة الجمعة أول اليوم، وأول اليوم هو الضحى؛ بمعنى أنَّ صلاة الجمعة لها وقت تعجيل، فيصح وقوعها قبل الزوال، وهذا المعنى جاء صريحًا في بعض نصوص السنة.

كما عند مسلم (٨٥٨) عن جابر فط : «أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يُصَلِّىٰ الْجُمُعَةَ ثُمَّ نَذْهَبُ إِلَىٰ جِمَالِنَا فَنُرِيحُهَا حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ؛ يَعْنِي: النَّوَاضِحَ».

♦ ولعل هذا من أسرار جواز الاستغناء عن الجمعة إذا اجتمعت مع العيد؛
لأن هذا الاستغناء لا يتم إلا إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد، فأغنت
الكبرئ عن الصغرئ.

وحيث إن وقت صلاة العيد ضحي، كانت صلاة الجمعة كذلك.

وبالجملة:

فالاستغناء عن الجمعة بصلاة العيد؛ يعني أن صلاة العيد فرضٌ، وإلا كيف يُستغنى عن الفرض بسنة؟!

- ٢- وقد أضيف إلى حرف «الباء» التي تفيد التعليل؛ كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيَئَةٍ مَ أُغْرِقُوا ﴾ [نوح: ٢٥].
- ♦ فالأصل «الباء» التي تفيد التعليل، ولا يمكن حذفها إلا إذا اشتهرت شهرة تغنى عن ذكرها.
 - ♦ والنص ينطق بحرف «من» ومعناها ابتداء الغاية.

وعليه؛ فالنص تضمن معنيين:

الأول: المعنى المستور للحرف المحذوف «الباء»، وهذا المعنى هو أن الذنوب سبب الإغراق.

الثاني: المعنى الظاهر للحرف المنطوق «من»، وهذا المعنى هو أنهم أخذوا بكل ذنب اقترفوه، سواء أكان صغيرًا أم كبيرًا؛ لأن مبدأ الذنوب الصغائر، ثم الكبائر، ثم الكفر.

- ٣- وقد أضيف إلى حرف (عن) التي تفيد المجاوزة؛ كقوله تعالى: ﴿اللَّذِكَ أَلَّذِكَ أَلَّذِكَ
 أَطَّعَمَهُم مِّن جُوع﴾ [قريش: ٤].
- ♦ فالأصل «عن» التي تفيد المجاوزة، ولا يمكن حذفها إلا إذا اشتهرت شهرة تغنى عن ذكرها.
 - ♦ والنص ينطق بحرف «من» ومعناه ابتداء الغاية.

وعليه؛ فالنص تضمن معنيين:

الأول: المعنى المستور للحرف المحذوف «عن»، وهذا المعنى هو أن الإطعام كان كافيًا فجاوز الجوع.

الثاني: المعنى الظاهر للحرف المنطوق «من»، وهذا المعنى أن الإطعام حصل بمجرد الجوع؛ أي في ابتدائه، وفي هذا الابتداء مظهر من مظاهر رحمة الله.

وكقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

- ♦ فالأصل «عن الطيب»، واستفيد من هذه المجاوزة أن الفصل تم بين الخبيث والطيب، وتم إبعاد الخبيث عن الطيب.
- ♦ والنص ينطق بحرف «من»، واستفيد منها الإحاطة؛ أي: تم فصل الخبيث
 عن الطيب من أول الطيب إلى آخره.
- ٤ وقد أضيف إلى حرف «على» التي تفيد الاستعلاء؛ كقوله تعالى:
 ﴿ وَنَصَرْنَكُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: ٧٧].
- ♦ فالأصل «على» التي تفيد الاستعلاء، ويستفاد من هذا الاستعلاء دوام النصر، واستمرار آثاره الحميدة، وباللزوم دوام الهزيمة لأهل التكذيب، واستمرار آثارها الذميمة.

♦ والنص ينطق بحرف «من»، أي أن الإبادة شاملة للقوم من أولهم إلىٰ
 آخرهم، لذلك ختمت الآية بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمَ سَوْءِ
 فَأَغُرَقْنَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

الحرف الثاني «إلىٰ».

- حرف جر أصلي.
- معناه: انتهاء الغاية في الزمان والمكان.
- ♦ ومشاله: قوله تعالى: ﴿ ثُغَرَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧].
 وقد استخدم هذا الحرف (إلى كحرف إضافة إلى حرف أصلي آخر.
- ١- أضيف إلى «عند» التي تفيد الظرفية، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِ ٱلسِّجْنُ السِّجْنُ أَخِبُ إِلَى ﴾ [يوسف: ٣٣].
- ♦ فالأصل «عندي»، أي التفضيل بين مكانين، السجن وبلاط الملك، فقدم يوسف ﷺ السجن، وهذا هو معنى المستور.
- ♦ والمعنى الظاهر للحرف المنطوق «إلى» هو أن هذا التفضيل سيستمر إلىٰ
 النهاية.

فكأن القول: السجن أحبُّ عندي من بلاط الملك، ولأصبرنَّ إلىٰ نهاية القضاء بحول الله وقوته.

٢- أضيف إلى حرف المصاحبة «مع».

كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيَ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ٥٢].

- ♦ فالأصل «مع»، والمصاحبة تفيد الطمأنة، فما ظنك بأن الصاحب هو الله
 ◄ فالأصل المع»، والمصاحبة تفيد الطمأنة، فما ظنك بأن الصاحب هو الله
 - ♦ والنص ينطق بحرف «إلىٰ» التي معناها انتهاء الغاية.

ويستفاد منها أنَّ الله عَلَىٰ صاحب لنا إلىٰ المنتهىٰ، إلىٰ تحقق الغاية، قال تعالىٰ: ﴿فَأَيَّدُنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمۡ فَأَصْبَحُواْ ظَهِرِينَ ﴾ [الصف: ١٤].

٣- أضيف إلى حرف «اللام» الذي يفيد الاختصاص.

كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلْأُمُّرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣].

- ♦ فالأصل «اللام» أي أن الأمر أنتِ تختصين به، فليس لأحد أن يتدخل فيه.
- ♦ والنص ينطق بحرف «إلى» والتي تفيد انتهاء الغاية، أي أمرك هو المنتهى
 ولا أمر بعده.
- ٤- أضيف إلى حرف «في» التي تفيد الظرفية، كقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ
 يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ [الأنعام: ١٢].
 - ♦ فالأصل «في» لأن يوم القيامة ظرف للمجموعين.

♦ والنص ينطق بحرف "إلى" والتي تفيد انتهاء الغاية، أي أن جمعكم سيكون في آخر يوم من أيام الدنيا، والذي يسمى بيوم القيامة، وفيه إشارة أن الجمع هذا نهايته أيضًا يوم القيامة، حيث فريق في الجنة، وفريق في السعير.

الحرف الثالث «عن»:

- حرف جر أصلي.
- ومعناه: المجاوزة.
- ♦ ومثاله: قوله تعالىٰ: ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْر رَبِّي﴾ [ص: ٣٢].
 - وقد استخدم هذا الحرف «عن» كحرف إضافة إلى حرف أصلي آخر.
- ١- أضيف إلى حرف «على» التي تفيد الاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ
 عَن نَّفْسِهِ ٤ [محمد: ٣٨].
- ♦ فالأصل «على» نفسه، وهنا معنى مستور وهو أن الحديث عن المسلمين،
 ففيه إثارة للهمة، وتشحيذ لها، بأن قال: البخل غلب نفسك، واستعلىٰ
 عليها.
- ♦ والحرف المنطوق «عن» يضيف معنى آخر، وهو أن البخل حرم النفس من الحسنات المترتبة على الإنفاق، فكأنه قال: البخل جاوز النفس عن الحسنات.

وعليه:

- فإن الآية جمعت بين انتصار البخل، ولحوق أثرة بالنفس.
- ٢- أضيف إلى حرف «اللام» أو «الباء» والتي تفيد التعليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خُدُنُ بِتَارِكِي ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [هود: ٥٣].
- ♦ فالأصل «لقولك أو بقولك» وهنا معنى مستور، وهو أنهم لم ولن يجعلوا
 القول علة للترك، مع أن قول الأنبياء تضمن الحق مبينًا.
 - فعلم أن المانع الحقيقي للترك هو الكبر، ورد الحق.
- ♦ والحرف المنطوق (عن) يضيف معنى آخر، وهو مجاوزة القول المقابل
 للترك، بأن تقول: إنَّ ألهتنا أصابتك بسوء، لذلك في الآية التي بعدها ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَنْكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوّءِ﴾ [هود: ١٥٤].
- ٣- أضيف إلىٰ حرف «من» التي تفيد ابتداء الغاية؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَهُو ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى: ٢٥].
- ♦ فالأصل «من» عباده، والمعنى المستور للحرف المحذوف، أن الله هو
 الذي يقبل التوبة الصادرة من عباده، وهذا المعنى تضمن شيئين:
 - الأول: أن النيابة في التوبة لا تجوز.

الثاني: أن التوبة من العبد اعتراف بالذنب، وهذا إيمان بالقدر، لا احتجاج به.

- ♦ والحرف المنطوق (عن) يضيف معنى آخر، وهو أن الله كال تجاوز عن حقه.
 - الحرف الرابع «على»:
 - حرف جر أصلي.
 - المعنىٰ الأصلي هو الاستعلاء.
 - ♦ مشاله: قوله تعالىٰ: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ٢٢].
 - وقد استخدم هذا الحرف «على» كحرف إضافة إلى حرف جر أصلي.
- ١- أضيف إلى حرف «في» التي تفيد الظرفية؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ
 عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ [القصص: ١٥].
 - ♦ فالأصل «في حين»، وكما ترئ الظرفية معلقة بالمدخول عليهم.
- ♦ والحرف المنطوق هو «على» وهذا يضيف معنىٰ آخر، وهو أنه يدل علىٰ
 الاستعلاء، وأنه معلق بالداخل وهو موسىٰ ﷺ.

وعليه:

- ♦ فالدخول كان فجأة، وكان انقضاضًا.
- ♦ ويدل أيضًا على أن الدخول كان من الجهة العليا للمدينة، وهذا يناسب
 الحال، حيث يكون كاشفًا للمدينة قبل دخولها.

وعليه:

فمعنى الآية، أن موسى عليه دخل المدينة من الجهة العلوية فجأة وكان أهلها في غفلة.

- ٢- أضيف إلى حرف «اللام» التي تفيد التعليل، كقوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَى مَا هَدَئكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥].
- ♦ فالأصل «لما هداكم» واللام هي التعليلية، والمعنى أن العلة هي الهداية والحكم هو التكبير.
- ♦ والحرف المنطوق هو «على» يفيد الاستعلاء، وهذا معلق بالمؤمنين، وأفاد أن التكبير صفة استعلاء، ودليل على علو همة المكبرين، وعلو شأنهم على غيرهم بالإيمان.

وعليه: فالمعنى هو:

«أيها المؤمنون أنتم الأعلون حالًا وصفة، لأنكم تكبرون الله لما هداكم».

- ٣- أضيف إلىٰ «مع» التي تفيد المصاحبة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبّهِ عَلَىٰ اللَّهِ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبّه عَلَىٰ اللَّهِ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ عَلَىٰ حُبّه عَلَىٰ اللَّهُ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ وَءَاتَى اللَّهُ وَعَالَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ وَعَالَىٰ اللَّهُ وَعَالَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ وَعَالَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ وَعَالَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ وَعَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَّىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَّىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَّىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَّىٰ عَلَىٰ عَلَّىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَّىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ
- ♦ فالأصل «مع» حبه، والمعنى أنَّ إيتاء المال يجب أن يخرج من المتصدق
 مصحوبًا بطيب النفس وكمال الرضى.

والحرف المنطوق هو «على» الذي يفيد الاستعلاء، وهذا معلق بنوع المال، فيجب أن يختار من المال أطيبه؛ قال تعالىٰ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُواْ أَنْ اللَّهَ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِعَا خِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُواْ فِيهٍ وَٱعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهُ عَنِيْ حَمِيدٌ ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

مثال آخرُ: قال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِتَبِرِ إِسْمَاعِيلَ﴾ [ابراهيم: ٣٩].

- ♦ فالأصل: الحمد لله الذي وهبني مع الكبر إسماعيل، أي هبة الله ﷺ
 مصاحبة لكبر إبراهيم وأهله.
- ♦ والحرف المنطوق هو (على) الذي يفيد الاستعلاء، وهذا الحرف معلق بالكبر، فكأن المراد أن الله إذا أراد شيئًا لم يمنعه شيء، ولو كان مخالفًا للناموس المعتاد، ولا غرو!

فإن الناموس من قدر الله، ومخالفته من قدر الله، فهو سبحانه الأول والآخر.

فتبيَّن:

١- أن إعمال الحرف الظاهر مطابق للإجماع بأن ظواهر الألفاظ معمول بها ما
 لم تصرف بنص.

٢- أن القول بأن «على» بمعنى «مع» غير موفق، لا من جهة المبانى ولا من جهة المعانى، ولا من جهة مناسبة لغة العرب التي تعشق الإيجاز والاختصار.

مشال آخر:

قال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلِّمِهِمْ ﴾ [الرعد: ٦].

- ♦ فالأصل: وإن ربك لذو مغفرة للناس مع ظلمهم، أي أن مغفرة الله مصاحبة
 في الزمان ظلم الناس، فخير اللهِ نازل وشرُّ العباد صاعد.
- ♦ والحرف المنطوق هو «علىٰ» الذي يفيد الاستعلاء؛ بمعنىٰ أن رحمة الله ﷺ.
 غلبت غضبه ﷺ.
- ١- أضيف إلى حرف «من» التي تفيد ابتداء الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ
 عَلَى ٱلنَّاس يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢].
- ♦ فالأصل: "من الناس"، وقطعًا هذا المعنى مراد، لأن الفعل "اكتالوا" لا يدل على المشاركة بلفظه إنما دل على المشاركة بحرف "من" التي أدخلت الناس كطرف آخر، لا أنهم هم المكالون، بل أموال الناس هي المكالة.
- ♦ والحرف المنطوق «علىٰ» التي تفيد الاستعلاء، وهذا المعنى تضمن الجبر
 والقهر، فكان مناسبًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَيُلُّ لِلمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١].

ولا يقال: إن التطفيف جاء بحيلة، فهذا لا يناسب وعيد الويل، ولا يناسب صفة الفُجر من قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَنبَ ٱللَّهُجَّارِ لَفِي سِجِّينِ﴾ [المطففين: ٧].

- ٢- أضيف إلى حرف «الباء» التي تفيد الإلصاق؛ كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ ﴿ وَبِٱلَّيْلِ * أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الصافات: ١٣٨،١٣٧].
- ♦ فالأصل: «وإنكم لتمرون بهم مصبحين، وبالليل» ومعلوم أن الفعل «مرّ» يتعدى بالباء، والتي تفيد الإلصاق، وهذا يدلُّ على المحازاة والقرب الشديد.
 - ♦ والحرف المنطوق «على» الذي يفيد الاستعلاء؛ والمعنى:
 - إما إنكم لتمرون من فوق محازين لهم، قريبين منهم.
 - ♦ وإما إنكم لتمرون مستعلين بحالكم، محازين لهم، وقريبين منهم.
- ٣- أضيف إلى حرف «إلى» التي تفيد انتهاء الغاية، كقوله تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰ عَالِهُمْ ضَرْباً ءَالِهَتِمِ قَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿ مَا لَكُر لَا تَنطِقُونَ ﴿ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْباً بِٱلْيَمِينِ ﴾ [الصافات: ٩١ ٩٣].
- ♦ فالأصل "فراغ إليهم ضربًا باليمين"، لأن الفعل "راغ" يتعدى بحرف الجر "إلىٰ" والذي يدل على انتهاء الغاية، فدل ذلك على القرب الشديد من الأصنام.

♦ والحرف المنطوق «على» الذي يفيد الاستعلاء، ومعنى هذا أن الضرب
 حصل من أعلى، وهذا أشد إهانة للمضروب، وللعابدين للأصنام.

الحرف الخامس «الباء»:

- حرف جر أصلي.
- ♦ يجر الاسم الظاهر والمضمر، وهو العامل في المجرور.
 - ♦ وهذا الحرف مبني على الكسر، وهو الأحسن.
 - ♦ ومعناه: الإلصاق، ولم ينص سيبويه على غيره.
- ♦ مشاله: قوله تعالىٰ: ﴿وَآمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦].

إذًا: المسح يعم جميع الرأس.

وعليه:

فالقول بالتبعيض لا تساعده لغة، لأن الانتقال من الأصل إلى الفرع «التبعيض» لا بُدَّ له من قرينة، وهي غير موجودة، بل القرينة وجدت على خلاف ذلك تمامًا، حيث عمم النبي ﷺ رأسه، ولم يثبت قط أن اقتصر على بعضها فقط.

- وقد استخدم هذا الحرف «الباء» كحرف إضافة إلى حرف جر أصلي.

- ١- أضيف إلى حرف «في» التي تفيد الظرفية، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرِ ﴾ [آل عمران: ١٢٣].
 - ♦ فالأصل «في بدرٍ» أي وقع نصر الله في أرض بدرٍ.
- ♦ والحرف المنطوق هو «الباء» وهذا يضيف معنىٰ آخر، وهو ثبات الأقدام في أرض بدر.

مثال آخر: قال تعالى: ﴿ يَجْيَنُّنُّهُم بِسَحَرِ ﴾ [القمر: ٣٤].

- ♦ فالأصل: «في سحر»؛ أي: كان وقت السحر ظرفًا للنجاة.
- ♦ والحرف المنطوق هو «الباء» وهذا يضيف معنىٰ آخر، وهو أن وقت النجاة استغرق كل وقت السحر، وليس بعضه.
- ٢- أضيف إلى «مع» التي تفيد المصاحبة؛ كقوله تعالى: ﴿ آهْبِطُ بِسَلَمِ ﴾
 [هود: ٤٨]
 - ♦ فالأصل: «مع سلام»؛ أي: هبوطك مُصاحبٌ للسلامة.
- ♦ والحرف المنطوق هو: «الباء» وهذا يضيف معنىٰ آخر، وهو عدم الانفكاك
 بين السلامة والإقامة بعد الهبوط، وبهذا دفع إيهام أن السلامة مقصورة
 علىٰ الهبوط، ومثلها قوله تعالىٰ: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفِرِ﴾ [المائدة: ٢١].

- ٣- أضيف إلى حرف «من» التي تفيد ابتداء الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿عَينَا يَشْرَبُ
 ٣- إغبادُ ٱللهِ [الإنسان: ٦].
- ♦ فالأصل: «منها» وهذا يثبت الشرب ابتداءً من العين، ولكن لم يقصر الشرب عليها.
- ♦ والحرف المنطوق هو «الباء» وهذا يضيف معنىٰ آخر، وهو دفع عدم القصر عليها؛ أي: شرب منها حتىٰ رُوِئ، فهو ليس في حاجة إلىٰ غيرها، ولعل هذا السبب هو الذي دفع بعض الأفاضل للقول بأن «يشرب» ضمن معنىٰ «يروئ».

وجذه «الباء» تم التفريق بين السابقين المقربين الذين يشربون بها، وبين أصحاب اليمين الذي يشربون منها؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسِ كَارَ مِزَاجُهَا كَافُورًا﴾ [الإنسان: ٥]، فأصحاب اليمين يشربون منها ومن غيرها.

- ٤ أضيف «الباء» إلى حرف «عن» التي تفيد المجاوزة؛ كقوله تعالى: ﴿فَسَـــَالَ بِهِــ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].
- ♦ فالأصل: «فسأل عنه»؛ أي: أن السؤال يوجه إلى الخبير، ولكن لا يمنع ذلك من توجيهه إلى غيره.

- ♦ والحرف المنطوق هو «الباء» التي تفيد الإلصاق، وقد أضافت معنىٰ آخر،
 وهو الحصر والقصر علىٰ الخبير دون غيره، وبهذا دفع الاحتمال بتوجيه
 السؤال إلىٰ غيره.
- ٥- أضيف إلى حرف (إلى) التي تفيد انتهاء الغاية، كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ ...٥
- ♦ فالأصل: «أحسن إلىٰ» أي أن إحسان الله ﷺ وصل إلىٰ يوسف ﷺ ولكن
 دوامه واستمراره لا يستفاد من حرف «إلىٰ».
- ♦ والحرف المنطوق «بي» الذي يفيد الإلصاق، والتي يستفاد منها الاستمرار والدوام، وهذا الكلام هو المناسب لقوله «إذ» لأنها ظرف ماضوي؛ أي: قبل وقت التكلم وهو مستمر إلى وقت التكلم والذي يؤكد قوله: «وجاء بكم من البدو» وهذا قطعًا بعد فترة.

الحرف السادس «في»:

- حرف جر أصلي.
 - معناه الظرفية.
- مثاله: قوله تعالىٰ: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۞ فِيَ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الروم: ٢،٣].
 وقد استخدم هذا الحرف (في) كحرف إضافة إلىٰ حرف جر أصلي.

١- أضيف إلى حرف «على» الذي يفيد الاستعلاء؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَا صَلِبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]، يدلُّ علىٰ شدِّ الوثاق للمصلوب فآل المعنىٰ إلىٰ: «ولأصلبنكم علىٰ جذوع النخل مشدودي الوثاق».

وقد سبق تفصيل هذا المثال.

- ٢- أضيف إلى «مع» التي تفيد المصاحبة؛ كقوله تعالى: ﴿آدْخُلُواْ فِي أُمَمِ ﴾
 [الأعراف: ٣٨].
- ♦ الأصل: «مع أمم» أي ادخلوا مصاحبين أممًا، وهذه المصاحبة لا يلزم منها أنهم في دركة واحدة.
- ♦ والحرف المنطوق «في» يضيف معنىٰ جديدًا، وهو أنهم في دركة واحدة، بل
 هو محاط بغيره.
- ٣- أضيف «في» إلى حرف «اللام» الذي يفيد التعليل؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ
 فيما أَخَذْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٨].
- ♦ الأصل: «لما»؛ أي: أنَّ المس بسبب الفداء، الأخذ هو العلة، والمسُّ هو الحكم.

♦ والحرف المنطوق «في» يضيف معنىٰ آخر، وهو أنَّ هناك مسًّا آخر وهو الناتج من تلف الفداء نفسه.

وعليه:

فالمس المذكور هو مجموع مس الفعل وهو الموافقة على الفداء، ومس تلف الفداء وهلاكه.

- ٤- أضيف إلى حرف «الباء» الذي يفيد الإلصاق؛ كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُر مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَ جَا وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ أَزْوَ جَا لَيْ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَ جَا وَمِنَ ٱلْأَنْعَامِ أَزْوَ جَا لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَ جَا لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنْ أَنفُسِكُمْ أَلْبَصِيرُ الشورى: ١١].
- ♦ الأصل: «به» والتي تفيد الإلصاق في الصفة، وهذا يدل على المطابقة في النوع: ذكرًا، وأنثى؛ بمعنى: يخلقُ بسبب التزواج.
- ♦ والحرف المنطوق «فيه» والذي يفيد الظرفية، يستفاد منها التشابه في الصورة الكلية، أعني: التكثير، وعليه «الذرء» خلق وتكثير.
- ٥- أضيف إلى حرف «إلى» الذي يفيد انتهاء الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿فَرَدُّواْ
 أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَ هِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٩].
 - ♦ الأصل: «إلى أفواههم»، ولا يلزم من هذا أنهم ادخلوها في أفواههم.

♦ والحرف المنطوق «في» الذي يفيد الظرفية، يدلُّ علىٰ أنهم ادخلوها في
 أفواههم بقصد العض، فدلَّ ذلك علىٰ غيظهم.

الحرف السابع «الكاف»:

- حرف جر أصلي.
- ♦ يجر الاسم الظاهر.
- ♦ تكتب بالفتح؛ لأنها أخف الحركات.
 - ♦ ومعناها: التشبية.
- ♦ ومثاله: قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾

[آل عمران: ٥٩]

أي: عيسىٰ نظير آدم في التكوين بجامع أنهما جاءا طوعًا لمشيئته وتكوينه، فلا عجب إذًا: إن جاء عيسىٰ بغير أب، فإن آدم جاء من غير أب ولا أم.

وقال تعالىٰ: ﴿ فَجَعَلَهُم ّ كَعَصَّفِ مَّأْكُولِ ﴾ [الفيل: ٥].

العصف الزرع كما قال الفراء، والمعنى: كحبٍ؛ أي: أنَّ أبرهة وجيشه خارت قواهم وهدَّت عزائمهم ولم تبق إلا أجسادٌ بلا أرواح.

- وقد استخدم هذا الحرف «الكاف» كحرف إضافة إلى حرف جر أصلي.

- ١- أضيف «الكاف» إلى حرف «التعليل»؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَنْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨].
 - ♦ فالأصل (لما هداكم) أي اذكروه لهدايته إياكم.
- ♦ الحرف المنطوق «كَ» والتي تفيد التشبيه، ويستفاد منها أن ذكركم لا بُدَّ وأن يتناسب مع هداية الله ﷺ لكم، وهذا المعنى يثبت التلازم بين الباطن والظاهر، لأن الهداية المذكورة في الآية هي هداية التوفيق والإلهام وهذه محلها القلب، والذكر منحله اللسان واليد.

ومثلها:

﴿ فَالذَّكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعَلَّمُونَ [البقرة: ٢٣٩]. ﴿ وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُ مَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء: ٢٤].

- ٢- أضيف إلى حرف (على) التي تفيد الاستعلاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ
 كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ [هود: ١١٢].
- ♦ الأصل «علىٰ ما أمرت»، والمعنىٰ المستفاد أن من التزم أمر الله ﷺ كان مستقيمًا مستعليًا.

♦ الحرف المنطوق «كَ» والتي تفيد التشبيه، وهذه تضيف معنى آخر، وهو أن
 الاستقامة المعتبرة هي ما طابقت الأمر.

الحرف الثامن «اللام»:

- حرف جر أصلي.
- ♦ مكسور مع الاسم الظاهر «شه»، مفتوح مع المضمر «لَهو» عدا مع ضمير المتكلم للواحد «لِي».
 - ♦ ومعناه: الاختصاص.
 - ♦ ومشاله: قوله تعالىٰ:

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفاتحة: ٢].

﴿إِنَّ لَهُ مَ أَبًّا ﴾ [يوسف: ٧٨].

- وقد استخدم هذا الحرف «اللام» كحرف إضافة إلى حرف جر أصلي.
- ١- أضيف «اللام» إلى معنى «إلى» التي تفيد انتهاء الغاية؛ كقوله تعالى:
 ﴿ سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ ﴿ [الأعراف: ٥٧].
 - ♦ فالأصل «إلى بلد» والمعنى السحاب وصل إلى منتهاه، وهو البلد الميت.
- ♦ والحرف المنطوق «اللام» وهو يفيد الاختصاص، والمعنى الإضافي المستفاد هو أن هذا السحاب مختص بهذه البلدة وفقط، لا قبلها ولا بعدها.

ومثلها: قوله تعالىٰ:

﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا يَهُوا عَنْهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨].

فلو قيل «إلى» أفاد قرب القلوب والأبدان من المعصية، ولكن «ولما» إذا وقعوا في نفس المعصية.

﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمِ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَارُ ﴾ [إبراهيم: ٤٧].

- ٢- أضيف إلى معنى «الباء» التي تفيد الإلصاق؛ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَاۤ إِنَّنَا إِنَّنَا مَعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ ﴿ [آل عمران: ١٩٣].
 - ♦ فالأصل: «ينادي بالإيمان» وهذا يدل على أن المنادي والإيمان مقترنان.
- ♦ والحرف المنطوق «اللام» التي تفيد الاختصاص، وهذا يدلُّ علىٰ أن النداء
 خاص بالإيمان، فلا دعوة إلا إلىٰ الإيمان ولو كره الحاقدون الحاسدون.

ومثلها: قوله تعالى: ﴿لِّسَعِّيهَا رَاضِيَةٌ ﴾ [الغاشية: ٩].

أي أن الرضا لحكم حصل بعلة السعي، ولكن هذا لا ينفي الاحتمال وهو الرضى بغير السعي للآخرة، فلما قال ﴿لِسَعْيِهَا﴾ جعل الرضى الحقيقي بهذا السعي، وهو فعل المأمور وترك المحظور.

- ٣- أضيف إلى معنى الحرف «على» الذي يفيد الاستعلاء؛ كقوله تعالى:
 ﴿ أُولَتِ إِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوّءُ ٱلدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٥].
- ♦ فالأصل: «عليهم اللعنة»، والمعنى المستفاد أن اللعنة نازلة عليهم، حتى غشيتهم.
- ♦ والحرف المنطوق «اللام» الذي يفيد الاختصاص، فلا تتعدى المراد؛ بل
 يستفادُ عدمُ مفارقة اللعنة للملعون، ومثلها:

قوله تعالىٰ:

﴿ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَيِذِ لِّلْكَنفِرِينَ عَرْضًا ﴾ [الكهف: ١٠٠].

﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧].

ويخرون على الأذقان فلا يستفادُ منها إلا وصل الجبهة إلى الأرض؛ بمعنى: ضوعت على الأرض، فلما قال للأذقان فاستفيد منها خفض الذقن حدًّا، فتلتصق الأنف بالأرض مع الجبهة، ومنها استفدنا بعيدًا عن نص الحديث بأن السجود تتضمن وضع الأنف والجبهة بل الأنف أهم من الجبهة، لأنك موضوع العزة، فلا يناسب الذل والخضوع إلا بوضعها على الأرض.

﴿وَتَكِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩].

﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: ١٠٣].

- ٤- أضيف إلى معنى «في» التي تفيد الظرفية؛ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَاۤ إِنَّكَ جَامِعُ
 ٱلنَّاسِ لِيَوْمِ ﴾ [آل عمران: ٩].
 - ♦ الأصل (في يوم)؛ أي: أن المجموع مظروف لليوم.
- ♦ والحرف المنطوق «اللام» إلتي تفيد الاختصاص؛ أي أن هذا اليوم اختص بجمع الناس، فلا جمع لهم قبله.

ومثلها: قوله تعالىٰ:

﴿ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيْقَنتِ يَوْمِ مَّعَلُومٍ ﴾ [الشعراء: ٣٨]. .

﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوَ زِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

- ٥- أضيف إلى معنى «من» التي تفيد ابتداء الغاية؛ كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِللَّهَوْمِ ٱلظَّلِمِينَ ﴾ [هود: ٤٤].
- ♦ الأصل: «من القوم الظالمين» أي أن البعد كان من القوم الظالمين و «من»
 لابتداء الغاية، إذن: البعد سيزداد حتى يصل إلى منتهاه، فريق في الجنة وفريق في السعير.
- ♦ والحرف المنطوق «اللام» التي تفيد الاختصاص؛ أي البعد منهم لا من غيرهم.

ومثلها: قوله تعالى:

﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخَشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكِرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد: ١٦]. ﴿ وَٱلْوَ ٰلِدَ ٰ تَ يُرْضِعِنَ أُولَندَ هُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُرِيمُ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٣٣٣]

- ٦- أضيف إلى معنى «عن» التي تفيد المجاوزة؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ
 كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١].
- ♦ الأصل: «وقال الذين كفروا عن الذين آمنوا ...» فقد زعم الكافرون عدم
 المجاوزة.
- ♦ الحرف المنطوق «اللام» التي تفيد الاختصاص، فزعم الكافرون أن القرآن
 ليس خيرًا فلا اختصاص للمؤمنين.



الخلاصة

- ١- الحرف المستور هو الحرف المحذوف لفظًا ومعنى.
- ٢- ولا يحل حذفه إلا إذا اشتهر شهرة تغنى عن ذكره، كالفاعل.
- ٣- الحرف المنطوق هو الحرف الملفوظ، ومرادًا لفظًا ومعنى.
 - وعليه: فقد اجتمع معنيان.
- ٤- لا يحل القول بأن الحرف المنطوق هو بمعنى الحرف المستور للأسباب الآتية:
 - نقض الإجماع بوجوب العمل بظواهر الألفاظ.
 - إهمال البدل والعمل بالمبدل منه.
 - أحيانًا يكون مبنى المبدل منه أقل حروفًا من البدل.
 - إهمال زيادة المعنى المبنى على زيادة المبنى.
 - إهمال الجمع بين المعنيين.
 - جعل ظاهر القرآن والسنة غير مراد.
 - إهمال كثير من الأحكام العلمية والعملية.

٥ - ومن أعظم فوائد هذه الفكرة:

- بيان الإعجاز في القرآن والسنة.
- فض النزاع في كثير من الأحاديث التي تردد الناس في صحتها وضعفها.
 - فض النزاع في كثير من الأقوال التي بينها اختلاف.

والحمد للهالذي ينعمه تتم الصالحات



وكتب/ أبو إسلام مصطفى بن محمد بن سلمة

المحتويات

o	الأصلُ الستون: مراتبُ الإدراك
١٨	
۲۷	الأصلُ الثاني والستون: طرقُ وصفِ الذات
٣٦	الأصلُ الثالث والستون: أجزاء كلِّ ذاتٍ وتحديد رتبتها
٥١	الأصلُ الرابع والستون: علاقةُ الإسم بالذات
٥٤	الأصُّلُ الخامس والستون: الحكم الثابت بعلة يزولُ بزوالها
٥٧	الأصلُ السادس والستون: العبرةُ بالتغير لا بالكم
٠,٠	الأصلُ السابع والستون: التغيير التراكمي وموقف النصوص منه
٧٣	الأصلُ الثامن والستون: الأسماءُ المزيفة لا تغيرُ أحكامَ الذوات
٧٨	الأصلُ التاسع والستون: العبرةُ بالتغير لا بالتأثير
۸٠	الأصلُ السبعون: ما كان بالذات لا يُعَلِّلُ
.ف	الأصلُ الحادي والسبعون: علاقةُ الاسمِ بالمسمىٰ باعتبار الإثباتِ والحذ
۸٧	الأصلُ الثاني والسبعون: علاقةُ الاسم بالمسمىٰ باعتبار النسبة
98	الأصلُ الثالث والسبعون: الزيادةُ تكونُ من الشيء لا من غيره
٩٧	الأصلُ الرابع والسبعون: علاقةُ المعطوفِ بالمعطوف عليه
118	الأصلُ الخامس والسبعون: عطف الخبر علىٰ الطلب

السبعون: التقديمُ والتأخير في العطف	لأصلُ السادس و
سبعون: المدلولُ الشرعيِّ، والعرفي، واللغوي	لأصلُ السابع وال
سبعون: الكلامُ الخبري والإنشائي	لأصلُ الثامنِ وال
لسبعون: تَعَلُّمُ اللفظ يرادُ به المعنىٰ والفهم	لأصلُ التاسع واا
حدودُ الألفاظ باعتبار المباني	
الثمانون: حدودُ الألفاظ بحسب قوة الحرف وضعفِه١٩٤	الأصلُ الحادي و
مانون: حدود الألفاظ بحسب قوة الحركات٢٠٣	الأصلُ الثاني والدُّ
لثمانون: مدلول اللفظ بحسب مراد قائله	الأصلُ الثالث وا
ثمانون: مدلول اللفظ بحسب القرائن اللفظية	الأصلُ الرابع والـ
والثمانون: مدلول الألفاظ بحسب الإفراد والاقتران٢٤٨	الأصلُ الخامس
الثمانون: الفرق بين اللفظ الكوني وبين اللفظ الديني الشرعي٢٦١	الأصلُ السادس و
لثمانون: المسائل العملية والمسائل العلمية٢٧٥	الأصلُ السابع وا
لثمانون: التلازمُ بين الباطن وبين الظاهر	الأصلُ الثامن واا
ثمانون: التلازم بين فعل المأمور وبين ترك المحظور والعكس٣٢٢	الأصلُ التاسع وال
: الاشتراك اللفظي لا يلزم منه الاشتراك في الكيف	الأصلُ التسعون
والتسعون: لا تكفير إلا بعد قيام الحجة	الأصلُ الحادي و
عون: معنىٰ قولِ أهلِ السنة أنهم متفقون علىٰ أنه لا يكفرُ أحدٌ بذنب١٥٠	الأصلُ الثاني والتس
التسعون: الاشتراك في اللفظ لا يلزم منه الاشتراك في المقدار ٥٢ "	الأصلُ الثالث و
لتسعون: الوجودات الأربعة	الأصلُ الرابع وال

" ለን	الأصلُ الخامس والتسعون: الشيء المطلق ومطلق الشيء
۳۹٦	الأصلُ السادس والتسعون: أنواع التعريفات
٤٠١	الأصلُ السابع والتسعون: تبيينُ الأشياءُ بأضدادِها
٤٠٥	الأصلُ الثامن والتسعون: ما أمر الله ﷺ بشيء ثم أبطله رأسًا
٤١٠	الأصلُ التاسع والتسعون: ما أعطىٰ الله عَلَىٰ عبده المؤمن شيئًا ثم أبطله رأسًا .
٤١٣	الأصلُ المـــائة: لا وجود إلا بأسباب
٤٢٤	الأصلُ الأول بعد المائة: هـل تبطلُ الأسبابُ ببطلان غاياتها وتضمحل باضمحلالها .
٤٢٨	الأصلُ الثاني بعد الماثة: لكلِّ غايةٍ وسيلةٌ
٤٣,٧	الأصلُ الثالث بعد المائة: الســـؤال والجــواب
£ £ 7	الأصلُ الرابع بعد المائة: أفضل العبادة
٤٤٦	الأصلُ الخامس بعد المائة: الجمـعُ بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات.
٤٥٢	الأصلُ السادس بعد المائة: أصول المعاصي
٤٥٢	الأصلُ الأول: تعلقُ القلب بغير الله على
٤٥٣	الأصلُ الثاني: طاعةُ القوةِ الغضبية
٥٣	الأصلُ الثالث: طاعةُ القوةِ الشهوانية
ол	الأصلُ السابع بعد المائة: أسباب فساد الوجود
17	الأصلُ الثامن بعد المائة: لكلِّ شيء لقاح
٦٤	الأصلُ التاسع بعد المائة: الأصلُ في الأشياء
77	الأصل الأول: الأصلُ في الأعبان؛ الحلُّ، والطهارة، والنفع

٤٧٣,	الأصلُ الثاني: البيع
٤٧٤	الأصلُ الثالث: الملَّة
	الأصّلُ الرابع: العلم
	الأصلُ الخامس: العبادة
	الأصلُ السادس: النكاح
	الأصلُ السابع: الذمــةُ
٤٨٩	الأصلُ الثامن: ما ثبت لا يزول بالشك
٤٩١	الأصلُ التاسع: اللحوم
٤٩٣	الأصلُ العاشر: الذبائح
٤٩٦	الأصلُ الحادي عشر: تغييرُ خلق الله على
0 * *	الأصلُ الثاني عشر: في العقود وفي الشروط
	الأصلُ الثالث عشر: الدعاء
إلا القيد ١٠٥	الأصلُ العاشر بعد المائة: إذا علت الحجـة علىٰ أهـل الشـرك لم يكن لهم جوابٌ
	الأصلُ الحادي عشر بعد المائة: الأحكامُ التلذذية
۰۲۲	
0 & 7	
٥٧١	الخلاصة

